وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة 03-

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الرقم التسجيلي : .....

الرقم التسلسلي :.....

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية

تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية

العنوان

الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 1999م-2018م

من إعداد الطالب:

عبد الرؤوف بن الشيهب

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الكريم كيبش

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
رياض بوريش	**أستاذ التعليم العالي**	بوبنيدر قسنطينة 03	**رئيســـــا**
عبد الكريم كيبش	**أستاذ التعليم العالي**	بوبنيدر قسنطينة 03	**مشرفا ومقررا**
مليكة فريمش	**أستاذة محاضرة "أ"**	بوبنيدر قسنطينة 03	**عضـوا مناقشا**
زهير بوعمامة	**أستاذ محاضر "أ"**	مرسلي عبد الله تيبازة	**عضـوا مناقشا**
محمد الصالح بن شعبان	**أستاذ محاضر "أ"**	منتوري قسنطينة	**عضـوا مناقشا**
يوسف معلم	**أستاذ محاضر "أ"**	منتوري قسنطينة	**عضـوا مناقشا**

السنة الدراسية 2018-2019

دعاء

"اللهم انفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، وزدني علما"

اللهم بك نسترشد ونستعين

اللهم نسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا

ولا باليأس إذا أخفقنا

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

اللهم اختم بالسعادة آمالنا

ربنا تقبل دعاءنا...آمين...

شكر وتقدير

أتوجّه بالحمد والثّناء إلى اللّه عزّ وجلّ الذي أهدانا الصحة والعافية

وساقنا إلى طريق النجاح ووفّقنا إلى إتمام وإنجاز هذه الأطروحة، سائلا إيّاه القبول والرّضا

"اللهم لك الحمد حتى ترضى عنا ولك الحمد بعد الرضا عنا ولك الحمد إذا رضيت"

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور "عبد الكريم كيبش" على صبره علي،

وتشجيعه وإرشاده وتوجيهاته وملاحظاته لي طيلة سنوات الدراسة، كما أتقدم بالشكر أيضا

إلى كل الزملاء والأساتذة على دعمهم لي في إنجاز هذه الأطروحة.

إهداء

إلى العائلة الكريمة والإخوة أختي شامة وشمس الدين وأشواق والوالدين الكريمين الذين يعود لهما الفضل كل الفضل لما حققته ووصلت إليه أدعو الله أن يطيل في عمرهما ويحفظهما بالصحة والعافية ويبني لهما بيتا في الجنة ويسكنهما فيه

إلى سارة فنور التي وقفت وصبرت معي طول مدة الدراسة

إلى أخي حمزة زيتوني ورفيق الدرب عبد القادر عرابي وأنور بوسبتة

إلى روح الصديقين عبد اللطيف بن عريبة / يوسف الصولي

وكل زملائي في الماستر دفعة التخرج 2012-2013.

كل من علمني حرف علم

وكل من يحمل رسالة الإخلاص لله والتفاني في خدمة الإسلام والعلم والجزائر

أهديكم ثمرة جهد هذا العمل

عبد الرؤوف

..... الـمـــلـــخـــص.....

تتناول هذه الدراسة الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي، من خلال تتبع ورصد المتغيرات الإقليمية التي تشهدها المنطقة وكذا تتبع الانعكاسات السلبية لموجة التحول الديمقراطي في دول الجوار –تونس وليبيا–، وما ترتب عنها من انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، وصولا إلى التحديات التي تفرزها البيئة الأمنية الصلبة واللينة– في منطقة الساحل الإفريقي من هجرة غير شرعية وجريمة منظمة وتزايد الجماعات الإرهابية وخطر الدولة الفاشلة ودون أن ننسى التدخلات الخارجية في دول الجوار سواء كانت تدخلات لأطراف إقليمية أو لقوى دولية تسعى لتحقيق مصالحها في هذه المنطقة على حساب المصالح الجزائرية والأمن القومي الجزائري والسلم والأمن في المنطقة بشكل عام.

سيكون تركيزنا منصب على الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية الجزائرية، التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين المحليين والدوليين المختصين بشأن الإفريقي والعربي، حيث طُرحت العديد من التساؤلات حول مدى جدوى استمرار تمسك الجزائر بهذه الثوابت، في حين يرى آخرون ضرورة تغييرها لتصبح أكثر براغماتية لتتماشى مع معطيات المرحلة والألفية الثالثة فالظروف التي صيغت فيها المبادئ المعمول بها حاليا والمرسخة دستوريا عقب الاستقلال، تختلف كثيرا عن الظروف الحالية، فالحرب الباردة انتهت وطبيعة الأخطار والتهديدات تغيرت وتعددت، وبالتالي وجب إعادة النظر في هذه الثوابت وتغييرها.

…..Abstract…..

This thesis deals with the variable and Fixed in the Algerian foreign policy under the security threats from the neighboring countries and from the African Eastern Coast region, form follows and analyzing the regional changes the territory undergoes. As well as follow negative repercussions of the wave of democratic transformation in the neighboring countries - Tunisia and Libya – And their consequences Of political, social and security instability leading to the challenges Which are posed by the security environment - solid and soft- in the African Eastern Coast region Illegal immigration, organized crime, the rise of terrorist groups, and the danger of a failed state and certainly without neglecting the outside interference from neighboring countries, from either regional parties or international powers seeking to achieve their aims in the region at the expanse of the Algerian welfare and security. Our focus relies on the current principles of the Algerian foreign policy, which intrigued the attention and disagreements of scholars, researchers and specialists in the African and Arab affairs regarding security studies. Where Many questions have been asked, About the feasibility Algeria continues to hold to these constants While others see Need to change to become more pragmatic To fit with characteristics of the current phase and third millennium, in the circumstances in which the principles were formulated The principles currently in force and constitutionally established after independence are very different from current circumstances, the cold war is over, and the nature of threats and dangers have changed. therefore must Review and change these constants.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية والعلاقة بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

المطلب الثاني: تداخل بين مفهوم السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المشابهة:

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية وأدواتها:

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية:

المطلب الثاني: أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية:

المبحث الثالث: المؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية:

المطلب الأول: عملية صنع السياسة الخارجية:

المطلب الثاني: المؤسسات المساهمة في عملية صنع القرار الخارجي:

المبحث الرابع: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية:

المطلب الأول: تفسير السياسة الخارجية حسب النظرية الواقعية:

المطلب الثاني: تفسير السياسة الخارجية في ظل نظرية التبعية:

المطلب الثالث: تفسير السياسة الخارجية من خلال مقاربة الدور:

الفصل الثاني: محددات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: محددات الداخلية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية:

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الجزائرية:

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية:

المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المعمول بها:

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المنتظر العمل بها بعد تبنيها رسميا:

المبحث الثالث: دور الرئيس في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية :

المطلب الأول: دور السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في صنع القرار الخارجي الجزائري:

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية الجزائرية في عهد عبد العزيز بوتفليقة:

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه التهديدات القادمة من دول الجوار

المبحث الأول: دراسة جيو إستراتيجية لدول الجوار:

المطلب الأول: دراسة جيو سياسية وجيواقتصادية لدولة مالي والنيجر:

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية لدولتي مالي والنيجر لدى الجزائر:

المبحث الثاني: التهديدات القادمة من دول الجوار للأمن الجزائري:

المطلب الأول: التهديدات الصلبة:

المطلب الثاني: التهديدات اللينة:

المبحث الثالث: أزمات دول الجوار وانعكاسها على الأمن الجزائري:

المطلب الأول: مشكلة الطوارق:

المطلب الثاني: مشكلة الصحراء الغربية:

الفصل الرابع: البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية لمواجهة تهديدات دول الجوار:

.....خـــــــطـــــة الـــــــدراســـــــــــة.....

المبحث الأول: آليات السياسة الخارجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية لدول الجوار :

المطلب الأول: الآليات العسكرية والأمنية:

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية:

المطلب الثالث: الآليات السياسية والدبلوماسية:

المبحث الثاني: تأثير التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة على السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: التأثير الإقليمي في المنطقة على السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: تأثير العوامل الخارجية في المنطقة على السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية الراهنة.

المطلب الأول: سيناريو الاستمرار على نفس المبادئ والتوجهات الحالية في السياسة الخارجية الجزائرية:

المطلب الثاني: سيناريو تراجع السياسة الخارجية بالمبادئ الحالية في تحقيق مصلحة الجزائر:

المطلب الثالث: سيناريو تبني مبادئ أخرى في السياسة الخارجية:

الخاتمة

مقدمة

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية في بداية الألفية الثالثة، حركية كبيرة على المستوى الخارجي بعد التراجع الذي مرت به والناجم عن العشرية الأخيرة من الألفية الثانية، إذ شهدت الجزائر نشاطا خارجيا مكثفا في هذه الفترة، مقارنة بسنوات التسعين يات التي تميزت بركود وتراجع كبير في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بشكل عام الذي مرده الأوضاع الداخلية التي كانت تمر بها البلاد، حيث عرفت الجزائر تدهور كبير في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن مع بداية الألفية الثالثة عرفت الجزائر تحسن أمني واجتماعي كبير بعد الخروج من المأزق الأمني الداخلي، من خلال مشروع المصالحة الوطنية والوئام المدني، ومع تحسن الظروف الداخلية انعكس ذلك على السياسة الخارجية، وبعث سياستها الخارجية من جديد، لذلك فإن النشاط النوعي الذي عرفته السياسية الخارجية الجزائرية خلال فترة الدراسة (1999-2018)، نتيجة مجموعة من التطورات التي طرأت على المجالين الداخلي –استقرار سياسي واجتماعي– والخارجي من قضايا دولية جديدة، كذلك الدور الذي لعبه شخص الرئيس في بعث السياسة الخارجية الجزائرية من جديد، وانعكس هذا من خلال عودة الدبلوماسية الجزائرية لتلعب دورها على الصعيد الإقليمي –دول الجوار والساحل الإفريقي– وكذا الساحة الدولية.

فالجزائر وبحكم موقعها وانتمائها تأثرت بما يصطلح عليه الموجة الرابعة من التحول الديمقراطي التي مست العديد من الدول العربية وشكلت بصيص أمل للكثير من المواطنين لبناء نظام ديمقراطي يراعي مطالبهم وطموحاتهم كإصلاح النظام السياسي وإعطاء مزيد من الحرية في البداية، لتتطور المطالب الشعبية نحو تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية، والأهم من ذلك تحقيق ديمقراطية تشاركية والتخلص من الأنظمة الفاسدة وغير الديمقراطية التي حكمت تلك الدول مند عقود، وانطلقت هذه الاحتجاجات بداية من تونس لتنتشر في باقي الدول العربي ة إلا أن هذه العملية التحولية وهذه الاحتجاجات نج حت في إسقاط بعض الأنظمة في دول الجوار ، ولا تزال تسعى لإسقاط أخرى في منطقة الشرق الأوسط كما هو الحالة سوريا وانعدام الاستقرار في اليمن وتداعيات فشل الدولة في ليبيا، نجم عنها تداعيات إستراتيجية مست أمن دول الجوار الإقليمي، والجزائر بحكم موقعها كانت ولازالت من بين الدول التي تأثرت بهذه التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار وعملت من خلال سياستها الخارجية على درء هذه التهديدات ومواجهتها خاصة في ظل التنافس الدولي في المنطقة والتدخلات الخارجية في بعض الأزمات على غرار الأزمة الليبية وما انجر عنه من تهريب سلاح إلى

دول الساحل الإفريقي وصولا إلى الأزمة في شمال مالي وما صاحبها من تهديدات أمنية تقليدية وغير تقليدية للأمن الجزائري، في ظل كل هذه المعطيات والمتغيرات اختلف الباحثون والدارسون المهتمون بالشأن الخارجي الجزائري حول مدى نجاعة وجدوى استمرارها في التمسك با لثوابت التي تشكل الخطوط الأساسية لتحرك الجزائر في الساحة الدولية، ويؤكدون على ضرورة إعادة النظر فيها وتغييرها حتى تتماشى والمستجدات الدولية والإقليمية الراهنة، ولعب دور إقليمي يعكس حجمها وإمكانياتها بالشكل اللازم، وعدم إفساح المجال لتوافد المزيد من الأطراف والقوى الإقليمية التي تحاول إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة والاستفادة من انعدام الاستقرار لتحقيق مختلف مصالحها، الأمر الذي من شأنه أن يحول منطقة جوار الجزائر وبالأخص منطقة الساحل إلى نسخة عن منطقة الشرق الأوسط.

1 أهمية الموضوع:

تتضح أهمية موضوع دراسة الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار مع بداية الألفية الثالثة، من الحركية الواضحة التي عرفتها الدبلوماسية الجزائرية منذ البدايات الأولى لانفجار الأزمة في مالي والساحل الإفريقي ، أين برز دور الجزائر من خلال دبلوماسيتها التي وجهتها التهديدات الأمنية على حدودها – خاصة الجنوبية– والتي باتت تؤثر بشكل شبه مباشر على أمنها القومي.

وعلى هذا الأساس أصبحت جميع الأنظار منصبة حول موقف الجزائر من الأزمة المالية ورؤيتها لها تبعا للتهديدات التي تتلقاها جراء تطور الأزمة، وهنا بدأ اختلاف وجهات النظر يطفو إلى السطح خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي، تمسك الجزائر بمبادئها القاضية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و احترامها لمفهوم السيادة، وتمسكها بالحل السلمي رغم فتحها للمجال الجوي أمام الطيران الحربي التزاما منها بتطبيق القرارات الأممية.

2 دوافع اختيار الموضوع:

يرجع سبب الاهتمام بدراسة هذا الموضوع إلى مجموعة من ا لدوافع، منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي، حيث كانت دافعا قويا في دراستنا للتهديدات الأمنية المتأتية من دول الجوار

وانعكاسها على السياسة الخارجية الجزائرية في ظل ثبات المواقف من جهة والدعوة إلى تغير بعض الثوابت المعتمدة في السياسة الخارجية من جهة أخرى.

أ -أسباب موضوعية:

- نتيجة نقص الدراسات التي تتناول السياسة الجزائرية سواء الداخلية أو الخارجية الأمر الذي بينته عملية المسح التي قمنا بها، أ ردنا تقديم دراسة معمقة حول الدور الذي تقوم به الدبلوماسية الجزائرية اتجاه تهديدات الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي.
- حاجة المكتبات وصناع القرار على المستوى الوطني إلى دراسات علمية تساهم في إبراز السياسة الخارجية الجزائرية والتعرف على دورها في إرساء السلم والأمن في دول الجوار.
- إبراز أهمية الدور الجزائري على المستوى الإفريقي، وبالتحديد في معالجة المشاكل التي تعاني منها دول الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي، من خلال توضيح حجم وطبيعة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة ومحاولة صانع القرار الجزائري التصدي لها من خلال مختلف الآليات التي تم تبنيها كتنسيق الجهود الإقليمية والدولية وغيرها.
- حساسية الموضوع وتسليط الضوء على نتائج محاولات التحول الديمقراطي –الربيع العربي– الفاشل في بعض الحالات وانعكاسها سلبا على بعض دول الجوار الجزائري، وما تبعها من أزمات وانفلات أمني وتهديدات في منطقة الساحل على غرار الأزمة في شمال مالي، وتأثيرها المباشر على الأمن الجزائري.

ب -أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في تناول موضوع له صلة بالجزائ ر بحكم الانتماء، وأن تكون أطروحتنا محاولة للإسهام في التعرف على مشكلة كانت ولا تزال، بل وزادت أهميتها خاصة في السنوات الأخيرة، والمتمثلة في عدم الاستقرار دول الجوار عقب الربيع العربي وأزمة مالي في الساحل الإفريقي وما تمثله من تهديد مباشر للأمن الجزائري.
- رغبتا منا في تقديم دراسة عن الجزائر، خاصة في ظل تردد العديد من الباحثين في دراسة هذا الموضوع نظرا لصعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات.
- رغبتنا في الكشف عن سبب اهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة من خلال الكشف عن خلفيات هذا الاهتمام وأسبابه الحقيقة "إذا عرف السبب بطل العجب".

- رغبتنا في تقديم إضافة وإثراء للموضوع من خلال هذا العمل ولو بشكل بسيط ، يكون نقطة ارتكاز لانطلاق في بحوث أخرى ولدفعات لاحقة.

3 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تنقسم إلى قسمين هما:

أ -أهداف علمية:

- معرفة حجم التهديدات الحقيقية التي تشكلها دول الجوار للأمن الجزائري في ظل انعدام الاستقرار والحراك السياسي الذي تمر به وبالخصوص في دول الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي نتيجة الارتباط متعدد الأبعاد –الجغرافي وهوياتي وعقائدي ديني وغيره– الذي يجمع الجزائر بمحيطها.
- التعمق في دراسة آليات السياسة الخارجية الجزائرية للحد من هذه التهديدات من خلال التطرق للمقاربة الجزائرية للتعامل مع مشاكل الجوار والساحل الإفريقي المتأزم، قصد تقييم نقاط القوة والضعف في الإستراتيجية الجزائرية اتجاه المنطقة ولفت النظر إلى خيارات وحلول بناءا على ذلك.
- تقديم سيناريوهات للسياسة الخارجية الجزائرية بناءا على رصد مجموعة من المؤشرات للتطورات الحاصلة في الداخل الجزائري عالميا وإقليميا.

ب -أهداف عملية:

- الاتصال بمختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للحصول على الوثائق والمعلومات المساعدة في تحليل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار والساحل الإفريقي، قصد توظيفها في الدراسة.
- تزويد صانع القرار الجزائري بمزيد من المعلومات والتحليلات المرتبطة بالواقع في دول الجوار، والسعي إلى تقديم بدائل وخيارات أخرى قصد توظيفها في إرساء قواعد السلم والأمن في المنطقة وتحقيق مصلحة الجزائر.

4 -أدبيات الدراسة:

تعد النسبية والتراكمية أحد أهم مميزات المعرفة العلمية، وعليه يكون الباحث ملزما في أولى خطوات بحثه بالإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة محل دراسته، حيث تكمن أهمية الإطلاع على مثل هذه الدراسات في استفادة الباحث من المادة العلمية المقدمة فيها بأشكالها الثلاث: معلومات ذات طبيعة فعلية (معطيات وبيانات) ومعلومات ذات طبيعة منهجية (الكيفية التي تم بها

انجاز الدراسات السابقة) ومعلومات ذات طبيعة نظرية (مختلف التفسيرات التي قدمت حول الموضوع).

فيما يلي نقدم بعض الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة مستقلة ومجتمعة حيث نذكر:

1 -كتاب "**العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب انتهت على طاولة المفاوضات الجزائرية**"[1]، لـ أحمد شنة والذي يتطرق بالتفصيل لأصل الطوارق وأسباب انفجار الأزمة، والمراحل التي مرت بها إلى غاية توقيع اتفاقية الجزائر في 6-1-1991، كما ركز بالتفصيل على دور الوساطة الجزائرية في معالجة الأزمة ومحاولات الاستقطاب الخارجية، وهذا اعتمادا على وثائق رسمية وحوارات مع الرجال المؤثرين من جميع الأطراف، مع تبنيه لنظرة النظام الجزائري للأزمة وسبل حلها.

2 -دراسة منشورة من قبل مركز الجزيرة للدراسات للدكتور بوحنية قوي بعنوان: " **الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** "[2]، حيث جاء في هذه الورقة محاولة إدراك التدابير الجزائرية للعلاقات الإفريقية ومنطقة الساحل والصحراء تحديدا في ضوء التحولات الإقليمية كالانقلاب في مالي وبروز كيان أزواد، وكذا تغير الأنظمة في كل من تونس وليبيا أو ما يصطلح عليه بالربيع العربي.

3 -دراسة للدكتور Anouar Boukhars والمنشورة من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي بعنوان:« **The Paranoid Neighbor : Algeria and the Conflict in Mali** »[3]، حيث يلقي الضوء على الدور المنتظر أن تلعبه الجزائر والذي تتطلع إليه دول الجوار، حيث يتكلم عن انتفاضة المتمردين الطوارق وكذا عن مجمل الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها الجزائر والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، حيث تمس هذه الدراسة موضوعنا في جزئية الانعكاسات المترتبة عن الأزمة في شمال مالي بمختلف أبعادها على الأمن الجزائر، من خلال مساهمتها في توضيح الدور الذي لعبته الجزائر في إطار حل الأزمة.

---

[1] أحمد شنة، **"العاصفة الزرقاء حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية"**، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

[2] بوحنيه قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، **مركز الجزيرة للدراسات**،03-يونيو-2012

[3] Anouar Boukhars, « The Paranoid Neighbor : Algeria and the Conflict in Mali », **Carnegie Endowment For International Peace,** washington**,** 22-10-2012.

4 - دراسة لـ: centre d'Etudes internationales ضمن مؤلف جماعي بعنوان: **«Maroc-Algérie Analyses croisées d'un voisinage hostile**[1] **»** ، حيث تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية الجزائرية وتأثيرها على الأمن والسلم في المغرب، حيث توضح لنا توجهات بعض الباحثين الأكاديميين في المغرب تجاه الدور الذي تلعبه الجزائر من خلال في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك وكقضية الصحراء الغربية ومسألة الحدود، ومستقبل التكامل الاقتصادي في إطار اتحاد المغرب العربي، وتأثير النزاع في الساحل والصحراء على مستقبل العلاقات الثنائية.

5 الإشكالية:

سعت الجزائر اعتمادا على المفهوم الحديث للأمن إلى رسم وتبني سياسات أمنية خارجية تخدم قيمها ومصالحها، وتتفق مع معطيات النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، وطموحها في لعب دور ريادي ضمن التفاعلات الإقليمية ومعالجة التهديدات وحل أزمات المنطقة ودول الجوار التي تهدد أمنها خاصة الأزمة المالية. في هذا الإطار سنعمل على معالجة موضوع الدراسة من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف أثرت التهديدات الأمنية الراهنة في دول الجوار على ثبات أو تغير توجهات السياسة الخارجية الجزائرية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي محددات السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ما هي المبادئ المرتكز عليها في رسم السياسة الخارجية الجزائرية؟
- هل حدث تغير في ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية مع تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سدة الرئاسة؟

[1] centre d'Etudes internationales (Auteur collectif), **Maroc-Algérie Analyses croisées d'un voisinage hostile**, centre d'Etudes internationales, Paris, Editions Karthala, 2011.

- لماذا تحركت الدبلوماسية الجزائرية اتجاه ما يحدث في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي عموما وعزوفها عن ذلك في ليبيا رغم أن كلاهما دولتي جوار؟.

- ما هي الآليات التي اعتمدتها الجزائر في سياستها الخارجية قصد تفعيل دورها في المنطقة؟

- كيف أثر التنافس الإقليمي والدولي على السياسة الخارجية الجزائرية؟

- ما هي الآفاق والسيناريوهات المحتملة للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار والساحل الإفريقي.

- هل ستواصل الجزائر تمسكها بالمبادئ التقليدية الت ي تحكم سياستها الخارجية أم أن المستقبل القريب سيدفعها إلى إعادة النظر فيها؟

6 الفرضية:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة نقدم الفرضية الرئيسية الآتية:

إذا كانت الظروف الدولية التي صيغت في ظلها ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية قد أعطتها مكانة دولية في فترة سابقة، فإن التهديدات الأمنية الراهنة لدول الجوار قد حدت من فعالية التمسك بتلك الثوابت ودفعت إلى إعادة النظر فيها وتغييرها لتتماشى ومتطلبات المرحلة الراهنة وتحقق مصلحة الجزائر.

- فرضيات جزئية:

توضح الفرضية المذكورة سلفا بعض العلاقات الأساسية بين متغيرات الدراسة، ومن هذا المنطلق أدرجنا في هذا الموضوع جملة من الفرضيات الجزئية التي نراها توضح المشكلة أكثر ومكملة للفرضية الرئيسة وهي:

- كلما ساءت الأوضاع الأمنية في دول الجوار زاد نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة.
- يعتبر المتغير الأمني أساس تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.
- إن تعدد واختلاف المصالح الدولية والإقليمية اتجاه المنقطة يعرقل الجهود السياسة الخارجية الجزائرية.

– إن تمسك الجزائر بالمبادئ والقيم قد لا يساهم في جعل سياستها الخارجية تعمل بكفاءة وفعالية أكبر لتحقيق أهدافها وتحقيق مصالحها في دول الجوار.

7 –الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

أ –تحديد المجال الزمني للدراسة:

تمتد فترة الدراسة من 1999– 2018، اختيارنا لهذه الفترة الزمنية بالذات نرجعه إلى مجموعة من المتغيرات والأحداث والوقائع التي جرت داخليا –مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وإعادة بعث مكانة الجزائر دوليا وإقليميا، حيث شهدنا ما يعرف بالربيع العربي وكيف أخل بالأمن الإقليمي نتيجة فشل الانتقال الديمقراطي في العديد من الحالات وما انجر عنها من انفلات أمني وتفشي ظاهرة الإرهاب والجماعات المسلحة في دول الجوار والساحل الإفريقي.

ب –تحديد الإطار الجغرافي للدراسة:

تشمل هذه الدراسة الجزائر مع التركيز على دول التماس والجوار التي لها حدود مع الجزائر في منطقة شمال غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، وهي بالأساس تونس ليبيا النيجر مالي موريتانيا –الصحراء الغربية– والمغرب، يعود ذلك للتطورات التي عرفتها المنطقة في السنوات الأخيرة، وما نتج عنها من امتداد للتهديدات المتعددة الأبعاد إلى الداخل الجزائري، بالإضافة إلى تناول مجال مكاني أوسع في بعض المرات تماشيا مع أبعاد وأطراف الموضوع، قصد الإلمام به وفهم وإدراك لكل الأطراف ذات الصلة بالموضوع.

8 –الإطار المنهجي للدراسة:

منهجيا من غير الممكن معالجة ظاهرة في العلوم الإنسانية من خلال استعمال منهج واحد، لذلك فقد اعتمدنا مجموعة من المناهج لدراسة الموضوع لتجاوز بعض العقبات التي يمكن أن تعترض الباحث عن تقديمه لأي عمل أكاديمي وضبطه منهجيا ، على هذا الأساس قد اعتمدنا على مجموعة مناهج.

أ –**المنهج التاريخي:** يعرف المنهج التاريخي انه "الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية ، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها

وتفسيرها ، واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي تساعد على فهم أحداث الماضي والمساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل" [1]، نرجع استعمالنا لهذا المنهج لكون الباحث يجد نفسه ملزما خلال كل مراحل الدراسة بعرض امتدادات الظاهرة عبر الزمن، للوقوف على العوامل التي أحاطت بها وأثرت في تطورها بهدف تقديم إطار زمني تفسيري يمكن فهم الظاهرة من خلاله، ومن ثم فإن توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة كان الهدف منه تتبع الجذور التاريخية للأزم ات وأهم الأحداث التي جعلت منا نتساءل عن مدى نجاح السياسة الخارجية الجزائرية في درء والحد من التهديدات الأمنية النابعة من دول الجوار.

ب -**المنهج الوصفي** : الوصف العلمي يقصد به رصد حال الشيء ببيان خصائصه المادية والمعنوية حيث قد يكون هذا الرصد كميًا مُعبرًا عنه بالأرقام أو كيفيا أو يجمع بينهما ، كما قد يتضمن مقارنة الشيء بغيره، و تبرز الحاجة إلى المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال ضرورة توصيف الأزم ات الحاصلة في دول الجوار ومختلف التهديدات التي نجمت عنها ومختلف الأطراف الدولية والإقليمية ذات الصلة بها وكيف أثرت على أمن الجزائر ومصالحها،هذا من جهة، ومن جهة أخرى التعرف على المقاربة السياسية ومختلف الآليات التي اعتمدتها الجزائر وتستند إليها في سياستها الخارجية اتجاه دول الجوار.

ت -**منهج دراسة حالة:** هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلق بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة[2].

الاقتراب النسقي: ظهر التحليل النسقي في علم السياسة مع أعمال "مورتون كابلان" في دراسة العلاقات الدولية غير أن "دافيد ايستون" هو من أعطى هذا المقترب ملامحه العامة ومحدداته الأساسية حيث رأى أن التفاعلات في المجتمع، تشكل نظام سلوك يمكن فصله تحليليا عن بقية الأنظمة، ويقوم تحليل ايستون على مجموعة من الافتراضات هي:

اعتبار النظام وحدة التحليل الرئيسية.

افتراض تفعيل النظام مع محيطه.

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** . ط 4 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ص 107.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**. الجزائر:(د د ن)، 1997، ص 87.

الاعتماد المتبادل بين وحدات النظام.

تحقيق الاستقرار للنظام.[1]

حيث يمكننا من خلال هذا الاقتراب معرفة وتحليل مدخلات ومخرجات السياسة الخارجية الجزائرية، والتي من خلالها نفهم كيف تعامل النظام السياسي الجزائري مع التهديدات الأمنية النابعة من دول الجوار انطلاقا من الثوابت المسطرة والمعمول بها وما إذا نجحت أم لا.

- ✓ أدوات جمع البيانات:

بالإضافة إلى ما تم الاعتماد عليه من مراجع حول الموضوع فانه تم الاعتماد أيضا على أدوات جمع المعلومات الأخرى:

وظفنا **تحليل المضمون** الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، وتم ذلك من خلال مختلف القوانين والمعاهدات والاتفاقيات (بعضها مدرج في الملاحق).

أداة المقارنة

يعرف ستيورات ميل المقارنة على أنها "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"، والمقارنة الأصل فيها السعي إلى الوقوف على وجوه الشبه ووجوه الاختلاف بين أحداث اجتماعية معينة بقصد الكشف عن دلالتها"[2]. حيث يتضح استعمالنا للمقارنة في هذه الدراسة من خلال تطرقنا لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

9 -صعوبات الدراسة:

يعاني أغلب الباحثين في العالم العربي من العديد من الصعوبات الناتجة أصلا عن:

- ✓ نقص المراجع المتخصصة وإن وجدت على قلتها في هذا الموضوع خصوصا الدراسات الأكاديمية العلمية ، إذ نجد كثيرا من المراجع ذات طابع صحفي محض خصوصا الموجودة على مواقع الانترنيت، أما عن المصادر فهي شبه مغيبة.
- ✓ صعوبة أخرى مرتبطة بمشكلة الترجمة التي كثيرا ما تأخذ الوقت من الباحث.

---

[1] محمد نصر عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي، النظرية المنهج**، الطبعة الأولى، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002 ، ص 266.

2 محمد شلبي ، **المرجع السابق الذكر**، ص 150.

- ✓ صعوبة الوصول للمعلومة والوثائق من مراكز صنع القرار الخارجي وخاصة الجهات الرسمية والأمنية التي كان من الممكن أن تساهم في إخراج هذه الدراسة بشكل أفضل لو تجاوبت معنا في منحنا أرقام وإحصائيات ذات الصلة بالموضوع.

10 - تقسيم خطة الدراسة:

قصد دراسة ومعالجة هذا الموضوع ارتأيت تقسيم الخطة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، بحيث اشتمل الفصل الأول على تحديد الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية والعلاقة بين هذه الأخيرة وبين بعض المفاهيم المشابهة والمتداخلة، كما تطرقنا كذلك إلى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وأهم مؤسسات التي تعنى ب ذلك حيث أشرنا إلى أن دور هذه المؤسسات في عملية صنع القرار الخارجي يختلف ويتحكم فيه طبيعة نظام الحكم السائد والمعمول به، كما تطرقنا لمحددات السياسة الخارجية وأدواتها بصفة عامة والنظريات المفسرة لها، أما في الفصل الثاني فقد جاء فيه المحددات التي تتحكم في السياسة الخارجية الجزائرية، الداخلية منها والدولية، بالإضافة إلى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التقليدية والمنصوص عليها دستوريا كما أشرنا إلى المبادئ الجديدة التي يمكن اعتمادها، دون أن ننسى دور الرئيس في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، لما له من أهمية في النظام السياسي المعتمد حاليا في الجزائر، أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه دراسة جيوإستراتيجية لدول الجوار، ثم تطرقنا لأهم التهديدات القادمة من دول الجوار وكيفية تأثيرها على الأمن الجزائري، وتطرقنا أيضا لأهم الأزمات الحالية التي تعيشها دول الجوار وانعكاسها هي الأخرى على الأمن الجزائري، أما فصل الرابع والأخير فقد تناولنا فيه المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات دول الجوار، من خلال التعرف على آليات السياسة الخارجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية لدول الجوار، وكذالك تطرقنا لتأثير التنافس الإقليمي الدولي في المنطقة، وكآخر جزئية حاولنا استشراف مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية الراهنة من حيث ما إذا ستواصل الجزائر بنفس النهج والتمسك ب‌الثوابت المنصوص عليها دستوريا أم ستواجه فشل وانتكاسة على المستوى الإقليمي من حيث عدم قدرتها على ضمان مصالحها، أم تتجه في الأخير نحو تبني منطلقات ومبادئ مختلفة تتماشى مع الظروف الدولية الحالية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية والعلاقة بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

يعاني مفهوم السياسة الخارجية، كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية، من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من طرف الباحثين والمتخصصين في علم السياسة بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص. إذ تتعدد تعريفاته بتعدد الباحثين الذين تعرضوا لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية[1].

فمن الصعب الحديث عن تعريف توفيقي موحد لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك بسبب تعقد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها، وتغير توجهاتها تبعا للظروف المتاحة، بغية تحقيق الأهداف المرسومة[2].

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة اتجاه عالمها الخارجي، بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات، ويعرفها "**جيمس روز نو**" "**james Rosenau**" على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب المرغوبة[3].

تعرف السياسة الخارجية لدى " **والتر تيجان**" " **walter tijan** " بأنها: " العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام" [4]، والالتزام الخارجي عند "**ليبمان**" " **lipman** "، هو: "كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، قد يستلزم تنفيذه استعمال القوة، فمحور السياسة الخارجية حسبه هو أن تكون القوة اللازمة لتنفيذ الارتباط الخارجي، أكبر مما يتطلبه هذا الارتباط" [5]، حيث يتضح من تعريف "ليبمان"، تجاهله

---

[1] زايد عبيد الله مصباح، **"السياسة الخارجية"**، ط 2، دار تالة، طرابلس، 1999، ص 08.

[2] عبد الرحمن يوسف بن حارب، **" السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة"** ، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، 1990، ص19.

[3] سليم محمد السيد، "**تحليل السياسة الخارجية**"، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص11.

[4] عبد الرحمن يوسف بن حارب، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[5] **المرجع نفسه**، ص19.

لعامل السلوكيات والمهارات في السياسة الخارجية، وتركيزه على عامل القوة في بعده العسكري (الصلب).

وكذلك تعرف السياسة الخارجية على أنها: "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول" [1]، كما تتصرف السياسة الخارجية حسب "حامد ربيع" إلى: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة، كحقيقة نظامية، فنشاط الجماعة كوجود حضاري، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية، للحركة الخارجية تنطوي وتتدرج تحت الباب الواسع، الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"[2].

ويقول "**كرسيتوفر هيل**" " **christopher Hill**": أن السياسة الخارجية تعبر عن مجموعة من العلاقات الرسمية الخارجية التي تقوم بها فواعل مستقلة في العلاقات الدولية[3].

يعرف "**ناصيف يوسف حتي**" السياسة الخارجية بقوله: "تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكيات الدولة اتجاه محيطها الخارجي، والتي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة"[4].

السياسة الخارجية هي مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدول وسلوكياتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى على الصعيدين الإقليمي والعلمي، لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية وحماية أمنها وسلامتها" [5]. وتبعا لكون السياسة الخارجية مجموعة عمليات فيمكن اعتبارها إذن "الهدف المباشر لمجموعة الأفعال المتخذة من قبل الدولة في إطار جهودها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية"[6].

---

[1] فاضل زكي محمد، **"السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية"**، ط1، مطبعة شفيق، العراق، 1975، ص23.

[2] حامد ربيع، **"نظرية السياسة الخارجية"**، مكتبة القاهرة، مصر، ص7.

[3] Steve Smith&Amelia Hadfield&Tim Dunne, « **Foreign policy : Theories, Actors, cases**», 1st pub, Oxford University press, New York, 2008, P02 .

[4] ناصيف يوسف حتى، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 157.

[5] بطرس غالي وآخرون، "**المدخل إلى علم السياسة**"، ط7، المكتبة الأنجلو–مصرية، القاهرة، 1984، ص351.

[6] عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، ومن ثم فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة. غير أن السياسة الخارجية في إطار السياسة العامة تختلف من وحدة دولية إلى أخرى، فبالنسبة لبعض الوحدات تعتبر السياسة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة العامة، بينما تحتل السياسة الخارجية مكانة هامشية في تحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الوحدات الأخرى[1].

أما بالنسبة لـ "**دانيال بال**" فإن مفهومي "عملية السياسة الخارجية"، و"السياسة الخارجية" كلاهما مفهو م معقد، لذلك فقبل التطرق لمفهوم السياسة الخارجية سوف نحاول تعريف مصطلح "عملية"، الذي يعني من منظور "**بالتريك هاني**" " **patrikhaney**": "الخطوات أو المهام المنجزة من قبل الجماعة، التي تصنع القرار أو تصنع خيار السياسة الخارجية، مثل تحديد الأهداف و البحث عن المعلومات وتطور الخطط الممكنة"، وفي هذا السياق يرى "**أندرسون**" أنه يجب تطوير النظريات التي تفسر عملية صناعة السياسة الخارجية، إذ يقدم من خلال بحثه حول: "نظرية العملية" "theory process"، صورة "العملية" على أنها إحدى أنواع النشاط التنسيقي المرن، الذي يستلزم البحث عن أهداف بقدر البحث نفسه عن بدائل"[2].

إن عملية السياسة الخارجية هي الأهداف الأولية، التي تصوغها الدولة وتضمنها سياساتها، من خلال عملية التفاعل، إلا أنه ليست كل مخرجات هذه العملية تكون متوقعة أو مخطط لها، ذلك أن الاتجاهات العالمية في تطور التقنية والاقتصاد والثقافة، والتغير في التوازنات ا لمحلية ، أصبح لها تأثير واضح على الأفعال الصادرة من الدولة ووكالاتها، وبالتالي لابد من التمييز بين السياسة الخارجية للدول كسلوك مقصود ومخطط له، والأفعال التي هي عبارة عن استجابات وردود أفعال لأحداث وتطورات متسارعة في البيئة الدولية.

بناءا على ما سبق، وعلى الرغم من أن مفهوم "عملية"، يحمل إلى الذهن صورة التفكير الجيد والمقاربة المنطقية للقضية، إلا أنه غالبا ما تتدخل العديد من العوامل، التي تجعل من

[1] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

[2] عامر مصباح، "صناعة السياسة الخارجية: التخطيط في مواجهة الضغوط"، **مجلة الدبلوماسي**، العدد37، 2007، ص41.

عملية السياسة الخارجية دون مستوى العقلانية الكاملة، في ظل شح المعلومات والطبيعة المعقدة للقدرات، الإدراكات، التحديات، والأزمات، التي تصنع ديناميكية هذه العملية[1].

ويبين "**هاورد ليتنر**" " **Howard Lentner**" التداخل بين السياسة العامة والسياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي تعبير عن السلم والحرب، عن الاستثمار والتجارة وحماية حدود الدولة من التهديدات الخارجية، والاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز مصالحها، كل هذه الأنشطة هي من أعمال الحكومة، أي أنها مرتبطة بتنفيذ السياسة العامة في الدولة، فالمواطنون لهم اهتمامات بالبيئة الدولية والقضايا التي تمس حياتهم الشخصية[2].

فالسياسة الخارجية تلعب دورا مهما في توجيه وصنع السياسة العامة ويتضح هذا في ما يلي:

- تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية وتأمين المصالح الخارجية.

- تلعب السياسة الخارجية دورا في تحقيق التكامل القومي والاستقرار السياسي، ويتحقق ذلك عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشاكل دولية [3]. ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال السياسة الخارجية لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى ولذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة[4].

إن السياسة الخارجية تعني لعب الدولة لأدوار على المسرح الدولي ولذا فإن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم به وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحول في القيادة السياسية سواء على مستوى الأشخاص أو

---

[1] **المرجع نفسه**، ص42.

[2] Howard H Lentner, « Public Policy And Foreing Policy : Divergences, Intersections, Exchange », **Review Of Policy Research**, Vol 23, N° 01, 2006, P 171.

[3] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

[4] فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا، "**أصول العلاقات السياسية الدولية**"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985، ص 421.

الاتجاهات والإيديولوجيات، ويرى "**كارل هولستي**" " **Holsti Karl**" أن صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت حيث تتداخل عوامل داخلية وخارجية في صناعة هذه الأدوار [1]. ومن أمثلة الأدوار التي قد تتبناها الدولة كسياسة رسمية حامي المنطقة كدور الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، والمحب للسلام والمتميز عن حلفائه والحليف الموثوق، والنموذج أو قلعة الثورة الذي قامت به كوبا من خلال تأييدها للحركات الثورية ومحاولة تصدير نموذجها الشيوعي[2].

وكتعريف إجرائي نقول أن السياسة الخارجية هي "مجموعة التصرفات والأفعال والعمليات التي تقوم بها الدولة في مجالها الخارجي لتحقيق أهدافها ومصالحها الخارجية".

ترتبط دراسة السياسة الخارجية بدراسة علم السياسة حاليا من خلال طريقتين أو اتجاهين[3]:

الأول: يرتبط بالأجندة السياسية بعد أحداث 11 سبتمبر، وإعادة صياغة مفهوم المصلحة الوطنية.

الثاني: يرتبط بالحوار الأكاديمي الموجود في أدبيات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

كانت الأبحاث حول السياسة الخارجية في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تهدف إلى تحدي الافتراضات الواقعية التي شكلت أهم المقاربات النظرية المهيمنة في مجال العلاقات الدولية، في المقابل ولاختبار نتائج السياسة الخارجية حاولت ما قبل السلوكية فهم عملية صنع السياسة الخارجية نفسها[4].

المطلب الثاني: تداخل بين مفهوم السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المشابهة:

يحصل الكثير من التداخل بين مفهوم السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المشابهة كالعلاقات الدولية والدبلوماسية وغيرها، والتي تستعمل عادة على أنها مرادف لمصطلح السياسة الخارجية.

---

[1]Lisbeth Aggestam, «Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy », **ARENA Working Papers**, WP 99/8, in: http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm.

[2] ناصيف يوسف حتى، **مرجع سبق ذكره**، ص 172-175.

[3]Steve Smith& Amelia Hadfield& Tim Dunne, **Op.Cit**, P 02.

[4]C. Alden, «**Foreign Policy Analysis, University of London**», 2011, P11.

الفرع الأول: معرفة الفرق بين مفهوم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

لقد خلطت الكثير من الدراسات مابين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، حتى أن بعض من الدارسين لعلم السياسة عرفوا العلاقات الدولية على أنها المجموع الإجمالي للسياسة الخارجية لكل الدول، إلا أن "جيمس دورتي" و"روبرت بالستغراف" يريا أن: "العلاقات الدولية ليست مجرد السياسات الخارجية لمجموعة الدول، إذ أن مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى تنفيذ وتشكيل وتقويم الاختيارات السياسية الخارجية في دولة واحدة وعلى أسس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط.وأن السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لها جذورها الداخلية بغض النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة. إذ أن السياسة الخارجية تصنع في داخل الدولة بينما العلاقات الخارجية تجري في الخارج في مكان ما"، بين دولتين أو أكثر دون أن يعني ذلك نفينا التام بعدم وجود علاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

كما يمكن أن نستشف الفرق من خلال أن السياسة الخارجية موضوع يحدده إلى حد كبير صناع القرار السياسي، فإن العلاقات الدولية هي محصلة قوى متعددة وشبكة من النتائج المترتبة على سلسة عمليات التفاعل التي قد لا يدركها صانع القرار. كما أن العلاقات الدولية تركز على التفاعل الأوسع لا على الكيفية التي تنظر منها الدول المشاركة في عملية التفاعل[1].

الفرع الثاني: معرفة الفرق بين مفهوم السياسة الخارجية والدبلوماسية Diplomacy :

الدبلوماسية: هي كلمة يونانية الأصل، استخدمت منذ عهود الإمبراطورية الرومانية، وكانت تعنى بحفظ الوثائق التي تتضمن الاتفاقات الخارجية، وكانت تلك الوثيقة تعرف في تلك الفترة باسم "دبلوما"، والقائم عليها يسمى "الدبلومات" أو "الدبلوماسي"، ثم تطور مدلول اللفظ حتى أصبح يشمل معاني جديدة.

فالدبلوماسية هي علم وفن ممارسة التمثيل الخارجي بواسطة هيئة من الممثلين السياسيين تعرف بالسلك الدبلوماسي، وهي تشمل دراسة القانون الدولي العام والخاص وتاريخ

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **"موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية"** ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص 354-355.

تطور العلاقات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات التي تنظم العلاقة بين مختلف وحدات النظام الدولي[1].

أما العلاقات الدبلوماسية Diplomatique Relation: يقصد بها دلك الارتباط الذي ينظم العلاقات بين الدول والذي يعكس أحد مظاهر السيادة الدولية. ويشترط لإنشاء العلاقات الدبلوماسية توافر ثلاث أمور:

- أن تتمتع كلا الدولتين بشخصية دولية.
- أن يكون الاعتراف قد تم بينهما صراحة أو ضمنيا.
- أن يعقد اتفاق بهذا الشأن بين هاتين الدولتين.

وقد أوضحت ذلك " **اتفاقية فيينا** " لعام 1961، للعلاقات الدبلوماسية في مادتها الثانية: "يتم إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وإيفاد البعثات الدبلوماسية الدائمة بالاتفاق المتبادل"[2].

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية وأدواتها:

المطلب أول: محددات السياسة الخارجية:

يبنى المنطق العلمي على افتراض رئيس، مؤداه أن السياسة الخارجية لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة، التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، اعتمادا على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل، وبطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهمها، ويمكن تقسيم تلك المتغيرات إلى ثلاث مجموعات أساسية[3]:

أولا: المتغيرات العملية: Operational Environment

[1] وضاح زيتون، **"معجم المصطلحات السياسية"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 167.
[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 417.
[3] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 137- 140.

وهي المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسية الخارجية، وبالأخص منها البيئة الناشئة عن استمرار التهديدات والنزاعات المستمرة حيث تعتبر مشاركة صانعي القرار فيها أساسية للدراسة [1]، مستقلة عن فهم صنع السياسة الخارجية لتلك المتغيرات، وتشتمل:

1 -المحددات الداخلية:

ويقصد بها "المتغيرات الموضوعية البنيوية"، التي ترتبط بالتكوين الذاتي والبنيوي للوحدة الدولية، المرتبطة بالتكوين البنيوي للوحدة الدويلة وتشمل :الخصائص القومية، والنظام السياسي للوحدة الدولية.

2 -المحددات الخارجية:

وهي متغيرات تنشأ من البيئة الخارجية للوحدة الدولية، والتفاعل مع بقايا الوحدات الدولية، وتشمل: النسق الدولي، البيئة الدولية، التفاعلات الدولية، والموقف الدولي.

ثانيا: المحددات النفسية:Psycological Environment:

وتتصرف إلى مجموع الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي أو من يصنع السياسة الخارجية عموما، حيث تلعب الخصائص الشخصية لصانع القرار دور رئيسا في الاختيار النهائي للبديل من بين مجموعة بدائل المطروحة [2]، أي إلى فهم صانع السياسة الخارجية للمتغيرات الموضوعية، فهذه الأخيرة لا تنتج أثرها إلا من خلال هذا الفهم، مما يعني أن تأثير المتغيرات النفسية على السياسة الخارجية هو تأثير مباشر.

[1] J. N. MATTIS, « **The Jint Operating Environment 2010** », Untited states Joint Forces Command. February 18, 2010, P 04.

[2] J.M.Goldeier& P,E. Tetock, « Psychology and International Relations Theory », **Annual Reviews of Political Sciences**, N°04,2001 ,P10.

ثالثا: المحددات الوسيطة:

ويقصد بها تلك المتغيرات التي تتدخل في بناء العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (السياسة الخارجية)، وتشمل تلك المتغيرات المرتبطة بهيكل وعملية صنع السياسة الخارجية، بما في ذلك عملية صنع القرار، وبالأخص متغير الأمن الذي يؤثر ويتأثر في نفس الوقت بالسياسة الخارجية[1].

وتتفاعل المتغيرات الموضوعية، والنفسية، والوسطية، في تحديد مختلف أبعاد السياسة الخارجية، ويتسم هذا التفاعل، بأنه تفاعل منتظم بمعنى أنه يحدث طبقا لأنماط يمكن فهمها والتنبؤ بها [2]، ومن ثم فإن عملية تفاعل متغيرات السياسة الخارجية، وتأثيرها في صنع السياسة الخارجية، وشكلها النهائي، يمكن إن توصف بأنها "نسق"، يطلق عليه الدارسون "نسق السياسة الخارجية" " Policy Foreiggn System" .

كما تجدر الإشارة إلى أن الشروع في اتخاذ أي قرار على مستوى السياسة الخارجية، فإنه لا يجب الاكتفاء بأخذ المصلحة الوطنية بعين الاعتبار، أو مجموعة الأهداف المراد تحقيقها، بل يجب التركيز كذلك على العوامل والمتغيرات التي تشكل الحدود الطبيعية لمجال تصرف الدولة. فقد يتقلص حيز ومجال التصرف في السياسة الخارجية إلى أضيق الحدود مما يعيق تحقيق أهداف المصالح الوطنية، وقد تمنح الدولة مجالا واسعا وحرية تصرف كبيرة في البيئة الخارجية بما ينعكس إيجابا على طبيعة محتوى السياسة الخارجية. ولذلك يبدو أن هذه المحددات التي يجمع المنظرون على أساس أن لها علاقة وطيدة بتضييق أو توسيع قدرة الدولة على المناورة في البيئة الخارجية تتناقض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول في إطار القوانين والأعراف الدولية[3].

ويترتب عن ارتباط هذه المحددات بالإدارة السياسية للدولة في السياسة الخارجية مجموعة من النتائج والتداعيات، يتمثل أبرزها في أن مكانة وموقع الدولة في هرم القوة والنفوذ في النظام الدولي، مرتبطة كذلك بهذه المحددات، وترتبط أيضا بوجود الدولة واستمرارها، ويمكن إجمال هذه الاعتبارات في المحددات الجغرافية، السكانية، الاقتصادية، الأيديولوجية، الشخصية، المجتمعية، ثم المحددات الخارجية.

---

[1]Kurt M. Campbell, «**The Age of Consequences : The foreign Policy and National Security Implications of Global Climate change**», Center for strategic& international studies and center for a new American security, November 2007, P 14.

[2] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

[3]Rais A. Khan and& James D.McNivan, « **an Introduction to Political science**», the Dorsey, illinois, 1984, P 407.

1 – المحددات الجغرافية:

تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى تجاهها. وتعرف هذه العوامل بـ «Geopolitics». ويندرج ضمن هذا المحدد الجغرافي: الموقع الجغرافي، المساحة، المناخ، التركيبة أو طبيعة الإقليم «Topography»، طبيعة وطول حدود الإقليم.. إلخ.

فمن حيث الموقع الجغرافي، نجد أن الدول التي تكون محاطة بالبحار، تنتهج إستراتيجية عسكرية وسياسية خارجية تكاد تكون مختلفة تماما في ركائزها وأهدافها عن تلك المتبعة من طرف الدول المغلقة أو التي لا تطل على البحار. فالانفتاح الجغرافي غالبا ما ينعكس على الانفتاح الدبلوماسي والعسكري، كما أن الموقع الإستراتيجي للدولة قد يتيح لها التمتع بالعديد من الامتيازات لكنه من ناحية أخرى يجعلها عرضة لأطماع الدول الأخرى.

فعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي قد أفقد العوامل الجغرافية مصداقيتها من حيث أنها إحدى المكونات الطبيعية لقوة الدول، إلا أنها كانت قد هيمنت على الكثير من النقاشات الفكرية والأكاديمية مند عهد الإغريق، مرورا بـ "**ماهان**"و"**ماكندر**" "H. Mackinder"،"A. Mahan" في بدايات القرن العشرين وصولا إلى عهد الأسلحة النووية العابرة للقارات[1]. حيث أن لحجم مساحة الإقليم وطبيعة حدودها انعكاس مباشر على أمنها القومي واستقرارها السياسي. فالدول ذات المساحة الصغيرة تفتقر للعمق الاستراتيجي الذي يكفل لها تجاوز الضربة الأولى في حال كان هناك اعتداء خارجي. فالتجارب التاريخية أثبتت أن الدول ذات المساحات الشاسعة يصعب هزمها عسكريا وتدمير مقومات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية (ما حدث مع ألمانيا خلال غزوها لروسيا في الحرب العالمية الثانية). وعليه فالموقع الجغرافي وطبيعة وحجم الإقليم يساهم في رسم حدود حرية التصرف في سياستها الخارجية.

2 -المحددات السكانية:

يعتبر الكثير من المفكرين أن للعامل السكاني دور كبير في تحديد طبيعة السياسة الخارجية للدول، وفي رسم معالم قوتها في النظام الدولي. فالدول ذات الأعداد الكبيرة من

[1] W. Jones, « **the Logic of international Relations**», Little Brown and company,Boston, 1985, P 248.

السكان تظهر على أنها أكثر نشاطا، إذ يدفعها ذلك للخروج خارج إقليمها للبحث عن مزيد من الموارد الضرورية لإشباع حاجات سكانها، سواء عن طريق التعاون السلمي (السياسة الخارجية الصينية من خلال إرسال مواطنيها للعمل في استثمارات ضخمة خارج البلاد) أو من خلال علاقات صراعية. كما أن المتغير البشري يشكل قوة عمل معتبرة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فمن غير المنطقي أن تلجئ الدولة القوية إلى توظيف أجانب لا يحملون نفس القيم والاهتمامات، فالدول قليلة السكان التي تلجئ لذلك تعرض وجودها للكثير من الأخطار والتأثيرات الخارجية، وهو ما يضيق من مجال مناورتها في البيئة الدولية. فعدد السكان يكون لها تأثير إيجابي على السياسة الخارجية لأي دولة من خلال نقطتين رئيسيتين هما حسم الحروب التقليدية، مصدر قوة عمل كبيرة، عدا ذلك فإن عدد البشر لا يمثل ثقل أساسي في السياسة الخارجية (كالهند وباكستان واندونيسيا)، بقدر ما قد تمثله البراعة والإبداع والإنتاجية وكذلك الوضع الاقتصادي وكفاءتهم الفكرية والعلمية.[1].

لذلك قد تلجأ بعض الدول إلى استراتيجيات لضبط النمو السكاني حفاظا على التوازن الهش بين عدد السكان والموارد المطلوبة، ف ففي حال كان هناك زيادة سكانية أكبر من لموارد المتاحة فذلك سيؤدي غالبا إلى إضرابات داخلية وهذا من شأنه أن يضعف الأداء الخارجي للدول، غير أن "بول كينيدي" " P. Kennedy" يرى أن هذه المعضلة يمكن التعامل معها من خلال التقدم العلمي وقوة التكنولوجيا [2] (الابتكار، وتنظيم الإنتاج، إدارة رشيدة..). ومن جهة أخرى نجد أن الانسجام العرقي واللغوي والديني للسكان يكون أكثر تأثيرا على السلوك الخارجي للدول. فالتنوع يفرز تباين في التصورات والأهداف داخليا وخارجيا. ينجم عنها مع مرور الوقت تشكل جماعات ضغط تعمل على التأثير في قرارات السياسة الخارجية اتجاه منطقة جغرافية معينة كما يفعل اللوبي الإسرائيلي بالسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة العربية خاصة ما يرتبط منها بالصراع العربي – الإسرائيلي.

[1] H. Bretton, « **International Relations in the Nuclear Age**», State University of york press, New York, 1986, P 22.

[2] P. Kennedy, «**Preparing for the Twenty-First Century**», Fontana press, London,1993, P 09-10.

3 -المحددات الاقتصادية:

تشتمل الموارد الاقتصادية الوطنية لدولة معينة على الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية. ففي عصر الاعتماد المتبادل يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات الاقتصادية، وهو ما يجعل من الاعتماد على الغير أمر شبه حتمي بالنسبة للدول. على خلاف ذلك نجد بعض الدول لديها بإمكانيات وموارد كبيرة تجعلها تتمتع بمزايا عديدة من خلال هيمنتها على هذه الموارد وتزيد من تبعية الدول الأخرى لها ضمن هذه العملية فكلما زادت الموارد التي تسيطر عليها الدولة "أ" كانت الدولة "ب" أكثر تبعية وبالتالي تبعية في السياسة الخارجية وفي تحقيق أهدافها في البيئة الدولية [1]. غير أن حيازة هذه القدرات والإمكانيات الاقتصادية لا يمكن أن يعني وجود دولة ذات قوة سياسية خارجية مأثرة، فالأمر يتطلب الخبرة والعقلانية والبراعة في توظيف هذه الموارد(فهيمنة الدول العربية على حصة كبيرة جدا من احتياطيات النفط والغاز لا يعني بالضرورة أن سياستها الخارجية تمتاز بالقوة)، كما أن وجود الإنتاجية أمر لا بد منه لتجنب الوقوع تحت وطأت العقوبات الاقتصادية الفردية أو الجماعية، حيث نجد الدول عادة ما تلجئ لتخزين الحد الأدنى من الموارد التي تعاني من نقص فيها لكي لا تتعرض لضغوطات خارجية من شأنها أضعاف قرارها الخارجي، خاصة مع استفحال ظاهرة العقوبات الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة.

كما تلعب عوامل أخرى مثل التجارة الخارجية، ميزان المدفوعات، حالة العملة الوطنية، الاستثمارات الخارجية، المديونية.. وغيرها، دورا حاسما في تحديد طبيعة ومحتوى قرارات السياسة الخارجية. فكلما كان وضعها في هذه المجالات الاقتصادية ايجابيا كلما زاد من قوتها على المستوى الإقليمي والدولي، فالدول القوية اقتصاديا غالبا ما تشتري مواقف الدول وتأثر في سلوكها الخارجي.

4 -المحددات الإيديولوجية:

يقصد بالإيديولوجية ذلك النسق من القيم والمعتقدات والمبادئ والفلسفات والتقاليد التي تؤمن بها مجموعة بشرية معينة ويوجه سلوكها في الواقع العملي. كما أنها توضح الكثير من السلوكيات والأهداف التي ترسمها الدول، حيث ينظر الواقعين للدول التي لم تبلور إيديولوجيات واضحة ستواجه عقبات كثيرة في السياسة الخارجية، لافتقارها لغطاء أخلاقي الذي من شأنه أن يغطي على رغبتها في تحقيق القوة

[1] A. Khan &J.D.McNiven, « An introduction to Political Science», **Op.Cit**, P 421.

والهيمنة على المستوى الدولي[1]. للإيديولوجية على مستوى السياسة الخارجية ثلاث وظائف رئيسية: تحديد ورسم صورة واضحة عن الماضي والحاضر، تبيان المعالم المحتملة للمستقبل التي لا تتحقق إلى من خلال تحقيق أهداف الإيديولوجية، تحديد برنامج دقيق لربط الحاضر بالمستقبل. فهي تزودهم بمبادئ يتم رسم السياسة الخارجية من خلال تلك المبادئ إلا أن عدم وجود اتفاق شامل بين الفواعل حول الإيديولوجية المتبناة يجعل منها محل اختلاف وصراع في العلاقات الدولية[2].

يمكن تفسير **دور المحد** د الإيديولوجي في السياسة الخارجية للدول من خلال ثلاث حالات: الأولى تتمثل في تطابق السياسة الخارجية مع أهداف الإيديولوجية ونجدها في الدول ذات السياسات التوسعية خارج نطاقها الجغرافي، أما الثانية هي مرتبطة بالسياسات الخارجية التي تسعى لتحقيق القوة والهيمنة أي أن الإيديولوجية هنا تلعب دور الغطاء الأخلاقي فقط، ثالثا وهي حالة الدول التي تتبنى إيديولوجيا لا ترغب في تصديرها أي أنها دولة براغماتية بالدرجة الأولى. وعليه فالإيديولوجية هي مزود هام لصناع القرار الخارجي بغطاء قيمي أخلاقي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، كلما كانت الإيديولوجية واضحة كلما كانت السياسة الخارجية مزدهرة، على خلاف الدول التي ليس لديها إيديولوجيا واضحة المعالم تعاني الاضطراب في السياسات الخارجية كما هو الحال في إيران وجل الوطن العربي[3].

5 -المحددات الشخصية:

الدولة في حقيقة الأمر ما هي إلا مجرد شخصية معنوية أو كيان قانوني تقوم مجموعة من الأشخاص الطبيعيين بالتعبير عنها من خلال مجموعة من القرارات و السلوكيات المرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية. وعلى هذا الأساس يعتقد "إسماعيل صبري مقلد" أن "الدولة في النهاية هي واضعة القرارات فيها، فالدولة إذا كانت تتصرف خارجيا بشكل أو بآخر، فإن ذلك يكون نابع في المقام الأول من رؤية واضعي القرارات للموقف الخارجي، ومن تفسيرهم لأبعاده ودلالاته على ضوء الشواهد والحقائق والمؤشرات المختلفة المتاحة لديهم"[4]، حيث تلعب هذه الاعتبارات دورا مركزيا في ارتسام الصورة النمطية الإدراكية لصانع القرار حول مختلف قضايا السياسة الخارجية. فالسمات والصفات الشخصية لهؤلاء الأفراد تساهم في تحديد محتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدول. وهو ما دفع بعض الاتجاهات النظرية

[1] H.J.Morgenthau, « **politics among nations**», Alfred A. Knopf, New york, 1967, P 85.
[2] J. Spanier, «**Games Nations Play**», Congressional Quarterly Inc, Washington, 1990, P 491.
[3] حسين بوقارة، **"السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل"**، دار هومه، الجزائر، 2012، ص 86.
[4] إسماعيل صبري مقلد، **"نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة"**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص185.

في تفسير السياسة الخارجية إلى التركيز على المحددات الشخصية لفهم حقيقة وخلفيات السلوكيات الخارجية.

ومع ذلك فإن هناك مجموعة من الاعتبارات و الشروط التي تحدد درجة ونوعية تأثير المحددات الشخصية في السياسة الخارجية [1]، يأتي في مقدمة هذه الاعتبارات هدى اهتمام وتركيز صناع القرار الأساسيين على القضايا السياسة الخارجية. فهناك قادة وزعماء يميلون إلى التركيز على قضايا البيئة الخارجية أكثر من تركيزهم على مسائل السياسة الداخلية، ومن تم يكون لميولهم الشخصي تأثيرا لا يستهان به على السياسة الخارجية، ويقترن هذا بقوة وسلطة اتخاذ القرار التي يتمتعون بها خاصة في الأنظمة التسلطية التي تقل فيها أو تنعدم أحيانا القيود الداخلية التي تمنعهم من فرض هيمنتهم على مسار اتخاذ القرار، كما أن انعدام أو ضعف المعارضة السياسية يزيد من تركيز السلطة في يد شخص معين مما يؤدي إلى تأثير العوامل الشخصية في مختلف مراحل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، يصل هذا التأثير إلى أقصى درجة في حالة ما إذا كان لصانع القرار شخصية كارزماتية قوية تسمح له بتجنيد الجماهير في مواقف السياسة الخارجية التي تتطلب ذلك.

ثم تأتي في الدرجة الثانية طبيعة مواقف موضوع التصرف في السياسة الخارجية، فالمواقف العادية أو التي تتصف بنوع من الروتينية، أي أنها غير مستعجلة ولا تتطلب حلولا سريعة، فإن الفصل فيها عادة ما يمر عبر القنوات العادية مما يقلل من دور المحددات الشخصية. أما المواقف والحالات المستعجلة، وما يعبر عنها أحيانا بحالات الأزمات، فأنها تتطلب ردود أفعال وتصرفات سريعة ولا تحتمل المرور عبر القنوات والمسارات المعقدة و الطويلة، وهو ما يسمح ببروز أهمية المحددات الشخصية إذ يفصل في مثل هذه القضايا من طرف مجموعة محدودة من صناع القرار. وأخيرا، فإن دور المحددات الشخصية يبرز كذلك في المواقف التي تتوفر حولها معلومات كافية، ففي كلتا الحالتين يتم الحسم في الالتباس الذي تفرزه كثرة أو قلة المعلومات من طرف أولئك الذين يحتلون مراكز في قمة هرم السلطة في النظام السياسي.

[1] لويد جونسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 15-19.

غير أن الإشكال الذي يطرح بشأن المحددات الشخصية في السياسة الخارجية هو عدم اتفاق المنظرين حول المقاربة النظرية الملائمة لتفسير مصدر وطبيعة اهتمام وتأثير صناع القرار في السياسة الخارجية[1].

فالمقاربة السلوكية ترى بأن الإنسان مثل بقية الكائنات الحية يميل بطبعه إلى حب الذات وتحقيق القوة والسيطرة وهو ما يجعل رغبته في السيطرة على مسار اتخاذ القرار خاضعة لهذه الاعتبارات الطبيعية. فطبيعة السلوكيات الخارجية " عدوانية أو سلمية" هي نتيجة الصفات الشخصية لصناع القرار. بينما يعتقد أصحاب مقاربة السلوك المكتسب أن صانع القرار مثل بقية الأفراد في المجتمع يتصرف بشكل أو بآخر وفقا لما تعلمه من خبرات سابقة سواء في الأسرة أو في المجتمع أو في الدولة. وأخيرا، فإن نظرية السمات الشخصية تقر بأن تأثير الفرد في السياسة الخارجية مرده إلى طبيعة مكونات شخصية صناع القرار. فالشخصية المنغلقة تميل إلى السيطرة على السياسة الخارجية أكثر من الشخصية المنفتحة التي ترجح المشورة والمشاركة في اتخاذ القرار، كما تلعب الظروف التاريخية والأسرية التي تكونت شخصيات صناع القرار في إطارها دورا معتبرا في السياسة الخارجية.

6 -المحددات المجتمعية:

تتمثل هذه المحددات في مختلف العوامل والاعتبارات التي تفرزها البيئة الداخلية بشقيها الرسمي وغير الرسمي. وفي هذا السياق، تعتبر الشخصية الوطنية من أبرز محددات البيئة الداخلية تأثيرا على السياسة الخارجية. ونعني بالشخصية الوطنية تلك الصفات العامة والقيم الثابتة التي يشترك فيها أغلبية سكان الدولة والتي تميزهم عن غيرهم من المجموعات البشرية.

وعلى هذا الأساس، فقد يوجد في الدول المتعددة الديانات والأعراق عدة شخصيات، ولكن غالبا ما تسود إحداها على غيرها. فنمط الشخصية الوطنية وطبيعة الصورة التي تحملها عن الأنا وعن الآخر غالبا ما تساهم بشكل بارز في تحديد الدور الذي يجب أن تلعبه أمة معينة على المستويين الإقليمي والدولي[2]، وذلك أن تأثير مقومات الشخصية الوطنية في السياسة الخارجية ينبع من كون صناع القرار

[1] لويد جونسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 19-24.

[2] W. James, «the Logic of International Relations», **Op.Cit**, P 253.

أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات ويدافعون عنها. فالشخصية الوطنية هي الركيزة التي تحدد إحساس وشعور الأفراد بالولاء والانتماء إلى كل ما ترمز إليه تلك الشخصية.

من الناحية النظرية، يسود الاعتقاد بأن طبيعة التركيبة الحكومية والقيادة السائدة في المجتمع من المجتمعات تؤثر بشكل مباشر في السياسة الخارجية وفي دور ومكانة الدولة في النسق الدولي، ولذلك يعتقد أن الحكومات الديمقراطية الملتزمة بمعايير الديمقراطية والعقلانية والشفافية في القيادة غالبا ما تكتسب الكثير من القوة والفعالية في السياسية الخارجية، بينما تضيق حرية المناورة في السياسية الخارجية للحكومات الديكتاتورية– التسلطية نظرا لافتقارها لعناصر العقلانية والحكمة بحكم سيطرة أقلية على توجهاتها. غير أن التجارب التاريخية أثبتت عدم صحة هذه المسلمة في الكثير من حالات ومواقف السياسة الخارجية، فحتى الديمقراطيات الغربية معرضة لهده المعضلة بحكم سيطرة لوبيات (جماعات الضغط) مختلفة على سياستها الخارجية[1]. ولكن الإدارة الفعالة والاستعمال العقلاني لموارد الدولة غالبا ما يميز القيادة الرشيدة عن غيرها من القيادات، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على درجة ومحتوى تأثير السياسة الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي.

تتدرج الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ضمن المحددات المجتمعية للسياسة الخارجية. ففي الأنظمة الشمولية ذات نظام الحزب الحاكم في السياسة الخارجية، مما ينتج عنه غياب قوى معارضة ومراقبة للسلوك الخارجي، الأمر الذي يتبلور في شكل حرية مناورة واسعة في النشاط الخارجي للدولة. أما في الأنظمة الديمقراطية التعددية، فإن طبيعة التنظيم الحزبي تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية، ذلك أن الأحزاب في هذه الأنظمة السياسية هي عبارة عن همزة وصل أو الرابطة بين الجماهير والمسئولين المنتخبين. لذلك، تبدو الدول ذات النظام الثنائية الحزبية أكثر استقرارا ووضوحا في توجهاتها الخارجية لأن الحكومة منبثقة عن الحزب الفائز في المجالين الداخلي والخارجي. بينما في الدول ذات النظام التعددية الحزبية فإنه غالبا ما يتمخض عن انتخاباتها حكومات ائتلافية تعكس تصورات حزبية غير متجانسة وهو ما يحدث اضطرابا في السياسة الخارجية لاستحالة تحقيق الإجماع بين الأحزاب المشكلة للحكومة حول قضايا السياسة الخارجية.

[1]M. Smith& R. Lttle& M. Shackelton, «**Perspectives on World Politics**», Groom Helm ltd, London, 1981, P.32.

أما بالنسبة لجماعات المصالح، فإنه رغم التسليم بوجودها وبأهميتها، فإن دورها في السياسة الخارجية مازال مبهما ويتخذ طابعا سريا وغير مباشر، إذ أنها تمارس تأثيرها بطريقة غير مهيكلة وغير مقيدة بضوابط بنيوية وقانونية. ومع ذلك فإن قوة وتنظيم وتغلغل هذه الجماعات في المجتمعات الغربية يتيح لها فرصا هائلة في التأثير على بعض قضايا السياسة الخارجية.

وأخيرا، فإن الرأي العام أصبح يعتبر، منذ فترة ما بين الحربين العالميتين، من أبرز المحددات المجتمعية عند رسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية [1]. ففي المجتمعات الديمقراطية يمكن للرأي العام أن يتطور عن طريق ما يحصل عليه من معلومات ومعطيات حول قضايا السياسة الخارجية وذلك بمساعدة وتوجيه من المؤسسات المهتمة بهذا الشأن، وفي هذه الحالة يمكن للرأي العام أن يتبوأ مكانة بارزة في تحديد توجهات السياسة الخارجية في صيغة قيود أو دعم للسلوك الخارجي. أما في الأنظمة الشمولية، التي تسيطر فيها السلطة على وسائل الإعلام، فإنها توظف وتوجه الرأي العام بما يخدم أهدافها في السياسة الخارجية.

7 -المحددات الخارجية:

تلعب مجموعة من الاعتبارات، التي تفرزها البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها ومستوياتها وفواعلها، دورا محددا في السياسة الخارجية لكل الدول. وعلى هذا الأساس، يعتقد الواقعيون أنه إذا حاولنا تفسير لماذا تتصرف الدول في السياسة الخارجية بشكل أو بآخر عن طريق الاعتماد على المتغيرات الشخصية، الداخلية، البيروقراطية أو طبيعة النظام السياسي، فإننا متهمين بتقليص مجال التحري، لأننا نفسر ما يحدث في النظام الدولي بالرجوع إلى محددات وعوامل موجودة في مكان آخر. لذلك، ومن أجل فهم موضوعي للسياسة الخارجية، يجب وصف وتحديد بنية النظام الدولي التي تتصرف الدول في إطاره. بنية هذا النظام الدولي تحتوي على آليات لتوزيع القدرات و القوة بين أعضائه [2]. وينتج عن ذلك، أن طبيعة وبيئة النظام لها تأثير مباشر على تضييق أو توسيع حرية التصرف في السياسة الخارجية. حيث تتسع هذه الحرية في نظام دولي متعدد الأقطاب، ولكنها تتقلص في نظام الثنائية القطبية، ثم تكاد تنعدم في نظام أحادي بحكم هيمنة دولة واحدة على مختلف التفاعلات الدولية. لذلك فالسياسات الخارجية للدول

[1] G.A Craig &A.L.George, «**Force and statecraft**», Oxford UniversityPress, New York, 1995, P 52.
[2] P.M Morgan, «**Theories and Approaches to International politics**», 4th Ed, Transaction Ion,New Jersey, 1987, P 251.

تتأثر بموقعها ومكانتها في النظام الدولي الذي تتحدد هرمية السلطة والنفوذ فيه بما تملكه الدول من مقومات القوة.

كما يندرج في إطار محددات البيئة الدولية للسياسة الخارجية، ما أصبح يطلق عليه تسمية "نموذج" الفعل ورد الفعل في العلاقات الدولية. وفقا لهذه المقاربة، فإن الكثير من التصرفات الخارجية يمكن تفسيرها في إطار ظاهرة الفعل– رد الفعل، إذ أن الدول تميل في الواقع إلى التجاوب مع سلوكيات الآخرين بردود أفعال تحدد طبيعتها أفعال سابقة. فإذا واجهت الدولة فعلا عدوانيا، فإنها تميل إلى الرد عليه بسلوك مماثل وفقا لما تسمح به قدراتها وإمكاناتها، وذلك تماشيا مع مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية، والعكس صحيح . رغم القدرة التفسيرية الهائلة لهذا "النموذج" أو "النظرية"، إلا أن تاريخ العلاقات الدولية يؤكد أن بعض الدول تميل إلى الرد على أفعال الآخرين في إطار الخبرة التي اكتسبتها من علاقاتها السابقة، وأحيانا أخرى في إطار ما يسمح به نسقها الفكري وطبيعة شخصيتها الوطنية، ومن تم فقد ترد على فعل عدواني برد فعل غير مماثل.

بالرغم من الاعتقاد السائد بين المهتمين بميدان السياسة الخارجية الذي مفاده أن الدول تتصرف في بيئة دولية فوضوية وغير آمنة، مما يجعل كل طرف يسعى إلى تعظيم مكاسبه وأهدافه [1]، فإن اعتبارات الاعتماد المتبادل والتكامل والشراكة بدأت تؤسس لمنطق مناقض لهذه المسلمة. فازدياد عدد المنظمات الدولية، بمختلف أشكالها وتخصصاتها، وانتشار ظاهرة التنظيمات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، كان له الأثر البارز على السياسة الخارجية. فالعضوية في هذه الأنساق والآليات الدولية والإقليمية تفرض على الدولة مجموعة من القيود والحدود التي يؤدي تجاوزها وخرقها التعرض للنتائج التي ترتبها المسؤولية الدولية، منها الإجراءات الردعية الجماعية. ومن جهة أخرى، تعتبر العضوية في آليات التنسيق الدولي والأنساق الإقليمية بمثابة المظلة التي تحتمي بها الدول المتوسطة والصغيرة، وتحقق من خلالها أهداف سياستها الخارجية التي يصعب تحقيقها بصفة انفرادية.

كما أنه كانت لنهاية الحرب الباردة مساهمة في إعادة إحياء نزعة مؤسسة وتقنين السلوكيات الخارجية للدول، فمثلما الدول في حاجة إلى نظام داخلي وقواعد ومبادئ من أجل إدارة العلاقات الداخلية، فإن النظام الدولي في حاجة هو الآخر إلى قواعد ومبادئ من أجل إدارة العلاقات الدولية، وذلك بالرغم

[1] M. Smith& R. Little & M. Shackelton, «Perspectives on World Politics», **Op. Cit**,P33

من التباين الكبير بين المجتمع الدولي والمجتمع الداخلي. فالاتجاه نحو تدعيم ثم تفعيل مختلف جوانب القانون الدولي قد يعتبر بمثابة اختراق وانتقاص من سيادة الدولة في شؤونها الداخلية والخارجية، ولكنه قد يوسع أمامها الفرص للحد من التحديات ومواجهة المخاطر التي أفرزتها الظواهر والآفات العابرة للحدود. ولذلك أصبح القانون الدولي يشكل حدودا للسلوك الخارجي ويلزم الدول أحيانا بسلوكيات معينة في علاقاتها الداخلية والخارجية مقابل ما يمكن أن تتمتع به من امتيازات قد تفرزها النزعة الجماعية في العلاقات الدولية. غير أن النظام الدولي مازال بعيدا عن مستوى توفير المعايير والآليات الضرورية لظهور سلطة دولية قادرة على إدارة العلاقات بين أطرافها بشكل فعال وعادل، وهو ما يجعل هذه النزعة عبارة عن آلية تحاول من خلالها القوى المنتصرة في الحرب الباردة فرض هيمنتها وقيادة النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثاني: أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية:

تتصرف السياسة الخارجية لأية دولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تندرج في إطار مصلحتها الوطنية. غير أن مصطلح المصلحة الوطنية غير محدد بدقة وهو ما يرشحه للاحتواء على مجموعة واسعة وغير محددة من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية إلخ.. وبما أن الدول تحاول تحقيق هذه الأهداف في إطار بيئة دولية فوضوية وغير مهيكلة تميزها الاختلافات والصراعات بين الوحدات السياسية، فإن الحد الأدنى من الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقه من خلال سياستها الخارجية يتمثل في كل ما يرتبط بوجودها وتطورها الطبيعي[1].

تثير مسألة التفرقة بين الأهداف والوسائل أو ما يسمى أحيانا بالإستراتيجيات في السياسة الخارجية الكثير من الجدل على المستويين النظري والإجرائي. فالعلاقة بينهما جد وطيدة إلى حد صعوبة الفصل بينهما في الكثير من الأحيان، إذ يمكن أن يتحول الهدف إلى وسيلة والعكس صحيح. فالهدف الذي حددته الجزائر من خلال لعب دور الوسيط بين أطراف الأزمة في مالي، هو في نفس الوقت وسيلة لتأمين الحدود الجنوبية والحد من التهديدات الأمنية التي قد تنجم عن استمرار النزاع في شمال دولة مالي وانتشاره في مختلف دول الساحل. كما أن استعمال المساعدات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف ذات

[1] M Smith&R.Littl&M.Shackelton,**Op. Cit**, P48

طبيعة سياسية وعسكرية وإيديولوجية قد يتحول إلى هدف في حالة ما إذا تعاظمت المصالح الاقتصادية للدولة المانحة في الدولة المستقبلة لهذه المساعدات.

يتوقف اختيار وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية على مجموعة من الاعتبارات منها طبيعة وأهمية الهدف المراد انجازه، مواقف وأهداف واستراتيجيات الأطراف الأخرى المعنية بالموقف الدولي، والظروف والمعطيات المحيطة بالموقف الدولي. غير أن الراجح في هذا الشأن هو أنه كلما تعددت وتنوعت وسائل وإمكانيات تحقيق أهداف السياسة الخارجية كلما ساهم ذلك في منح الدولة مجالا واسعا من حرية التصرف في شؤونها الخارجية، ذلك أن إنجاز بعض الأهداف في البيئة الدولية يتطلب التدرج والتنويع في العمل الخارجي. وعلى العموم تذهب أدبيات السياسة الخارجية إلى حصر هذه الوسائل في الأداة الدبلوماسية، والأداة العسكرية، الأداة الاقتصادية، أعمال التجسس والتخريب، الأداة الدعائية.

الفرع الأول: الوسائل الدبلوماسية:

يتم الخلط أحيانا بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية بحيث يستعمل مصطلح الدبلوماسية كمرادف لمصطلح السياسة الخارجية. ولكن في الحقيقة الدبلوماسية هي واحدة من مجموعة من الأدوات والوسائل التي تستعملها الدولة في إنجاز أهداف سياستها الخارجية، فهي عبارة عن مجموعة من القنوات والمؤسسات والطرق والآليات التي توظفها الدولة مباشرة، أو بواسطة ممثليها الدبلوماسيين من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية. وبالنظر لضخامة وحيوية هذه الأداة، فقد فضل البعض النظر إليها ليس فقط كإحدى أدوات السياسة الخارجية بل كذلك كمؤسسة قائمة بذاتها [1]. وقد دفعت هذه الاعتبارات إلى تزايد الاهتمام الأكاديمي بميدان العمل الدبلوماسي، حيث ركزت على الجوانب التقنية والعملية التي يمكن أن تضفي الكثير من الحيوية والفعالية على هذا النشاط مثل الوقت المناسب و الطرق الملائمة لاتخاذ مبادرة أو التقدم باقتراح أو إصدار بيان أو الرد على فعل معين..إلخ. وعلى هذا الأساس، أصبحت الدبلوماسية تمثل أبرز وسيلة لإدارة المفاوضات والحوارات من أجل حل الخلافات والأزمات التي قد تميز العلاقات بين فواعل النظام الدولي.

فإذا كانت الدبلوماسية المغلقة أو السرية قد هيمنت على العلاقات الدولية في فترات ما قبل الحرب العالمية الثانية، فإن المنظومة القانونية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بإضافة إلى الاعتبارات

[1] «**The Penguin Dictionary of international relations**», Penguin Books ltd, London, 1998, P 129.

والظروف التي أفرزها التطور التكنولوجي في مجال التسلح، فرضتا عملية الانتقال إلى ممارسة الدبلوماسية المفتوحة أو العلنية. وقد ترتب عن هذا الانتقال إلزامية فتح مسار المفاوضات بين الدول أمام وسائل الإعلام والرأي العام والإعلان الرسمي عن النتائج التي قد تنتهي إليها هذه المفاوضات. وتسعى المواثيق الدولية إلى منع اللجوء إلى الاتفاقيات والمعاهدات السرية، التي شكلت صلب العمل الدبلوماسي قبل الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال عدم الاعتراف بأية مسؤولية دولية قد تترب عن هذه النشاطات الدبلوماسية السرية. ويعتقد أن الثورة، في ميدان التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات قد ساهمت في تسهيل العمل الدبلوماسي بمستوياته وأنواعه المختلفة، وهو ما ساعد على حل وإدارة أو الوقاية من الكثير من النزاعات الدولية[1].

يبدو أن الدبلوماسية قد بدأت تخرج عن إطار المسلمة التي هيمنت على الفكر السياسي والنظرية الإستراتيجية الكلاسيكية والتي مفادها أنه إذا كانت الحرب هي الوسيلة الملائمة لإدارة العلاقات الصراعية بين الدول، فإن الدبلوماسية هي الأداة المفضلة لإدارة العلاقات الدولية في أوقات السلم، بحيث أن الدبلوماسية لعبت دورا بارزا في التخفيف من حدة الصراعات المسلحة وإنهاء أو حل البعض منها. فإنهاء حرب الفيتنام، وبعض جوانب الصراع العربي الإسرائيلي، لم تتم فقط بواسطة الأداة العسكرية، بل لعبت الدبلوماسية دورا لا يستهان به في إعادة النظر في أولويات وأهداف أطراف هذه النزاعات، ومن تم التقريب بين وجهات نظرها وأهدافها بما يمهد لحلول سلمية لهذه المواضيع الصراعية. وفي هذا السياق، تستعمل أحيانا ما اصطلح على تسميته بـ "دبلوماسية الإكراه" « coerciveDiplomacy or compellance » المتمثلة أساسا في استعمال التهديد لإقناع أو إرغام طرف أو مجموعة من الأطراف على عدم اللجوء إلى أساليب التصعيد العسكري والأخذ بالأساليب السلمية في التعاطي مع نزاعات معينة.

ومع ذلك فإن الواقع يؤكد أن القوى الكبرى التي تمتلك ترسانة ضخمة ومتنوعة من الأسلحة، هي الأكثر نشاطا وتأثيرا في العلاقات الدولية، والأكثر ميلا واستعدادا لاستعمال الوسائل الغير الدبلوماسية في تحقيق أهداف السياسية الخارجية، بحيث تكرس التدخلات العسكرية الأمريكية المتعددة والمتكررة، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، هذه الحقيقة. بينما تميل الدول المتوسطة والصغرى إلى تفضيل الأساليب الدبلوماسية في بلوغ أهداف سياستها الخارجية، سواء كان ذلك في إطار الدبلوماسية الثنائية، الإقليمية،

[1]Rais A. Khan & James D. McNiven, **Op. Cit**, P 143.

الجماعية، أو المتعددة الأطراف. وتلجأ، في غالب الأحيان، إلى هذه المستويات الدبلوماسية لتسوية خلافاتها الدولية وتحقيق مصالحها الداخلية والخارجية.

الفرع الثاني: الوسائل العسكرية:

تستعمل الأداة العسكرية كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع مواقف دولية ذات الصلة بشروط ومتطلبات الأمن القومي. فالتدخلات العسكرية التي حدثت خلال الحرب الباردة أو بعدها تمت تحت حجت أو ذريعة حماية الأمن القومي من أخطار مؤكدة، ولكن مشروعية أو عدم مشروعية استعمالات القوة العسكرية في السياسة الخارجية غالبا ما يتوقف على الهدف النهائي لهذا السلوك[1]. وعلى الكيفية والإطار القانوني والأخلاقي الذي ميزه. مع ذلك، فالقوة العسكرية لا تستعمل إلا في حدود ضيقة جدا، وحين يستحيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية بوسائل أخرى، فهي تعتبر بمثابة الملاذ الأخير في سلم الخيارات المتاحة للدولة. ذلك أن استعمال القوة العسكرية قد تكون له عواقب وخيمة تفوق بكثير المزايا التي يمكن تحقيقها خاصة في عهد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولكن هذه القيود قد لا تحول دون اللجوء إلى صيغ أخرى من استعمالات الأداة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. حيث تبدو المساعدات العسكرية ومبيعات الأسلحة أكثر ملائمة لواقع العلاقات الدولية، إذ يمكن تحقيق الكثير من المزايا الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية من خلال المساعدات العسكرية، وكسب الحلفاء والأصدقاء عن طريق مبيعات الأسلحة. وهو ما دفع بعض المهتمين بهذا الشأن إلى الاعتقاد بأن السياسة الخارجية للقوى العظمى لا يمكن أن تتخلى – في أي وقت من الأوقات– عن الصيغتين المذكورتين[2].

بغرض إضفاء نوع من الأخلاقية والقانونية على استعمال الأداة العسكرية في السياسة الخارجية تلجأ الدول إلى محاولة مزج هذه الوسيلة بمجموعة أخرى من الوسائل ذات الطبيعة السلمية وذلك من أجل إخفاء الصورة البشعة للتدخلات العسكرية. فالتدخلات العسكرية المختلفة في فترة ما بعد الحرب الباردة– كوسوفو، العراق أفغانستان..إلخ استندت إلى تلك الشعارات والمبادئ التي انبثقت عن نهاية الصراع الإيديولوجي على المستوى الدولي، وهكذا تم استخدام حقوق الإنسان، الديمقراطية، حماية الأقليات،

[1] J.N. Rosenau, «**the Scientific Study of Foreign Policy**», Frances Pinter Publishers Ltd, london, 1979, P 342.
[2] A, Higgs, Arms, «**Politics and the Economy**», Holmes and Meier Publishers, New York, 1990, P 140.

محاربة الإرهاب كذريعة لتبرير التدخلات العسكرية الجماعية والأحادية التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي كانت في واقع الأمر موجهة لفرض إرادة وتوجهات السياسة الخارجية للقوى الدولية المستفيدة من انهيار الاتحاد السوفيتي.

غير أن هذه النزعة القوية في استعمال أذات التدخل العسكري في السياسة الخارجية تعرضت لمجموعة من الانتقادات، كون مسألة تبرير التدخل العسكري في العلاقات الدولية قد دارت دورة كاملة خلال نصف قرن فقط، حيث استعملت القوى الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة إلى تبرير تدخلاتها العسكرية من خلال مبادئ نسقها الفكري الإيديولوجي الداخلي، ثم استعملت إلى الشرعية الدولية (الأمم المتحدة خلال فترة التسعينات) خلال حرب الخليج الثانية، ولكنها عادت مرة أخرى إلى مصادر الشرعية الداخلية في حرب الخليج الثالثة (إسقاط نظام صدام حسين 2003)[1].

الفرع الثالث: الوسائل الاقتصادية:

اعتبرت الوسائل الاقتصادية منذ عهود غابرة من أبرز آليات تحقيق أهداف السياسة الخارجية. وقد ازدادت أهمية هذه الوسائل بفعل تقوية وانتشار دعائم وميكانيزمات الاعتماد المتبادل والعولمة في كل أنحاء العالم. فبعد انتهاء الحرب الباردة، تحول الاهتمام و التركيز نحو القضايا الاقتصادية بدل الاهتمام بالقضايا العسكرية والإيديولوجية، وهو ما ساهم في تحول المؤسسات الاقتصادية والمالية إلى فاعل أساسي في التفاعلات الاقتصادية والسياسية الدولية. وبواسطة هذه الوسائل، تمكنت الدول المتقدمة اقتصاديا من التأثير ثم كسب مواقف بعض الدول – التي كانت تعتبر إلى وقت قريب منافسها الرئيسي في العلاقات الدولية– في بعض القضايا الدولية، مثل ما حدث مع روسيا والصين في حرب الخليج الثانية.

فالمتغيرات الاقتصادية قد تلعب دورا أساسيا في العلاقات الدولية كوسائل وكأهداف في السياسة الخارجية، إذ أن هذه الأخيرة قد تكون موجهة في الأساس لتحقيق مصالح اقتصادية – ضمان موارد إستراتيجية، ترقية الاستثمارات، الحصول على أسواق جديدة..الخ –، وقد تكون هذه المتغيرات الاقتصادية بمثابة الأداة الفعلية لإنجاز أهداف سياسية [2]. فإذا كانت الأداة الدبلوماسية تنطوي على اتصالات مباشرة

[1] J.N. Rosenau, **Op. Cit,** P 343
[2] Rais A. Khan & James D.McNiven, **Op. Cit,** P416.

بين الممثلين الرسميين للدول مما يجعل تداعياتها تكاد تنحصر في هذا المستوى الضيق من التواصل بين المجتمعات، وإذا كانت الأداة العسكرية موجهة لردع وتدمير الآخر مما يفرز نوع من الكراهية والأحقاد بين الشعوب، فإن الوسائل الاقتصادية موجهة للمجتمع ككل.

ذلك أن الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية عادة ما تنعكس في صيغة تحسن ملحوظ في مستوى معيشة الأفراد في الدول المستقبلة، مما يؤدي إلى ظهور موقف جماهيري إيجابي قد يؤثر ويضغط على صناع القرار باتجاه تغيير مواقفهم وتصوراتهم وحتى أفعالهم تجاه الطرف الموظف لهذه الوسائل الاقتصادية في السياسة الخارجية، وهو ما يحدث عند استعمال الأداة الاقتصادية لمساعدة الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية أو التي تعرضت لكوارث طبيعية. أما إذا استعملت كأداة لمعاقبة وتجويع مجتمعات أخرى، فإن انعكاساتها السلبية قد تتعدى حدود العلاقة الرسمية بين الدولتين. لهذه الأسباب تميل الدول إلى جعل مختلف الأجهزة المكلفة بالمساعدات الاقتصادية الخارجية تابعة لوزارة الشؤون الخارجية من أجل التحكم والاستعمال الجيد للأداة الاقتصادية في علاقة الدولة بغيرها من الفواعل الدولية.

القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية هي عبارة عن ظاهرة معقدة لا تتوقف فقط على حجم الموارد التي تمتلكها الدولة أو درجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي الذي بلغته، بل تتوقف كذلك على قيمة وأهمية المنتجات والخدمات التي تسيطر عليها على مستوى السلم العالمي لتوزيع الأشياء الثمينة والإستراتيجية[1]. فالدول التي تسيطر على موارد اقتصادية حيوية وثمينة والتي لها الإرادة والخبرة اللازمة للتحكم في عرض وتسعير هذه الموارد بإمكانها ممارسة الكثير من الضغط على الدول المستوردة لهذه السلع والخدمات، إلى حد منعها من القيام بسلوكيات خارجية معينة. فنجاح الحضر البترولي العربي على بعض الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل في أكتوبر 1973 كان نتيجة لشدة تبعية الدول المعنية بالحضر على هذه المادة، ونتيجة لإصرار الدول العربية المنتجة للنفط فقط على استعمال كل الوسائل الكفيلة بإحداث تحول في مواقف الكثير من الدول الغربية تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي. ويختلف قرار حظر موارد إستراتيجية عن الغير مرتبط بالأهداف السياسية، عن قرارات رفع الأسعار التي تبدو أنها متصلة بغايات اقتصادية محضة.

[1] K. Knorr & F. Trager, «**Economic Issues and National security**», Allen Press inc, Lawrence, Kansas, 1977, P125.

لقد عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة انتشارا مقلقا للأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية للقوى الكبرى. فالتعامل الغربي مع دول الانتشار النووي (كوريا الشمالية، إيران) ارتكز بالأساس على سلسلة من العقوبات الاقتصادية الجماعية والأحادية التي يبدو أنها لم تزد هذه الدول إلا تشبثا بمواقفها وسياساتها في هذا الشأن، وذلك بحكم الازدواجية في المعايير والسياسات عند التعاطي مع المشاريع النووية لمختلف الدول، وبحكم إصرار دول النادي النووي على الهيمنة على المزايا التكنولوجية في هذا الميدان.

كما أن الدول التي صنفت في خانة الراعية أو الداعمة للظاهرة الإرهابية، تعرضت بدورها لأشكال متنوعة من الضغط الاقتصادي، الأمر الذي أدخلها في متاعب اقتصادية واجتماعية رهيبة كانت كافية لتنازلها عن كثير من توجهاتها السياسية. والأكثر من ذلك، أن الدول الكبرى المهيمنة على المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، استطاعت من خلال توظيف مكانتها الاقتصادية في هذه المؤسسات، فرض إصلاحات اقتصادية وسياسية داخلية على عدد لا يستهان به من الدول خاصة في العالم الثالث.

الفرع الرابع: وسائل التجسس والتخريب:

تنصرف وظيفة أجهزة المخابرات والاستعلامات، من الناحية الموضوعية والقانونية، إلى جمع الحقائق والمعلومات حول كل المسائل والأفعال والظواهر ذات الارتباط بمقومات الأمن القومي والمصلحة العليا لمجتمع من المجتمعات. ومن هذا المنطلق، تبدو هذه الوظيفة أكثر ملائمة لعملية التحضير والإعداد لاتخاذ القرارات في الشؤون الداخلية والخارجية، فضلا عن أن عمل أجهزة المخابرات غالبا ما يشكل المادة الأساسية لاستشراف البدائل المستقبلية لمختلف الظواهر التي قد تواجه السياسة الخارجية، ومن تم الوقاية من التحديات والانعكاسات التي قد تفرزها التطورات المستقبلية لطيف من الظواهر الدولية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن نجاح استعمال الأدوات الأخرى (الدبلوماسية، العسكرية، الاقتصادية) لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن العمل والنشاط التحضيري الذي تقوم به أجهزة المخابرات.

هناك شبه إجماع بين المهتمين بميدان السياسة الخارجية، أن انتشار قنوات الدبلوماسية المفتوحة أو العلنية، كان سببا مباشرا في تكثيف النشاطات الإستخباراتية السرية كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. ففي إطار المفهوم التقليدي لوظائف السفارات، كانت نشاطات التجسس والاستعلام، تندرج في

سياق السلوكيات التي تشوه وظيفة الدبلوماسي وتمس بسمعته وكرامته. أما المفهوم الحديث للدبلوماسية فيعتبر التجسس جزء من النشاطات والوظائف العادية التي تقوم بها السفارات، في الحدود التي لا تمس بسيادة واستقرار وسلامة الدول المضيفة[1]، والأكثر من ذلك أن الدول أصبحت لا تنكر مثل هذه النشاطات ولا تمانع من تعيين ملحقين عسكريين على مستوى السفارات.

غير أن ارتباط نشاط التجسس بعمليات التخريب والتدمير والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بطريقة سرية عادة ما يثير نزاعات بين الدول. ويرمز مصطلح التخريب « Subversion » إلى تلك التصرفات التي تقوم بها أجهزة الاستخبارات على إقليم دولة أخرى من أجل تشجيع، تدعيم وتنظيم الجماعات السياسية المعارضة للنظام السياسي القائم. وقد يمتد هذا النشاط إلى حد تدعيم استعمال العنف لإحداث التغيير المنشود في دول معينة. وفي هذا السياق يمكن اعتبار تنظيم الانقلابات العسكرية بمثابة الوسيلة الأكثر استعمالا من طرف وكالات التجسس والمخابرات للقضاء على أنظمة وتنصيب أخرى بديلة لها تخدم مصالح وأهداف السياسة الخارجية للدولة المسئولة عن مثل هذه النشاطات، وما حدث في الشيلي ضد "نظام ألندي" في سنة 1974 خير دليل على ذلك، ومن أجل تضليل الرأي العام وإضفاء المزيد من السرية على نشاطاتها، تلجأ مصالح المخابرات إلى توظيف الكثير من الأجهزة الإعلامية والثقافية وبعض التنظيمات الخيرية غير الحكومية لتحقيق مآربها.

الفرع الخامس: وسائل الدعاية:

تنحصر أدوات الدعاية في العلاقات الدولية في محاولة تشويه الآخر ووصفه بأبشع الأوصاف المنافية للأخلاق والمنطق والعقلانية والشرعية وهو ما يوفر الغطاء الأخلاقي والموضوعية لكل السلوكيات التي يمكن أن تتخذ ضده. ولهذا السبب أصبحت الدعاية مند القدم بمثابة إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وإحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وإحدى دعائم النشاط الحكومي بشكل عام، حيث يطلق عليها الباحث "إسماعيل صبري مقلد" أخبث الأدوات المستخدمة في فرض السيطرة وأكثرها ذكاء. ويرجع ذلك بالأساس إلى الخصوصية التي تميز هذه الوسيلة عن غيرها من الوسائل، فهي غير موجهة للسيطرة على رقعة جغرافية معينة أو على المكونات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول الأخرى، وإنما موجهة نحو السيطرة على العقول واكتساب ودها وتأييدها، وذلك من

[1]Rais A. Khan & James D.McNiven, **Op.Cit**, P414.

أجل التمهيد لتغيير علاقات القوة القائمة [1]. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن الدعاية موجهة لتحضير وتكوين الرأي العام المساند للتوجهات السياسية لدولة معينة.

تلجأ أجهزة الدعاية في كل الدول إلى توظيف القيم والمعتقدات والمبادئ الأخلاقية والأطر القانونية لبلوغ غاياتها في السياسة الدولية. غير أن القدرة على الإقناع ومجال توظيف هذه القيم والمبادئ يختلف من نسق فكري لآخر، إذ تميل الدول المتوسطة والصغيرة إلى التشبث بمكوناتها الفكرية والعقائدية دون أن تكون لها رغبة في فرضها على الآخرين، بينما تسعى الدول الكبرى إلى محاولة استعمال هذه القيم والعقائد للضغط على الآخرين وتقويم سلوكياتهم بما يتماشى مع قيمها التي المروج لها على أنها قيم عالمية وعادلة.

وفي هذا الصدد يعتقد جل المسئولين عن السياسة الخارجية الأمريكية: "أن استقلال الولايات المتحدة الأمريكية وضع مجموعة من المبادئ ذات الطبيعة العالمية، وعبر التاريخ عمل الأمريكيون كأفراد وكأمة وعلى أساس تلك المبادئ، طبيعة المجتمع الأمريكي تجعل منه شعب صاحب نظرة أخلاقية، ليس فقط للأمريكيين ولكن للعالم بأكمله[2]. ولذلك، فالحملات الدعائية التي قادها مختلف الرؤساء الأمريكيون، مند نهاية الحرب الباردة، ضد مجموعة من الدول، خاصة تلك التي صنفت في خانة "الدول المارقة" كانت قائمة على مجموعة من المبادئ المنبثقة عن النسق الفكري الأمريكي مثل: الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان..الخ. وفي الواقع يبدو أن توظيف هذه المثل موجه لضمان التأييد الداخلي والخارجي لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من كونه يمثل نوعا من الاهتمام الحقيقي بالأوضاع الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية لشعوب تلك الدول.

تستعمل الدول الكبرى مجموعة من أجهزة الدعاية من أجل التعريف بسياستها الخارجية وجعل أهدافها مقبولة أخلاقيا من طرف البيئتين الداخلية والخارجية، وهو ما يعني بالضرورة صعوبة تحقيق أهداف السياسة الخارجية بالنسبة للدول التي فشلت لسبب أو لآخر في القيام بهذه المهمة. وتقوم هذه الأجهزة بعملية " بيع" و الدفاع عن مواقف السياسة الخارجية مقابل ما يكلفه ذلك من أعباء ثقيلة على

[1] إسماعيل صبري مقلد، "نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة"، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

[2] John T.Rourke & Taking Sides, «**Clashing Views On Controversial Issues In World Politics**», The Dushkin publishing Group inc, Guilford, 1994, P 132.

ميزانية الدولة. إلا أن العمل الذي تقوم به هذه الأجهزة يعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لنجاح تنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية:

المطلب الأول: عملية صنع السياسة الخارجية:

تتميز عملية صنع السياسة الخارجية بتفاعل عدة عوامل ومحددات داخلية وخارجية، وكل منها يؤثر في عملية اتخاذ وصنع القرار الخارجي بدرجة متفاوتة. ويمكن تعريف صنع السياسة الخارجية بأنها عملية سياسية قوامها تحديد التعامل مع المتغيرات والظواهر الدولية الراهنة والمحتملة، وصياغة برنامج العمل في المجال الخارجي، وتتضمن هذه العملية العديد من العمليات الفرعية أهمها عملية صنع القرار[1].

تعتبر السلطة التنفيذية سلطة مركزية لصنع السياسة الخارجية، بفضل ما تتمتع به من صلاحيات دستورية داخل النظام السياسي. وتتدرج تحتها أيضا مجموعة من الوحدات الفرعية كالمقاطعات والولايات والمجالس المحلية، بالإضافة إلى مجموع القوى الفاعلية غير الحكومية كالأحزاب والنخب وجماعات المصالح الاقتصادية ووسائل الإعلام، حيث تعد فكرة تأثير وسائل الإعلام على السياسة الخارجية إلى أعمال "**برنار كوهين**" "**Bernadr Cohen**" سنة 1963[2].

تطرح في هذا الإطار فرضية ترض القرار في الدول الديمقراطية المفتوحة إلى ضغط جهات عديدة، مما يؤدي إلى صعوبة اتخاذه، على عكس الأنظمة الشمولية التي لا تمنح الفرصة للقوى الأخرى للتأثير، وبالتالي تتمتع بمرونة في صنع القرار وفي توجيه سياستها الخارجية بما يناسب مواردها وقوتها [3].
وقد ظهرت عدة نماذج تحلل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ومنها ما جاءت به المدرسة السلوكية التي ظهرت في منتصف الخمسينات من القرن العشرين، والتي وجدت إطارا معرفيا جديدا لدراسة العلاقات الدولية. حيث قام بعض الباحثين من أمثال: " **سنايدر**"، "**جفري فريدن**" و"**هيلين ميلنر**" بحفص كيفية تأثير مجموعات المصالح في خيارات الدولة بحيث تقودها إلى سلوكيات خارجية غير متوقعة.
وكذلك فقد قام " **جورج داونس**" و"**دافيد روك**" بتبيان الدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية في المساعدة

[1]Lisbeth Aggestam, **Op.Cit**, P 08.
[2]Stuart N. Soroka, « Media, public opinion, and foreign policy», **press politics**, Vol 08, N° 01, Harvard college, 2003, P 29.

[3] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص435.

على التعامل مع الغموض الذي يكتنف الشؤون الدولية. بينما قام بعض باحثي علم النفس بتطبيق النظريات السيكولوجية جنبا إلى جنب مع أدوات تحليلية أخرى لتفسير سبب إخفاق صناع القرار في التصرف بشكل عقلاني.

قدم "**سنايدر**" أول إطار نظري مفصل ودقيق لمقترب صناعة القرار في دراسات السياسة الدولية والسياسة الخارجية، ويعتبر أن الفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص، وبالتالي فان فهم واستيعاب هذا الفعل يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم [1]. هذا يعني أنهم يتعاملون مع بيئتهم بموجب إدراكهم الحسي لهذه البيئة والتصورات المكونة في مخيلتهم عنها، إذ أن هؤلاء يتعاملون مع العوامل البيئة تبعا لتصوراتهم وإدراكهم لها، وليس مع حقيقتها في الواقع الفعلي، وقد أكد "**هولستي**" على هذا في نموذجه القائم على العلاقة الترابطية بين النظام المعتقدات وعملية إدراك وعملية صنع القرار[2]. ولكن "**سنايدر**" ينبه إلى أن هدف نظرية صناعة القرار ليس الدخول في تحليلات نفسية لصانع القرار، بمقدار ما هو معرفة النتائج المترتبة على موقف معين ويقول في هذا الصدد: "يمكن أن نصل إلى تحليل لسلوك مسئول معين من خلال البحث في الدوافع المنبثقة من الهيئة أو النظام الذي يعمل فيه أو من خلال التعرف على فهمه لأهداف مجتمعه، وردود فعله على ما يجري داخل وخارج بيته[3].

كما يعتمد **سنايدر** في نموذجه النظري على الفرد ممثلا في صانع القرار كوحدة تحليل أساسية، على أساس أن نشاطات الدول هي -في نهاية التحليل- نشاطات صناع القرار الذين يمثلونها، وهو ما يسمى بتشخيص القرار، وعلى ضوء ذلك قام **سنايدر** بدراسة دقيقة ومفصلة لنظرية صنع واتخاذ القرار تعتمد على التفاعل بين المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والسيكولوجية مستخدما أساليب البحث السلوكي وتقنياته ومصادر وقنوات المعلومات الكفيلة

[1] ناصيف يوسف حتى، **مرجع سبق ذكره**، ص177.

[2] أحمد النعيمي، "**السياسة الخارجية**"،ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص21

[3] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"** ، ترجمة وليد عبد الحي، ط 1، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص318-319.

بتزويد صانع القرار بالمعلومات المفيدة والتي تمكن من اتخاذ القرار يخدم طبيعة الأهداف المرجوة ودوافع صانع القرار1.

ويميز **سنايدر** بين شكلين من أشكال الدوافع، حيث يشير إلى الدوافع من أجل (In order to) والتي تعني أن صانع القرار اختار قراره ليحقق أهداف معينة وبوعي منه، والدوافع بسبب كذا (Because of) وهي نابعة من الخبرة الحياتية لصانع القرار والتي تؤثر في اختياره لأسباب سيكولوجية2.

وبالتالي، فعند تحليل قرار معين لا بد من دراسة الحياة الشخصية لصانع القرار، مثل : طفولته . خلفيته الاجتماعية، ثقافته وخبراته في الحياة، ورغم تنبيه **سنايدر** إلى أنه دفع نظرية صناعة القرار ليس الدخول في تحليلات نفسية لصانع القرار بمقدر ما هو معرفة النتائج المترتبة عن موقف معين، إلى أنه يعود ليؤكد على أهمية العوامل الشخصية لصانع القرار، مثل : روح المغامرة، الذكاء، وأخلاق، سلطوي، واثق من نفسه، خنوع، يسعى للقوة أو الشهرة...إلخ3.

يحتوي نموذج **سنايدر** لصنع واتخاذ القرار المتغيرات البيئية التالية: (أنظر الشكل رقم 01)

– المحيط الخارجي : ويشمل الوضع السياسي الدولي، المنظمات الدولية، الرأي العام العالمي، المصالح الاقتصادية الدولية، القانون الدولي والأخلاقيات الدولية.

– المحيط الداخلي : يشمل السياسات الداخلية والرأي العام والموقع الجغرافي، الثقافة العامة وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه.

– البيئة المجتمعية والسلوكية : هي فئة مستقلة عن المحيط الداخلي، تتألف من نظام القيم في المجتمع، الأنماط المؤسسية الهامة وكيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع.

– عملية صنع القرار: وهي تعبر عن سلوك الدولة ضمن الأبعاد التالية:

---

[1] عبد الناصر جندلي، **" التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية"** ، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 289- 290.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سبق ذكره**، ص 318.

[3] **المرجع نفسه**، ص 319.

1- نطاق الصلاحيات المرتبطة بصانع القرار لأن تشابك وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار.

2- البعد الاتصالي والمعلوماتي : فبقدر ما يملك صانع القرار من معلومات، بقدر ما يكون في وضع أفضل مقارنة مع غيره في التعاطي مع القرار.

3- الحوافز الشخصية وهي تلك التي يحددها الدور1.

يقول **سنايدر** : "لقد تعاملنا مع الدولة –الأمة كوحدة تحليل أساسية، ولكننا أهملنا الدولة كتجريد ميتافيزيقي، وبالتشديد على صناعة القرار كبؤرة اهتمام مركزية، حصلنا على طريقة لتنظيم محددات التصرف التي تقيد الرسميين الذين ينشطون في المجتمع السياسي"2.

الشكل رقم 01: يعرض مخططا لنموذج سنايدر لصنع القرار في السياسة الخارجية[3]:

[1]Valerie.M, Hudson, « **Foreign Policy Analysis Actor-Specific Theory and The Ground of International Relations**»,International Association ,Blackwell Publishing,2005, P 06.

[2] ناصيف يوسف حتى، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

[3] ناصيف يوسف حتي، **"النظرية في العلاقات الدولية"**،ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1985، ص 198.

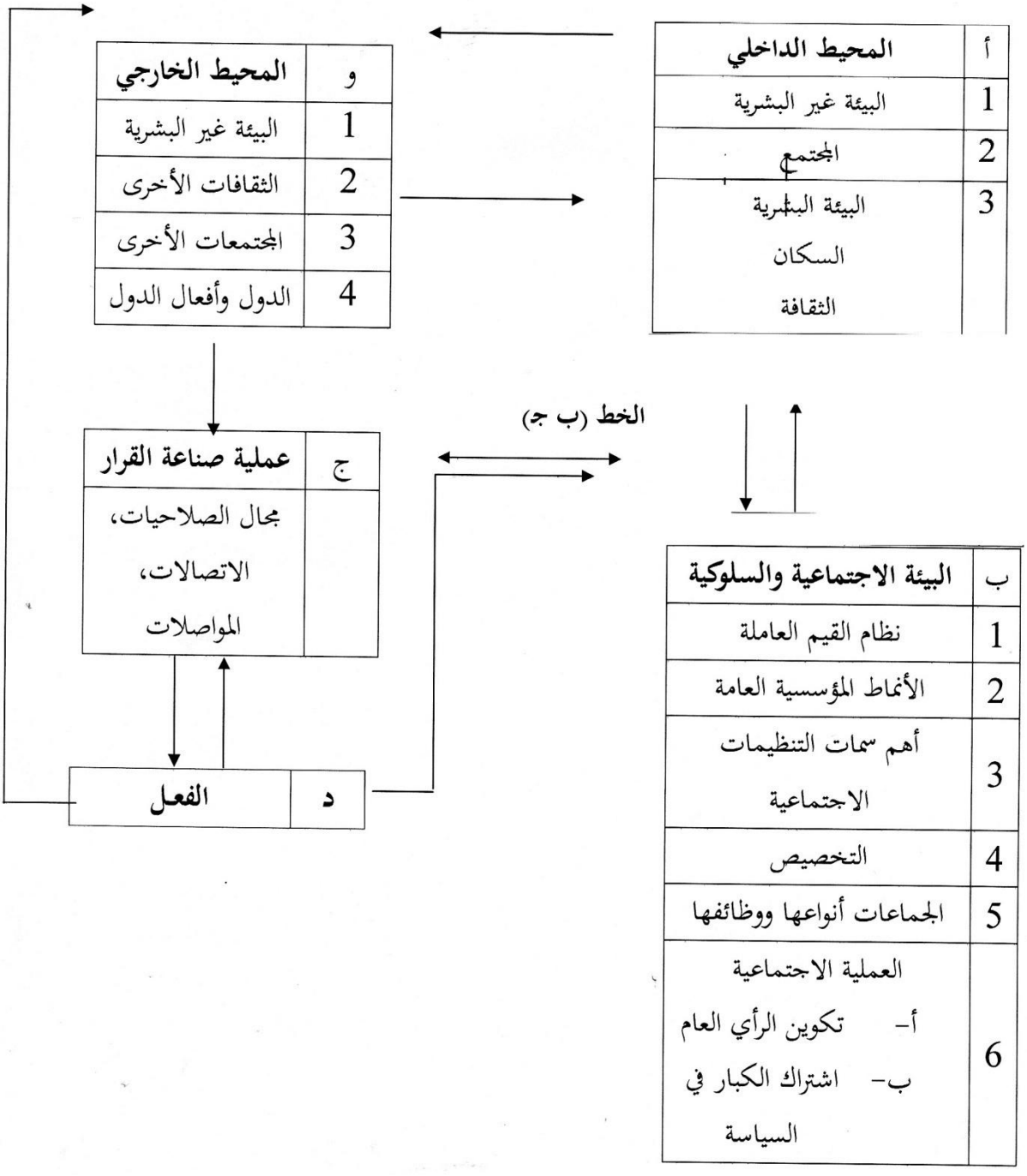

المصدر: نقلا عن ناصيف يوسف حتي، "النظرية في العلاقات الدولية"،ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1985، ص 198.

التعليق على المخطط:

- سهم "ب ج" يمثل التفاعل بين البيئة الاجتماعية والسلوكية وعملية صنع القرار.

- سهم "د ب" يوضح انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بيئتها الاجتماعية، وبالتالي فان إقامة علاقات جيدة مع دولة أخرى قد يكون له مردود ايجابي.

- سهم "ا ب" يرمز إلى التفاعل بين المحيط الداخلي ككل والمحيط الخارجي، وهو يمثل العلاقات على المستوى المجتمعي وغير الرسمي، وقد يكون نوع هده العلاقات تجاريا أو ثقافيا أو رياضيا أو عائليا.

- سهم "دو.جد" يبين التفاعل بين دولتين ويشمل أنواعا عديدة ومختلفة من العلاقات تعاونية، تنازعية تكاملية...الخ.

باختصار يمكن القول أن نموذج **سنايدر** يقدم لنا ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي:

- التفاعل على مستوى الحكومات "ج د و ج".

- التفاعل على المستوى غير الحكومي "ا ب و" أو المستوى المجتمعي.

- التفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي وغير الحكومي "ب ج د ب"[1].

إن عملية صنع السياسة الخارجية، تشمل نمط تفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية، في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية المبتغاة في المجال الخارجي، وأدوات تحقيق ذلك، والاختيار بين مجموعة من البدائل، ويتم إعداد البدائل بناء على توافر معلومات معينة، تتعلق بالبديل وما يحققه من مزايا أو خسائر. وبالنسبة لـ: "**دانيال بال**" ، يعتبر "**وضع الهدف**" " **GoalSetting**"، أول مرحلة في عملية صنع السياسة الخارجية، والتي ليست مهمة مجموعة قليلة من صناع القرار، حيث تعود فرضيات تأثير السياسة الخارجية بوسائل الإعلام، إلى أعمال "**برنار كوهين**" "**Bernard Cohen**" سنة 1963[2]، وعادة ما يتدخل الرأي العام، وجماعات الضغط، في عملية صياغة أهداف السياسة الخارجية، خاصة في الحكومات الديمقراطية [3]، إذ يعتقد "**صامويل هانتنغتون**" ، أنه غالبا ما يكون وضع الهدف في مثل هذه المجتمعات أكثر تعقيدا[4].

---

[1] عبد الناصر جندلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 194.

[2] Stuart N Soroka, **Op.Cit**, P 29,30 .

[3] Rudi Guraziu,«**To what Extent is Foreign Policy Making Affected by Public Opininon in a liberal Democracy ?** », Political & International Studies, School Of health and Social Sciences, Middlesex University, January 2008, P01.

[4] Jerl A. Rosati, «A Cognitive Approach to the Study of Foringn Policy », Available in the Web Site: http://www.cas.sc.bussalo.edu/class/isc/fszgare/.../rosat.pdf.

وبعد وضع الأهداف، من المهم إيجاد العوامل المؤثرة في القضايا، وماذا يفكر الآخرون، وما يخططون، وذلك عن طريق المعلومات من مصادرها الصحيحة، وتوفير الأدوات اللازمة والمناسبة في تفسيرها وترتيبها. ولكن، لا بد من الإشارة أن عملية جمع المعلومات وتحليلها، عملية تواجهها العديد من التحديات والعقبات، ترتبط بعد توافر المعلومات في وقتها، أو عدم وصولها إلى مستويات صناعة القرار التي تحتاج إليها، أو حدوث عمليات تحريف وتشويه للمعلومات، إضافة إلى تأثير العوامل الشخصية على هذه العملية، وهي العوامل التي ناقش "**روزاتي**" "**JerelRosati**" تأثيرها على موضوعية التعامل مع المعلومات الواردة حول القضية الخارجية. كما أن تحليل المعلومات وتفسيرها، مهمة صعبة تتطلب الخبرة والعديد من المهارات.

المطلب الثاني: المؤسسات التي تساهم في عملية صنع القرار الخارجي:

الفرع الأول: دور الفواعل الرسمية في صنع القرار الخارجي:

هناك أربع فوعل رسمية، تساهم بشكل مباشر في عملية صنع القرار الخارجي، وتتمثل في السلطات الثلاث بالإضافة إلى الجهاز البيروقراطي* وهي:

أولا: دور السلطة التنفيذية في صنع القرار الخارجي:

الواقع أن السياسة والقرار هي صنع أفراد أو جماعات يمثلونها ويشغلون مناصب رسمية ذات أهمية [1]، وعادة ما تتركز صناعة القرارات في يد السلطة التنفيذية، حيث أكد أبرز المنظرين السياسيين مند القرن 18م، أن السلطة التنفيذية هي المخول لها بشكل مباشر التصرف في الشؤون الخارجية للدولة [2]، إذ تعتبر القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية، وأخرى معاصرة نذكر منها:

---

* إننا نقصد بالجهاز البيروقراطي هنا المفهوم الذي نظر إليه ماكس فيبر على اعتبار أن لهذا المصطلح تعاريف شائعة في غالبها مفاهيم سلبية، فالبيروقراطية حسب ماكسفيبر هي "ذلك التنظيم الإداري الضخم المتواجد في المجتمع السياسي المعقد، وقد وجد لتحقيق الأهداف القومية ولإخراج السياسة العامة إلى حيز الواقع والتنفيذ، ولهذا التنظيم مجموعة من الخصائص الهيكلية والسلوكية كالتسلسل الهرمي للسلطة وتقسيم العمل"، للمزيد من التفصيل أنظر:

- فيريل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن**، تر.محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985 .
- كمال نور الله، **البيروقراطية والتغيير**، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1992 .
- فيصل فخري مزّارْ، **البيروقراطية بين الاستمرارية والزوال**، الادرن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1978.

[1] عبد الرحمن يوسف بن حارب، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

[2] Saikrishna B. Prakash,& Michael D. Ramsey, «The Executive Power over Foreign Affairs », **The Yale Law Journal,** Vol 111, N° 231, October 16, 2001, P 266.

- طبيعة السياسة الخارجية المتسمة بعدم اليقين وسرعة التغير، تجعل النظم السياسية تتجه إلى إعطاء السلطة التنفيذية، دورا مركزيا في صنع تلك السياسة، لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية[1].
- تزايد أهمية الشؤون الدولية، ومناخ الأزمات الدولية الدائمة والمتنقلة، بحكم تأثيرات العولمة، أدى إلى تزايد الحاجة إلى مركزية عملية صنع السياسة الخارجية، ناهيك عن الجهود الدولية لـ: "**أقلمة السياسة الخارجية**" "**Régionalisation de la Politique Etrangère**" الذي بدأ الاهتمام بها بشكل فعلي منذ الإعلان عن معاهدة "**ماستريخت**" "**Maastricht**"[2].
- يتوفر لدى السلطة التنفيذية العديد من قنوات الاتصال، سواء من خلال ممثليها في الخارج، أو من خلال ما توفره تكنولوجيا الإعلام والاتصال من فضاءات، تسمح لها بلعب دور محوري في صناعة السياسة الخارجية، على خلاف السلطة التشريعية التي تقل قدرتها على الحصول على المعلومات بشكل مستقل، بسبب ضآلة مواردها وقنوات اتصالها.

وتجدر الإشارة إلى انه هناك اختلاف في المقصود بالسلطة التنفيذية، من نظام سياسي إلى آخر، ففي النظام السياسي البرلماني (كبريطانيا)، يقصد بالسلطة التنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية " مجلس الوزراء" وفي النظام السياسي الرئاسي (كالولايات المتحد الأمريكية)، يقصد بالسلطة التنفيذية "**رئيس الدولة**" [3]. ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية مجموعة من المؤسسات، كوزارة الخارجية، وزارة الدفاع..الخ.

تقوم وزارة الخارجية بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، والإشراف على العلاقات مع دول العالم الخارجي، بما في ذلك تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، من أجل ترقية السياسة الخارجية للدولة [4]. كذلك تقوم وزارة الدفاع بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية، وأدت فيما يتعلق بالأبعاد الأمنية والدفاعية لتلك السياسة، أما جهاز المخابرات فيقوم بجمع وتحليل المعلومات التي ترسم على أساسها السياسة الخارجية، بيد أن مركزية دور السلطة التنفيذية في

[1] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 453.

[2]Frédéric Charillon, « vers la régionalisation de la politique étrangère » , dans **« frédéricharillon , politique étranger : nouveaux regards Presses de la Fondation Nationale des Science Politique** », Paris , France, 2002**,** P 361 .

[3] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 455.

[4]Antoaneta Christova, «the Role of National Parliaments in the decision-making mechanism of the north atlantic treaty organization», **Nato Researches,** join 1999, P 10 .

صناعة السياسة الخارجية، لا يعني انفرادها بها، فالواقع أن العديد من مؤسسات الدولة تساهم في هذه الصناعة، بدرجات متفاوتة طبقا لماهية النظام السياسي. وعليه، فإن تحديد دور كل مؤسسة في صنع السياسة الخارجية، يشكل إطارا عاما لفهم حركية صنع السياسة الخارجية[1].

ثانيا: دور السلطة التشريعية:

يقوم النظام السياسي البرلماني على مبدأ سيادة البرلمان، ودمج السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى الرغم من أن الظاهر من الأمر هو أن البرلمان هو الذي يصنع السياسة الخارجية، فإن واقع الممارسة في النظام السياسي البرلماني، يتجه نحو إعطاء مجلس الوزراء الدور الحاسم في صنع السياسة الخارجية بحكم هيمنته على الأغلبية البرلمانية، وبالتالي فإن السلطة التنفيذية تلعب الدور الحاسم في صنع السياسة الخارجية، كما هو الحال في بريطانيا وكندا[2].

أما النظام السياسي الرئاسي، فإنه يعطي السلطة التشريعية، دورا واقعيا أكبر في صنع السياسة الخارجية، فالسلطة التشريعية تتمتع باختصاصات مستقلة[3]،في ميدان صنع السياسة الخارجية، إلا أن دور السلطة السياسية التشريعية في صنع السياسة الخارجية، يتفاوت من نظام لآخر طبقا لماهية النظام. وفي هذا الصدد يختلف الدارسون، حول ما إذا كان النظام الرئاسي أو البرلماني هو الأفضل لرسم سياسة خارجية تتسم بالثبات والاستمرارية لأن رئيس السلطة التنفيذية، في النظام الرئاسي يضمن بقاءه في منصبه لمدة أربع سنوات على الأقل، وبشكل مستقل عن السلطة التشريعية، وله دور مهيمن في صناعة وتوجيه السياسة الخارجية [4]، إلا أنه بالموازاة مع ذلك فإن هناك العديد من العوامل التي ينطوي عليها النظام البرلماني، تؤدي إلى استمرار السياسة الخارجية وثباتها، أهمها:

- يضمن رئيس الحكومة في النظام البرلماني، تأييد السلطة التشريعية لقراراته التنفيذية، في مجال السياسة الخارجية، باعتباره يتزعم الأغلبية البرلمانية، بينما يفتقد رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي لهذا التأييد[5].

---

[1] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 455.

[2] **المرجع نفسه**، ص 455.

[3] Ken Newton&Jan W& Van Deth, « **Foundations of Comparative Politics :Democracies of the Modern World**», Cambridge University press, United State of America, New York,2005,P61.

[4] Louis Fisher, **« Presidential Power in National Securiy :A Guide to the President-Elect**», The White House Transition Project, 2007, P 01.

[5] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، 458.

- يتميز النظام البرلماني بالاستمرار البيروقراطي، فتغير الحكومة لا يؤدي إلى تغيير الموظفين، وهو ما يضمن لهم نوعا من الاستقرار في ممارسة أعمالهم، بالنظر إلى أن شؤون الدفاع والشؤون الخارجية، تتطلب بطبيعتها درجة عالية من الاستقرار [1]. أما في النظام الرئاسي فبتغير الرئيس يتغير معظم الموظفين، مما يعيق استمرارية السياسة الخارجية [2]. وعموما هناك إجماع على أن الهيئة التشريعية سواء في النظام الرئاسي أو النظام البرلماني، تلعب دورا محدودا في عملية صنع السياسية الخارجية بالمقارنة مع السلطة التنفيذية.

ثالثا: دور السلطة القضائية:

تلعب السلطة القضائية دورا غير مباشر في عملية صنع السياسية الخارجية، يتمثل في إبطال بعض القوانين، أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية، على أساس أنها مخالفة للدستور، وقد استقر الفقه القانوني في معظم الدول، على أن قضايا السياسة الخارجية بمنأى عن رقابة القضاء، أن القضاء لا يستطيع أن يؤثر في تصرفات الدولة، في مجال السياسة الخارجية [3]، ولكن بشرط أن تحظى قرارات السياسة الخارجية باحترام قوانين الدستور[4].

رابعا: دور الجهاز البيروقراطي:

هناك نوعان من البيروقراطية، "**بيروقراطية خاصة**" "**Private Bureaucraties**"، و"**بيروقراطية عمومية**" "**Public Bureaucraties**" على الرغم من أهمية البيروقراطية الخاصة، إلا أن ما يهمنا هنا، هو البيروقراطية العمومية، التي تعرف على أنها شكل تنظيمي يستعمل بشكل واسع [5]، ويضم مجموعة الأفراد المعنيين بصفة رسمية دائمة للاضطلاع بالمهام التنفيذية الرسمية، في مجال السياسة الخارجية، وهم بالتحديد الموظفون الرسميون في وزارة الخارجية بصفة عامة، والموظفون الرسميون العاملون في

[1] علي يوسف شكري، **"النظم السياسية المقارنة"**، إيتراك للطاعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 291-292.
[2] لويد جنسن، **" تفسير السياسة الخارجية"** ، ترجمة محمد بن أحمد مفتي و سليم محمد السيد، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ص 136.

[3] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 460.
[4] Jide Nzelib, «the Uniqueness of Foreign Affairs», **Public Law and Legal Theory Working Paper,** N° 68, the Law School, the University of Chicago, July 2004, P 06.
[5] Oliver & williamson, « public and private bureaucraties : a transaction cost economics perspective », **the Journal of law economics & organization,** Vol 15, N° 01, oxford university press, 1999, P 306 .

الميدان الخارجي، في وزارتي الدفاع والاقتصاد [1]،وتلعب البيروقراطية دورا حاسما في صنع السياسة الخارجية، خاصة في مجال تقديم المشورة والمعلومات لصانعي السياسة، حول كيفية صياغة وتنفيذ السياسات، كذلك تساهم البيروقراطية في تحديد مسار السياسة الخارجية، من خلال الاضطلاع بتنفيذها، وذلك بحكم الخبرة والتجربة والتحكم في المعلومات [2]، حيث يمكن للبيروقراطية أن تعطل تنفيذ السياسات التي توافق عليها، خاصة مع تزايد حجم البيروقراطية، واتجاهاتها نحو مزيد من التخصص في قضايا السياسة الخارجية.

بيد أنه ينبغي أن ننبه إلى أن البيروقراطية، في التحليل النهائي، لا تصنع السياسة الخارجية، ولكنها تساهم في صنعها، فإذا حدث اختلاف بين السياسيين والبيروقراطيين، فوجهة نظر السياسيين هي التي تسود[3]. ويكمن دور البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية، من خلال:

- التزايد الهائل في حجم البيروقراطية المهتمة بقضايا السياسة الخارجية، ويظهر ذلك من تزايد عدد المستشارين والمحللين، داخل أروقة وزارة الشؤون الخارجية نفسها، ليس فقط بالنسبة للدول المتقدمة التي كانت سابقة إلى الاعتماد بشكل كبير على المنظمات البيروقراطية لتحضير وتطبيق القرارات [4]، وإنما حتى الدول النامية، أوجدت بيروقراطيات كبيرة الحجم للعناية بشؤون السياسة الخارجية.
- الزيادة الملحوظة في حجم وثقل البيروقراطيات الداخلية، التي تعنى بالشؤون الخارجية، ففي بعض النظم تحدت وزارتي الاقتصاد والدفاع، دور وزارة الخارجية البارز في عملية صنع السياسة الخارجية، خاصة في ظل تزايد التفاعلات العابرة للحدود خاصة في مجال الاقتصاد.
- زيادة عنصر التخصص، فقد أصبحت السياسات الخارجية الحديثة، بالغة التعقيد وتشتمل على أبعاد متعددة سياسية، اجتماعية ثقافية اقتصادية..الخ، الأمر الذي يحتاج إلى خبراء متخصصين في شون وقضايا، ليست دائما ذات طبيعة سياسية أو دبلوماسية.

ويلخص "**تشارلز كيجلي ويوجين ويتكوف**"، مختلف الآراء التي توضح أهمية البيروقراطية، في عملية صنع السياسة الخارجية، على أنها تساعد من خلال هياكلها التنظيمية، على تحقيق الاتساق في

---

[1] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 463.
[2] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.
[3] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 463-464.
[4] sophievanhoonacker, « introduction : ten years of escp bureaucracy » , in Sophie vanhoonacker& all, « understanding the role of bureaucracy in the european security and Defense policy », **european integration online papers,**Vol14 , N° 0 1 , special issue, 2010 , P 04 .

مجال السياسة الخارجية، والتقليل من التقلب في توجهاتها، وتوفر سجلات ذاكرة جماعية ترشد عملية حل المشكلات الراهنة. كما أن تعدد أجهزة البيروقراطية يساعد على تقديم بدائل متعددة.

إلا أنه بالموازاة مع ذلك، لاحظ بعض الكتاب أن البيروقراطيات الضخمة، من الممكن أن يكون لها نتائج عكسية على صنع السياسة الخارجية، تتناقض مع التقدم ونذكر منها:

1. صعوبة الوصول إلى سياسة خارجية مترابطة، بالنظر إلى تشتت السياسة الخارجية على مختلف الأجهزة البيروقراطية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى البطء في عملية اتخاذ القرار، والتي تزيد حدتها مع ازدياد تدخل كل الأجهزة، لإبداء رأيها في القضايا المطروحة ، إضافة إلى أن تعدد مستويات صنع القرار، يعني توزع المعلومات المتعلقة باتخاذ القرار الرشيد، الأمر الذي يجعل الحصول على صورة متكاملة للمشكلة أمر شبه مستحيل، في الوقت ذاته فإن عدم استشارة هذه الأجهزة، التي قد تمتلك معلومات ذات أهمية حول قضية ما، قد يؤدي إلى اختيار بدائل تؤدي إلى نتائج كارثية.

2. طغيان مصالح البيروقراطية الضيقة على المصلحة العامة، حيث تميل البيروقراطيات إلى رؤية المشكلات من هذا المنظور الضيق، وفي هذه الحالة يصعب على صانع القرار الحصول على آراء موضوعية، من تلك البيروقراطيات، التي يمكن من خلالها التوصل إل ى البديل الأمثل، كما أن اهتمام الفرد بمصالحه الشخصية، يدفعه إلى عدم معارضة رئيسه حتى لو تعارض ذلك مع مصلحة العمل. وقد وجد " **أرجريس**" من دراسة لوزارة الخارجية الأمريكية،أن هناك ميلا شديدا بين موظفي الوزارة، نحو حماية الذات، مما يعرقل المبادرات الخلاقة التي قد تؤدي إلى المعارضة والجدل [1]. كما أن قوة الاعتماد على البيروقراطي ة يطرح العديد من الأسئلة حول الرقابة الديمقراطية [2]. وكتب "**هنري كيسنجر** "، عندما كان أستاذا بجامعة هارفارد، مقالا انتقد فيه دور البيروقراطية، في عملية صنع السياسة الخارجية، بالنظر إلى إمكانية إعاقتها للسياسات الإبداعية، في مجال السياسة الخارجية.

3. خضوع القرارات لجولات لا تنتهي من المناقشات، داخل اللجان المختصة، مما يجعل من الصعب التوصل إلى الخيار الاستراتيجي الرشيد، وفي هذا الإطار فقد لاحظ " **دالاس**" هذه المشكلة في بريطانيا وكتب يقول : "**إن الاستخدام المتزايد للجان الإدارية، التي يجب فيها على الموظفين التوصل إلى حل**

[1] لويدجنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

[2] Sophie vanhoonacker, **Op.Cit,** P 04.

وسط، قد يفقد الآراء قيمتها قبل أن تصل إلى صيغتها النهائية"[1]، كما انتقد"**جانيس**"، عملية صنع القرار بواسطة المجموعات الصغيرة، في المراكز السياسية العليا، بسبب ميلها إلى ما أسماه بـ : " **التفكير الجماعي**"، حيث توصل بعد دراسة ما أسماه فشل السياسة في قضايا خارجية، إلى افتراض مؤداه أنه يوجد داخل كل جماعة صغيرة، من جماعات صنع القرار، العديد من العوامل الاجتماعية – النفسية، التي تعوق التفكير النقدي المستقل، وتؤدي إلى التصرف بطريقة غير رشيدة [2]، خاصة إذا كانت هذه الجماعة تتمتع بروح التضامن. في حين يعتبر "**الممثلون الخاصون**" "**Special Representative**"، آلية ناجحة في السياسة الخارجية[3].

4. لكن على الرغم من تعدد الآراء التي تؤيد أو تعارض أهمية البيروقراطية، في صنع سياسة خارجية فعالة ورشيدة، لا يمكن إنكار دور البيروقراطية كمتغير تفسري لفهم السياسة الخارجية، إضافة إلى ذلك فإن زيادة حجم البيروقراطيات، لا يعني بالضرورة تأثيرها على الخيارات النهائية، وذلك لوجود العديد من العوامل والمحددا ت الأخرى، التي تتدخل بشكل بارز في تحديد هذه الخيارات. وبصفة عامة تميل البيروقراطية العاملة في ميدان السياسة الخارجية، إلى رفض التغيير الجذري المفاجئ في السياسة الخارجية، حيث تفضل تكييف الأهداف والسياسات، طبقا للظروف المتغيرة، مما يفسر إلى حد ما ظاهرة التدريجية في السياسة الخارجية، أضف إلى ذلك أن ندرة المعلومات، وعدم القدرة على التنبؤ، يدفع صانع القرار إلى عدم تغيير النمط الراهن للسياسة الخارجية، إلا بشكل تدريجي.

يتضح أن السياسة الخارجية، يشارك في صنعها العديد من المؤسسات، يختلف دورها طبقا لطبيعة النظام السياسي، وعليه فإن عملية السياسة الخارجية هي عملية جماعية، فالتدفق الهائل للمعلومات، من البيئة الخارجية يجعل من المستحيل، على فرد واحد متابعة هذا التدفق، وحساب الاحتمالات والبدائل وصياغة السياسة [4]، وتفرض خاصية الجماعية والتعددية في صناعة السياسة الخارجية، تنافس وصراع مختلف المؤسسات لفرض وجهة نظرها، حول المسار الصحيح للسياسة

---

[1] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص145.

[2] **المرجع نفسه**، ص 145.

[3] Cornelius Adebahr, « Strategy, not Bureaucracy : The role of the EU Special Representatives in the European External Action Service», **DGAP analyse kompakt**, N°05.

[4] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 464 - 465

الخارجية، بما يتفق ومصالحها، وما يتماشى ونسق السياسة الداخلية [1]، لذلك يصف "**روجر هلسمان**" عملية صنع السياسة الخارجية، بأنها عملية سياسية تتضمن قدرا كبيرا من الصراع والاتفاق، بين مختلف المؤسسات حول كيفية تخصيص الموارد، لتحقيق أهداف في المجال الخارجي[2].

يترتب على ذلك كله، أن عملية صنع السياسة الخارجية، من أكثر العمليات السياسية تعقيدا وتشابكا، لذلك فإنه من الصعب تخطيط السياسة الخارجية، على غرار تخطيط السياسة الاقتصادية، لأنها تتعامل مع قضايا ملحة ومحددة، تظهر في البيئة الخارجية، التي تتسم بحالة عدم اليقين، وشيوع الأزمات والمفاجئات، وصعوبة الحصول على المعلومات. و في هذا الإطار، يقدم "**بلومفيلد**" نموذجا إرشاديا لفهم عملية صنع السياسة الخارجية، ويوضح الطبيعة التركيبية لتلك العملية، ويقوم هذا النموذج على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية، في "**نسق**" " **system**"، يبدأ بـ: "**المدخلات**" ، التي تشمل جمع المعلومات، الملاحظة، نقل المعلومات، المخابرات، وتدريب أفراد السياسة الخارجية، مرورا بـ : "**القرارات**"، التي تشمل استعمال المعلومات، التخطيط، التحليل، وضع الأهداف، الاستراتيجيات البديلة، المناقشة، البحث، المساومة، النصح، والتوصيات. وانتهاء عند "المخرجات"، التي تشمل الخيارات السياسية، التنفيذ، المتابعة، الإعلام، المفاوضة، البحث، والتعلم من خبرة التطبيق[3]. (أنظر الشكل رقم 02)

من المفترض أن تسفر هذه العمليات المعقدة، عن صياغة برنامج للعمل، يحقق أهداف الوحدة الدولية في المحيط لخارجي، ومن ثم فإن تقييم أداء السياسة الخارجية، يتم من خلال مقارنتها بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة سلفا (الفعالية)، ويضيف بعض الدارسين إلى ذلك معايير أخرى لتقييم أداء برنامج السياسة الخارجية هي:

1- الوضوح: ويقصد به وضوح التوجه العام للسياسة الخارجية، وسط الأحداث الدولية المعقدة.

2- الاتساق: وينصرف إلى تكامل وانسجام، كافة أبعاد برنامج السياسة الخارجية، (التوجهات، الأهداف، الأدوار،الاستراتيجيات..الخ).

3- الاستمرارية: وتعني وجود منظور استراتيجي، بعيد المدى للسياسة الخارجية.

---

[1] James D. Fearon, « Domestic Politics , foreign policy , and theories of international relations» , **annual reviews of political sciences,** N° 01 , 1999 , P 291 .

[2] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره،** ص 465.

[3] **المرجع نفسه،** ص466.

4- التكيف: ويعني القدرة على التأقلم، وتعديل السياسة الخارجية طبقا لتغير الظروف.

الشكل رقم 02: نسق السياسة الخارجية:

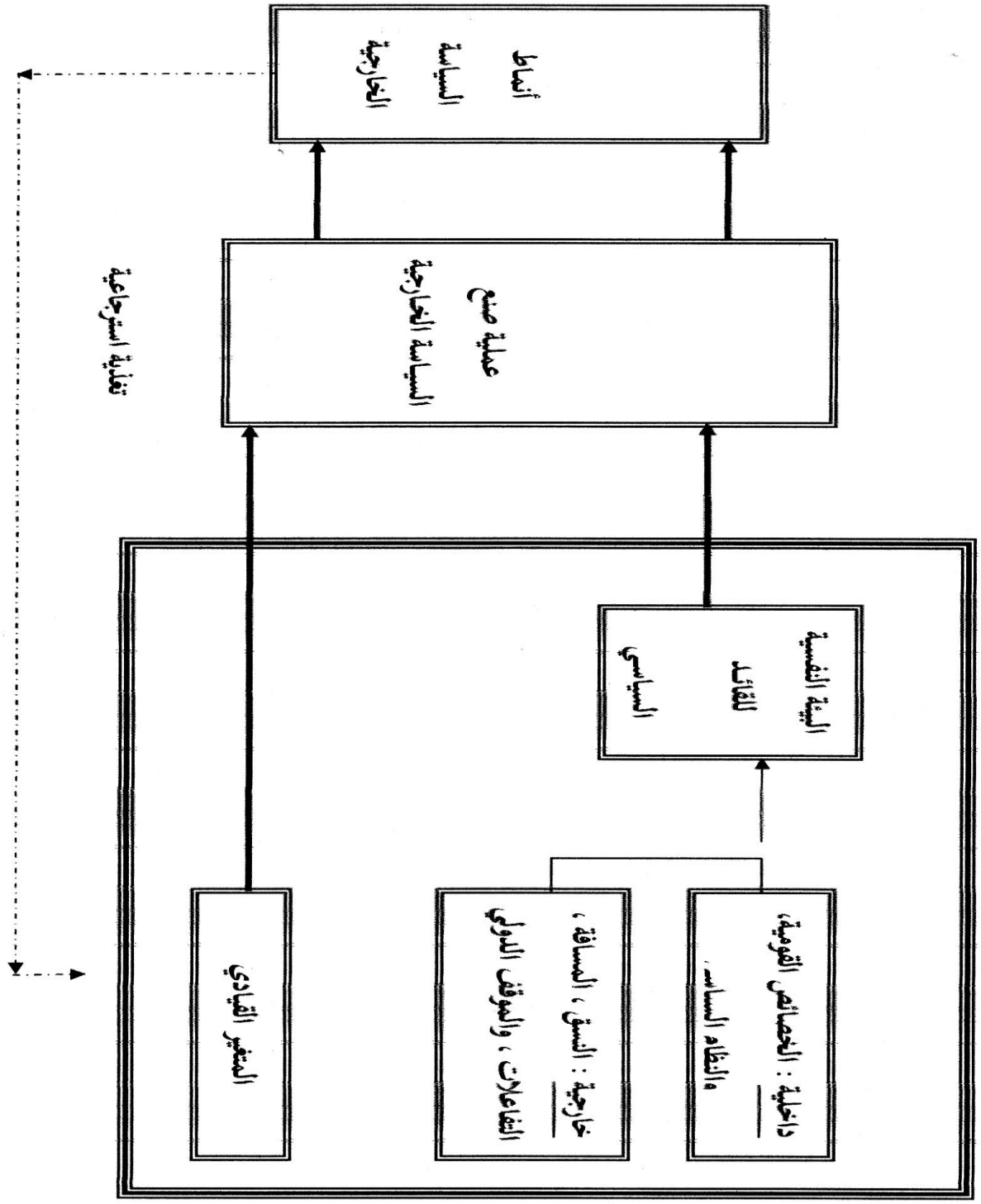

المصدر: من إعداد الباحث.

الفرع الثاني: دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية:

أولا: دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح:

يمكن أن تؤثر الجماعات غير الحكومية في السياسة الخارجية، وربما كانت الأحزاب وجماعات المصالح، أكثر هذه الجماعات تأثيرا ،كما يقدم ذلك النموذج الأمريكي، حيث تعتبر جماعات المصالح ذات تأثير تاريخي في السياسة الخارجية الأمريكية[1]، وذلك على الرغم من بعدها عن مراكز اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، و يحدد تأثير هذه الجماعات تبعا لطبيعة النظام السياسي، الذي تعمل في إطاره، إلا أنه يقل عادة عن تأثير السلطة التنفيذية والبيروقراطية، وتمارس الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، تأثيرها على السياسة الخارجية عن طريق الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وشن الحملات الإعلامية على مستوى الرأي العام، وذلك لأنها لا تتمتع بأي موقع سلطوي في مجال السياسة الخارجية.

ثانيا: دور الرأي العام:

وقد استعمل "**جابرييل ألموند**" " **Almond Gabriel**" اصطلاح "**مزاج السياسة الخارجية**" ، للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة، التي تُبديها الفئات الواسعة من الناس، في دولة من الدول، تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات[2]، وتتفق الدراسات الامبريقية حول أثر الرأي العام في السياسة الخارجية، بالرغم من ندرة تلك الدراسات واعتمادها على بيانات مستمدة من الخبرة الأمريكية، فيما يخص دور "**الدبلوماسية الشعبية**" " **diplomatie public**" في تحقيق أهداف السياسة الخارجية [3]، إلا أن صانعي القرار يتمتعون بنفوذ كبير في صنع السياسات الخارجية، لذلك فإن الرأي العام هو الذي يستجيب للسلوك الحكومي، وليس العكس [4]، فإذا حدث تناقض بين السياسات الحكومية والرأي، فإن الغلبة تكون لتلك السياسات، وفي هذا السياق، ترى المدرسة الواقعية بأنّ الرأي العام، يتميز بصفات معينة أهمها عدم

[1]Celiler Dogan, « **ethnic Interest groups and American foreign policy : sources of influence**», a thesis of master science , middle east technical university, 2010, P IV.

[2]سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص249.

[3]Lauren Brodsky, « Broadcasting Democracy ? : matching foreign policy goals and messages», **Papers,** Vol 32, N° 03, the fletcher forum of world affairs, 2008, P 64 .

[4]Sowmy Aan & Jon Akrosnick , «The Impact of Attitudes toward Foreign Policy Goals on Public Preferences among Presidential Candidates : A Study of Issue Publics and the Attentive Public in the 2000 U.S.-Presidential Election», **Presidential Studies Quarterly,** Vol XX, N° X, Center for the Study of the Presidency , 2003 , P 03.

المعرفة، وعدم الاهتمام، والتبسيط، والتقلب الشديد، كما ترى بأنّ صانع السياسة الخارجية، يؤثر في الرأي العام أكثر مما يتأثر به، كما أنّه كثيرا ما يتصرف بعكس ما يراه الرأي العام[1].

ويمكن تفسير ضآلة تأثير الرأي العام على قضايا السياسة الخارجية، بالنظر إلى افتقاره للمعلومات، لإصدار أحكام على قضايا السياسة الخارجية، خاصة وأن الحكومات غالبا ما تفرض رقابة أكبر على المعلومات المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية، نظرا لحساسي ة تلك المعلومات، ويزداد تأثير صانعي القرار على الرأي العام، في أوقات الأزمات، في حين يميل الرأي العام إلى الالتفاف حولهم في تلك الأوقات.

هذه الفواعل الرسمية والغير رسمية تصنع السياسة الخارجية وفق إطار يتماشى مع التوجهات العامة للدولة، حيث يمثل التوجه نقطة البداية في عملية تحليل السياسة الخارجية، لأية وحدة دولية، إذ أن معرفة طبيعة ونوع التوجه لأية وحدة دولية، يساعد على دراسة ومعرفة بقية الأبعاد العامة في السياسة الخارجية، لتلك الوحدة كالهدف والدور والسلوك، فالدولة تضع لنفسها دورا يتماشى مع توجهاتها وأهدافها، كما تكون سياستها الخارجية في أحيان كثيرة، رد فعل على سلوك دولة أخرى[2].

ويعرف "**التوجه**" بأنه: "**الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية، عبر فترة زمنية طويلة نسبيا**"[3]، ومن أمثلة توجهات السياسة الخارجية: "**الانعزالية**"، "**التدخلية**"، "**الحيادية**". ويرتبط الاختلاف في تبني التوجهات العامة في السياسة الخارجية، بالعديد من المتغيرات نذكر منها:

- الوضع الجيوبوليتيكي للوحدة الدولية.
- شكل وهيكلية النظام الدولي، وكذلك النظام الإقليمي، الذي تنتمي إليه الدولة من حيث نمط توزيع القوى في النظام.
- طبيعة النظام السياسي للوحدة الدولية، خاصة فيما يتعلق بنظام الحكم، وما يترتب على ذلك من نتائج في عملية صنع القرار.

[1] ناصيف يوسف حتى، **مرجع سبق ذكره**، ص 203.

[2] Mattew j &lebo , & mill h & moor , « dynamic foreign policy behavior» , **the journal of conflict resolution,** Vol 47 , N° 01 , February 2003 , P 15 .

[3] زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

- البنية المجتمعية للوحدة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة فيها.

وتجدر الإشارة هنا إلى متغير آخر يتعلق بطبيعة القضايا*، التي تتعامل معها السياسة الخارجية للوحدة الدولية، فقد جرى العرف في الدراسة التقليدية للسياسة الخارجية، على تحليل تلك السياسة بوصفها وحدة متجانسة، اتجاه المشكلات الدولية، والواقع أن هذا التحليل كان منطقيا في الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية، أين كانت السياسات الخارجية للدول، تدور حول قضية أساسية هي الأمن، بيد أنه مع بداية عصر الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية، ظهرت قضايا أخرى تفوق أهميتها في كثير من الأحيان، أهمية قضية الأمن في بعده العسكري [1]، وتتفاوت هذه القضايا من حيث القيم والموارد المرتبطة بها، فالقيم والموارد المخصصة لقضية الأمن الوطني، تختلف عن تلك المخصصة لقضية التعاون الاقتصادي الدولي، إضافة إلى أن كل قضية، تتسم بوجود قدر من الاختلافبين الفاعلين، في تصور أبعادها، ويشارك في التعامل معها فاعلون مختلفون، في ظل اختلاف القيم والاعتقادات، وأهداف نخب اتخاذ القرار في السياسة الخارجية[2].

وقد تعددت التصنيفات التي قدمها الباحثون لقضايا السياسة الخارجية، ولعل أشهرها هو ذلك التصنيف الذي قدمته مجموعة السياسة الخارجية، في : "**جامعة ماكجيل mcgill university**" بكندا، والذي يقسم قضايا السياسة الخارجية إلى أربع قضايا[3]، هي: "**قضايا أمنية – عسكرية** "، "**قضايا سياسية – دبلوماسية** "، "**قضايا اقتصادية – تنموية** "، و"**قضايا ثقافية – علمية** ". وبصفة عامة، يمكن تصور مجموعة أساسية من التصنيفات العامة للتوجهات الأساسية للسياسة الخارجية كالتالي[4]:

أ-**التوجه الإقليمي– العالمي** : يحدد مثل هذا التصنيف، المجال الرئيسي للسياسة الخارجية، والقضايا المسيطر عليها، فهو المجال الذي توجد فيه الوحدة الدولية، غير أن هذا التصنيف لا يحدد مضمون السياسة الخارجية.

---

*- يقصد بـ : "القضية - المجال" " **Issue -Area**"، في هذا السياق،"مجموعة من العلاقات ذات الخصائص المشتركة، تستمد تميزها عن غيرها من العلاقات، بوجود قيم وهياكل وعمليات وفاعلين متميزين، كما تتسم بتفاوت وجهات النظر حول كيفية التعامل معها"، نقلا عن سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**،ص 97.

[1] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

[2] Brian Ripely, «psychology, foreign policy, and international relations theory», **political psychology,** Vol 14, N° 03, 1993, P 406.

[3] سليم محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

[4] **المرجع نفسه**، ص 37.

ب- إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة: ومعيار التصنيف بالنسبة لهذا التوجه،هو الأهداف التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها، من خلال سياستها الخارجية، حيث ينصرف هذا التوجه إلى التمييز بين سياسة خارجية، تهدف إلى إقرار الوضع القائم للعلاقات الدولية" **Status Quo Orientation**"، وبين سياسة خارجية تعتمد توجها، يحاول تغيير هذا الوضع واعتماد نموذج مثالي، ومثال ذلك السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة[1].

ج- التوجه التدخلي – اللاتدخلي: هناك من يحصر مفهوم التدخل في محاولة الوحدة الدولية، التأثير على تركيب السلطة السياسية القائمة في الوحدات الدولية الأخرى، أي أن محاولة التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى، بدون التدخل في تركيب السلطة السياسية، غير أنه من الصعب التصرف بشكل جيد على المستوى الدولي، إذا كانت هذه السياسات التدخلية تفتقر إلى قبول محلي [2]. والواقع أن التدخل ليس له معايير قياسية ثابتة وإنما معايير نسبية، فهناك تدخل مباشر وتدخل غير مباشر، أما الأول فيكون تدخلا عسكريا أو دبلوماسيا والثاني يكون من خلال أساليب رمزية كالوعود أو التهديدات اللفظية... الخ.

[1] louisjanowski, «neo-imperialism and u.s foreign policy» , **foreign service journal,** may 2004, P 56.
[2] barbarafarnham , «impact of the political context on foreign policy decision-making», **political psychology** Vol 25, N° 03, special issue, 2004, P 445.

المبحث الرابع: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية:

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير السياسة الخارجية لمختلف الوحدات الدولية، وترجع المحاولات الأولى للبحث عن القواعد والمبادئ التي تصلح لتفسير السلوك الخارجي للدول إلى العهد الإغريقي القديم عند ظهور نظام الدولة–المدينة، حيث حاول الفلاسفة تفسير السلوكيات التي كانت وراء مختلف الحروب التي نشأت بين المدن اليونانية. إذ ركز المؤرخ الإغريقي "**ثوسيديدس**" "**Thucydidies**" في كتابه " الحرب البالوبونية" "the Palopnnesian" على فحص الأسباب التي دفعت بصانعي القرار في الدولة–المدينة إلى الإقرار حول مسائل الحرب والسلم [1]، غير أن التطور الحقيقي الذي عرفه ميدان التنظير في السياسة الخارجية قد جاء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن تعرض ميدان العلاقات الدولية إلى التفتيت والتجزئة، مما أدى إلى فتح المجال لمحاولات التنظير في السياسة الخارجية، ومن بين أهم النظريات التي تعمقت في تحليل سياسات الدول الخارجية نجد النظرية الواقعية بمختلف اتجاهاتها المتعددة، ونظرية التبعية، ونظرية الدور وهي النظريات التي ستكون محل تركيزنا في هذه الدراسة بحيث يمكن من خلالها فهم جانب من السلوك الخارجي الجزائري بين الثبات على المبادئ أو تغييرها في ظل التزايد المطرد للتهديدات الأمنية لدول الجوار.

المطلب الأول: تفسير السياسة الخارجية في حسب النظرية الواقعية:

تعتبر النظرية الواقعية من أهم النظريات التي بقي الاعتماد عليها كبيرا في تحليل المواقف والسياسات الخارجية للدول، وذلك بالنظر إلى طبيعة المتغيرات التي تنطلق منها النظرية في تفسير سلوكيات الدول.

الفرع الأول: الافتراضات التي تقوم عليها الواقعية التقليدية:

نشأت النظرية الواقعية في الأربعينات على نقيض المدرسة المثالية التي تنطلق من الاعتبارات الأخلاقية والقانونية والدينية لتفسير السلوكيات الدولية، ويعتبر "**نيكولاس سبيكمان**" و"**هانس مورغينتو**" ، "**ريمون أرون**"، و"**كينيث طومسون**" ، و"**هنري كيسنجر**" من أبرز روادها [2]، وقد قاموا ببناء هذه النظرية

[1] J.E Dougherty & R.L Pfaltzgraff,«**contending Theories of International relations**», Harper and Row Publishers, New York, 1981, P 469.
[2] K.J. Holsti, «**the Dividing Discipline : Hegemony and Diversity in International Theory**», London,1985, P 04-06.

كأساس لتحليل العلاقات الدولية وذلك انطلاقا من مجموعة من المسلمات المترابطة فيما بينها والتي لا يمكن فصلها باعتبار أن تفسير أي مسلمة يحتاج إلى المسلمات الأخرى وأهمها:

أولا: الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي:

تعتبر النظرية الواقعية أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وينطلق أصحابها في تفسير السياسة الخارجية للدول من تحديد طبيعة النظام الدولي الذي يعتبرونه بمثابة غابة نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على كل الوحدات الأخرى، إضافة إلى غياب دور المبادئ والأخلاقيات والقانون الدولي [1]، حيث يقدم الاتجاه الواقعي نظرة فوضوية للعلاقات الدولية تقوم على عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقتها لتحصيل القوة، وكل دولة تسعى لتحسين قدراتها وتنظر للدول الأخرى كتهديد[2].

وفي دراسة قام بها "**فريديريك شومان**" " **Frideric Shuman**" عام 1933، توصل إلى أنه من الضروري لكل وحدة في النظام الدولي الذي يفتقد إلى حكومة مشتركة أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية، وأن تنظر بجد إلى قوة الدول المجاورة لها وهو ما يتقاطع مع مسلمة القوة التي تعتبر من المسلمات الأساسية للنظرية الواقعية، وبذلك أعطى "**فريديريك شومان**" دورا للبيئة الإقليمية التي تتواجد ضمنها الوحدة الدولية في صناعة سياستها الخارجية[3].

ولذلك تعرف السياسة الخارجية باعتبارها حالة صراع دائم على النفوذ والسلطة والهيمنة، وتستند في تفسير ذلك إلى الطبيعة البشرية الشريرة التي لا يمكن تجاوزها في فهم سلوك الدول مثلما ذهب إليه "**توماس هوبز**".

ثانيا: المصلحة القومية:

إن دراسة السياسة الخارجية حسب الاتجاه الواقعي لا يمكن أن تكون بمعزل عن متغير المصلحة القومية، حيث أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، فالمصلحة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة

[1] ناصيف يوسف حتى، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

[2] ElkeKrahmann, « Security : Collective Good or Commodity ? », **European Journal of International Relations**, 2008,P381.

[3] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **مرجع سبق ذكره**، ص 61-79.

من الدول [1]، لذلك فإن الطرح الواقعي التقليدي يعتبر أن السياسات الخارجية للدول ليست انعكاس للسياسات الداخلية، وأن المبادئ الأخلاقية للسائدة على الصعيد الداخلي للدول لا تنعكس بالضرورة على سياستها الخارجية خاصة عندما يكون هناك تضارب بين الأعراف الدولية والمصالح القومية للدول [2]، والاهتمام بالمصلحة القومية واعتبارها مرادفا للقوة، ويأتي تحقيق الأمن القومي في مقدمة المصالح التي تسعى الدولة لتحقيقها وذلك بالاعتماد على القدرات الذاتية لمواجهة التهديدات القادمة من الدول الأخرى وحماية السيادة على حدود الدولة ومجالها الجغرافي، ويعتبر الواقعيون أن مبدأ " المصلحة القومية" يمكن أن يفسر جانب من الاستمرار في السياسة الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، والتشديد على مسألة الأمن القومي في حياة الدولة، وهي المنطلق لفهم المصالح الدولية.

ثالثا: متغير القوة:

ويعتبر "**هانس مورغانتو**" " **Hans Morgenthaw**" رائدا للواقعية التقليدية وأوضح من دافع عنها، حيث قدم في كتابه السياسة بين الأمم 1948 أسس الواقعية وأهمها المصلحة والقوة، واعتبر أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، بحيث أن السياسة الخارجية لأي دولة تهدف إما للمحافظة على القوة أو لزيادة القوة أو لإظهار القوة [3]، ولذلك فإن قوة الدولة هي التي تحدد مدى استقلاليتها الذاتية في صنع سياستها الخارجية، أو مدى تأثرها بالعوامل الخارجية.

أما "**أرلوند وولفر**" "**Arlound Wolfer**" فهو يعرف القوة بأنها القدرة على دفع الآخر نحو عمل ما لا يريد، وهو يفرق بين القوة والنفوذ أو التأثير، فالأولى تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، أما النفوذ والتأثير فيعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء، وبذلك فإن توزيع القوة له دور في معرفة مدى قدرة الدول الكبرى في فرض تأثيرها على وحدة أخرى سواء بالتعاون أو الصراع في إطار الفعل ورد الفعل الذي يكون إما بالاستجابة أو بالرفض حسب قدرات الدول، ويرى "**أرلوند وولفر**" أن السلوك الدولي للدول هو محصلة ضغوطات مختلفة. وأن الأطراف فوق القومية ودون القومية وعبر القومية تلعب دورا هاما في السياسات الدولية ولابد من إخضاعها للتحليل، كما يعتبر أن الدول في

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات"**، ط04، ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص22.
[2]William Wohlforth, « Realism and Foreign Policu » in stev smith& Amelia Hadfield & Tim Dunne (eds), «**Foreign policy – Theories – Actors – Cases**», Oxford University press, Oxford, 2008, P 31-48.
[3]Hans Morgenthaw, «**Politics among nation**», AffredKnoof, New York, 1978,P88.

علاقاتها الخارجية تسلك نماذج مختلفة من السلوك تتراوح بين الصداقة والعداوة، ويتوقف ذلك على أهداف تلك الدول في سياستها الخارجية إن على المستوى الداخلي أو الخارجي [1]، وتتمثل الأهداف الداخلية غالبا في الحفاظ على الاستقلال الداخلي والبقاء ووحدة الإقليم، أما الأهداف الخارجية فهي التي تستهدف التأثير على البيئة خارج نطاق الحدود.

في إطار التركيز على البعد العسكري للقوة يعرفها "**نيكولاس سبيكمان**" " **Nicholas J. Spykman**" بأنها: "القدرة على خوض غمار الحرب مما يستوجب من الدول بناء مؤسساتها العسكرية"، وينظر **مورغانتو** للقوة من ثلاث زوايا، القوة باعتبارها سبب أي أنها الدافع لسلوك معين، والقوة كهدف، أي أنها نتاج لسلوكيات الدول الطامحة لتحقيق مصلحة معينة، والقوة كوسيلة أي أنها أداة لبلوغ الغايات المرجوة، ويمكن التفريق بين ثلاث طرق لاستخدامها هي الإقناع والإكراه والإغراء [2]. لذلك يرى **كينان** و**كيسنجر** و**مورغانتو** أن انتهاج سياسة خارجية ذات أهداف محددة كالحفاظ على الكيان فقط سيكون له نتائج خطيرة على الدولة، لأنه من الصعب فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية لاسيما في ظل تزايد الاعتماد المتبادل[3]، وهذا ما يفرض على الدول ضرورة مراعاة موازين القوى في النظام الدولي خلال صياغة سياستها الخارجية، كما يجب عليها البحث عن مختلف السبل الكفيلة بزيادة قوتها حتى يكون لها دورا مؤثرا في النظام الدولي، بدل أن تكون عرضة لمختلف الضغوطات الخارجية التي تفقدها مكانتها داخل النظام الدولي.

ويرى "**ريمون آرون**" "**Raymond Aron**" أن السياسة الخارجية للدول هي نتاج تطبيق القوة في العلاقات الدولية، حيث أن قوة كل دولة تبرز جليا في كل معاملاتها وسياستها الخارجية، وهذا يرجع إلى طبيعة الفرد البشري وميله إلى السيطرة من جهة، وفوضوية النظام الدولي وعدم امتثاله إلى قواعد ومبادئ ثابتة من جهة ثانية [4]، كما أن الخاصية المميزة للعلاقات الدولية هي مدى قانونية وشرعية استخدام القوة من قبل الفاعلين[5].

[1] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[2] K. J. Holsti, **Op.Cit**, P7.

[3] جيمس دورتيو روبرت بالستغراف، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

[4] Raymond Aron, « A propos de la théorie politique », **Revue Française de science politique**, Vol 12, N° 01, 1962, P 10.

[5] Raymond Aron, «**Paix et Guerre entre Les Nations**», Calmann Lévy, Paris, 1984, P 18.

وفقا لمنطق القوة يرى "**هانس مورغانتو**" بأن الدول النامية هي الأكثر تأثرا بالعوامل الخارجية، وأن سياستها الخارجية هي عبارة عن ردود أفعال لمبادرات القوى الخارجية ومواقفها، وبذلك فإن الدول الضعيفة لا تستحق اهتمام الدارسين، لأنها تفتقر إلى القوة و القدرة على التأثير في النسق الدولي، ويرى "**ج. سنايدر**" "**J. Snyder**" بأن الدول النامية هي الأكثر تعرضا لتقلبات المنافسة الأمنية والاقتصادية، وبذلك فإن الاعتبارات الخارجية أكثر المحددات تفسيرا للسلوك الخارجي بالنسبة للدول النامية، بحيث تفرض طبيعة النسق الدولي على هذه الدول إتباع مسلك سياسي معين، وإجبارها على مسايرة التوجهات والمواقف التي تختارها القوى الكبرى المهيمنة على النظام الدولي، ويرجع ذلك إلى هشاشة مكانة الدول الصغيرة في الساحة الدولية، هذا في حين أن العوامل الداخلية هي أكثر تأثيرا في السلوكيات الخارجية للدول الكبرى مقارنة بالعوامل الخارجية[1].

رابعا: توازن القوى:

يشير مفهوم توازن القوى إلى وضع أو اتجاه أو قانون عام لسلوك دولة معينة، أو دليل لرجل دولة أو هو صيغة تمثل إطارا يتم من خلاله الحفاظ على عدد محدد من النظم الدولية، أم كوضع فإنه يعني ترتيبا أو وضعا تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة إلى حد ما [2]، وقد أبرز **مورغانتو** فضائل نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الأقطاب، وأكد على دور نظرية توازن القوى في إحلال السلم والأمن وعدم اللجوء إلى القانون الدولي والمنظمات الدولية، ويرى أن نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي يحمل العديد من المخاطر[3].

مأزق الأمن: يرتكز مفهوم الأمن حسب الاتجاه الواقعي على أمن الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وعلى أن مصادر تهديد أمن الدولة هي مصادر خارجية تأتي من خارج حدودها، وتتسبب فيها الدول الأخرى بما فيها الدول المجاورة، وهذه التهديدات تحمل صبغة عسكرية، لذلك تعتبر القوة العسكرية أداة فعالة لمواجهة تلك التهديدات، وحسب التحليل الواقعي للأمن، فإن مسار السياسة الأمنية يكون من أعلى إلى أسفل (من الدولة إلى الفرد) [4]، مما يعني أنه إذا كانت الدولة آمنة، فالأفراد

[1] محمد شلبي، **"السياسة الخارجية للدول الصغرى"**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص 85-86.

[2] وليد عبد الحي، **"تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية"**، ط01، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994، ص 29.

[3] Hans Morgantow, **Op.Cit**, P 80.

[4] K. J. Holsti, **Op.Cit**, P 07.

بالضرورة آمنون، وأن حماية الدولة ينصرف إلى حماية كل ما بداخلها، فقط كان ينظر إلى الأمن من زاوية دولاتية وبمنظار مشروعية العنف السلطوي.

لذلك فالمثلث الواقعي للأمن يتكون من الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية، والدافع والغاية في نفس الوقت، ثم البقاء الذي يعتبر الهدف الأسمى لهذه الدولة، بالإضافة إلى الاعتماد الذاتي الذي يعتبر الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف بدل التعاون الدولي.

الفرع الثاني: الواقعية الجديدة وتغير المفاهيم:

جاءت أفكار الواقعية الجديدة على إثر النقائص التي عرفتها الواقعية التقليدية، وقد ظهرت على يد "**كينيث والتز**" "**Kenneth Waltz**" الذي حاول إجراء تعديلات نظرية على الواقعية التقليدية تكون أثر شرحا وتوضيحا لسياسات الدول الخارجية، وتعرف الواقعية الجديدة أيضا بالواقعية البنيوية وهي امتداد للواقعية التقليدية، لأنها تنطلق من المسلمات والمفاهيم الأساسية ذاتها كالقوة والمصلحة واعتبار أن ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي هي محددات رئيسية للسلوك الخارجي للدول، ومن هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها.

وقد ظهرت الواقعية الجديدة في الثمانينات، ومن أهم روادها "**روبرت كيوهان**" " **Robert Keohane**" و"**جوزيف ناي**" " **Josef Ney**" الذين اعتبروا أن الدولة وحدة مركزية إلى جانب فواعل أخرى غير دولاتية متبنين بذلك مقاربة أكثر انفتاحا على التحولات الجديدة في النظام الدولي خاصة في ظل تزايد دور الفواعل فوق وتحت قومية، لكن إعطاء الدور الأكبر للدولة، وحسب "جوزيف ناي" تعتبر الدولة كوسيط بين الفردية والإقليمية التي تمثل المصالح على المستوى الدولي حيث تبقى الدولة تلعب دورا رياديا رغم أن مكانتها أصبحت أقل أهمية و أقل احتكارا لصالح فاعلين جدد كالأفراد والجماعات[1].

وتعيب الواقعية الجديدة على الواقعية التقليدية اهتمامها فقط بالمجال الأمني– السياسي في تحليل السياسة الدولية وإهمالها لعوامل أساسية في الحياة الدولية كازدياد الاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية، وتداخل المجال الاقتصادي مع المجال الأمني – السياسي مثلا، فقد ركزت الواقعية الجديدة على دراسة المظاهر الاقتصادية الدولية التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول، واعتبرت أن الصراع

[1] James J. Hertz, «**International Relations Theory – Communitarianism, and U.S. Grand Strategy, Whither Africa ?**», American Behavioral Scientist, 2005, P 156.

السياسي الدولي للهيمنة هو الذي يحكم العلاقات الاقتصادية الدولية ويحدد ديناميكياتها بشكل كبير، ولذلك يرى الواقعيون الجدد أن كلا من المدرسة الليبرالية والمدرسة الاقتصادية فشلت في استيعاب وفهم هذه العلاقات الاقتصادية عندما تناولتها بمعزل عن العلاقات بين الدول، وهم يعتبرون أن النظام السياسي– الاقتصادي ينتج عن تمركز القوة السياسية الاقتصادية في قطب أو أكثر من قطب دولي أين تستطيع الدول المهيمنة توجيه جهودها للحفاظ على موقعها المهيمن، والسيطرة على النظام الاقتصادي الدولي بما يحقق مصالحها ويضمن تبعية الأطراف الضعيفة لها[1].

وقد اعتمد "**كينيث والتز**" في تحليله الجديد على النظام الدولي كمستوى للتحليل، فاعتبر أن هيكلية وبنية النظام الدولي هي التي تؤثر في سياسات الدول، بحيث أن الدول وغيرها من كيانات سياسية دولية تعتبر تابعة في حركتها للقوانين التي يفرضها النظام، وعلى هذا الأساس فإن "**والتز**" لا يفسر حركة الدول بمعزل عن شكل النظام الدولي وحركة قوانينه، ويرى بأن النظام الدولي يتشكل من القوى الكبرى التي تتحدد قوتها حسب إمكانياتها وقدراتها، وفي ظل هذا النظام تسعى كل دولة للحفاظ على وجودها، ولا تهتم إلا بمصلحتها، في حين أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الأقوياء [2]، وبما أن النظام الدولي يقوم على الوحدات ومؤسسات مستقلة تربط بينها علاقات رئيس ومرؤوس، وتحتكم إلى منظومة واضحة من القوانين ذات القوة النافذة، فإن كل دولة تعتمد على نفسها في تحقيق أمنها في ظل النظام الدولي الفوضوي الذي يعرف تحولات هيكلية كلما حدث تغير على مستوى توزيع القوة، ويتأثر تبعا لذلك سلوك الدول الصغرى الخاضعة لولاءات الدول الكبرى وضغوطاتها ومصالحها، كما يتأثر سلوك باقي الوحدات المكونة للنظام الدولي بكل تغير في معدلات توزيع القوة النسبية بين الدول الكبرى[3].

وبذلك فقد حاول "**كينيث والتز**" تطوير نظرية العلاقات الدولية من خلال الواقعية الجديدة، حيث قدم في كتابه نظرية العلاقات الدولية سنة 1979 مفهوما جديدا للسياسة الخارجية يقوم على فهم النظام الدولي وليس الأشخاص والدول كما هو عليه الحال عن التقليديين، وانطلق من إطار نظري سوسيولوجي هو النظام الدولي وسماته البنيوية ليشرح ويفسر سلوكيات الدول [4]، ويرى "**والتز**" بأن الطبيعة الفوضوية

[1] ناصيف يوسف حتى، **مرجع سبق ذكره**، ص 63-64.
[2] Waltz Kenneth, «**Theory of International Politics**», Random House, New York, 1979, P 44.
[3] James N.Rosenau, « International Politics and Foreign Policy», **The free Press**, New-York, 1969, P261.
[4] Waltz Kenneth, «Theory of International Politics», **Op.Cit**, P 23.

للنظام الدولي هي التي تدفع الدول إلى تبني مواقف واقعية، فوجود دولة متعدية على سبيل المثال يشجع الدول الأخرى على تأسيس رابطة جماعية ضد التهديدات المشتركة، ووفقا لهذا المنحنى فإن تحليل أي سياسة خارجية لأي وحدة دولية تتوقف على دراسة النظام الدولي المتحكم في مختلف التفاعلات الدولية أو ما يطلق عليه الواقعيون الجدد بمستوى التحليل المنظومي، في حين يأتي الدين، وعلم النفس، والاقتصاد في المرتبة الثانية، لذلك تصنف الواقعية الجديدة ضمن "المقاربات الفوقية" " top-down approaches" في دراستها للسلوك الخارجي للدول لأنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول.

وعلى عكس "**مورغانتو**" فإن "**والتز**" يرى بأن نظام الثنائية القطبية هو أكثر استقرارا من نظام التعددية القطبية، بحيث يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أثر استقرارا مما هي عليه اليوم، وقد جاء تفضيله لنظام الثنائية القطبية انطلاقا من خصائصه التي تقوم على وجود قطبين تفوق قوتهما باقي الدول مجتمعة، سواء تلك المشتركة في التحالف أو التي توجد خارجه، وهذا ما يمثل عامل استقرار في النظام الدولي مقارنة بالنظام المتعدد الأقطاب، لأن نظام الثنائية القطبية مبرر لعدم قيام الحروب، التي تنشأ نتيجة لسوء إدراك كل دولة لقوتها الحقيقية وقوة الدولة الخصم، لكن في ظل نظام الثنائية القطبية تكون هناك سهولة في إدراك وحساب القوة الذاتية وقوة الخصم، وقد حال توازن القوى الثنائي القائم على أساس الردع النووي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية دون استخدام أي دولة لقدراتها النووي ضد الدولة الأخرى، وبذلك يعتقد "**والتز**" أن النظام الثنائي القطبية أكثر استقرار من النظام متعدد الأقطاب[1].

وفي إطار البحث عن تحقيق الأمن تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام الدولي سلوك محدد تمليه املاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة، حيث تظل الدول في هذا النظام الفوضوي عاجزة على الثقة في الدول الأخرى، ويبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات Self- Preservation، وهذا ما جاء به "**كينيث والتز**"، في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء، وهذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة والقوة والهدوء عن طريق

[1] S. Telbami, « Kenneth Waltz, Neorealism, and Foreign Policy », **Security Studies**, Vol. 11, N° 03, 2002, P 158-170.

بناء تحالفات على المستوى الإقليمي كإستراتيجية سياسية للمحافظة على حالة الاستقرار، حيث يصبح النظام فوضوي أكثر سلمية من خلال ضبط المصالح الأنانية بين الفواعل ذات السيادة، وذلك وفقا لمنطق توازن القوة لأن الدول غالبا ما تكون ذات نزعة دفاعية تهدف من خلالها إلى إحداث التوازن بين القوى [1]، وهو ما يتناقض مع أنصار الواقعية الهجومية، ومن بينهم "**جون مارشيمر**" "**JohnMearsheimer**"الذي يرى بأن الدول ذات النزعة الهجومية تهدف إلى التوسع[2].

ووفقا لطرح **والتز** تصبح المصالح بين الدول قائمة على أساس التفاهم وليس القوة نتيجة لتكوين النظام الإقليمي، وهو ما يعني وجود علاقة بين العمل الإقليمي والأمن، وهو الطرح الذي يتبناه رواد ما يسمى بالواقعية المؤسساتية، التي تؤكد على دور التعاون والعمل الجماعي في التقليل من حالة الشك والخوف بين الدول في ظل فوضوية النظام الدولي، عن طريق إنشاء إطار مؤسساتي ووضع مبادئ نظام وقواعد سلوك مشتركة، فقد اعتبر أصحاب هذا الطرح أن تحقيق مكاسب نسبية للدولة تكون أفضل من تحقيق مكاسب مطلقة قد تجلب وراءها النزاعات والحروب، وحسب "**روبرت كيوهان**" فالمؤسساتية الجديدة أو الواقعية اللينة تحاول بناء علاقة ايجابية بين الأمن والاستقرار من جهة والعمل الإقليمي المشترك من جهة أخرى[3].

كما ظهر اتجاه آخر في إطار الواقعية الجديدة سمي بالواقعية المشروطة يتبنى الطرح السابق، ومن أبرز رواده "**شارلز جالسر**" " **Charles Galser**"، الذي يخرج في تحليله عن حتمية الصراع والتنافس في العلاقات الدولية كما هو عليه الأمر في الواقعية التقليدية. حيث يعتبر "**شارلز**" أن الأطراف المتنافسة يمكن تحقيق أهدافها الأمنية من خلال السياسات التعاونية بدلا من التنافس والصراع، إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدول يمكنها الخروج من المعضلة الأمنية من خلال التعاون، حيث تدرك الدول تكلفة استمرارها في الصراع، وهو ما يدفعها إلى السعي لتحقيق التعاون[4].

وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بروز مفاهيم جديدة مغايرة للمفاهيم التقليدية كمفهوم الأمن، حيث لم يصبح الأمن يرتكز على أمن الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ضد أي

---

[1]Kenneth Waltz, «Theory of International Politics», **Op.Cit,** P 88.

2Mearsheimer John, «**The Tragedy of Great Power Politics**», W.W North and CO,New York ,2001, P 123.

[3] James J. Hentz,**Op,Cit**, P560.

[4]Kenneth Waltz, « **The validaation of International political Theory** », paper presented at the 1994 Annual Meeting of the American political Association, New-York, September, 1994, P 1-4.

تهديد خارجي، ولم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، بل ظهرت فواعل جديدة، فمند الستينات من القرن العشرين برز دور المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، وحتى الأفراد والجماعات الإرهابية، وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات في البيئة الأمنية، فلم تعد مصادر تهديد أمن الدول مصادر خارجية فقط، بل أصبحت الدولة في مواجهة أيضا مجموعة كبيرة من مصادر التهديد الداخلية كانتشار الإرهاب داخل عد كبير من المجتمعات، وانتشار الصراعات الداخلية بين مختلف مكونات الدولة العرقية والقبلية، إضافة إلى بروز مجموعة من التهديدات غير العسكرية التي أصبحت تفرض تهديدا لأمن الدول وأمن الأفراد وحتى الأمن العالمي ومنها التغيرات المناخية، وغياب الأمن الاقتصادي، وانتشار الأمراض و الأوبئة، وهذا ما أدى إلى بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية التي برزت من خارج نطاق المنظومة المفاهيمية الوستفالية "Westphalia"، كالأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي والأمن الاجتماعي.

في هذا الإطار حاولت بعض الدراسات الأكاديمية تعميق مفهوم الأمن الواقعي وذلك بإضافة الأفراد كوحدات تحليل بديلة للدولة بحيث يصبح تحقيق أمن الأفراد هو محور السياسة الأمنية وهو ما أصبح يعرف بمفهوم الأمن الإنساني، فقد تم إقحام البعد الفرداني بقوة في الدراسات الأمنية، وتماشيا مع التغيرات الجديدة قام "باري بوزان" بإدراج الفرد كوحدة تحليل إلى جانب الدولة، بالرغم من أنه كان من أشد المدافعين عن مركزية الدولة[1].

وفي سياق الاتجاه الواقعي برز مفهوم الأمن المجتمعي الذي يركز على قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة وهوية وعادات، ويرى "باري بوزان" وهو من أنصار المدرسة الواقعية، أن غياب الأمن المجتمعي ظهر بصورة أساسية كنتيجة لتحولات النظام العالمي، وأن أهم مصدرين من مصادر تهديد الأمن المجتمعي هما الهجرة، والصراع بين أبناء الاثنيات والعرقيات المختلفة أو ما يطلق عليه الهويات المتصارعة، حيث ينبع من الهجرة خوفا من التغيير المستقبلي في تركيبة السكان، كما أن الصراع بين أبناء الإثنيات المختلفة يؤثر على تماسك المجتمع ومن ثم على الأمن المجتمعي[2]، وينطبق هذا التحليل على طبيعة التركيبة الإثنية لمنطقة الساحل الإفريقي وعامل الهجرة،

[1]Wolfram Lacher, «**Actually Existing Security : The political Economy of the Saharan Threat**», Security Dialoguen, 2008, P385.

[2] Bill Mcesweeney, « Identity and security : Barry Buzan and the Copenhagen school », **Review of international Studies**, N° 22, Printed in Great Britain, 1996, P 84-86.

واللذان أصبحا يشكلان تهديدا لأمن المجتمع الجزائري ويؤكد "باري بوزان" على أن أمن الدولة، والدول بشكل عام مازالت هي الهدف الأساسي لأي سياسة أمنية، إذ لا يعني ذلك أن مفهوم الأمن المجتمعي جاء ليحل محل مفهوم الأمن القومي، لأن بناء الدولة يستلزم خلق ثقافة مشتركة بين المواطنين، وهو ما يخلق إحساسا بالتضامن أو ما يطلق عليه التوحد من الاختلاف[1].

وقد أشار "باري بوزان" إلى مفهوم الأمن المركب حيث أصبح الأمن مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم حيث من الصعب فهم الأمن في دولة ما دون الأخذ في عين الاعتبار الدول المجاورة خصوصا بعد تعقد المشاكل المطروحة في الفترة الراهنة وترابطها بشكل معقد، ويندرج في هذا الإطار البعد السكاني (الديمغرافي) حيث أنتج هذا البعد مشكل الهجرة والجريمة بين عدد من الدول كما هو عليه الحال في منطقة الساحل الإفريقي، ويرى "باري بوزان" أن التهديدات ذات الطبيعة العسكرية كتهديدات الهجوم والاجتياح من طرف دولة ضد دولة أخرى يقدم دائما كانشغال أساسي للحكومات، ولكن من المهم في نفس الوقت التأكيد على أن الأمن الوطني يمكن أن يدعم في قطاعات أخرى مثل التخطيط الاقتصادي، السياسي والبيئي[2].

وحسب مفاهيم الواقعية الجديدة فالدول التي تتمتع بالقوة والكفاءة السياسية تكون أقل احتمالا للإضرار بالأمن الدولي، عكس الدول الضعيفة التي قد تكون المصدر الأساسي للمشاكل الأمنية بسبب ضعفها المؤسساتي وهشاشتها الأمنية التي تجعلها عاجزة على مراقبة وضبط حدودها ومجالها الجغرافي وهو ما ينطبق على دول الساحل الإفريقي التي أصبحت مصدر تهديد للدول المجاورة كالجزائر بفعل ضعفها وهشاشة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك فإن الواقعية الجديدة ركزت في تحليلها وتفسيرها للسياسات الخارجية للدول على طبيعة البنيان الدولي من حيث توزيع القوى بداخله، ومدى تأثير ذلك على السلوك الخارجي لمختلف الوحدات الدولية المكونة له، والنتيجة من كل ذلك تبقى دائما أن الدول الصغيرة أو الضعيفة هي الأكثر تعرضا للضغوطات الخارجية الناجمة عن طبيعة هذا البنيان، بما يجعلها تابعة في سلوكها الخارجي لغيرها،

[1]Barry Buzan, «Security, the State the New Word Order», in «**d.Lipschutz (ed) On security**», Columbia University press, New-York, 1998, P 63-64.

[2] Barry Buzan& Ole Waever,«**Regions and Powers – The Structure Of International Security**», Combridge Studies International Relations, New-York, 2003, P 67.

وعلى العكس من ذلك فإن الدول الكبرى في النظام الدولي هي أكثر حرية في اتخاذ قراراتها الخارجية وتنفيذها ولو كان ذلك على حساب غيرها.

وانطلاقا من النظرية الواقعية يمكن أن نفسر جانبا من السياسة الخارجية الجزائرية، حث توجد الجزائر، في بيئة إقليمية تتميز بالصراعات و الفوضى وضعف الاستقرار السياسي (بعد الربيع العربي) وكذلك هشاشة بعض دول الجوار من الناحية الأمنية كما هو الحال في ليبيا بعد الثورة ومالي وغيرها، فأدى إلى انتشار الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإرهاب وقضية الصحراء الغربية التي تعتبر قضية خلاف بين الجزائر والمغرب، ولذلك فإن طبيعة البيئة الإقليمية تفرض على الجزائر السعي وراء القوة عبر التسلح، وهو الحال نفسه بالنسبة للمغرب مما أدخل المنطقة في سباق التسلح، وسباق البحث عن تحالفات لتحقيق توازن في القوة يكون رادعا للطرف الآخر.

المطلب الثاني: تفسير السياسة الخارجية في ظل نظرية التبعية:

ركزت نظرية التبعية في تفسيرها للسياسة الخارجية على البعد الاقتصادي، حيث اهتمت بتحليل العلاقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب لمعرفة أسباب تخلف دول الجنوب، وهي تشكل امتداد لأفكار النظرية الماركسية التي تعتبر من أهم النظريات الاقتصادية في تفسير سلوك الدول.

الفرع الأول: الأسس الفلسفية والفكرية لنظرية التبعية:

ظهرت نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية في أواخر الستينات كرد فعل لفشل كثير من النظريات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بتنمية دول الجنوب، وترى أن الاقتصاد هو القوة المحددة للسلوك السياسي، فالطبقات والدول تستجيب للأحداث الآتية من البيئة الخارجية بناءا على موقعها في النظام الاقتصادي[1]،كما تركز نظرية التبعية على التأثير القوي الذي يمارسه النظام الدولي في مجتمعات العالم الثالث، وفي مجال صنع السياسة الخارجية، بحيث أن طبيعة النظام الرأسمالي تفرض قيودا على دول

[1]Vincent Ferraro,« **Dependency Theory : An Introduction**», Mount HolyKe Cellege South HadleY, July 1996, P 01-03.

العالم الثالث وتفقدها حرية اتخاذ القرار السياسي داخليا وخارجيا، ولذلك فإن وحدة التحليل الأساسية في هذه النظرية هو النظام الرأسمالي العالمي.

وقد غلب على هذا التوجه الفكري أقطاب مدرسة اليسار الجديد أو ما يسمون بالماركسيين الجدد أمثال، "**سمير أمين**"و"**دوسانتوس**"، و"**بول باران**"، و"**غالتونغ**"، و"**أمين أعلوا**"، و"**هاري ماجدوف**" وغيرهم، وقد استمدوا مفهوم التبعية من كتاب "لينين" بعنوان "الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"، و الذي قسم فيه التبعية على أساس التبعية إلى بلدان مستقلة وبلدان في حالة تبعية بالرغم من أنها مستقلة، وهي دول العالم الثالث[1]، ورغم أن هؤلاء الكتاب قد ركزوا على العوامل الاقتصادية، إلا أنهم لم يعزلوها عن سياقها الاجتماعي والحضاري، ولذلك لم تقتصر تحليلاتهم على تناول الأبعاد الاقتصادية فحسب، وإنما شملت الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية على أساس الصلة الوثيقة بين كافة هذه الأبعاد[2].

ويقوم مفهوم التبعية على علاقات عدم التكافؤ بين مركز العالم الذي تمثله الدول الرأسمالية المتقدمة، ومحيط العالم أو دول الهامش المكونة من بلدان العالم الثالث، والعلاقة بين المركز والمحيط هي علاقة استغلال وتبعية وسيطرة، بحيث تقوم دول المحيط أو الهامش في النظام الاقتصادي الرأس مالي بتوفير احتياجات المركز من المواد الخام الضرورية لأغلب الصناعات، والتي تتدهور أسعارها يوما بعد يوم، واستيراد المواد المصنعة التي تتصاعد أسعارها باستمرار، بالإضافة إلى قيام دول المركز بالتحكم في شروط نقل رأس المال والتكنولوجيا للأطراف، وفي ظل علاقات الاستغلال يعتبر بعض منظري التبعية أن الشركات العابرة للقارات بمثابة وحدة تأثير وسطى متفرعة عن النظام الرأسمالي العالمي وأحد الأعمدة الكبرى له، والتي تستخدمها الدول المسيطرة على النظام الدولي في تحقيق مصالحها والحصول على تنازلات من الدول النامية [3]، مما جعل السلوك الخارجي لهذه الدول يحتكم إلى الاعتبارات الخارجية استجابة لضغوطات دول المركز من جهة، وسعيا للحصول على المنتجات التي توفرها هذه الدول من جهة أخرى، خصوصا و أنها تفتقر إلى التحديث والتصنيع، وتعتمد على تصدير بعض المواد الأولية التي عادة ما يؤدي تقلب أسعارها في السوق الدولية إلى حدوث أزمات داخل الأطراف.

[1] **Ibid**

[2] عواطف عبر الرحمن، **"قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث"**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 40.

[3] سمير أمين و برهان غليون، **" الثقافة وثقافة العولمة"**، دار الفكر، دمشق، 2000، ص132.

ولذلك فإن القضية المحورية التي تدور حولها نظرية التبعية هي استحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها، خصوصا أن العلاقات بين المجتمعات ذاتها قد تشكلت وتطورت في إطار السوق العالمي، وحسب ذات النظرية فإن السبب الرئيسي لتخلف بلدان العالم الثالث يرجع إلى الاستعمار الذي أسس لظاهرة التبادل الاقتصادي اللامتكافئ بين دول المركز الرأسمالية المتطورة التي مارست الاستعمار، وبين دول الهامش المستعمرة، وأن هذه العلاقة قامت على قاعدة إخضاع البنية الاقتصادية في الدول المستعمرة لاحتياجات ومقتضيات الدول المستعمرة، حيث نشأت علاقة تبعية بين نظامين اقتصاديين يتوسع أحدهما (الطرف المسيطر) ويواصل نموه الذاتي، في حين لا يمكن للطرف التابع أن يحقق ذلك [1]، ولذلك يؤكد أتباع نظرية التبعية أن التخلف والتقدم وجهان لعملة واحدة، بدأت مع نشأة النظام الرأسمالي.

أما اليوم فقد ارتبطت التبعية بما أصبح يطلق عليه اسم "الاستعمار الجديد" والذي يعني أن الدول المستعمرة سابقا قد تحصلت على استقلال سياسي منقوص لم يؤد إلى استقلال اقتصادي، هذا ما يعني عدم استقلالية الدول التابعة في اتخاذ القرارات التي تكون دائما وفقا لما تمليه القوى المركزية، كما أن هذه التبعية التي تفرضها بلدان المركز على المحيط تفكك بنية الاقتصاد القومي لهذه الأخيرة إلى قطاعين، قطاع مندمج تماما مع بنية الاقتصاد العالمي، وقطاع قديم أو تقليدي متخلف.

الفرع الثاني: نماذج لتطبيق نظرية التبعية على مستوى العلاقات بين الدول:

يفسر "**هاري ماجدوف**" " **Hary Majdouf**" وهو أحد الماركسيين المحدثين السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بأنها تقوم على أساس الحاجة إلى إجراءات حكومية لجعل العالم أكثر أمنا بالنسبة لعمليات الرأس المال الأمريكي، حيث يرى أن اعتماد الدول المتقدمة على الموارد الأجنبية، وعلى الأرباح الناشئة عن المبيعات الخارجية يجعلها تعمل على إبقاء الدول الأقل تقدما في حالة تبعية لها، ويتحقق ذلك من خلال الاستثمارات الأجنبية والسيطرة الاقتصادية أكثر مما يتحقق من خلال السيطرة السياسية المباشرة كما كان عليه الوضع خلال الاستعمار القديم[2].

[1] عواطف عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.
[2] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 191-192.

كما يرى أن الدول المتقدمة تحتاج احتياجا شديدا إلى بعض المواد الإستراتيجية المحددة مثل النيكل، والكروم، والكوبالت، والبوكسيت، والنفط، والتي غالبا ما توجد في الدول النامية، مما يجعل من مصلحة الدول المتقدمة ليس فقط استمرار حصولها على هذه المواد، ولكن أيضا تثبيط عملية التصنيع في الدول النامية، لأن التصنيع بتلك الدول يدفعها إلى احتكار هذه الموارد والاستفادة منها وحدها[1].

أما "**سمير أمين**" فيؤكد في دراسته لنموذج النمو داخل المركز والمحيط على أن النمو في دول المركز هو نمو ذاتي، في حين أنه متجه لخدمة المصالح الخارجية في دول المحيط، ويصل إلى أن التخلف هو نتيجة لتوسع الرأسمالية في المجتمعات التابعة، وأن الامبريالية هي المسئولة عن هذا التخلف، كما أن الاختلال الاقتصادي على الصعيد العالمي هو ذلك الحاصل بين المركز المتقدم والمسيطر (أمريكا، أوروبا واليابان)، وبين الأطراف المتخلفة والمسيطر عليها والمتمثلة في دول العالم الثالث التي تمثل الحلقة الضعيفة في العلاقات مركز – أطراف [2]، ويضرب مثالا بإفريقيا، حيث أن النظام الرأسمالي العالمي يسعى إلى مزيد من إجراءات إدخال إفريقيا في نظام السوق وإلغاء قدرة الدولة على مواجهة غزو السوق الخارجي، كما يتلاعب بالمطالب القومية والثقافية والنزعات الإثنية والدينية من أجل تفكيك الدول وتحويلها إلى دويلات عاجزة أمام تحكم السوق، والحل عنده للخروج من دائرة التخلف هو مقاطعة النظام الرأسمالي العالمي وإقامة تنمية مستقلة[3].

ويرى "**غالتونغ**" "**Galton**" أن عدم التكافؤ الهيكلي في النظام التجاري الدولي الذي يجبر الدول النامية أو دول الهامش على التخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير، وحرمانها بذلك من القيمة المضافة الناشئة عن تصنيع موادها الأولية وإجبارها على تحمل تكاليف نقل المواد المصنعة، ويؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية لتلك الدول التي تكون أكثر ولاءا وتبعية لقرارات الدول المتقدمة، وهذه الأخيرة تعمل دائما على إبقاء الدول النامية عند وضع السياسات الاستثمارية التي تعرقل تراكم رأس المال الداخلي، وسياسة النمو غير المتوازن لمختلف قطاعات الاقتصاد المحلي [4]، فقد أدت الثورة التكنولوجية وتطور الرأسمالية العالمية إلى تعميق مظاهر وآليات التبعية التي اتخذت أشكالا اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية وثقافية وإعلامية، وهذا ما يجعل دول الأطراف غير قادرة على اتخاذ

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 192.
[2] سمير أمين، **"مستقبل الجنوب في عالم متغير"**، مركز البحوث العربية، القاهرة، 2002، ص 80.
[3] سمير أمين، **"في مواجهة أزمة عصرنا"**، دار سينا، القاهرة، 1997، ص 38.
[4] لويد جنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 225.

مواقف سياسية مستقلة عن مواقف دول المركز أو الدول الصناعية المتقدمة التي ترتبط بها اقتصاديا وتكنولوجيا والتي تستطيع ممارسة ضغوط قوية على الدول المتمردة التي تريد إنهاء علاقات التبعية، وذلك من خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وهي من أهم أدوات سيطرة دول المركز على دول المحيط التابعة.

وقد ركز "**غالتونغ**" "**Galton**" على دور ثورة الإعلام والاتصال التي اجتاحت العالم في تكريس علاقات التبعية وتعزيزها، حيث يرى أن العالم اليوم منقسم إلى دول مركز قوية وغنية، وإلى دول أطراف ضعيفة وتابعة، ولكن بداخل دول الأطراف والمركز على حد سواء نخب مهيمنة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا مقابل جماهير أقل نموا وتطورا تمثل الأطراف، وهناك تنسيق في المصالح بين النخب في دول المركز والمحيط الناتجة عن تواطؤ هذه الأخيرة، بينما تختلف مصالح الجماهير بها، كما يرى بأن التنسيق والتفاعل بين دول الأطراف نفسها يكون في أدنى مستوياته، وتعزز تبعية الأطراف للمركز من خلال التدفق الاتصالي الذي يجري من المركز إلى المحيط.

وبذلك يعطي "**غالتونغ**" في نظرية الامبريالية الاتصالية التي جاء بها، والتي تدخل في إطار نظريات التبعية الإعلامية، وزنا كبيرا لوسائل الاتصال الدولية، حيث يعتبر أن السيطرة على وسائل الاتصال الدولية هو شكل جديد من أشكال الامبريالية لأنها تتيح للنخب في المركز والأطراف سرعة الاتصال وتنسيق المصالح لمواصلة دعم كل أشكال الامبريالية، وهذا ما يبرر حرص الدول الصناعية الكبرى والشركات المتعددة الجنسية على الهيمنة على بيئة الاتصال الدولي[1].

كما يتحدث "**غالتونغ**" في إطار إبراز دور وتأثير العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول عن شرعية نخب المحيط خاصة في ظل التحولات الدولية، حيث ظهرت شرعية جديدة للنخب وهي الشرعية الخارجية المتمثلة في البحث عن التأييد الخارجي خاصة في ظل الأزمات الداخلية كنشوب نزاع اثني أو قبلي بداخل مما يهدد مركزها السياسي، هذا ما يفرض على تلك النخب الاستجابة لمتطلبات المحيط الدولي ولشروط الدول المهيمنة عليه والتي تتضاعف بتضاعف التنازلات، الأمر الذي يجعل الحاكم في وضع تبعية لهذا النظام الدولي.

[1] ديان ماكدونيل، **"مقدمة في نظريات الخطاب"**، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2001، ص 99-102.

وقد ميز "**غالتونغ**" بين التبعية في إطار قطبية والتبعية في إطار عولمة، فيرى أنه إذا كانت الأولى ترجع إلى عوامل موضوعية كالتبادل غير المتكافئ، فإن الثانية تستند بالإضافة إلى هذه عوامل ذاتية مرتبطة بالحاكم والنخير السياسية في الجنوب عموما، ويعتبر أن العولمة التي اجتاحت العالم حولت العلاقة بين نخب المركز والمحيط من علاقة تجانس المصالح خلال الثنائية القطبية بفضل هامش التحرك الذي كانت تتيحه لباقي الوحدات المشكلة للنظام، إلى علاقة خضوع مصالح نخب الجنوب إلى مصالح نخب المركز، وبذلك فإن طبيعة الأنظمة في الجنوب وإدراكها لهذه التحولات الدولية جعلت الشرعية المفروضة من الخارج تتفوق على الشرعية المشروعة من الداخل[1].

أما بالنسبة إلى "**شيللر**" "**Shyler**" ففي تطرقه للتبعية الإعلامية ركز على التكنولوجيا والشركات المتعددة الجنسية، حيث يرى أن صانع القرار السياسي والمفكرون الغربيون قاموا بالبحث عن بدائل تضمن استمرار السيطرة الغربية وبالتحديد الأمريكية على الأوضاع الثقافية والاقتصادية الدولية، فاستمر رأيهم على التكنولوجيا كبديل للتحكم في سياسات الدول النامية وربطها بشبكة اتصالات شديدة التعقيد خاصة عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، ويتميز "**شيللر**" عن سائر كتاب التبعية الثقافية والإعلامية باهتمامه بالسياحة باعتبارها إحدى قنوات الاتصال الفعالة في مجال الغزو الثقافي، ولذلك يدعو الدول النامية إلى إتباع سياسة الاعتماد على الذات، وتشجيع التعاون الأفقي بين شعوب العالم الثالث ووضع سياسات وطنية للاتصال، وذلك للخروج من دائرة التبعية الثقافية الإعلامية، لأنه بدون فرض السيطرة الوطنية على الأوضاع الثقافية والإعلامية في دول العالم الثالث، فإن الثقافة الوطنية لن تتمكن من النمو والازدهار[2].

مما يؤخذ على أصحاب نظرية التبعية هي أنهم أرجعوا أسباب تخلف دول العالم الثالث إلى العوامل الخارجية أكثر من تركيزهم على العوامل الداخلية، وقد تجاهلوا عاملين أساسيين في تحليلهم لظاهرة التخلف، أولهما العنصر التاريخي، وثانيهما عنصر التفاعل والتأثير المتبادل بين الظاهرة الاستعمارية والواقع الاجتماعي التقليدي الخاص في مجتمعات العالم الثالث، ولذلك جاءت تفسيراتهم لا

[1] عبد القادر محمودي، **" تداعيات العولمة السياسية والاقتصادية على الدولة الوطنية"** ، أعمال الملتقى الدولي الأول بكلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2003، ص 419-423.
[2] عواطف عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص 55-57.

تاريخية وتتسم بالثبات والسكون، واكتفت هذه النظريات بتوصيف ظاهرة التخلف دون محاولة التوصل إلى شرح أسبابها الحقيقية.

المطلب الثالث: تفسير السياسة الخارجية من خلال مقاربة الدور:

تعتبر نظرية الدور من النظريات الحديثة التي عرفها الحقل المعرفي للعلوم السياسية، وهي تساعد على معرفة الأدوار التي يلعبها مختلف الفاعلين في العلاقات الدولية ومدى تأثيرها على مكانتهم الدولية، ولذلك سنحاول توظيفها في فهم الدور الجزائري من خلال سياستها الخارجية في دول المنطقة وكذلك مع مختلف القوى الإقليمية والدولية من خلال أهم المواضيع ذات الاهتمام المشترك كمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها.

الفرع الأول: المنطلقات الفكرية والفلسفية لنظرية الدور:

لقد كان أول ظهور لمفهوم الدور في العلاقات الدولية سنة 1970 حين نشر" كالفي .ج .هولستي" "K.J.holsti" دراسته الرائدة في الموضوع، والمعنونة بـ" تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية" "Nationel role conception in the study of foriegn policy "، قد مثلت الدراسة انطلاقة لتوظيف مفهوم الدور في أدبيات السياسة الخارجية مازال أثرها ملموسا حتى الآن، وقد قدّم هولستي تصنيفا لمختلف الأدوار المتصورة في السياسة الخارجية للدول[1].

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوكيات الدول بوصفها "أدوارا سياسية"، تعبر عن محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي قصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، وذلك وفقا لما يراه صانع القرار بأنه مناسب لدولته وللوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي وبذلك يعرف الدور بأنه:

[1] Kall .J.Holsti, « Nationel role conception in the study of foriegn policy », **Iternational studies Quarterly**.14(2),1970 .pp .245- 247.

"موقف واتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة من المحددات الأساسية أهمها هوية المجتمع، ووضعه السياسي والاجتماعي، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة"[1].

ويرى المفكر السياسي "**بروس بيدل**" "**Bruce Biddle**"، أن الدور يعبر عن مجموعة التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور [2]، وحسب ذات النظرية فإن الدور الذي تضطلع به الدولة مرتبط بتوجهات سياستها الخارجية و الظروف التي تحددها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، ولذلك تتعدد الأدوار التي تلعبها الدول وتختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف توجهات وأهداف وإمكانيات تلك الدول ووفقا لتصرفات صناع القرار للبيئة الإقليمية والبيئة الدولية وإدراكهم لطبيعة الدور والذي يجب لدولتهم أن تقوم به والمتناسب مع إمكاناتها[3]، ولهذا أكد المفكر السياسي "**جورج ميد**" " **George Mead**" على مدى ارتباط الدور بالطابع السلوكي و الوظيفي الذي يقوم به صناع القرار لحل مشكلات مجتمعاتهم[4].

ولذلك يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية والموضوعية، ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة للقيام به وصياغته صياغة واعية، ويقسم إلى فرعين[5]:

1 -أحدهما مرتبط بالتوجه أو التصور العام المعبر عن المعتقدات والتصورات المجتمعية، والأغلب أن تكون مسبقة.

---

[1]Steven J.Campbell, «**Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U.S. Foreign Policy MaKing**», Departement of Government in International Studies of Southern California International Studies Association, USA, February 1999, P11.

[2]**Ibid**, P 8.

[3] زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

[4]Steven J. CampBell, **Op.Cit**, p 06.

[5]بهجت قرني وعلى الدين هلال دسوقي، **"السياسات الخارجية للدول العربية"**، ط 02، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، القاهرة، 1994 ، ص 24.

2 - وثانيهما متصل بالسلوك المحدد بشأن قضايا بعينها في إطار زمني مقيد.

ويتميز الدور بمجموعة من الخصائص انطلاقا من اعتباره أحد مكونات السياسة الخارجية، منها أن الدور يتجاوز حدود التصور ليرتبط بالممارسة، أي أن مجرد تقديم تصور له لا يعني بالضرورة تحققه، فأداء أو تنفيذ الدور يرتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك، كما أن الدور يتضمن تصورات صانع السياسة الخارجية، للأدوار التي يؤديها أعداؤه، بمعنى أن دور الدولة لابد أن يأخذ بعين الاعتبار تصور أدوار الدولة أو الدول المعادية وأسلوب التعامل معها، كما أن أدوار الدولة تتعدد في نفس الوقت، وهذا يعني أن الدولة الواحدة ممكن أن تقوم بأدوار متعددة كدور مصر والجزائر في مساعدة الدول الإفريقية على الاستقلال خلال الستينيات، ودورها في نفس الوقت في تحقيق التكامل العربي، وقد يتباين أو يختلف دور الدولة الواحدة في المستويات المختلفة (إقليميا ودوليا)، وهذا ما يتضح في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة بلعب دور رجل شرطة العالم، بينما إقليميا تلعب دورا تكامليا في أمريكا الشمالية.

وتبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدور ما أو جملة أدوار معينة، بحسب قدرتها على "إدراك الدور" وحساب نتائجه، والاستعداد للتعامل مع جميع الاحتمالات الناتجة عنه، فالدور الذي تلعبه أي دولة هو مرتبط أساسا بتوجهات سياستها الخارجية[1]، والتي يمكن من خلالها تحديد طبيعة الدور الذي تسعى هذه الدولة إلى لعبه، فإذا كان توجهها إقليميا فسنجد أن أغلب أدوارها ستكون على هذا المستوى، وهو ما تعبر عنه مختلف التصرفات التي تقوم بها والقرارات التي تتخذها، ويتغير الوضع بتغير التوجه، ويتحدد دور الدولة على المستويين الإقليمي والدولي بحسب قدراتها الذاتية الثابتة والمتغيرة، فالقدرات الثابتة تشمل الموقع والمساحة والسكان والموارد الطبيعية، أما القدرات المتغيرة فتشمل القدرات الاقتصادية والعسكرية والمهارات البشرية، والمستوى التكنولوجي، ومعدلات النمو الاقتصادي والتطور الديمقراطي والاستقرار الداخلي والاندماج والاستقرار الوطني.

[1] زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سبق ذكره**، 119.

وهناك نظرية أخرى انبثقت عن نظرية الدور وهي امتداد لها تسمى "نظرية الدور البنيوية"، حيث تجمع بين نظريتي الدور والنظرية البنيوية، وتركز على دراسة البناء الاجتماعي للدولة، ودور القيم في تشكيل أدوار الدول ومواقفها اتجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية[1].

الفرع الثاني: النماذج المختلفة لأدوار السياسية الخارجية:

تقوم نظرية الدور على وجود أنماط ونماذج مختلفة للأدوار التي تسعى كل دولة للعبها في بيئتها الإقليمية والدولية، وهذه النماذج محددة بقدرات وإمكانات الدول، لذلك قد يصلح نموذج معين لدولة معينة دون النماذج الأخرى، وقد تجد الدولة نفسها ممثلة في نموذجين أو أكثر، وقد لا تجد نفسها ممثلة في أي من هذه النماذج إذا كان دورها محدودا أو منعدما في البيئة التي تتواجد فيها، وترتبط هذه الأدوار بالأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، كأن تسعى إلى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري، مما يتطلب دورا تدخليا نشيطا في الشؤون الدولية، وقد تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي كي يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى، كما يمكن أن تسع إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية، وقد يقتصر على مجرد الدفاع الإقليمي عن مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي، وقد يتخذ أهدافا إيديولوجية يدافع عنها ضد أهداف إيديولوجية أخرى منافسة أو معادية وغيرها من الأهداف التي تجسدها هذه النماذج الممثلة في[2]:

أولا: الزعيم الإقليمي:

تلعب الدولة في هذا النموذج دور القائد أو الزعيم في الإقليم أو المنطقة التي تنتمي إليها والدولة التي تتبنى هذا الدور عادة ما تتمتع بإمكانيات كبيرة ومتنوعة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية مقارنة مع بقية الدول التي تنتمي لنفس المنطقة، وبذلك يكون لها ثقلا مؤثرا في المحيطين الإقليمي والدولي، بحيث تحاول من خلال هذا الدور التأثير على أنماط الاتجاهات السائدة في محيطها الإقليمي ومن ثم توظيف ذلك لتحقيق أهدافها على الصعيد الدولي.

[1]Christtian Reus-Smit, «Constructivism», in «**Scott Burchill et al (Eds)**», Theories of international Relations, Polgrave, New York, 2001, P 210.

[2] زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 120-123.

ويفرض دور الزعامة الإقليمية على الدول تحمل مسؤوليات قيادية خاصة تجاه دول الإقليم كالعمل على ضمان الحماية لهذه الدول والوقوف في وجه أي خطر خارجي، وهذا ما قد ينطبق على الدور الذي تحاول الجزائر أن تلعبه مع دول الجوار وفي منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر قوة محورية فيها خاصة في المراحل الأولى من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي حاول استرجاع مكانة الجزائر الدولية، من خلال لعب دور إقليمي خاصة في المنطقة الإفريقية.

ثانيا: قائد التكامل لإقليمي:

يعتقد صانع القرار في هذا الدور أن لدولته مسؤولية خاصة في توحيد مجموعة من الدول في شكل دولة واحدة جديدة، ومن أمثلة هذا الدور "مملكة بيدمونث" في تحقيق الوحدة الايطالية[1].

ثالثا: مركز أو قاعدة الانطلاق الثوري:

وفقا لهذا الدور يرى صانع القرار أن دولته تتحمل واجب الوقوف مع الحركات الثورية في الخارج، ومدها بالمعونة والدعم المادي والمعنوي، وتوفير قواعد للتدريب على أرض الدولة، ومن أمثلة هذا النموذج الدور الذي تلعبه الجزائر في قضية الصحراء الغربية بدعمها لجبهة البوليزاريو الثورية.

رابعا: المؤيد للثورة والتحرر من الاستعمار:

يختلف هذا الدور من حيث درجة الدعم عن دور القاعدة الانطلاق الثوري، فهو لا يعني الالتزام بتقديم الدعم المادي أو تنظيم الحركات الثورية وتوفير كل وسائل الدعم الممكنة، وإنما ينصرف إلى التأييد المعنوي، وهو بذلك يتماشى مع المبادئ التي ارتكزت عليها حركة عدم الانحياز، ولهذا فهو يبرز عند العديد من دول عالم الثالث ومنها الجزائر التي ترى أن من واجبها تأييد حركات التحرر والتعاطف معها حيث جعلت مبدأ تقرير المصير مبدءا ثابتا في سياستها الخارجية، ويظهر ذلك بشكل خاص في أجهزة الأمم المتحدة عند التصويت على قرارات وتوصيات إزاء قضايا تتعلق بالاستقلال المناطق الخاضعة لسيطرة الاستعمار.

[1] سليم محمد السيد ،**مرجع سبق ذكره**، ص 62.

خامسا: حامي العقيدة أو المدافع عن العقيدة:

يرى صانع القرار في هذا الدور أن دولته تقوم بحماية القيم والعقائد السائدة في مجموعة من الدول وهذه القيم والعقائد قد تكون سياسية وقد تكون دينية، ومن الأمثلة على ذلك الدور الذي تسعى الجزائر أن تلعبه في منطقة الساحل الإفريقي بالدفاع عن العقيدة الأمنية في المنطقة والتي يجب أن تكون ذات طابع تنسيقي مشترك وليست ذات طابع تدخلي مفروض.

سادسا: القنطرة أو الجسر:

يتصور صانع القرار في هذا الدور أن على دولته القيام بتعميق وتسهيل سبل التفاهم الدولي وذلك من منطلق أهمية دولته في هذا الدور بسبب موقعها الجغرافي أو بسبب مكانتها الموثوقة عند الوحدات الدولية الأخرى، وهو الدور الذي سعت الجزائر أن تلعبه في إفريقيا من خلال مساهمتها في حل النزاعات بطرق سلمية.

سابعا: المستقبل النشط:

تقوم بهذا الدور غالبا دولة حيادية، حيث يرى صانع القرار أن الوضع الحيادي يجعل دولته مستقلة في انتهاج سياستها الخارجية بعيدا عن أي ضغوط أو مصالح أجنبية، وأن هذا الوضع يكسبها مصداقية لدى كافة الوحدات الدولية، وبالتالي يتسنى لها تسخير ذلك في خدمة قضايا الأمن والسلام الدولي.

ثامنا: المثال والنموذج:

تسعى الدولة من خلال هذا النموذج إلى اكتساب الشهرة الدولية، إذ ترى أنها تمثل النموذج الذي يجب أن تقتدي به الدول الأخرى من خلال انتهاج سياسات معينة، وقد ينطبق ذلك على الجزائر التي ترى بأنها تمثل نموذجا لدول العال في مجال مكافحة الإرهاب.

تاسعا: المساعد على التنمية:

يرى صانع القرار في هذا الدور أن من واجب دولته مساعدة الدول السائرة في طريق النمو على الخروج من دائرة التخلف وذلك من خلال إقامة المشاريع التنموية المختلفة وتقديم القروض والهبات

ومختلف وسائل المساعدة الأخرى، وتلعب هذا الدور الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

عاشرا: الحليف المخلص:

وطبقا لهذا الدور ترى الدولة أن الحلف الذي تنتمي إليه هو أفضل وسيلة لحماية وضمان استقلالها وسيادتها والمحافظة على مكانتها الدولية، وبالتالي هي تحرص على أن تظل حليفا مخلصا لخدمة أهداف التحالف، وتكون على درجة كبيرة من التقارب والارتباط مع القطب الرئيسي في هذا التحالف، ومن الأمثلة على ذلك دور بريطانيا في حلف شمال الأطلسي.

إحدى عشر: المحب للسلام العالمي:

وهو الدور الذي تقوم من خلاله الدولة بانتهاج سياسة خارجية تتماشى مع القوانين والأعراف الدولية، وتسعى إلى تجسيد مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والمشاركة شبه الدائمة في الدبلوماسية الوقائية التي تمارسها الأمم المتحدة سواء كان ذلك في شكل قوات حفظ سلام أو قوات مراقبين أو القيام بمهام الوساطة في إطار الأمم المتحدة أو خارجها، مثلما قامت به الدبلوماسية الجزائرية في العديد من القضايا خاصة على المستوى الإفريقي.

اثنتا عشر: دور الشرطي العالمي:

يتصور صانع القرار من خلال طبيعة هذا الدور أن لدولته مسؤولية عالمية في ردع من يشكلون خطرا على السلام في أي مكان من العالم، ومثال هذا النموذج الدور الذي أصبحت تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وإلى يومنا هذا خاصة بعد تغير النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية.

من خلال كل هذه النماذج نستنتج أنه يمكن للدولة أن تلعب أكثر من دور واحد في نفس الوقت، كما يمكن أن تتغير هذه الأدوار مع مرور الزمن بتغير صناع القرار أو طبيعة نظام الحكم داخل الدولة، أو بحدوث تحول أساسي في هيكلية النظام الإقليمي الذي توجد فيه الدولة، أو حدوث تغير في تركيبة النظام الدولي.

لذلك فإن هذه النظريات تساعد على فهم جزء من الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل ودول الجوار وحتى اتجاه دول كبرى فيما يخص مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، فالنظرية الواقعية يمكن من خلالها تبرير السلوك الخارجي الجزائري في احتكامه لعامل المصلحة في منطقة الساحل الإفريقي والتي تقوم بالأساس على حماية الحدود الجزائرية من مختلف التهديدات الأمنية القادمة من هناك، أما نظرية التبعية، فيمكن لها أن تفسر لنا بعض أفعال وردود أفعال السياسة الخارجية للجزائر كموقفها من تدخل الأطراف الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي، ورضوخها لقرارات الدول الكبرى في المنطقة كقرار الحرب على شمال مالي بفعل تأثيرات وضغوطات خارجية، حيث تصنف الجزائر ضمن دول المحيط التابعة لدول المركز باعتبارها دولة نامية، ومن خلال نظرية الدور يمكن لنا تحديد أهم الأدوار التي لعبتها الجزائر في المنطقة، والتي تعددت بتعدد التعقيدات الموجودة هناك.

الفصل الثاني:

المحددات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية.

يتمحور هذا الفصل حول معالجة المحددات الموجهة للسياسة الخارجية الجزائرية، التي تشمل مجموعة من العوامل والثوابت والظروف التي يخضع لها سلوك الجزائر الخارجي وكذلك الإمكانات المادية المساهمة في تنفيذ السياسة الخارجية، حيث تحدد وتتحكم هذه المحددات في الإطار العام الذي يتصرف من خلاله صانعوا القرار الخارجي وتوجهاتهم.

وقد حصر معظم الباحثين في العلاقات الدولية محددات السياسة الخارجية لأية دولة في العوامل الجغرافية والاجتماعية والموارد الطبيعية والقدرات العسكرية والصناعية والخصائص الوطنية والمهارة الدبلوماسية والنسق الدولي، إذ تلعب هذه العوامل دورا محوريا في التوجهات الخارجية للدول- بجانب عوامل أخرى- وتتحكم في صناعة وتنفيذ السياسات الخارجية والتأثير فيها، فتمنح الدولة مجالا لحرية الحركة داخل بيئتها الإقليمية والدولية عند توافرها، بينما قد تعرقلها في حالة هشاشة هذه العناصر الداخلية أو حدوث متغيرات في العوامل الإقليمية والدولية. ولذا تم تقسيم الفصل إلى مبحثين أساسيين يتناول الأول المحددات الداخلية لتلك السياسة من الموقع الجغرافي وأهميته وطبيعة النظام السياسي الجزائري الحاكم وما يرتبط به من عملية صنع السياسة الخارجية وأجهزتها وكذلك القدرات العسكرية والاقتصادية والعوامل الثقافية والاجتماعية.

المبحث الأول: محددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية:

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الجزائرية:

يقصد بها تلك المحددات المرتبطة بالبيئة الداخلية للدولة، والتي تشمل كل من المحددات الجغرافية والبشرية والمحددات الاقتصادية والعسكرية وكذلك النظام السياسي وعملية صنع واتخاذ القرار الخارجي.

الفرع الأول: المحددات الجغرافية للسياسة الخارجية الجزائرية:

اختلف منظرو العلاقات الدولية حول أهمية المحدد الجغرافي وتأثيره على السياسات الخارجية للدول المعاصرة، ما بين من يرى تآكل وتراجع كبيرين لتأثير دور المحدد الجغرافي على السياسة الخارجية في الآونة الأخيرة، نتيجة التطور التكنولوجي وتداعيات العولمة، وبين من لايزالون يؤمنون بدوام تأثير العامل الجغرافي على السلوك الخارجي للدول، ويرى الاتجاه الأول بأن التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال والمواصلات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والانفتاح العالمي أدت إلى تراجع كبير لسيادة الدول ولأهمية تأثير العوامل التقليدية في السياسات الداخلية والخارجية بما في ذلك المتغير الجغرافي [1]، بينما يؤكد أنصار مدرسة "الحتمية الجغرافية" على أن الجغرافيا ستبقى الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول وتتحكم بالتحديد في صناعة وتوجهات السياسة الخارجية، حيث أن الدول التي لا تتمتع بموقع جغرافي جيو–استراتيجي مهم، يكون تأثيرها أقل مقارنة بتلك التي تمتلك هذه المواقع الجيو–إستراتيجية[2].

على الرغم من تداعيات العولمة على المحدد الجغرافي إلا أنه يبقى من المؤثرات الرئيسية الفعالة على شخصية الدولة ورسم سياستها الداخلية والخارجية، كما يمثل عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، حيث تتمتع الدول ذات الموقع الجغرافي المتميز بأهمية كبيرة مثل دولة الجزائر، في حين تظل غالبية الدول التي لا تحظى بمثل هكذا موقع كدولة مالي ولا تطل على مسطحات المائية مفتوحة كالبحار والمحيطات تعاني من مشكلات اقتصادية نتيجة قلة أهمية موقعها وارتفاع تكاليف نقل تجارتها الخارجية

[1] فاطمة بيرم، **"أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 46.
[2] محمد السيد سليم، **"تحليل السياسة الخارجية"**، ط2، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، 1998، ص 150.

عبر جيرانها المطلة على البحار،مما يفرض عليها دوما الإبقاء على علاقات جوار طيبة وحسنة وهذا في بعض الأحيان يشكل انتقاص من سيادة في حال تفاض على أمر أو قضية ما تضطر للرضوخ لرغبات الدولة الجار.

- **أهمية الموقع الجغرافي للجزائر في سياستها الخارجية:** تقع الجمهورية الجزائرية في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، وتحتل موقعا ذا أهمية جيو–إستراتيجية كبيرة، حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط، وتتمتع بتنوع تضاريسها وبغناء باطني كبير، وممرا للتجارة الدولية عبر البحر المتوسط، ومن ناحية أخرى، تتيح لها هذه الأهمية الجغرافية القدرة على المشاركة في رسم السياسات الإفريقية والقيام بدور همزة الوصل بين أفريقيا جنوب الصحراء وشمالها من جهة وبين أفريقيا والدائرتين العربية والمتوسطية من جهة أخرى. (أنظر الشكل رقم 03) وتبلغ مساحة الجزائر حوالي 2.381.741 كلم، وبهذا تكون أكبر دولة مساحة في إفريقيا والعالم العربي بعد انقسام دولة السودان إلى السودان الجنوبي وآخر الشمالي سنة 2011م.

ويبلغ طول الحدود البرية الجزائرية حوالي 6511 كلم والبحرية 1200 كلم[1]. ويلاحظ بأن اتساع مساحة الجزائر جعلها تحدها ست دول أفريقية، هي ليبيا وتونس من الناحية الشرقية والمغرب والصحراء الغربية وموريتانيا غربا، ومالي والنيجر جنوبا، مما اكسبها بعدا استراتيجيا وعمقا إفريقيا ومغاربيا ومتوسطيا.

[1] بثينة عبد الغني، "حماية الحدود المهمة الأولى للجيش الوطني الشعبي"، **مجلة الجيش**، العدد 02،مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، نوفمبر 2012، ص 4.

الشكل رقم 03: **خريطة توضح الموقع الجغرافي للجزائر والدول المجاورة لها**

المصدر: http://www.timlilit-tours.com/infosalgerie

تعتبر معظم هذه المساحة التي تحوزها الجزائر حوالي 80% صحراء شاسعة وذات أهمية خاصة، كونها غنية بالموارد الطبيعية المعدنية والبترولية والغازية، وهي المصدر الرئيسي للاقتصاد الجزائري، ولعل هذا الأمر ما جعل الاستعما ر الفرنسي يرغب في الاستحواذ على الصحراء، وكان سببا في صعوبة المفاوضات الجزائرية- الفرنسية حول استقلال الجزائر 1961م[1]. لكن تمثل الصحراء في

[1] بهجت قرني وآخرون، **"السياسة الخارجية للدول العربية"**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1994، ص 161.

نفس الوقت نقمة على الأمن الوطني الجزائري وخصوصا مع طول حدودها الجنوبية مع جمهوريتي مالي والنيجر التين تعانيان من هشاشة في النظام، إذ تقدر مسافة هذه الحدود بأكثر من 1700 كلم.

كما أصبحت بؤرا للتوتر وتحديا كبيرا للأمن الجزائري وأفريقيا مند بداية التسعينات، نتيجة الأزمة الجزائرية والمشاكل الأمنية في منطقة الساحل من نزاعات داخلية وعدم قدرة دولها على بسط سيطرتها على حدودها مع الجزائر وخاصة في بداية الألفية الثالثة، حيث زادت التوترات، عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، بالإضافة إلى انتشار الجماعات المسلحة الجزائرية في المنطقة، فأصبحت الصحراء رغم أهميتها الاقتصادية في ظل هذا الوضع الجديد تمثل عبئا كبيرا على الدولة الجزائرية.

وهذا يدل على أنه ورغم الاستفادة الجزائرية من المساحة الجغرافية من توفير للموارد الطبيعية مهمة كالبترول والغاز تساهم بشكل رئيسي في اقتصادها الوطني وعمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، إلا أنها خلقت لديها مشاكل أمنية ودفاعية نتيجة عدم توافر الإمكانيات البشرية والاقتصادية والتكنولوجية الكافية في ظل تفاقم المشكلات الأمنية في بداية الألفية الثالثة وتداعيات الربيع العربي، فصارت تواجه صعوبات استتباب الأمن داخل هذه المساحة الشاسعة وعلى حدودها المختلفة، خصوصا أن بعض الدول المجاورة أصبحت توصف بالدول الفاشلة كمالي وليبيا ومصدرا للتهديد المباشر إضافة إلى تعثر المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية.

لكن وكنتيجة للموقع الجغرافي – وعوامل أخرى كالاقتصاد وسياسة حسن الجوار – نجد تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين القادمين من عشرين دولة جنوب الصحراء وتحديدا من منطقتي غرب القارة ووسطها، مقيمين في ربوع الجزائر وتحديدا بالولايات الجنوبية والعاصمة وبعض المدن الكبرى [1]، كما يوجد 62 ,972 مغاربي على التراب الجزائري، أي ما يعادل 4،19% من إجمالي عدد الأجانب في البلاد من الدول المغاربية[2].

[1]Ali Bensaad, «Les Migrations subsahariennes en Algérie », Institut Universitaire Européen, Robert Shuman for Advanced Studies, **CARIM Rapports de rech**erche 2008, P2.

[2]Bureau pour L'Afrique du Nord de la Commission économique des Nations Unies pour L'Afrique, **document sur la mobilité des travailleurs dans l'espace maghrébin**, bureau pour L'Afrique du Nord de la Commission économique des Nation Unies pour L'Afrique, Rabat, 2011, P13

وتختلف نوعية هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ما بين الراغبين في الإقامة بالجزائر للعمل فيها وبين الذين يتخذونها مجرد منطقة عبور إلى الضفة الأوربية.

أما بالنسبة للتضاريس فالجزائر تتمتع بتضاريس جبلية كثيفة في مناطق الأوراس والقبائل تحديدا تمتد هذه السلاسل الجبلية من الحدود التونسية شرقا إلى المملكة المغربية غربا، وهي تضاريس جبلية وعرة استفاد منها جيش التحرير خلال ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م ضد الاستعمار الفرنسي، كما استغلتها الجماعات الإسلامية المتطرفة ضد الجيش الجزائري في سنوات التسعينات وحتى اليوم عقب إيقاف المسار الانتخابي[1].

وقد ظهر تأثير هذا المحدد الجغرافي جليا على التوجه الخارجي الجزائري مند استقلالها عن فرنسا، حيث انتهجت سياسات معينة ورتبت دوائر سياستها الخارجية بناء على موقعها الجغرافي من أجل ضمان أمنها الوطني، فجاء الترتيب على النحو التالي: الدائرة المغاربية والعربية، وثانيا الدائرة الإفريقية، وأخيرا الدائرة الإسلامية والمتوسطية، كما تم تأكيد هذا التوجه الجزائري مجددا عندما تم تعديل الدستور الجزائري 1989م من خلال استحداث مبدأ حسن الجوار الإيجابي المنصوص عليه في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، ومن الملاحظة أن الدائرة الإفريقية جاءت مباشرة بعد الدائرة المغاربية العربية بالإضافة إلى تخصيص وزارة تعنى بالشئون المغاربية والإفريقية في بداية الألفية الثالثة، وإعادة ترتيب الإدارة العامة لأفريقيا في وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية[2].

الفرع الثاني: أهمية المحدد السياسي والعسكري:

شهدت الجزائر منذ عام 1989م تطورات سياسية وأمنية واقتصادية أثرت على جميع هياكل الدولة ومؤسساتها، نتج عنها التخلي عن الاشتراكية ونظام الحزب الواحد لصالح الأخذ بالتعددية السياسية واللبرالية الاقتصادية، وكان ذلك نتيجة طبيعة الأزمة الاقتصادية التي انفجرت في أواخر الثمانينات الناجمة عن تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية مقابل تزايد مستوى الإنفاق العام ومشكلة الديون

[1] رياض صيداوي، **"صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش الدولة"**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000، ص 117-118.

[2] محمد بوعشة، **"الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية- الإريترية"**، دار الجيل، بيروت، 2004، ص 236.

الخارجية وزيادة معدل البطالة [1] بالإضافة لعجز نظام الحزب الواحد عن تحقيق مطامع الشعب الجزائري وطموحاته من بناء الدولة الوطنية [2]، كما أثرت هذه المستجدات الداخلية وأخرى خارجية على المحدد العسكري لسياسة الجزائر الخارجية.

أولا: المحدد السياسي:

أقر الدستور الجزائري لعام 1989م بأن الشعب مصدر السلطات، وبحق التعددية الحزبية، إذ جاء في المادة (40) من الدستور على "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي المعترف به"، وكذلك المواد السادسة والسابعة والثامنة التي تأكد على مصدر السلطات وممارستها [3]. وقد نجم عن هذه التعديلات والإصلاحات إجراء انتخابات محلية وتشريعية تعددية في البلاد أسفرتا عن فوز ساحق للمعارضة الإسلامية المتمثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية التي أجريت في يونيو 1990م، كما فازت بأغلبية ساحقة في الدور الأول للانتخابات التشريعية التي نظمت في 26 ديسمبر 1991م[4].

لكن لم يرحب النظام الحاكم في ذلك الوقت وحزبه –جبهة التحرير الوطني– بهذا الفوز المفاجئ للمعارضة بل حال دون إتمام الدور الثاني للانتخابات التشريعية، وذلك من خلال إلغاء قانون الانتخابات بالقائمة المطلقة واستبداله بالقائمة الاسمية، وبالتالي ألغيت نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية، وأدى ذلك إلى مزيد من التصعيد بين المعارضة والنظام، أسفر عن إقالة حكومة **مولود حمروش** [5] وحل البرلمان ومن ثم استقالة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد من منصبه في يناير 1992م، نتيجة الضغوط التي مورست عليه من قبل القيادة العسكرية الرافضة لصعود تيار الإسلام السياسي [6]، مما أدى

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي، "التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا"، **السياسة الدولية**، العدد 138، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1999، ص 36.

[2] ناجي عبد النور، **"تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر"**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2001، ص 59-62.

[3] لوشن دلال، "المخطط الدستوري لأغراض التنمية السياسية لنظام الحكم – النظام الجزائري"، **مجلة المفكر**، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2012، ص 385.

[4] عمرو عبد الكريم سعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[5] Yefsah Abdlkader, « L'armée et Pouvoir en Algérie de 1962 à 1992 », **Revu du monde musulman et de la Méditerranée**, N° 65, 1992, P 88- 89.

[6] Yves Lacoste, « La géopolitique de La Méditerranée », **Armond Colin**, Paris, octobre 2006, P 234.

إلى انفجار الصراع المسلح على السلطة بين الطبقة الحاكمة – قيادات عسكرية وبعض كبار كوادر حزب جبهة التحرير الوطني– وبين المعارضة الإسلامية، فكاد أن يقضي على الدولة الجزائرية.

1 -تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية:

لقد كانت المهمة الرئيسية للسلطات الجزائرية في مرحلة التسعينيات تركز على استئصال الجماعات الإسلامية المسلحة، من خلال القتل واعتقال قيادات جبهة الإنقاذ الإسلامية، وكذلك استخدام الوسائل القانونية والاجتماعية والإعلامية للحفاظ على بقاء الدولة الجزائرية [1]، لكن لم يتمكن الرؤساء –**بوضياف** الذي جيء به من منفاه الاختياري بالمغرب ليكون رئيسا ويخرج الجزائر من الحالة التي فيها كونه يتمتع بخلفية ثورية إلى أنه تم اغتياله من قبل أحد أفراد الحرس الشخصي المدعو **بومعرافي** في يونيو 1992م بدار الثقافة بمدينة عنابة، و **علي كافي** الذي لم يمكث سوى شهور في السلطة، و **الأمين زروال**– الذين وصلوا إلى السلطة خلال هذه المرحلة القصيرة بتعيين من قبل مجلس الأعلى للدولة الخاضع للمؤسسة العسكرية في وقف المواجهات المسلحة وتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي واستتباب الأمن في البلاد، بسبب رفض القيادات الراديكالية في كل من النظام الحاكم والمعارضة الإسلامية المسلحة للتوصل إلى اتفاق بينهما ينهي الحرب الأهلية في البلاد.

أقدمت السلطات الجزائرية برئاسة **الأمين زروال** على تنظيم وإجراء الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في البلاد عام 1995م بغرض إضفاء شرعية السياسية والدولية على النظام وإضعاف المعارضة الإسلامية المتطرفة، وبالفعل فاز بها مرشح الجيش بأغلبية 62% من أصوات الناخبين، وتجاوز معدل المشاركة في الانتخابات 74% من عدد المواطنين المخول لهم الانتخاب في الداخل والخارج، وذلك تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية والأمم المتحدة [2]. وقد مثل ذلك بداية تسوية الأزمة في البلاد، حيث تم تعديل دستور 1989م وعرضه على الاستفتاء الشعبي عام 1996م ومن ثم إجراء انتخابات تشريعية عام 1997م بمشاركة الأحزاب السياسية باستثناء جبهة الإنقاذ المنحلة، وجاءت النتائج

[1]Salaheddine Bariki, « Algérie chronique intérieure, Annuaire de L'Afrique du Nord », **CNRS Éditions**, tome XXXIV, Paris, 1995, P 543-545.

[2] Mohammed Hachemaoui, « La Représentation Politique en Algérie entre médiation clientelaire et pédation (1997-2002) », **Revue Francaise de science politique**, Paris, N° 01, 2003, P 42-43.

في صالح الأحزاب الجديدة كالتجمع الوطني الديمقراطي (RND)، بينما جاء حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) في المرتبة الثالثة.

في عام 1990م، قدم الرئيس زروال استقالته، مما أجبر أصحاب القرار على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في عام 1999 التي أسفرت عن فوز المرشح المستقل والمدعوم من قبل المؤسسة العسكرية **عبد العزيز بوتفليقة** برئاسة البلاد [1]. وقد نجح الرئيس بوتفليقة في تحقيق الاستقرار النسبي بفضل المشروع الذي بدأه الرئيس السابق زروال وأكمله عبد العزيز بوتفليقة وهو مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية مقابل العفو عن جميع المتورطين من الطرفين – القوات الأمنية والإسلاميين– الذين لم يرتكبوا جرائم حرب والاغتصاب[2]، فاقتنع الجميع بالاستفتاء على ميثاق السلام والمصالحة الوطنية عام 2005م، الذي وافق عليه الشعب بأكثر من 97%[3] وشرعت البلاد في عودة الأمن والاستقرار رغم استمرار بعض العمليات الإرهابية في البلاد.

ولعل هذا ما جعل الكثيرون يقبلون بتعديل نظام بوتفليقة – في نهاية عهدته الثانية– للمادة الخاصة بتحديد فترة حكم الرئيس في الدستور من عهدتين إلى أكثر من فترتين، وحال دون نجاح المظاهرات التي عاشتها الجزائر مند 2011م من أجل التغيير والحرية في أي تغيير يذكر في النظام على غرار دول الربيع العربي، رغم تشابه الظروف السياسية، إذ اكتفى النظام فقط بإلغاء حالة الطوارئ في البلاد والإبقاء عليها في العاصمة، كما تم تجديد حكم بوتفليقة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية 2014م أمام عدة منافسين رغم مرضه الذي منعه من القيام شخصيا بحملته الانتخابية لتلك الرئاسيات.

وقد كان لهذه الأزمة المتعددة الأبعاد تأثيرا كبيرا على السياسة الخارجية الجزائرية وتحديدا تجاه دول الجوار ومختلف القضايا الدولية بصفة عامة، حيث انشغلت الجزائر بمختلف مؤسساتها بتركيز جهودها على إدارتها ومواجهة الضغوط الغربية والعمل من أجل الحفاظ على الدولة واستقلالها الوطني وعضويتها في المنظمات الدولية والإفريقية.

---

[1] Abderrahmane Moussaoui, « Algérie, la Réconciliation entre espoirs et malentendus», **Politique étrangère**, Paris, N° 02, 2007, P 342.

[2] **Lbid**, P 347.

[3] Lahouari Addi, «L'armée, la Nation et l'État en Algérie », **Confluences Méditerranée**, N° 29, printemps 1999,P 39- 46.

2 -عملية صنع الساسة الخارجية الجزائرية:

تتم عملية صنع السياسة الخارجية غالبا من خلال مؤسسات وهياكل مختصة، وعن طريق قوى معينة تمثل بنية أساسية لإدارتها، وتشمل هذه العملية نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية المطلوبة في المجال الخارجي وأدوات تحقيقها[1].

على الرغم من اختلاف المختصين حول دور النظام السياسي في الدولة رئاسيا كان أم برلمانيا فيما يتعلق بعملية صنع السياسة الخارجية للدولة، إلا أن هناك اتفاقا على سيطرة السلطة التنفي ذية على هذه العملية أكثر من غيرها من السلطات (تشريعية، قضائية)، حيث تعتبر هذه السلطة أكثر تنظيمية ومعرفة بالقضايا الدولية نتيجة تعاملها مع العالم الخارجي أكثر من غيرها[2].

وينطبق هذا المنطق على عملية صنع السياسة الخارجية في الجمهورية الجزائرية، إذ نجد مؤسسة الرئاسة تأتي في مقدمة المؤسسات المعنية بترسيم السياسة الخارجية الجزائرية، ثم تليها الوزارات السيادية كالخارجية الدفاع، المالية والداخلية، وأجهزة أخرى كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح [3]. لكن لا يزال دور هذه الأجهزة ضئيلا، ولا تقوم بالتعبير عن مواقفها من سياسة بلدهم تجاه القضايا الدولية إلا نادرا، ويمكن استثناء انتقادات المعارضة لأداء الدبلوماسية الجزائرية تجاه التغيرات الحاصلة في بلدان الربيع العربي والاضطرابات في دول الساحل الإفريقي، وتحديدا اتجاه الثورة في ليبيا عام 2011م ووصفها بالعاجزة عن التفاعل معها بشكل ايجابي، أو استنكار الأحزاب الإسلامية استقبال الجزائر لوزير الخارجية المصري عقب ثورة يوليو 2013م أو تلك الانتقادات للمرشح الرئاسي الخاسر بن فليس أثناء حملته الانتخابية تجاه أداء النظام فيما يتعلق بالمنطقة المغاربية وتقديم وعود تسوية مشكلة الصحراء الغربية في حال فوزه في الانتخابات الرئاسية.

---

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص453.
[2] عبد الله بالحبيب، **"السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992- 1997"**، ط 01، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 132.
[3] سليمان رياشي، **"الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 159.

كما يلاحظ أن المشاريع الخارجية للأحزاب السياسية الرئيسية كجبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية * تركز بشكل شبه كامل على ضرورة تحقيق الوحدة بشمال إفريقيا وتعزيز العلاقات الجزائرية مع العالمين العربي والإسلامي والاتحاد الأوربي وعصرنه القوات الجزائرية لمواجهة المشاكل الأمنية العابرة للحدود[1].

سنركز على المؤسسة الرئيسية الأكثر فاعلية في عملية ترسيم السياسة الخارجية الجزائرية وهي السلطة التنفيذية – الرئاسة ووزير الخارجية– والمؤسسة العسكرية، إذ نلاحظ بأن دور السلطتين التشريعية والقضائية في عملية صنع القرار الخارجي الجزائري لا يزال ضعيفا، وخاصة أن الدستور الجزائري نفسه، يلخص دور البرلمان في هذه العملية بمجرد إمكانية فتح نقاش حول السياسة الخارجية من قبل رئيس إحدى الغرفتين بناء على طلب من رئيس الجمهورية وفقا للمادة 130 من الدستور[2]. ويحدد دور السلطة القضائية في هذه العملية في مجرد مراعاة ما مدى كون الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها مخالفة للدستور أو لا، رغم استحداث اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني المعنية بمراقبة نشاط السلطة التنفيذية داخليا وخارجيا فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

لكن يقوم مجلس الأمة الجزائري بأنشطة خارجية تدعم على الأقل الدبلوماسية الجزائرية، فعلى سبيل المثال، شارك المجلس مند 1998 في أنشطة واجتماعات واتحاد البرلمان الإفريقي تعزيزا للجهود الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضايا الإفريقية التنموية والسياسية وكذلك اللقاءات والأنشطة البرلمانية الإفريقية المختلفة سواء على شكل ثنائي أو جماعي، بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية لمجلس الشورى المغاربي[3]. يمكن إضافة ذهاب البرلمانية الجزائرية في سفينة المرأة إلى قطاع غزة كما يستقبل رئيس

* يدعو برنامج جبهة التحرير الوطني إلى تفعيل الاتحاد المغاربي وإنشاء وحدة اقتصادية مغاربية ودعم العمل العربي المشترك والتمسك بقيم ومبادئ الثورة الجزائرية ودعم الجهود الدولية لتحرير الشعوب التي لا تزال خاضعة للاحتلال كالصحراء الغربية وتطوير الإمكانيات العسكرية للجيش الوطني للقدرة على حماية الأمن القومي، بينما ركزت حركة مجتمع السلم على المطالبة بتعزيز البعد الإسلامي للسياسة الخارجية الجزائرية. أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد أعطى اهتماما لدعم السلام الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها ومراجعة التمثيل الدبلوماسي الجزائري حسب متطلبات المصالح السياسية والاقتصادية للبلاد وتكريس العلاقات مع دول شمال إفريقيا عبر حرية انتقال الأشخاص والممتلكات ورؤوس الأموال وتعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتضامن مع الديمقراطيات في العالمين العربي والإسلامي. للمزيد أنظر المرجع القادم.

[1] أوشنان حكيمة، "مشروع المجتمع لدى الأحزاب السياسية الجزائرية، تحليل خطاب"، **العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 16، سبتمبر 2014، ص 185- 187.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور**، المادة 130، الجزائر، ديسمبر 1996،.

[3] الموقع الرسمي لمجلس الأمة الجزائري، "الدبلوماسية البرلمانية"، http://www.majliselouma.dz/

مجلس الأمة أحيانا الرؤساء والوفود الأجنبية التي تزور الجزائر كما يزور هو الآخر دول أجنبية أخرى في إطار الدبلوماسية البرلمانية أو كممثل عن رئيس الجمهورية في المناسبات والمحافل الرسمية.

أ -مؤسسة الرئاسة

يهيمن الرئيس الجزائري على عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للبلاد وفقا للسلطات والصلاحيات الواسعة التي منحها إياه الدستور الجزائري، حيث نصت المادة 74 من دستور 1989م على أن رئيس الجمهورية "هو الذي يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها" [1]، ويوقع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ويقوم الرئيس بتعيين سفراء الجمهورية والمبعوثون فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم، كما يتسلم أوراق اعتماد وإنهاء مهام السفراء الأجانب المعتمدين لدى الجزائر [2] ويعاون رئيس الجمهورية في صنع السياسة الخارجية وزراء ومستشارون والمخابرات العسكرية من خلال تقديم المعلومات والاستشارات.

وبهذا ينفرد رئيس الجمهورية بصنع السياسة الخارجية وفق ما يتيح له الدستور، وقد بدا ذلك واضحا أثناء إدارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للمفاوضات بين إثيوبيا وإريتريا عام 1999م، حين اختيرت الجزائر وسيطا لتسوية أزمة الحدود بين البلدين من قبل منظمة الوحدة الأفريقية، حيث أد ار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ملف الوساطة شخصيا، وقام باختيار **أحمد أويحيى** وزير العدل آن ذلك، لمساندته في إدارة الوساطة بين البلدين[3].

ب -وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية:

تعتبر الوزارة الخارجية الجهاز المنوط به تنفيذ السياسة الخارجية للدول والمشاركة في صناعتها من خلال تقديم التوصيات والنصائح بناء على المعلومات التي تجمعها السفارات التابعة لها في الخارج.

كما يقوم وزير الخارجية برفع تقرير عن جميع زياراته الخارجية إلى رئاسة الوزراء وعرضها على رئيس الجمهورية ، بيد أن دور وزير الخارجية في صنع السياسة الخارجية ضئيلا في ظل دول العالم

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور**، المادة 74،الجزائر، ديسمبر 1989.
[2] إسراء أحمد إسماعيل، **"تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر"**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009، ص 120.
[3] محمد بوعشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

الثالث والأنظمة التسلطية والمتخلفة عموما، أمام مؤسسة الرئاسة للسياسة العامة بشكل عام ، وينطبق ذلك على وزارة الخارجية الجزائرية في صنع السياسة الخارجية وفقا للصلاحية المخولة لها دستوريا، الأمر الذي يؤكد بأن رئيس الجمهورية الجزائرية هو من يقرر السياسة الخارجية [1]. وقد ظهر ذلك جليا عندما تولى الرئيس الجزائري المفاوضات بين كل من إثيوبيا واريتريا، واختار "احمد أويحيى" معاونا له في هذا الملف بدلا من وزير الخارجية وكذلك الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والأفريقية[2].

لكن تبقى وزارة الخارجية الجزائرية الجهة المكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للبلاد وإدارة علاقاتها الدولية وتمثيلها في المنظمات الإقليمية والدولية والتعبير عن مواقفها تجاه القضايا الخارجية، فضلا عن مهمة الوزارة في تعزيز وتقوية التعاون في شتى المجالات وعلى المستويين الثنائي والجماعي، كما يتولى وزير الخارجية قيادة المفوضات باسم الدولة ومخول بالتوقيع على المعاهدات والاتفاقيات والبرتوكولات مع الطرف الخارجي، وذلك بالتعاون مع الأجهزة الأخرى في الدولة ومديريات دوائر السياسة الخارجية[3].

وبالنسبة لمكانة دول الجوار وإفريقيا عموما في الهيكل الإداري للوزارة، فتأتي المديرية العامة لأفريقيا في المرتبة الثانية بعد العربية، وتتدرج تحتهما مديريات فرعية وفقا للتقسيم الإقليمي للقارة [*]. كما استحدث الرئيس بوتفليقة منذ سنة 2000م منصب الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والأفريقية داخل الوزارة[**] يساعد وزير الخارجية في إدارة الملفات الخاصة بإفريقيا ولاستعادة مكانة الجزائر في محيطها الإفريقي. وقد تم تطوير هذا المنصب خلال 2015م ليتمتع بصلاحيات الوزير للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية [4]، نتيجة التحولات الإقليمية وتحديدا في الدائرتين الإفريقية والعربية كتفاقم مشكلة عدم الاستقرار السياسي والأمني في الجوار الجغرافي المباشر للجزائر.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور**، المادة 77، الجزائر، ديسمبر 1996،

[2] محمد بوعشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 02- 403، يحدد صلاحيات وزير الخارجية، المؤرخ 26 نوفمبر 2002، **الجريدة الرسمية الجزائرية.**

[*] تتصدر مديرية المغرب العربي والاتحاد المغاربي قائمة الإدارات الفرعية للمديرية العامة العربية. كما تم تقسيم المديرية الأفريقية إلى مديرية العلاقات الثنائية: وتتدرج تحتها إدارتي أفريقيا الشرقية والاستوائية وأفريقيا الغربية والوسطى.

[**] وعلى الرغم من أن الوزير المنتدب عبد القادر مساهل المكلف بهذه المهمة لديه خبرة عالية في الشؤون الإفريقية، إذ قضى معظم حياته المهنية في الإدارة الإفريقية داخل وزارة الخارجية وممثلا للجزائر في دول وقضايا أفريقية، إلا أن عدم تمتعه بصلاحيات واسعة سواء في ترسيم السياسة الخارجية أو تنفيذها أثر على أدائه على المستوى القاري، ومن المقرر أن تساهم الصلاحيات الجديدة والترقية إلى منصب وزير الخارجية للشؤون المغاربية والإفريقية والعربية في تعزيز العلاقات ودفع النشاط الجزائري الخارجي بما سيخدم مصالحها في القارة والحفاظ على ريادتها الإقليمية.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 15-125،يتضمن تعيين الحكومة، المؤرخ في 14 ماي 2015، **الجريدة الرسمية**، العدد 25، 18 ماي 2015، ص 14.

ت -دور المؤسسة العسكرية- الأمنية في السياسة الخارجية الجزائرية:

تلعب هذه المؤسسة دورا حيويا في صنع السياسة العامة الجزائرية، وتزداد أهميتها كلما ازداد عدم الاستقرار داخليا وخارجيا، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والإستراتيجية كقضية الصحراء الغربية ومكافحة الإرهاب، وهي القوة المنوط بها حماية البلاد وسلامة أراضيها ووحدتها وفقا لجميع الدساتير الجزائرية. كما تعتبر المؤسسة المنظمة الوحيدة القادرة على السيطرة وإدارة شؤون البلاد[1]. وقد ذهب معظم المتخصصين بالقول بأن الجيش الجزائري هو مركز النظام وأن القرار السيادي داخليا وخارجيا مرهون دائما بموافقة القيادة العسكرية، ولا يمكن أن يتم اختيار رئيس الدولة إلا بعد موافقتها[2].

بينما يرى الاتجاه الثاني بأن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية تراجع كثيرا في الآونة الأخيرة، مستدلين بإتمام أول رئيس جزائري عهدته القانونية دون تدخل من الجيش، وكذلك تصريحات رئيس الأركان **الجنرال محمد لعماري** حول وقوف القيادة العسكرية على مسافة واحدة بين المرشحين في انتخابات 2004م[3]. يبدو أن المحاولات التي قام بها الرئيس الشادلي بن جديد قبل استقالته، المتعلقة بتقليص النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية من خلال استبدال عناصر الحرس القديم في المناصب القيادية بعناصر جديدة [4] لم تأت أكلها، حيث ظهر استمرار تدخل المؤسسة العسكرية جليا في العمل السياسي الجزائري في توقيف العملية الديمقراطية 1992م، عندما تم إلغاء الدور الثاني للانتخابات التشريعية التي كان من المتوقع أن تسفر عن سيطرة الإسلاميين على البرلمان، وذلك تحت دعاوى قيام المؤسسة العسكرية بدورها الطبيعي المتمثل في الدفاع الوطني وحماية الإقليم والاستقلال من العدو الداخلي والخارجي معا وإنقاذ الديمقراطية[5].

وبما أن المؤسسة العسكرية – الأمنية هي الحاكم الفعلي للجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم حسب معظم المحللين السياسيين، فمن الطبيعي أن تلعب دورا محوريا في إدارة القضايا الرئيسية للسياسة الخارجية في دول الجوار وأفريقيا وكذا مختلف مناطق العالم، كقضية الصحراء الغربية،ومشكلة الطوارق،

---

[1] Yefsah Abdekader, **op.cit**, P 77.

[2] ناجي عبد النور، **مرجع سبق ذكره،** ص 52.

[3] Ait Kaki, « Armée, Pouvoir et processus de décision en Algérie », **politique étrangère**, IFRI,Paris, N° 02, 2004, P 428- 429.

[4] بهجت قرني وآخرون، **مرجع سبق ذكره،** ص 180.

[5] François Gèze, « Armée et nation en Algérie : l'irrémédiable divorce ? » **Hérodote,** La Découverte,Paris, N° 116, 1er trimestre 2005, P 17.

وكذلك ملف محاربة الإرهاب في المنطقة ودول الجوار، وهذا تؤكده رعاية وزير الداخلية لملف المفاوضات بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية خلال التسعينات. كما يؤكد بعض المراقبين بدور جهاز المخابرات العسكرية الجزائرية في الموقف الجزائري تجاه الأزمة الليبية خلال عام 2011م، حيث روج الجهاز بأن معظم أعضاء المعارضة الليبية من الإسلاميين الأصوليين، لدرجة أن أشارت بعض وسائل الإعلام القريب من جهاز المخابرات بوقوف الصهيونية العالمية وراء تدخل الناتو في ليبيا[1].

ثانيا: أهمية المحدد العسكري في السياسة الخارجية الجزائرية:

يلعب هذا المحدد دورا محوريا ومؤثرا رئيسيا في السياسة الخارجية، إذ تعتمد الدولة على أجهزتها العسكرية في تأمين إقليمها وحماية شعبها ومصالحها أثناء السلم والحرب معا، كما يساعد على تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ورفع هيبتها من بين دول العالم، وأن أي دولة لا تمتلك قدرات عسكرية كبيرة سواء من حيث العدد أو العتاد فلن تستطيع إيصال صوتها في عالم أصبح مليئا بالتهديدات كالإرهاب والتنافس بين الدول على النفوذ والسيطرة، وباتت تحكمه الترسانة النووية بجانب العوامل الاقتصادية.

تعد الجزائر من أهم الدول الإفريقية التي تملك قوة عسكرية مؤثرة في منطقتها منذ الاستقلال، إذ يعتبر الجيش الوطني الشعبي الجزائري امتدادا لجيش التحرير الوطني (الجناح المسلح لحزب جبهة التحرير الوطنية) الذي خاض حربا ضد الاستعمار الفرنسي في منتصف الخمسينات، وتعطي الجزائر أهمية خاصة لجيشها الوطني وتعزيزه وتحسين تدريبه وتحديثه من أجل الحفاظ على القدرة والج اهزية القتالية والقيام بواجبه الوطني المتمثل في الدفاع عن الوطن وحماية وحدته الترابية وسلامة أراضيه برا وبحرا وجوا.

شهدت المؤسسة العسكرية تطورا نوعيا مند منتصف التسعينات وذلك من حيث تحديث التسليح والتجهيز بالمعدات التكنولوجية وإنشاء وحدات عسكرية جديدة وتحديدا في عام 2000م[2]، من أجل القدرة على مواجهة الجماعات المتطرفة والتهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة. لذا يعد الجيش الجزائري ثاني أقوى مؤسسة عسكرية مؤثرة في شمال أفريقيا على الإطلاق من حيث التسليح والعدد والعتاد، إذ زاد عدد

[1] Mohammed Sefaoui, « histoire secrète de l'Algérie indépendante », **L'Etat – DRS Nouveau monde éditions**, Paris, 2012, P 329.
[2] Mathieu Guidere, « Le choc des révolutions arabes », **Editions Autrement**, Paris, 2011, P 38.

القوات الدفاعية الجزائرية من 300,000 جندي عام 2009م[1] ليصبح 400,000 جندي تقريبا * وفقا لتقرير لجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة داخل البرلمان الفرنسي لعام 2012م منهم 170 ألف جندي يعملون في القوات البرية، 14 ألف في القوات الجوية، 26 ألف من القوات البحرية، بالإضافة إلى 3 آلاف من الحرس الجمهوري و100 ألف من الدرك الوطني فضلا عن الآلاف من الشرطة التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني[2].

كما تتمتع هذه المؤسسة بأجهزة وعتاد حديث وتتفوق على مثيلاتها في المنطقة سواء في المغرب العربي أو دول الساحل الأفريقي، إذ تمتلك 995 دبابة قتال رئيسية و 90 مركبة مدرعة للاستطلاع و1040 مركبة مدرعة قتال مشاة و 750 ناقلة جند مدرعة و 1019 قطعة مدفعية و 857 مدفع مضاد للطائرات منها 225 مدفع ثنائي ورباعي وغيرها[3].

وتخصص الدولة 3,3% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا للإنفاق العسكري [4]، الذي تطور تدريجيا مؤخرا ليصل إلى 4,6% خلال سنة 2012م، بالإضافة إلى مكانتها الخاصة في النظام السياسي، نظرا لحجم دورها في عملية صنع القرار الرسمي، فضلا عن احتكار المؤسسة لقطاعات اقتصادية مهمة وتتمتع بعلاقات تاريخية قوية مع حزب جبهة التحرير الوطني وحلفائه المنبثقين عنه عقب التعددية الحزبية.

وقد كشف تقرير بأن الجزائر تأتي في المرتبة الثامنة عالميا من حيث الإنفاق العسكري، كما وصلت قيمة ميزانية أجهزة الأمن والدفاع خلال سنة 2013م إلى 8,5 مليار أورو [5] وذلك بهدف الاستجابة لاحتياجات الوضع الراهن عقب الربيع العربي وانعكاساته على الأمن الداخلي الجزائري وعلى البعدين

---

[1] **Ibid**, P 39.

* من الصعب معرفة العدد الدقيق لقوات الدفاع و الأمن لكل دولة في العالم وللدولة الجزائرية تحديدا، لأسباب تتعلق بالأمن القومي، وكون مثل هكذا إحصائيات تدخل ضمن قائمة المعلومات السرية التي لا يمكن الإفصاح عنها للعامة، لذا فإن الأرقام التي تم التوصل إليها متباينة، إذ تشير بعض الدراسات بأن عدد القوات الجزائرية أقل من ذلك.

[2] Jean Pierre Dufau, « Rapport de la Commission des Affaires E'trangères », **l'Assemblée nationale française quatorzième législature**, N° 305, Paris, 7 novembre 2012, P 11-12.

[3] جمال محمد السيد ضلع، **"**القدرة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الإقليمية و الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة**"**، **الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 05-08.

[4]Jean Pierre Dufau, **Op.Cit**, p 07.

[5]May cedar, « les mystères d'Alger, La puissante Algérie Poursuit au Sahel des Objectifs multiples, mais apparemment contradictoires », **Arabies**, N° 311, Paris, mars 2013, P 11.

الاستراتيجيين لأمنها القومي وهما منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي والمشاركة في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة اللذان يهددان الأمن والسلم إقليميا ودوليا.

الفرع الثالث: أهمية المحدد الاقتصادي والاجتماعي في السياسة الخارجية الجزائرية:

أولا: المحدد الاقتصادي:

تعتبر المحددات الاقتصادية من العوامل المؤثرة على السلوك الخارجي للدولة، وتشمل هذه العناصر الاقتصادية –بجانب العنصر البشري– كل من الوارد الطبيعية (البترول، الغاز، الحديد، الفحم، الفوسفات،الأورانيوم...إلخ) والموارد الزراعية (القمح، القطن، الذرة، الأرز، قصب السكر).

تتمتع الدول التي يتوفر لديها قدر كبير ومتنوع من هذه المواد بقوة اقتصادية، قد تضمن لها الاكتفاء الذاتي وتمكنها من الإنتاج والتسليح والصناعة،مما يؤهلها للحراك – بالإضافة إلى عوامل أخرى– خارج حدودها وبناء علاقات خارجية متعددة، ويزيد من مكانتها في محيطها الإقليمي أو الدولي، بينما ينكمش الدور الخارجي لتلك الدول التي لم تحظ بامتلاك موارد اقتصادية هائلة ومتنوعة، ستبقى واقعة تحت رحمة الدول الكبرى، فتكتفي بالسعي لضمان وجودها وبقائها كدولة، لكن امتلاك مواد اقتصادية دون القدرة على استغلالها بشكل الأحس ن من شأنه أن يعرض هذه الدولة إلى غزو وتدخلات في شؤونها الداخلية[1].

تعد الجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية كثيرة ومن أهمها النفط والغاز الطبيعي، ويعتبران الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، إذ تساهم المحروقات بنسبة 97% من إيرادات البلاد الخارجية، وتحتل المرتبة الثالثة عالميا في تصديره، والرابعة عشرة من حيث احتياطي النفط، والمرتبة الثامنة عشر من حيث الإنتاج [2]، كما تحتل المرتبة الخامسة في احتياطي الغاز الطبيعي، وثالث أكبر دولة على مستوى العالم مصدرة للغاز [3]، بينما لا تتجاوز نسبة الصادرات خارج مجال الطاقة 2,5% من إجمالي صادرات البلاد، وتأتي تونس والمغرب وليبيا من أهم الدول المستوردة من الجزائر في هذا المجال على

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **"مقدمة في العلاقات الدولية"**، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، 2010، ص 20.

[2]Mohamed Chaban, « L'Algérie sous tension : les prémices d'une crise, l'urgence d'un changement », **Revue Averroès**, N° 4-5, 2011, P18.

[3]Bouhou Kassim, « L'Algérie des réformes économiques : un gout d'inachevé », **Politique étrangère**, Institut Français des Relations Internationales, Paris, 2009, P 324.

المستوى الأفريقي[1]، لدا تعتبر الجزائر عضو فاعل ومؤسس في كثير من المنظمات الإقليمية العاملة في مجال الطاقة كجمعية الدول الأفريقية المنتجة للبترول والمنتدى العربي لمنظمي الكهرباء والمنتدى الأفريقي لمنظمي الخدمات العمومية[2]، ونجحت الجزائر في الربط بين العديد من المدن الجزائرية مع مدن التونسية وكذا المغربية في شبكة الكهرباء [3]، وتستضيف مقر اللجنة الأفريقية للطاقة الهادفة إلى ترقية التعاون والتبادلات الأفريقية وتطوير السوق الإفريقي في هذا المجال. وتأتي في المرتبة الثانية عربيا من حيث احتياطي الذهب [4]، وتصدر الجزائر موارد أخرى، أقل أهمية في اقتصادها الوطني ومنها الحديد والفوسفات والرصاص والفواكه والتمر.

وبهذا تعتبر من أغنى الدول الأفريقية والرائدة اقتصاديا في محيطها الإقليمي العربي أيضا، لكن تفتقر البلاد للموارد الزراعية وبالتحديد الغذائية، حيث تستورد الجزائر من السوق الخارجي القمح و الأرز والسكر والزيوت، نتيجة عدم تطور الزراعة في البلاد، ولذا تعتبر الدولة الثانية على المستوى القاري الأكثر استيرادا للمواد الغذائية، حيث تجاوزت قيمة وارداتها من السلع الغذائية 5,5 مليار دولار 2007م[5]، ويضاف إلى ذلك عدم قدرة الدولة الجزائرية على تحويل مواردها الطبيعية إلى منتجات صناعية، وبالتالي تنفق معظم عوائد مواردها الطبيعية في استيراد المواد الغذائية وفي تسليح مؤسساتها العسكرية والأمنية[6].

أما بالنسبة للصناعة، فتشكل 62% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد الصناعات الميكانيكية كالشاحنات والدراجات النارية والأجهزة الكهرومنزلية من أهم الصناعات الجزائرية بالإضافة إلى البتروكيماويات والصناعات الغذائية والنسيجية والبلاستيكية وغيرها[7].

لكن يمثل الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الجزائري على إيرادات النفط والغاز نقطة ضعف للاقتصاد ويجعله عرضة للتدهور نتيجة تذبذب في الأسعار العالمية للنفط والغاز وخضوعها لقيمة الدولار

---

[1] نور الهدى حداد وهاني المنصور، "العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 38، العدد 02، 2011، ص 575.

[2] وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، **"الورقة القطرية الجزائرية مقدمة لمؤتمر الطاقة العربي العاشر"**، أبوظبي، 27-29 أكتوبر 2014، ص 46.

[3] ريم بوعروج، "الطاقة الكهربائية في الجزائر"، **كهرباء العرب**، العدد 18، الإتحاد العربي للكهرباء، عمان، الأردن، 2012، ص 62.

[4] رايس حدة وكرامة مروة، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية"، أ **بحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 12، جامعة بسكرة، 2012، ص 73.

[5]United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), secrétariat, **Review of Maritime Transport,** 2009, Report by the UNCTAD secrétariat, Geneva, Nations-unis, 2009, P 162.

[6] عبد الله بالحبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

[7] خضير عباس النداوي ومحمد كريم كاظم، "التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام 2008"، **واسط للعلوم الاجتماعية**، العدد 29، جامعة واسط، العراق، 2015، ص 57-58.

الأمريكي، مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية وخاصة أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بإنتاج المواد الغذائية، وهذا ما ظهر جليا إبان انخفاض أسعار المحروقات في منتصف الثمانينيات وأثر ذلك على الاقتصاد الجزائري حين تراجع سعر البترول عالميا ليصل إلى 15 دولار للبرميل، مما أسفر عن عجز في الميزانية قد بـ 110 مليار دينار[1] ونجمت عن ذلك حالة التضخم والمديونية وارتفاع أسعار مواد العيش الأساسية، وكان سببا رئيسيا في انفجار الأزمة الداخلية في الجزائر عام 1992م[2].

فاضطرت الدولة الجزائرية عن الاحتكار الاقتصادي الوطني بعض الشيء ورضخت لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين من برامج التكييف الهيكلي واقتصاد السوق والانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي، ووقعت مع هذه المنظمات المالية الدولية على تحرير الاقتصاد الوطني عام 1994م[3]، مقابل تخفيف الديون الجزائرية الخارجية وتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، لتصبح الجزائر منذ عام 1998م أكبر دولة مصدرة للغاز إلى الأسواق الأوربية [4]، كما تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية لعام 2008م، نتيجة ارتباطه بالأسواق العالمية للمحروقات، فتراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 171 مليار دولار أمريكي عام 2008م إلى 137 مليار دولار خلال عام 2009م، ثم يعاود الارتفاع تدريجيا ليصل خلال 2012م إلى 205 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط[5].

وإن كانت عملية الإصلاح الاقتصادي نجحت في تقليص سيطرة الدولة على الاقتصاد والسوق المحلي والتأثير على أسعار المواد الأساسية إلى حد كبير، فإن إنتاجها لم يكن ايجابي على الاقتصاد الوطني، إذ لم تطور اقتصادا قادرا على المنافسة الحرة، بل سيطرت مجموعة صغيرة من رجال الأعمال على الصادرات الأكثر ربحا، ولم يتم تصحيح عيوب النظام القديم بشكل حقيقي وذلك من حيث الهيكلية

[1] عيه عبد الرحمان، "دور عوائد النفط في ترسيم معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000- 2011"، **دفتر السياسة والقانون**، العدد جوان 2011، ورقلة، 2011، ص 210.

[2] عبد الله بالحبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

[3] Mohammed Liassine, « Les reformes économiques en Algérie : une transition vers l'économie de marche ? », **CNRS Editions**, Annuaire de L'Afrique du Nord, tome XXXV, Paris, 1996, P 49.

[4] Makideche Mustapha, « Le secteur des hydrocarbures en Algérie piège structurel ou opportunité encore ouverte pour une croissance durable ? », **Confluences Méditerranée**, N° 71, 2009, P 156.

[5] خضير عباس النداوي ومحمد كريم كاظم، **مرجع سبق ذكره**، ص 46-47.

وتحقيق الازدهار الاقتصادي[1]، فرجع القطاع العام للمساهمة في التنمية الوطنية بدرجة مرتفعة، حيث أن قرابة 35% منها تأتي من القطاع العام مقابل 37% من القطاع الخاص[2].

وعلى الرغم من كل ما سبق، فقد حقق الاقتصاد الجزائري نموا ملائما منذ ارتفاع أسعار البترول المتزامن مع عودة الاستقرار السياسي بداية الألفية الثالثة، فتطور تدريجيا إلى أن سجل نموا اقتصاديا قدر عام 2012م بـ 3, 3%، وعرفت عائدات المحروقات ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت في سنة 2008م أكثر من116,5 مليار دولار، لتصل أوج ارتفاعها سنة 2013م إلى 186,7 مليار دولار، نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، كما أن الميزان التجاري الجزائري عرف فائض في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع مكاسب الصادرات التي بلغت 79,3% مقارنة بالواردات التي بلغت 69,2 مليار دولار سنة 2013م[3].

ثانيا: المحدد الاجتماعي – الثقافي:

تشكل طبيعة التركيبة الاجتماعية لسكان الدولة عاملا مهما من عناصر قوتها في حالة تمتع الدولة بالتوازن بين الحجم السكاني والقدرات الاقتصادية، والتجانس الاجتماعي وكذلك ارتفاع مستواهم التعليمي والثقافي، حيث يمثل ذلك من عوامل الاستقرار الداخلي وإتاحة الفرص للاهتمام بالخارج، بينما في المقابل يمثل الحجم الكبير للمساكن وفي ظل غياب التوازن عبئا كبيرا على الدولة، وذلك من خلال استنزاف موارد الدولة المحدودة، ويؤثر سلبا على السياسات العامة للدولة بما فيها الخارجية، وهو ما يجعل بعض الدول تسعى لتطبيق سياسة تنظيم الأسرة لتحقيق التوازن بين الحجم السكاني والإمكانيات الاقتصادية. كما يعتبرعدم التجانس السكاني ووجود الأقليات عاملا مؤثرا على السياسة الخارجية للدولة، إذ قد تضغط هذه الأقليات على الحكومة من أجل تحقيق مصالحها الذاتية وبالتالي قد تحدث مواجهات اثنية تجر النظام للتدخل لمساندة طرف على آخر، فيستنجد الطرف المتضرر بقوى خارجية لحمايته[4].

---

[1] Mohammed Liassine, **Op.Cit**, P 60.

[2] خميس الخليل، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية"، **دفتر السياسة والقانون**، العدد 09، جامعة ورقلة، ورقلة، 2011، ص 208.

[3] مصطفى ونوغي، **"جدلية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي"**، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص 11-12.

[4] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 156-157.

وبالنسبة للجزائر، فيقدر حجم سكانها بحوالي 42.2 مليون نسمة وفقا لما نشره الديوان الوطني للإحصاء في شهر جانفي 2018[1]م، (أنظر الشكل رقم 04) ويتكونون من الأمازيغ– السكان الأصليين للجزائر– والعرب الوافدين إلى شمال إفريقيا قبل ومع وبعد الفتوحات الإسلامية. وعلى الرغم من صعوبة تحديد النسبة المئوية لكل منهما (الأمازيغ والعرب) نتيجة اختلاط الأنساب مع مرور الزمن وكذلك سياسات طمس الهوية والتهجير القصري التي اعتمدها المستعمر الفرنسي خلال فترة احتلاله للجزائر، بالإضافة إلى اختيار اللغة العربية كلغة رسمية بعد الاستقلال سنة 1962م، إلا أنا البعض يشير بأن عدد الناطقين بالأمازيغية (بمختلف فروعها أمازيغية البربرية، والشاوية والترقية..) يتراوح ما بين 20 إلى 25 بالمائة من إجمالي عدد السكان [2]، يتمركزون بكثافة في منطقة القبائل وجبال الأوراس وولايات الجنوب.

الشكل رقم 04: تعداد السكان في الجزائر لإحصائيات 2018

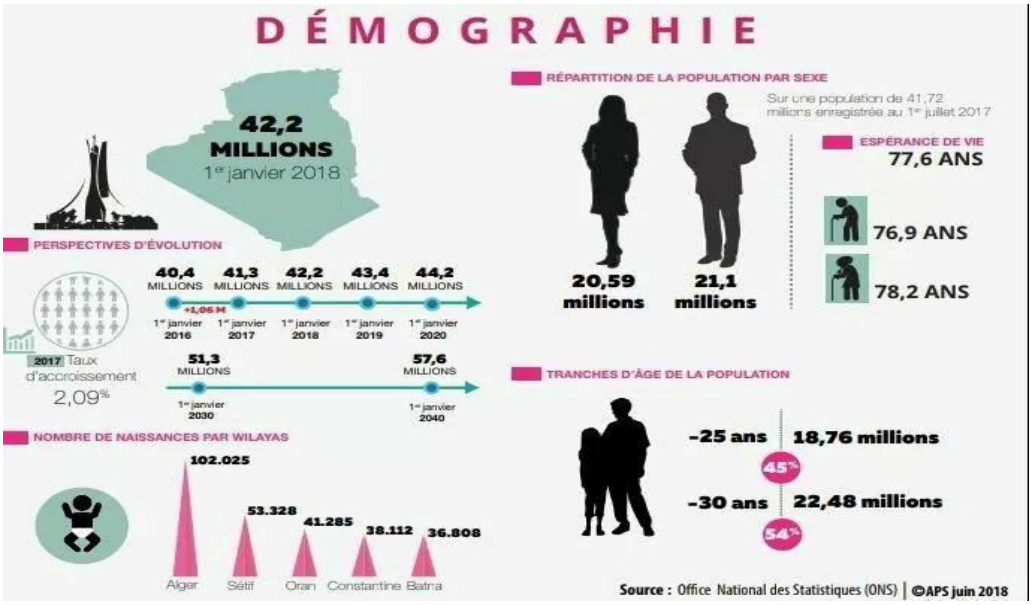

ويرجع سبب فرض الهوية العربية إلى اعتقاد القادة الجزائريين بأن اللغة العربية والدين الإسلامي عاملان رئيسيان لتحقيق الوحدة وبناء الدولة – الأمة وكوسيلة للتخلص من التبعية الثقافية للمستعمر

[1] Site officiel de l'Office national des statistiques (ONS), **statistiques soclies**.http://www.ons.dz/-demographie-.html.
[2] International Crisis Group, «Algeria's South: Trouble's Bellwether», REPORT N° 171, MIDDLE EAST & NORTH AFRICA 21 NOVEMBER 2016

الفرنسي سابقا، لذا نصت جميع الدساتير الجزائرية قبل التسعينات على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية الوحيدة للبلاد والإسلام دين الدولة.

لكن لم تمنع سياسة التعريب من استمرار اللغة الفرنسية في البلاد نتيجة تمسك النخبة السياسية بها والعمل من خلالها وتأثير وسائل الإعلام الفرنكوفونية والتكنولوجيا، بينما ساهمت في منع الكتابة بالأمازيغية في البلاد، وزيادة الفجوة بين مكونات الشعب الجزائري، مما أثار غضب العديد من الأمازيغ وأدى إلى اندلاع احتجاجات بمنطقة القبائل خلال الثمانينات فيما بات يعرف "بالربيع الأمازيغي"، تنديدا بمنع السلطات الكاتب الأمازيغي مولود معمري عن إلقاء محاضرة حول الشعر القبائلي بجامعة تيزي وزو، وكذلك للمطالبة بالاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية وجزء من هوية البلاد بجانب اللغة العربية [1]، كما أفرزت هذه السياسة عن مواجهة بين المستعربين والفرنكفونيين هددت وحدة الدولة الجزائرية في التسعينات.

وقد تغيرت الأمور بعض الشيء منذ الاعتراف بالتعددية الثقافية في التسعينات، فتشكلت اتحادات أمازيغية من أجل الدفاع عن اللغة الأمازيغية ونشرها في البلاد، بشكل جعل بعض الأحزاب السياسية كجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية تتبنى الدفاع عن هذه الثقافة. وقد انتهى الأمر بنجاح ضغوط الاتحادات الأمازيغية في الداخل والخارج وكذلك بعض الأحزاب السياسية والاعتراف باللغة الأمازيغية كمكون من مكونات الهوية الجزائرية وكلغة وطنية رسمية والسماح بتدريسها في التعليم الوطني، دون الوصول لمنزلة اللغة الرسمية كالعربية كما تطالب الاتحادات والأحزاب الأمازيغية، مما يعني أن الصراع من اجل الهوية لا يزال قائما وقابل للتصعيد ما لم تتم تسويته بالاعتراف الكامل بالمكون الأمازيغي.

ويرى البعض من الصراع حول تحديد الهوية الجزائرية – من حيث الديانة والانتماء الحضاري الثقافي– تعبيرا حقيقيا عن ضعف مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع الجزائري ومدى استغلال

[1] عمر عسوس، **"أزمة الهوية لدى البربر في الجزائر" البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد 06، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، نوفمبر 2010، ص 61.

القوى الاجتماعية – السلطات والتيارات السياسية والإسلامية –بطريقة ميكيافيلية للهوية من اجل الدفاع عن مصالحها، رغم أن ذلك يمنع حداثة المجتمع ويعوق بلورة مؤسسات عصرية[1].

وهذا ما جعل بعض المحللين يتوقعون تفكك النسيج الاجتماعي الجزائري على المدى البعيد، نتيجة زيادة الحراك الثقافي الأمازيغي ومطالب بعض أبناء منطقة القبائل بالحكم الذاتي الموسع أو الانفصال مقابل تمسك الدولة باللغة العربية، وكذلك ظهور فكر التيار السلفي الوهابي الوافد في دولة يسود فيها التصوف والمذهب المالكي، فضلا عن إمكانية استغلال القوى الأجنبية المتنافسة على ثروات الجزائر للخلافات السياسية كوجود حكومة منطقة القبائل الانفصالية بباريس، إذ تشير بعض الدراسات إلى محاولة أطراف دولية كفرنسا وإقليمية كالمملكة المغربية استغلالها للضغط على الجزائر لتقليص دورها الخارجي[2].

لكن على الرغم من كل ما سبق، لا تزال الجزائر تعتبر من الدول الإفريقية الأكثر تجانسا اجتماعيا وثقافيا، مما يجعلها متماسكة ويساهم في وحدتها الوطنية، وفي توجهها الإقليمي والدولي، وخاصة أن للشعب الجزائري امتداد بشري في جميع الدول المجاورة، مما يمثل عاملا لتعزيز علاقاتها مع العديد من هذه الدول حيث تشترك مع هذه الدول الشمال افريقية في التركيبة الاجتماعية والثقافية – العرب والامازيغ – في المذاهب الدينية الطرق الصوفية والإباضية.

كما تشترك مع كثير من دول الضفة الجنوبية للصحراء في الإثنيات كالطوارق والعرب المنتشرين بدول الساحل الإفريقي وفي المذهب المالكي والطرق الصوفية مع غالبية منقطة غرب القارة الإفريقية، إذ تعتبر الزاوية التيجانية ذات المنشأ والمقر في الجزائر من أكبر القوى الاجتماعية والثقافية انتشارا بدول جنوب الصحراء ويمثل هذا الترابط الاجتماعي والثقافي بين الجزائر وإفريقيا عاملا مساعدا لنشاط الجزائر على دول الجوار والساحل الإفريقي والقاري بصفة عامة.

من خلال ما سبق نجد أن الجزائر تتمتع بعناصر الدولة القوية كالموقع الجيوسياسي المتميز الذي يربط أفريقيا لشمالية والجنوبية وبقدرات عسكرية وأمنية واقتصادية لا مثيل لها المحيط الجغرافي المجاور والتجانس الاجتماعي والثقافي نادر في إفريقيا جنوب الصحراء وتوازن بين ديمغرافيا السكان والقدرات

[1] عنصر العياشي، **"سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر"**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 47.
[2] عمر عسوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

الشاملة. إلا أن العنصر السياسي يعاني في نفس الوقت من الغموض وعدم الاستقرار الداخلي، مثلها في ذلك مثل معظم الدول الإفريقية.

كما تؤهلها الإمكانيات سالفة الذكر لتكون رائدة في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي ومن الدول الأكثر تأثيرا على المستوى القاري رغم استمرار تداعيات الأزمة الداخلية التي تشهدها البلاد منذ انتهاء الحرب الباردة وما نجم عنها من ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة، ولعل هذا ما زاد التنافس الأوربي – الأمريكي عليها مند عام 2001م كشريك في المنطقة وفي الحرب على ظاهرة الإرهاب في أفريقيا. كما ساهمت القدرات والمميزات الجغرافية والعسكرية والاقتصادية والتعدد الثقافي إلى الانضمام إلى العديد من المنظمات الدولية كالاتحاد الإفريقي واتحاد المغرب العربي والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي ومجموعة الحوار 5+5 ومنظمة الدول المصدرة للنفط.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية:

صياغة الجزائر لسياستها الخارجية لا يمكن أن تتغاضى فيها عن محيطها الخارجي الذي يؤثر في صناعة قراراتها الخارجية، فقد ظلت الجزائر تلعب دورا بارزا في التفاعلات الإقليمية والدولية خاصة بالنظر إلى الموقع الإستراتيجي الذي تحتله، فهي تقع في قلب المغرب العربي، وتعتبر بوابة إفريقيا الشمالية، وتشكل الصحراء العمق الإفريقي لها، كما توجد في منطقة إستراتيجية قريبة من أوروبا، يفصلها عنها المتوسط، وهي بذلك تعتبر همزة وصل بين ثلاثة مناطق متكاملة، أوروبا، إفريقيا، والعالم العربي[1]، فطبيعة الموقع الجغرافي للجزائر مثلها مثل باقي الدول التي تحوز موقع جغرافي متميزا جعلها من أكثر الدول عرضة لتأثيرات العوامل الخارجية، مما دفع بها للالتفات إلى الجبهة الإقليمية بحثا عن تفعيل أطر وقنوات الحوار والتعاون بها عبر مختلف المنظمات والمؤسسات والآليات والهياكل التكاملية كجامعة الدول العربية، اتحاد المغرب العربي، الاتحاد الإفريقي.

الفرع الأول: المنطقة العربية ودورها في تحديد السياسة الخارجية الجزائرية:

لقد أدركت الجزائر أن استرجاع دورها الريادي في النظام الإقليمي العربي، لن يتأتى إلا من خلال دعمها لتكتلاتها الجهوية كالجامعة العربية وإتحاد المغرب العربي، فعلى الصعيد المغاربي، شهدت هذه

[1] عبد النور بن عنتر، **"البعد المتوسطي للأمن الجزائري"**، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص 43.

المنطقة تطورا نوعيا عقب إعادة تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية عام 1988م ودور الجزائر في تسوية الخلافات السياسية بين ليبيا وتونس من ناحية والتقارب بين ليبيا وموريتانيا وبين الأخيرة والمملكة المغاربية[1]، مما ساهم في تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989م من اجل مواجهة تحديات نظام العالم الجديد بشكل جماعي والقدرة على التفاوض مع القوى الغربية التي تعتمد عليها التجارة الخارجية للدول المغاربية بشكل كبير.

كما شهدت المنطقة صراعا إيديولوجيا بين التيار الإسلامي السياسي والأنظمة الحاكمة بالمنطقة وتحديدا في الجزائر التي اندلع فيها نزاع داخلي عقب توقيف المسار الانتخابي عام 1992م من قبل المؤسسة العسكرية، فساهم في إعادة التوتر للعلاقات الجزائرية المغاربية وتحديدا بينها وبين المغرب بسبب تهمة هذا الأخير للمخابرات الجزائرية بتصدير الإرهاب إليه عقب تفجير فندق مراكش عام 1994م من ناحية[2]، وكانت سببا في توتر العلاقات الجزائرية الليبية عقب اتهام الرئيس معمر القذافي بدعم جبهة الإنقاذ والتدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية من ناحية أخرى[3].

وبما أن المنطقة المغاربية من النظام الإقليمي العربي، فقد أثرت أزمة الخليج الثانية على السياسة الجزائرية وعلى نشاط الاتحاد المغاربي، حيث لم ينجح الرئيس الجزائري **شاذلي بن جديد** الذي كان يترأس اتحاد المغرب العربي في إقناع الدول الأعضاء في اتخاذ موقف موحد اتجاه الأزمة إلا بعد عام، كما أدى التدخل الدولي بقيادة أمريكا إلى تأجيل قمة الاتحاد المقررة في منتصف جانفي 1991م بطرابلس خوفا من زيادة الفجوة بين دول الاتحاد، خصوصا أن المغرب لديها قوات مشتركة في تحرير الكويت [4]، وقد كان ذلك الخلاف حول الكويت بداية فشل القرار الوحدوي المغاربي اتجاه القضايا الخارجية.

---

[1] Paul Balta, «La dynamique des Relations Inter Maghrébines », Bassma Kodmaini-Darwish et May Chartouni-Durbarry (eds), **Maghreb :les années de transition,** IFRI, Masson, Paris, 1990, p 218.

[2] Dris-Ait Hamedouche « Les incidences de politiques étrangères française et algérienne sur les relations bilatérales », **Magrabe-Machrek**, Editions ESKA, N° 1973, Paris, 2008, p.56

[3] Xavier collignon, « quelle politique régionale pour le sahel », **Revue Défense national,** école militaire, le Comité d'études de défense nationale, N° 763, **P**aris, octobre 2013, p.52.

[4] Abdelwahab Biad, « Le Maghreb et la guerre du golfe **», Annuaire de l'Afrique du Nord,** CNRS éditions, tome xxx**,** Paris, 1990 , p 442-444.

كما تأثرت السياسة العامة الجزائرية بهذه الأزمة، حيث استغلتها المعارضة الإسلامية لصالحها في الانتخابات المحلية والتشريعية للوصول إلى السلطة، مما ساهم في عرقلة السياسة الخارجية الجزائرية لاحقا.

ومع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والذي يرى بأن بناء المغرب العربي ضرورة ملحة ومطلب شعبي خاصة بالنظر إلى أن ما يجمع الشعوب المغاربية أكثر مما يفرقها، وأنها تعاني من مشاكل مشتركة كالتخلف، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، مما يجعل من التعاون خيارا لا بد منه، لذلك عمل على تحسين العلاقات مع مختلف الدول المغاربية كتونس وليبيا والمغرب، والتقارب مع هذه الأخيرة ظهر في إعادة تعيين كل دولة سفيرها لدى الأخرى، وفي قيام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإرسال برقية تهنئة إلى الملك محمد السادس، بمناسبة جلوسه على العرش، أشار فيها إلى وجود إرادة جزائرية لمواصلة التعاون وتطوير العلاقات، وهذا التقارب جاء بعد ضغوطات إقليمية وبالخصوص من طرف تونس وليبيا لحل الأزمة الصحراوية ودفع مسار الاتحاد المغاربي الذي أُعيد بعث نشاطه في سنة 2001م، بعدما جمد في سنة 1995م[1].

إلا أن مستويات التعاون والتنسيق بين الدول لم تراوح مكانها، وذلك لأن مشاريع الاندماج الاقتصادي بقيت خاضعة لمنطق العلاقات مابين الدول المتأثرة بتقلبات العلاقات السياسية، في الوقت الذي تعتبر فيه أولوية الجانب الاقتصادي هي التي توجه المسعى التكاملي في بقية مناطق العالم، حيث تبقى المؤسسات المغاربية بحاجة إلى دفع وتفعيل من قبل الدول الخمسة، فلحد الآن لم يشكل إتحاد المغرب العربي إطارا جادا للتعاون، وكان يصطدم دائما بقضية الصحراء الغربية التي تعتبر عائقا أمام إقامة إتحاد مغاربي حيث ترى الجزائر أنها قضية استعمار ومن حق الشعب الصحراوي تقرير مصيره وذلك وفق المبدأ الثابت لها في حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وتعتبر هذه القضية مسألة جوهرية في السياسة الخارجية الجزائرية حيث تلعب دورا مركزيا في تحديد توجهاتها وتصوراتها، وفي إقامة تحالفاتها الإقليمية والدولية، ولذلك سعت إلى التقرب من الدول التي لها تأثير في القضية كالولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا، فرنسا * بغية تعزيز موقفها من النزاع، كما بقي موقف الجزائر ثابتا من مختلف القضايا العربية بما فيها القضية الفلسطينية حيث ما زالت مصرة

[1] خالد السرحاني، "العلاقات المغربية الجزائرية والقضية الصحراوية "، **السياسة الدولية**، عدد 163، جانفي 2006، ص171.

على موقفها من ضرورة تحرير كل الأراضي المحتلة من إسرائيل والعودة إلى حدود 1967م، وقد دعت الجزائر إلى إصلاح الجامعة العربية بما يجعل قراراتها إلزامية وأكثر شرعية مستغلة استضافتها للقمة العربية سنة 2004م في طرح ذلك، ودعت الجزائر إلى تفعيل السوق العربية وتحرير التجارة وتعزيز التعاون البيني العربي، خاصة بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة التي يتوفر عليها الوطن العربي والتي تنقصها الإرادة السياسية لتتبلور في إطار تكاملي فاستقرار علاقات الجزائر مع الدول العربية يدعم مواقفها الخارجية خاصة تجاه منطقة الساحل الإفريقي.

كما كان ل لتغيرات السياسية بدول شمال إفريقيا مند 2011م تأثير على السياسة الخارجية الجزائرية، حيث اندلعت مظاهرات شعبية في نهاية ديسمبر 2010م وبداية 2011م في كل من تونس، مصر، ليبيا، نجحت في إسقاط رؤوس الأنظمة في مصر وتونس في غضون أسابيع قليلة، بينما اختلف الأمر في ليبيا، حيث تحولت الانتفاضة السلمية إلى مواجهات مسلحة بين المعارضة والنظام لدرجة أن استدعت تدخل المجتمع الدولي عسكريا لإسقاط نظام الق ذافي تحت دعاوي حماية المدنيين وحقوق الإنسان ، وعلى الرغم من اتفاق الجميع على وجود أسباب داخلية لهذه التغيرات، إلا أن هناك آخرين كمسؤولين جزائريين يرون وقوف قوى خارجية وراء هذا الحراك الديمقراطي بالمنطقة من أجل الاستحواذ على الثروة البترولية، مستدلين بتدخل الناتو في ليبيا الغنية بالبترول [1]، فضلا عن أنه أسفر عن مشاكل للأمن القومي الجزائري ومصالحها في المنطقة.

الفرع الثاني: العمق الإفريقي ودوره في تحديد السياسة الخارجية الجزائرية:

كان للمستجدات في إفريقيا جنوب الصحراء بع د الحرب الباردة تأثير ليس بالهين على العلاقات الجزائرية–الإفريقية حيث كان التحول الديمقراطي والليبرالية الاقتصادية من أهم المستجدات التي عرفتها الدول الإفريقية مند التسعينات لدرجة أنه حققت 30 دولة إفريقية تحولا ديمقراطيا في غضون خمس سنوات (1990م– 1995م)[2].

[1] عطة الله فجار، **"الوطن العربي والتحولات الديمقراطية"**، منشورات دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص76.
[2] صبحي قنصوة، **"التحولات الديمقراطية الحالية في إفريقيا الأسباب – الأبعاد-احتمالات المستقبل"**، **الموسوعة الإفريقية**، المجلد 05، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، 1998، ص 135.

وأدى تطبيق سياسات التكيف الهيكلي المفروضة على الدولة الإفريقية إلى مزيد من إضعافها والعجز عن ضمان الاستقرار والسلام في إقليمها، فضلا عن تراجع استخدام القوة ضد من يخرج من أبنائها عن سيادتها توجسا من أن يتهم بانتهاك حقوق الإنسان والتعرض لعقوبات دولية[1].

وساهم ذلك في زيادة عدم الاستقرار والحروب الأهلية في أغلب الدول الإفريقية لتصل غلى تسعة عشر صراعا مسلحا [2]، فصارت كل دولة تركز على شؤونها الداخلية لمواجهة تلك التحديات، مما أثر سلبا على العلاقات الجزائرية الإفريقية، وخصوصا أن ذلك تزامن مع انشغال الجزائر هي الأخرى بأزمتها الداخلية.

كما أسفرت تلك الحروب عن مشاكل عديدة للأمن القومي الجزائري، حيث أصبحت معقلا للاجئين والمهاجرين الأفارقة الهاربين من النزاعات الداخلية كنزوح آلاف من الطوارق والعرب من مالي والنيجر إلى حدود الجزائر الجنوبية، ونجمت عنها مشاكل أمنية ومثلت تهديدا للتماسك الاجتماعي في ولايتي تمنراست وأدرار المتاخمة لمالي والنيجر[3].

كما أسفر تبني النظام السوداني الإيديولوجية الإسلام السياسي التي تواجهه الدولة الجزائرية– السودانية بدرجة استدعاء السفير الجزائري لدى الخرطوم عام 1993م على خلفية اتهام السودان بالدعم العسكري واللوجستي لجماعات العنف المسلح الجزائري، خصوصا بعد إعلان قوات الأمن الجزائرية أنها تمكنت من القضاء على قافلة تضم العديد من أفراد الجماعات الإسلامية المسلحة، وسيارات نقل محملة بالأسلحة والذخائر قادمة من السودان للقيام بأعمال تخريبية داخل الجزائر [4]، وذلك رغم نفي الحكومة السودانية لذلك.

وبمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، عمل على أن لا تبق الجزائر خارج التفاعلات الإقليمية، حيث ركزت الجزائر في مسعاها لاستعادة سمعتها الدولية على الدائرة الإفريقية، حيث سعت إلى لعب دور محوري فيها، الأمر الذي جعلها تدخل في منافسة مع بعض الدول التي تطلعت إلى لعب نفس

[1] إبراهيم احمد نصر الدين، **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**، ط 01، مكتبة مدبولي،القاهرة، 2011، ص 314-315.
[2] رانيا حسن خفاجة، "المتغيرات الدولية والإقليمية وتأثيرها على مساعي التكامل الإقليمي"، في عاشور وأحمد علي سالم (محرران)، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص67.
[3] Mano Dayk, « **Touareg, la Tragédie »,** Jean-Claude Lattes, Paris, 1992, p 87.
[4] معتز سلامة، "النظام السوداني من زاوية علاقاته العربية" **السياسة الدولية**، العدد 128، الأهرام،القاهرة، افريل 1997، ص 16-78.

الدور في المنطقة كليبيا ومصر، وقد تجلى ذلك في عدد المبادرات التي قام بها فيما يخص الشأن الإفريقي، وأهمها على الإطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا **(النيبا د)** التي تهدف إلى إخراج القارة الإفريقية من الفقر والتبعية، كما ظهر تأثير الدائرة الإفريقية على السياسة الخارجية للجزائر من خلال الدور الذي لعبتها لجزائر في الدفاع عن القضايا الإفريقية في مختلف المحافل الدولية، وأمام العديد من الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، ومجموعة الثمانية التي كانت الجزائر تشارك دوريا في القمم التي تعقدها[1].

وكان إدراك الجزائر لأهمية الدائرة الإفريقية في تحقيق أمنها القومي من ضمن الأسباب التي دفعتها إلى السعي لتسوية النزاعات في المنطقة بطرق سلمية عبر تعاون إقليمي، خاصة وأن أقصى الجنوب الجزائري بحكم جغرافيته أصبح ملاذا للجماعات الإرهابية وذلك بالنظر إلى طولا لحدود التي يصعب مراقبتها مع مالي والنيجر، مما يسمح للجماعات الإرهابية بالتنقل بسهولة وتنفيذ مختلف العمليات كاختطاف الرهائن، وتجارة الأسلحة، والهجرة غير الشرعية، لذلك كان لزاما على الدبلوماسية الجزائرية أن تعطي أولوية لهذه المنطقة ضمن توجهاتها الإقليمية.

الفرع الثالث: المستوى المتوسطي ودوره في تحديد السياسة الخارجية الجزائرية:

يعد حوض البحر الأبيض المتوسط مفترق طرق حضاري وتاريخي، وهو ذو أهمية إستراتيجية باعتباره معبرا حيويا بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، لذلك كان محل صراع بين العديد من الدول، وبالنسبة للجزائر فهي تحتل موقع استراتيجي في المتوسط الذي يعتبر امتدادا لها في الشمال، وتعتبر الدائرة المتوسطية دائرة مهمة في المصالح الجزائرية فهي تتقاطع والأبعاد السكانية باعتبار أن المناطق الساحلية ذات كثافة سكانية عالية، والأبعاد الاقتصادية باعتبار أن مبادلات الجزائر مع العالم الخارجي تتم عبر المتوسط، خاصة المواد الطاقوية، وكون أن الجزائر بلد نفطي فهي تستخدم المتوسط لتصدير نفطها وغازها عبر الناقلات والأنابيب[2]، حيث تصدر الجزائر 38% من إنتاجها للبترول إلى أوروبا، كما

[1] Abdelkader Bousselham, « **regards sur la diplomatie Algérienne** », casbah-Edition, Alger, 2005, P 2.

[2] عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 43-45.

تعتبر ثالث ممول لها بالغاز الطبيعي، وفي المقابل تعتبر الجزائر مستوردا أساسيا للتجهيزات العسكرية والمواد الغذائية[1].

لذلك كان للبعد المتوسطي تأثيرا كبيرا على سياسة الجزائر الخارجية، ورغم أن المتوسط ظل لسنوات خارج اهتمامات الجزائر في سياستها الخارجية ونعني بذلك سنوات بعد الاستقلال 05-07-1962م، والتي تميزت باستمرار الحرب الباردة وبداية تبلور معالم السياسة الخارجية الجزائرية، ولكن في إطار المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية أصبح المتوسط أحد الثوابت المرجعية لدوائر تحركها الجيوسياسي ليس فقط على مستوى الخطاب السياسي بل على صعيد الممارسة، كمشاركة الجزائر في العديد من المبادرات المتوسطية. حيث أبدت الجزائر سنة 1996 اهتماما بدائرتها المتوسطية، إذ ورد ذكر الدائرة المتوسطية قبل الأفريقية لأول مرة في ديباجة دستور الجزائر المعدل بأن"الجزائر أرض الإسلام، جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وأفريقية"[2].

وقد تعمق البعد المتوسطي للجزائر مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم من خلال السعي إلى إقامة شراكة متوسطية بهدف تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط عبر حوار سياسي منتظم، وهذا من أجل رد الاعتبار للماضي المتوسطي للجزائر، ولذلك جاء توقيع هذه الأخيرة على اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية سنة 2001م، وبالإضافة إلى هذا سعت الجزائر لإقامة علاقات حوار شامل مع حلف شمال الأطلسي-الناتو،وذلك بالانضمام إلى الحوار الأطلسي المتوسطي في مارس 2000م، والذي يهدف إلى تعزيز الثقة بين دول حوض المتوسط بتشجيع ودعم الأمن والاستقرار، وتشجيع علاقات حسنا لجوار[3]،وتهدف الجزائر من تدعيم علاقاتها مع دول البحر الأبيض المتوسط إلى مواجهة بعض التهديدات الأمنية القادمة إليها من منطقة الساحل الإفريقي وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وذلك بالتعاون مع هذه الدول خاصة تلك الدول التي لها ارتباطات بالمنطقة كفرنسا.

[1]Martina Lagatta& Ulrich Kaorck & Manuel Manrique & Pekka Hakala, « **L'Algérie : un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel »**, Bruxelles, 24 juin 2013

[2]Issam Nedjah, « Les relation euro-algériennes de la coopération au partenariat », domitia, N° 10, 2008, p 160.

[3] عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

الفرع الرابع: التفاعلات الدولية ودورها في تحديد السياسة الخارجية الجزائرية:

شهدت معظم السياسات الخارجية والعلاقات الدولية إعادة الهيكلة والدخول في تحالفات إقليمية جديدة، تماشيا مع النظام العالمي الجديد الذي أصبح يوصف بالأحادي القطبية أو بالهيمنة الأمريكية، بل ذهب آخرون ابعد من ذلك بالحديث عن نهاية التاريخ وانتصار القيم الغربية من الحرية والديمقراطية والرأسمالية، كما تأثرت الدول الإفريقية بتداعيات العولمة، وحاولت التكيف معها قدر الإمكان بشكل قد يحافظ على خصوصيتها، وكذلك العمل من أجل الاستفادة من التنافس بين القوى الغربية عليها.

تكيف الجزائر مع المتغيرات الدولية جاء مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة التي نتج عنه تفوق الفكر الرأسمالي الليبرالي على الفكر الاشتراكي، والذي أسس لما أصبح يعرف بالنظام الدولي الجديد، وقد ظهر الإدراك الجزائري بعمق هذه التحولات من خلال الخطاب السياسي الرسمي:

"**إننا واعون بالوتيرة المتسارعة للعولمة التي تجنح نحو تغليب مصالح الدول الأكثر تقدما، ونمط معيشتها، لكننا نعلم كذلك أن ليس لنا خيار سوى البحث عن كيفية لاندماجنا في هذا المسار**"[1].

أما عمليا فقد سعت الجزائر إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة باعتبارها القطب المهيمن على النظام الدولي، وإلى تعزيز العلاقة معها على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية، ورغبة الجزائر في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة جاء من منطلق إدراكها بأن استرجاع مكانتها بين دول العالم لن يتأتى دون استرجاع مكانتها لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وتبين ذلك من خلال الزيارات التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت لها أبعاد أسياسية تكمن في رغبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الحصول على دعم أمريكي لسياسته في الداخل خاصة فيما يتعلق بقانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية، هذا بالإضافة إلى رغبة الجزائر في الحصول على موقف أمريكي مؤيد لها في قضية الصحراء الغربية، التي ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد بخصوصها الرؤى المغربية، إضافة إلى محاولة إقناع الطرف الأمريكي بالمواقف الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي وتفادي مزيدا من الضغوطات لصالح المواقف الغربية، أما الأبعاد الاقتصادية فتمثلت أساسا في جلب الاستثمارات الأمريكية في الجزائر ودعم إصلاحاتها الاقتصادية.

[1] كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مأدبة عشاء رسمية بمناسبة القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، الجزائر،1999/07/12.

وأمام ظهور أقطاب منافسة للولايات المتحدة الأمريكية كالإتحاد الأوروبي، واليابان، والصين فإن الجزائر بالإضافة إلى التقارب مع القوة الأولى في العالم، سعت إلى تعزيز التعاون والشراكة مع القوى الأخرى مثل روسيا، وفرنسا، والصين، فبالنسبة لروسيا يعتبر معيار التعاون العسكري هو جوهر التقارب مع الجزائر، والذي عززتهزيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى الجزائر في 10 مارس 2006م، وهي تعد أول زيارة لرئيس روسي إلى الجزائ[1]،كما عرفت العلاقة مع فرنسا تطورا مستمرا، وظهر ذلك في زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لفرنسا من 14 إلى17 جوان2000م، وكانت أو لزيارة لرئيس جزائري إلى فرنسا منذ سنة 1983م[2]، الزيارة المتبادلة للرئيس الفرنسي "جاك شيراك" إلى الجزائر في سنة 2003م، والتي نتج عنها ما عُرف بتصريح الجزائر، حيث التزم كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والفرنسي جاك شيراك بمواصلة الحوار السياسي[3]، وقامت الجزائر بربط علاقات متينة مع الصين التي أصبح لها وزنا في النظام الدولي من خلال زيارة الرئيس الصيني "جيان غزى مينغ" إلى الجزائر في 30 أكتوبر 1999م، وزيارة الرئيس الجزائري إلى الصين في 12-14 أكتوبو2000م[4]، وبذلك شكلّت رغبة الجزائر في الاندماج في المنظومة العالمية محور تحركات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عبر مختلف دول العالم خاصة الصناعية منها لإقامة شراكة ثنائية معها.

أما فيما يتعلق بملف الديمقراطية وحقوق الإنسان فقد كانت الضغوطات أكثر باتجاه السياسة الداخلية التي تعد انعكاسا للسياسة الخارجية، خاصة وأن وزن الدولة وثقلها الخارجي أصبح مقرونا بمدى احترامها للحقوق والحريات داخل إقليمها، ففي مجال حقوق الإنسان وعلى خلفية الأحداث العنيفة التي شهدتها الجزائر، والتي تم فيها انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، فُتح المجال أمام مختلف منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان إلى المجيء للجزائر وإجراء التحقيقات اللازمة حول استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بها، وعلى صعيد آخر قامت الجزائر باستضافة قمة المنظمات غير الحكومية لدول الجنوب التي انعقدت في 16 مارس 2002م، وحضرها أكثر من 150 بلد، يمثلون حوالي 50 ألف منظمة أغلبها من دول

[1] علي حسين باكير، "زيارة بوتين التاريخية إلى الجزائر تعزيز للشراكة الإستراتيجية"، في الموقع الإلكتروني:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method:home.com/contented-html,07/06/2006.

[2] « **Algérie actualité 1999 -2002** », Encyclopédie université, France, 2003, P 20.

[3] Lies Boukra, «les deux pays se tournent vers l'avenir », **Arabies**, N° 194, Avril 2003, P19.

[4] إبراهيم رماني، **"مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003 :الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة"**، منشورات ANEP، الجزائر، 2003، ص161 .

الجنوب[1]، أما من الناحية المؤسساتية فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية حقوق الإنسان وترقيتها في 9 أكتوبر 2001م كإطار لتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي[2].

كما باشرت الجزائر مجموعة من الإصلاحات مزها تعديل البرامج التعليمية، كحذف بعض المقررات من مادة التربية الإسلامية في الأطوار الابتدائية والإعدادية خاصة تلك التي تدعو صراحة إلى الجهاد، إضافة إلى إدراج بعض المواضيع الخاصة بتدريس مادة حقوق الإنسان قصد ترقية ثقافة حقوق الإنسان في الجزائر، ونيل بذلك رضا الأطراف الغربية، بالإضافة إلى المبادرات التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والتي تستهدف ترقية دور المرأة في المجتمع الجزائري من خلال تعيينها في المناصب السامية للدولة، وحفظ حقوقها بتعديل قانون الأسرة التي تعتبر كل مواده مستمدة من الشريعة الإسلامية، فمختلف هذه الإصلاحات فرضتها الضغوطات الخارجية الداعية لضرورة انفتاح الدول على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد تكيفت الجزائر مع الضغوطات الدولية التي مورست عليها بشأن برنامجها النووي، بحيث تم إقرار حظر دولي عليها في اقتناء مواد كيمياوية غير محظورة دوليا، الأمر الذي دفع بها إلى التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيمياوية وأسلحة الدمار الشامل في نوفمبر 2005م[3]، ومن مظاهر التكيف مع التحولات الدولية محاولة إدماج الاقتصاد الجزائري في منظومة الاقتصاد العالمي، مما جعلها تعتبر من أكثر الدول النامية سرعة في الاستجابة لمتطلبات النظام العالمي الجديد من حيث الاتجاه نحو الخوصصة، واقتصاد السوق خاصة مع تزايد ضغوطات المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومنظمة التجارة الدولية التي تسعى الجزائر جاهدتا للانضمام إليها حتى لا تبقى على هامش تطور الاقتصاد العالمي في ظل العولمة التي أصبحت تنادي برفع القيود الجمركية، وإزالة الحدود ما من شأنه أن يعود سلبا على النظام الجزائري الذي لا يملك مقومات الصمود في وجه هذه التحديات التي قد تزيد من تبعيتها الخارجية.

---

[1] إبراهيم رماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.
[2] **المرجع نفسه**، ص 168.
[3] سليمة لبال، "الخبراء الدوليون يفتشون المفاعل النووي بعين وسارة"، **الشروق اليومي**، العدد 1537، 17 نوفبر 2005، ص3.

وتحسينا لصورتها في الخارج وجلب الاستثمارات الأجنبية، سعت الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى تعزيز علاقات الشراكة مع الدول الصناعية خاصة في المجال الاقتصادي والأمني، هذه العلاقات التي تتجلى أكثر مع دول الاتحاد الأوربي التي تزودها الجزائر بالطاقة وتستورد منها جزءا مهما من المواد الاستهلاكية وتجهيزات البنية التحتية والصناعية[1]، ومن هنا جاءت رغبة الجزائر الملحة في توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي في 19 ديسمبر 2001م، والذي تم المصادقة عليه في 20 أفريل 2002م ب"فالنس"[2].

ولم يكن التوصل إلى هذا الاتفاق سهلا، بالنظر إلى المسائل المعقدة التي شكلها اختلاف وجهات النظر خاصة فيما يتعلق بمسألة الإرهاب، حيث كانت الجزائر تصر في مفاوضاتها على ضرورة إدراج مسألة مكافحة الإرهاب كأحد العوامل الأساسية لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية، وبالتالي تأسيس هذا الاتفاق على دعائم أمنية، وقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001م في تدعيم الموقف الجزائري، والتعجيل بتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما كان لهذه الأحداث تأثيرا إيجابيا على السياسة الخارجية الجزائرية، حيث أعطى لها مجالا أوسع للتحرك خارجيا بحيث أصبحت تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب تجربة مهمة على الصعيد العالمي، وصارت تعقد فيها العديد من الملتقيات والندوات الدولية للاستفادة من خبرتها الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب.

لذلك شكلت العوامل الداخلية والخارجية أهمية كبيرة في تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية التي أخذت بمنطق التكيف مع التحولات الدولية، فعلى الصعيد الداخلي اهتمت الجزائر بالعامل الأمني الذي تتوقف عليه باقي العوامل الأخرى من استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي، أما العوامل الخارجية فقد تعددت مستويات تأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية، فعلى الصعيد الإقليمي سعت الجزائر عربيا وإفريقيا إلى استرجاع دورها الريادي الذي فقدته خلال سنوات الإرهاب، أما متوسطيا فكان التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي أساس تحرك الجزائر في هذه الدائرة، وعلى المستوى الدولي لعبت أيضا الهواجس الأمنية والعوامل الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية أساس علاقات الجزائر الدولية.

[1] إسماعيل قيرة، **"مستقبل الديمقراطية في الجزائر"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 279.
[2] **Délégation de la commission européenne,** Union européenne, Algérie, 2002, P7.

المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

منذ اللحظة الأولى تبرز لنا مجموعة من المعطيات أثرت على المبادئ التي تم تبنيها في السياسة الخارجية الجزائرية، وتتمثل هذه الأخيرة في المساحة والموقع الجغرافي الهام الذي سمح للجزائر بأن تكون بوابة العالم إلى إفريقيا وقلب المغرب العربي على السواء، إضافة إلى قربها الجغرافي من أوروبا وإطلالها على المتوسط بشريط ساحلي طويل، جعلها تطور علاقات اقتصادية وترسم سياسات مع العديد من الدول.

إن الجزائر عملت منذ استقلالها سنة 1962م، على تبني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال والوسطية، ودبلوماسية تتجنب الضجيج والشعارات (ما يعرف بالدبلوماسية الصامتة) والتزامها في نفس الوقت بعدد من الثوابت التي ارتكزت عليها تلك السياسة، مما أكسبها مكانة دولية مميزة، كما نصت مواثيق الثورة الجزائرية منذ إعلان نوفمبر 1954م إلى "ميثاق الصومام" سنة 1956م، و"ميثاق طرابلس" في جوان 1962م، على المبادئ الخارجية للجزائر المستقلة، مما يجعل السياسة الخارجية الجزائرية تتميز بحنكة وقدرة على مواكبة التطورات الحاصلة في السياسة العالمية وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها، خاصة وأن الجزائر معروفة بأنها من بين الدول في العالم التي تلتزم بالشرعية الدولية، لأن السياسة المطبقة في الجزائر تتطابق مع متطلبات الشرعية الدولية، سواء فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان أو غيرها من الحقوق.

كما تعكس السياسة الخارجية الجزائرية بدرجة عالية من التواصل والاستمرارية وان حصل تغيير فهو يحصل في الأدوات والتكتيكات المتبعة في تحقيق أهدافها وفقا لظروف مقتضيات الواقع الجديد من حولها، كما أن السياسة الخارجية الجزائرية تواجه عددا من تهديدات والأخطار النابعة من دول الجوار وقبل ذلك مواجهتها للضغوط التي تعرضت لها أيام العشرية السوداء كما يسميها السياسيون في بلادنا وهي فترت التسعينيات من القرن الماضي، هذا ما يجعلنا نقول أن السياسة الخارجية الجزائرية أصبحت سياسة دفاعية، فالتحرك الجزائري يخضع حليا لمعادلة دفع البلاء –إن صح التعبير–وليس ممارسة دور يتفق مع نفوذ الجزائر وإمكانياتها المتاحة، أي سياسة انعزالية حيث استغنت الجزائر عن العديد من الحلفاء والأصدقاء، ولم تعد تهتم بالدائرة البعيدة بل وتركت حتى القضايا القريبة منها دون أن تتدخل فيها.

حيث أصبحت سياسة ردود أفعال أكثر منها مبنية على إستراتيجية واضحة أو قائمة على المبادرة، في حين كانت من قبل السياسة الخارجية الجزائرية مندفعة وهجومية ضد الامبريالية وتتسم بإستراتيجية تقوم على الثوابت والمعطيات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، وضمن أطر رئيسية أهمها حسن الجوار ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية والإفريقية وانتهاج سياسة عدم الانحياز، وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، ومع هذا تبقى السياسة الخارجية الجزائرية تتميز ببعد مهم وخاص وهو البعد الإنساني الذي يظهر من خلال مشاركتها المتعددة في لعب دور فاعل في الأزمات والكوارث التي تواجهها العديد من دول الجوار الإفريقية والعربية وحتى دول آسيوية.

وترتكز السياسة الخارجية الجزائرية كما حددها القانون الأساسي للدولة، على تدعيم أواصر الصداقة مع كافة الدول، والسعي إلى إقامة علاقات مبنية على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحل المنازعات بالطرق السلمية وهذه المجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة المواد ابتداء من المادة (86) إلى غاية المادة (93).

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المعمول بها:

تنطلق السياسة الخارجية الجزائرية في عملها من خلال مجموعة من المبادئ التقليدية والمنصوص عليها دستوريا وتتمثل في ما يلي:

الفرع الأول: تحقيق الاستقلال الوطني:

نصت المادة 91 من الدستور الجزائري لعام 1976م، على أنه "لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني."[1] يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا لسياسة الوطنية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور** 1976.

ويتجسد هذا من خلال الدفاع على السيادة الكاملة والوحدة التامة الإقليمية وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وتمت المطالبة بهده المبادئ أثناء حرب التحرير الوطني عن طريق إصرار حزب جبهة التحرير الوطني على تحرير التراب الجزائري بأكمله، ورفض أي تقسيم أو تجزئة له، وانتهى الأمر بتبني القاعدة القانونية الداعية إلى قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار، كما يتجسد الاستقلال الوطني من خلال استقلالية القرار السياسي، ورفض أي تدخل في الشؤون الداخلية، كما يتكرس أيضا من خلال معارك دبلوماسية في المحافل الدولية مستمرة ومتجددة تتمثل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وممارسة السيادة التامة والكاملة على الثروات الطبيعية، والدعم الغير مشروط للشعوب المكافحة في سبيل تحررها الوطني، وكذلك من خلال المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

الفرع الثاني: محاربة الاستعمار والإمبريالية:

نصت المادة (92) من الدستور نفسه على ما يلي: يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والامبريالية، والتمييز العصري، محورا أساسيا للثورة [1]، عن طريق المساندة الغير مشروطة للشعوب التي تكافح من أجل الاستقلال، إن هذه المساندة تعد من القواعد الأساسية للنشاط الخارجي، وستستمر في التضامن مع الحركات التحررية والقوى التطورية في العالم، إلى غاية القضاء التام على البقايا الأخيرة للاستعمار، والعنصرية والإمبريالية[2].

الفرع الثالث: السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية:

أشارت المادة (88) من الدستور إلى أن تحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية، وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية.

وقد تم التصريح بهذا المبدأ علانية في النصوص الإيديولوجية لحزب جبهة التحرير الوطني وتم تكريسه في الميثاق الوطني لعام 1976م "إن سياسة الجزائر الخارجية مرآة لسياستها الداخلية، وهي تستهدف أساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته" [3]، ويتضح هذا المبدأ جليا من خلال إبداء

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية عشر للثورة الجزائرية.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الميثاق الوطني** 1976، جبهة التحرير الوطني، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر، 1985، ص 142.

الجزائر رغبتها في تحقيق العديد من القرارات الداخلية في المجال الخارجي، الإرادة الجزائرية في استرجاع الموارد الطبيعية والمحروقات والذي تم في 24 فيفري 1971م.

الفرع رابع: المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد:

أكدت الجزائر بإصرار وبصورة متكررة على دمقرطة العلاقات الدولية وبلورة قواعد قانونية دولية تشارك فيها البلدان النامية، "إن خوض المعركة من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد في الوقت الراهن هو إحدى المهام الأساسية في كفاح الشعوب من أجل استقلالها وتحررها الاقتصادي والاجتماعي، إن الانتصار في هذا الكفاح يتوقف على ممارسة السيادة التامة والكاملة على الثروات الطبيعية... إنه يلتزم تنظيما ديمقراطيا للعلاقات الدولية ويفترض توفر إرادة حقيقية في إجراء تغيير عادل على العلاقات بين البلدان وبلدان العالم الثالث"[1].

الفرع الخامس: تبني مبدأ عدم الانحياز:

وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر طبقا للمادة (90) من الدستور من أجل السلم والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، نص دستور 1976م على انتماء الجزائر إلى حركة عدم الانحياز يدخل في إطار الرغبة في الحصول على الاستقلال: "إن عدم الانحياز خط سياسي دائم تلتزم به الجزائر وهي سياسة تمثل على المستوى الخارجي، أصدق تعبير عن سياسة الاستقلال الوطني.. تشكل سياسة عدم الانحياز قاعدة صلبة لعمل تضامني تخوضه ضد أي تسلط أجنبي"[2].

الفرع السادس: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة من حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب،

[1] **المرجع نفسه**، ص 145.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، **مرجع سبق ذكره**.

أي ما بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية إفران 15-06-1969م، واتفاقية تلمسان 27-05-1970م ثم معاهدة الرباط 15-06-1972م، ثم معالجة مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب ثم بعدها التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 06-01-1970م، وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم 19-05-1983م، كما تم التوقيع مع موريتانيا في 13-12-1983م، ومالي يوم 08-05-1983م، ومع النيجر يوم 05-01-1983م، أما الحدود الليبية الجزائرية فضبطت بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956م*.

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع دول الجوار من أجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة وقداسة الحدود وحسب "فايتيل" « Vattel» فإن "أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم، فإنه يجب أن نرسم وبوضوح الحدود الإقليمية"، وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها[1].

الفرع السابع: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

اكتسى هذا المبدأ أهمية كبيرة إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد " تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول"، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإن

* بالرغم من هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لترسيم الحدود مع جيرانها من خلال الاتفاقيات الموقعة إلا أن البعض من هذه الاتفاقيات لم تدخل حيز التنفيذ.

[1] محمد قجالي، **"ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية– التونسية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 1990، ص 302-304.

الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات.

لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد، "وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم انجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا الجماهيرية الليبية عبر تونس".

في الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة انجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتجات الوطنية في الاتجاهين [1]، هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

الفرع الثامن: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

من بين ما جاء في المادة (87) تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب، تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، لاعتماد صيغ للوحدة أو للإتحاد أو للاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية، وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي، لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقات

[1] **المرجع نفسه**، ص 304- 307.

حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر[1].

وتقرر المادة (92) من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق، حيث جاء فيها ما يلي، "يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية" [2]، بحيث يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظيرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا.

وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وذلك لا ينبع من مجرد الوقوف إلى جانب حركات التحرر، وهي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار، لكن واقعة الجوار نفسها أضافت إلى ذلك التزاما أكبر من طرف الجزائر بتأييد الموقف الصحراوي، حيث إذا أردنا المقارنة بين دور الجزائر وحجم تأييدها للقضية الفلسطينية وتأييدها للقضية الصحراوية لوجدنا أن الالتزام الجزائري في القضية الثانية يعد أكبر، ذلك لأن أي قضية تحرر في العالم إذا لم تكن لها مساندة قوية من الدول المجاورة فإن تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في كثير من الأحيان[3].

كان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعد شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار دوره في تحديد مسار العلاقات المغاربية، بحيث أن اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع "جبهة البوليزاريو" يوم 05-08-1979م، واعترفت به بموجب اتفاقية الإخاء والوفاق

[1]Khalfa Mameri, « pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algérie », **Revue algérienne des internationales,** N° 04, 1986, P 16-18.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، **مرجع سبق ذكره**.

[3] محمد قجالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 308-309.

الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983م، وفي نفس السياق كانت الجماهيرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنها شهدت قطيعة دامت 12 سنة، ولم تعد إلى مجراها الطبيعي، إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فإن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة شعوب المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديدا يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها[1].

الفرع التاسع: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:

تمتنع الجمهورية الجزائرية، وطبقا للمادة (89) ولمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن اللجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، كما جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن.

وفقا للمبدأ الأول فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد لا شك مشاكل ونزاعات فيما بينها، فعلاقات حسن الجوار لا تعني خلو علاقات الدول المجاورة من المشاكل والنزاعات، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أول التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين، وأن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها.

ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور في تجميد النزاعات بين دول الجوار، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع

[1] **المرجع نفسه**، ص 309-311.

بين هذه الدول لم يؤدي إلى استعمال القوة أو التهديد بها، وفقا للمبدأ الثاني فإن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسويته كوساطة والمفاوضات التوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، واللجوء إلى المنظمات الدولية والإقليمية[1].

لهذا فإن مبدئي حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار تفاض مباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون الجواري والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة، في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية[2].

فقبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود مع الجار المغربي، اتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة "**فرحات عباس**" مع ملك المغرب في ذلك الوقت " **الحسن الثاني** " على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية، ومند الوهلة الأولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب إلا أنه كان نتاج توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية، رغم ذلك فإن الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تمض شهور على إنشائها لحل المشكل الحدودي مع المغرب وكان ذلك في إطار هذه المنظمة، لأن الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء إلى القوة ليجنب إلحاق الأضرار بمصالح أطراف النزاع[3].

الفرع العاشر: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نصت المادة (86) على "تبني الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية"، كما أشارت المادة (93) إلى ذلك: "يشكل دعم

[1] بلقاسم لحلوح، **"دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"**، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، دراسة غير منشورة، جامعة البليدة، 2004، ص 55.
[2] **المرجع نفسه**، ص 56.
[3] **المرجع نفسه**، ص 57.

التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية"[1].

يتم ذلك في الإطار الملائم لهيئة الأمم المتحدة، وكذلك في إطار المنظمات ذات الطابع الإقليمي مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ويفرض هذا المبدأ على الجزائر تطوير علاقات صداقة مع جميع دول العالم، وذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمصالح المتوازنة.

كما نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[2]، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، انطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس[3].

كما ذكرنا فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى مبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، كمنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول المجاورة، لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس، حيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى الدولة المجاورة، وبالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار، أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، **مرجع سبق ذكره**.
[2] ميثاق الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، ص 10-11.
[3] بلقاسم لحلوح، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن جوار[1].

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المنتظر العمل بها بعد تبنيها رسميا:

مع بداية الألفية الثالثة وما حملته من ظروف دولية جديدة ومستجدات إقليمية عربية وإفريقية بالإضافة إلى تغلب الدولة الجزائرية وخروجها من العشرية الدموية لفترت التسعينيات من القرن العشرين تبنت الجزائر على غرار المبادئ التقليدية المنصوص عليها دستوريا والمذكورة أعلاه عدة مبادئ جديدة في مواجهة هذه التهديدات والتحديات النابعة من دول الجوار وغيرها وهي كالتالي:

الفرع الأول: مبدأ المعاملة بالمثل:

إن مبدأ المعاملة بالمثل هو قاعدة أقرتها جميع القوانين الدولية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، بمعنى أن هذه السياسة بدت متأخرة إلى حد كبير بمواقف الدول العربية اتجاه الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، والتي اتسمت بالتجاهل غير المبرر لها، فلم تكن الجهود موجودة بالمطلق في التعامل معها رغم الخطابات التضامنية التي كانت، ولذا فان مبدأ المعاملة بالمثل كان من المبادئ الأساسية الحاكمة لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمات العربية، فقد عرفت بعض الدول العربية أزمات داخلية حادة خلال فترة حكم الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة** " ومع ذلك فقد تم التعامل معها بمنطق التجاهل الذي تعاملت به هذه الدول مع الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينيات.

وإن كان هذا المبدأ في حد ذاته محل جدال عميق بين السياسيين والخبراء في مجال السياسة الخارجية الجزائرية، إذ هناك وجهة نظر أخرى ترى بأن التاريخ العريق للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات قد صنفت موقف الجزائر اتجاه الأزمات التي تعيشها كثير من البلدان العربية في الآونة الأخيرة نتيجة ما يعرف بالربيع العربي هو نوع من الحياد السلبي، مقارنة مع دول صغيرة، وبالتالي فإن صانع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمات الداخلية العربية، كان يبين التعامل بمنطق التجاهل الذي عاملو به الأزمة الداخلية الجزائرية، ومثال على ذلك ما أعلن عنه وزير الداخلية السابق "**يزيد زرهوني**" أن: بلاده

[1] محمد قجالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 175.

ستطبق مبدأ المعاملة بالمثل بحق الأمريكيين والفرنسيين، إذا اقتضت الضرورة ذلك بعد إدراج المسافرين الجزائريين في القائمة السوداء التي تشدد من خلالها إجراءات الدخول والخروج.

الفرع الثاني: مبدأ تجنب المخاطرة:

وهذا المبدأ أيضا له علاقة بتأثيرات الفترة التسعينيات السابقة والتي اتسمت بانهيار امني وأزمة سياسية ودستورية حادة، وهذا المبدأ يفهم من حيث أن المواقف السياسية الصريحة والتضامنية فعليا، والتي أبدتها الجزائر اتجاه غياب العدالة الدولية في التعامل الدولي مع بعض الدول العربية، قد وضعها في موقف استهداف من القوى الكبرى المسئولة عن هذا الوضع، وتظهر في هذا السياق تلك المقارنة الصريحة بين موقفي الجزائر من التعامل الدولي مع العراق خلال عملية عاصفة الصحراء سنة 1991م والغزو الأمريكي للعراق بغطاء دولي قصد وقف دعم العراق للإرهاب والقاعدة المتهم الأول حسب الرواية الرسمية الأمريكية فيما يعرف بأحداث 11 سبتمبر 2001م.

فالموقف الجزائري من الحرب الثانية كان أقل حدة من الموقف في الحرب الأولى، حيث كانت الجزائر من الدول العربية القليلة التي عزفت عن مجاراة الحملة العسكرية الدولية لإخراج القوات العراقية من الكويت فإن ذلك قد وضعها في موضع الاستهداف تحملت جزئا من تبعاته في الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر فيما بعد، ومع تطور الأحداث فهم أن الموقف الجزائري لم يكن معترفا به عربيا رغم أنه كان تطبيقا فعليا لمبدأ التضامن العربي.

بالتالي فإن مبدأ تجنب المخاطرة قد صار إحدى المبادئ الرئيسية الحاكمة للسياسة الخارجية للرئيس بوتفليقة اتجاه الدول العربية، والتي قد تؤدي إلى الاصطدام مع الدول الكبرى دون أي رهان حقيقي بقدر ما سيتم تجاهل ذلك عربيا باعتبار الإجماع العربي على التطبيق الوهمي لمبدأ التضامن العربي، فلم يعد هناك أي مبرر أو داعي بالنسبة للجزائر من أجل المخاطرة بمواقف سياسية لن تجد أي تقدير عربي بقد ما بقابل بتجاهل وتحمل العواقب منفردة، ورغم الحرب الأمريكية على العراق لسنة 2003م، لم تكن تحمل أي شرعية دولية مقارنة بذلك السجال القانوني والمعياري الطويل حول حرب 1991م، ومع ذلك فإن الموقف الجزائري التزم بصورة مطلقة مبدأ تجنب المخاطرة تجنبا لأي تداعيات مكررة تظهر في الفترة غير المناسبة، أي تلك التي بدأت الجزائر فيها تكسر عزلتها الدولية واندمجت في مسار الانفتاح على

العالم الخارجي حيث كان مطلوبا في الجزائر إطلاق العنان لهذا المسار تداركا للتأخير الذي عرفته الجزائر عن الوضع الدولي والذي يجد سمته الأساسية في ظاهرة العولمة ومضامينها المتعددة[1].

الفرع الثالث: مبدأ رفض سياسة المحاور:

فالوضع العربي اتسم وتحديدا منذ الحرب الأمريكية على العراق بارتسام سياسة المحاور في الوضع الاستراتيجي العام بين ما يسمى بمحور الاعتدال ومحور المقاومة، وبغض النظر عن فاعلية كلا التوجهين، والتي تعود تقديرات السياسيين لصناعة السياسة الخارجية في كل دولة عربية، فإن الجزائر رفضت الاندماج بسياسة المحاور لعدة اعتبارات إستراتيجية ومنها، أن هذه السياسة تعني إجماعا عربيا على التعامل بمنطق المصلحة القطرية والتي قدرت دول معينة الرهان على التناهي مع التوجهات الأمريكية في المنطقة، في حين ارتأت دول أخرى كانت محل استهداف أمريكي، أن خيار المقاومة بأشكاله المتعددة هو الخيار الأنسب للتعامل مع التوجهات الأمريكية الجديدة والقائمة على التدخل العسكري المباشر تطبيقا لإستراتيجية الفوضى الخلاقة.

ولذا فإن منطق المصلحة القطرية ذاته يفرض على السياسة الخارجية الجزائرية التعامل بمبدأ رفض سياسة المحاور، وعدم الاندماج معها ومع التوجهات الأمريكية كان سيقضي على تلك الصورة التاريخية للثورة الجزائرية المناهضة للاستعمار بأشكاله، والجزائر كانت في موضع الاستهداف في الإستراتيجية الأمريكية وبالتالي كان مفهوما أن لا تسلك الجزائر سلوكا مطابقا للدول التي ارتأت أن تكون مصلحتها خلق محور مقاومة، ثم أن التغييب المتعمد لمبدأ التضامن العربي وهو حال الدول العربية في تعاملها مع الأزمة الجزائرية.

ومع جميع الأزمات التي لا تجد فيها مصلحة قطرية مباشرة يعني أن بناء خيارات السياسة الخارجية الجزائرية قياسا إلى هذا المبدأ الذي من نتائجه المباشرة وبصورة طبيعية الاندماج في سياسة المحاور لا يعدو إلا أن يكون نوعا من أنواع المغامرة، مادام أن حال الدول العربية في مجملها حددت خيارتها في إتباع هذه السياسة أي سياسة المحاور، على أساس مصالحا القومية منفردة، وليس على أساس المصلحة العربية المشتركة، ومع تراجع المشروع الإستراتيجي الأمريكي والذي صاحبه تراجع نسبي

[1] حسين بلخيرات، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه العالم العربي: المحددات والرهانات"، من الموقع الإلكتروني: **http://houcinebelkhirat.maktoobblog.com** ، 2010/09/22، ص 1- 6.

في الانقسام العربي ظهر أن الموقف الجزائري في رفض سياسة المحاور، كان مبني على تقدير سياسي حكيم ولم ترافقه أي تداعيات سلبية على الوضع السياسي الجزائري داخليا وخارجيا.

الفرع رابع: مبدأ رفض الزعامة المصلحية:

وهذا المبدأ في التعامل كان موجها بصورة مباشرة لجمهورية مصر العربية، والحقيقة أن تلك الزعامة المصرية التي أريد لها أن تتكرس في النظام الإقليمي العربي لم تفسر في سياسة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في شقها الخارجي إلا باعتبارها زعامة مصلحية تهتم بتبرير الخيارات المصرية في سياستها الخارجية اتجاه القضايا العربية والتي تبنى على أساس المصلحة المصرية المباشرة والحصرية باعتبارها مصلحة عربية مشتركة بمعنى أن السياسة الخارجية المصرية صار لها أدوار وظيفية في المشروع الأمريكي المناقض طبعا لأي جهود عربية وحدوية.

بمعنى أن الزعامة المصرية في النظام الإقليمي العربي لم تعد قائمة على أسس سليمة في حين أنه تم التمسك بهذا المبدأ في الخطاب الرسمي المصري كمحاولة للحفاظ على صورة تاريخية لجمهورية مصر العربية لم تعد تقنع أحدا بقدر ما قدر لها أن تكون زعامة مصلحية تهتم بالالتزام بوظيفة أساسية هي إقناع الدول العربية بالتوجهات الأمريكية تحت غطاء الزعامة العربية وعدم المزايدة على دور مصر التاريخي مع أن هناك تناقضا فاضحا في توجهات السياسة الخارجية المصرية يفسر هذا، فكيف أن الشعار الرسمي الراهن للسياسة الخارجية المصرية هو مصر أولا ومصر أخيرا في ذات الوقت الذي يجب فيه على الدول العربية الأخرى أن تبقى مؤمنة بالزعامة المصرية للعالم العربي.

والموقف الجزائري كان جريئا في التصدي للتوجهات المصرية المتناقضة، بداية بالمطالبة بضرورة التداول على منصب الأمين العام للدول العربية والذي ترى مصر أنها تستحق احتكاره تماشيا مع منطق الزعامة المصرية للعالم العربي، كما كان للجزائر وقفات مهم في فضح الزعامة المصرية المصلحية للعالم العربي في أكثر من مناسبة لأنه ليس من مصلحة العمل العربي المشترك الاقتناع بزعامة مصرية تسيرها مصلحة قطرية ضيقة.

الفرع خامس: تكريس مبدأ البراغماتية:

فإذا كان مبدأ التضامن العربي لم يعد له الحد الأدنى من الوجود في العلاقات العربية البينية، وإذا كانت المصلحة الوطنية وليس المصلحة العربية المشتركة هي الحاكم في التعامل بين الدول العربية، فإن علاقات الدول العربية فيما بينها كما تراه سياسة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة اتجاه العالم العربي يجب أن تكون قائمة على نزعة براغماتية، تقضي بعض من الكاسب الوطنية في علاقات هذه الدول فيما بينها وتحديدا ما تعلق بالجانب الاقتصادي، ولذا فإن أحد الجوانب الأساسية في سياسة الرئيس بوتفليقة هي التركيز على الاستثمارات العربية في علاقات الدول العربية بعضها ببعض.

وقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة جلب العديد من الاستثمارات العربية في عدت مجالات كالاتصالات مثلا نجمة التي أصبح اسمها حاليا (ooridoo) شركة جيزي (djezey)، كما كان لها أيضا وقد كانت هذه الجهود الاستثمارية ناجحة وأصبحت نموذجا للعمل العربي المشترك يتسم بالطابع البراغماتي، ويشكل أساسا قويا للعمل العربي المشترك، كما يشكل بديلا للخطاب التضامني الوحدوي العربي الذي لم تعد له أي أهمية في أي جهود وحدوية عربية، نتيجة التحولات الإستراتيجية الكبرى الحاصلة عربيا وعالميا، وتماشيا مع ذلك فقط ارتأت سياسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اتجاه العالم العربي أن تكون قائمة على هذا الأساس باعتباره المدخل المناسب للمصلح العربية المشتركة[1].

[1] **المرجع نفسه**، ص 1-6.

المبحث الثالث: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية وأهمية دور الرئيس:

تختلف درجة تأثير السلطات في عملية صنع القرار على المستوى الخارجي من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي المتبع وخصائصه وكذا ما ينص عليه الدستور في تلك الدول من خلال الصلاحيات التي يمنحها لكل سلطة في هذا المجال سواء كانت سلطة تنفيذية أو تشريعية أو عسكرية، وبالإضافة إلى هذا نجد في بعض البلدان التي غلب على نظامها الطابع الرئاسي نجدها تخول للرئيس صلاحيات أوسع في المجال الخارجي، وتزداد ملاحظتنا لهذا الأمر في بلدان التي تنتمي إلى العالم الثالث، حيث يلعب الرئيس في كثير من الأحيان دورا كبيرا في المجال الخارجي خاصة إذا كان يتمتع بشخصية قوية وخبرة وهذا ما نجده في الرئيس الحالي للجزائر عبد العزيز بوتفليقة، وانطلاقا من هذا سنتناول دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية الجزائرية بشكل مفصل ودقيق.

المطلب الأول: دور السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في صنع القرار الخارجي الجزائري:

الفرع الأول: دور السلطة التنفيذية في صنع القرار على المستوى الخارجي في الجزائر:

تعتبر السلطة التنفيذية القوة النافذة في صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطات التنفيذية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية وأخرى معاصرة، فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغيير تتجه بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية، ومما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية[1].

أولا: مؤسسة الرئاسة:

ينص الدستور الجزائري صراحة على أن مؤسسة الرئاسة لها الدور الأكبر في صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية في كل الدساتير التي عرفتها الجزائر على التوالي 1963م، 1976م، 1989م،

[1] حسين بوقارة، **"السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل"**، دار هومة،الجزائر، 2012، ص 67.

1996م، حيث أعطت لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تسمح له بالبث في مختلف القضايا التي تهم الدولة سواء داخل البلاد أو خارجها [1]، فقد جاء في المادة (67) من دستور 1989م، أن "رئيس الدولة وحده يجسد الأمة وهو حامي الدستور ويمثلها داخل البلاد وخارجها" [2]، كما ورد ذلك في المادة (77) من الدستور الحالي أن رئيس الجمهورية هو الذي يقرر ويوجه السياسة الخارجية للبلاد وذلك من خلال الصلاحيات المخولة له في هذه المادة كما يلي[3]:

ث رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.

ج يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها

ح يعين سفراء الجمهورية المبعوثين فوق العادة للخارج وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم.

كما نجد المادة (131)، من الدستور تنُص على أن رئيس الجمهورية يصادق على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة".

ونصت أيضا المادة (132)، هي الأخرى على ما يلي: المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها تسمو على القانون[4].

وحسب هذه المواد فإن مؤسسة الرئاسة وهي أعلى هرم في السلطة التنفيذية في الجزائر، تعتبر صاحبة الحظ الأوفر في القرار السياسي الخارجي الجزائري، وهذا ما هو موجود في الواقع خاصة بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، كما أن المتتبع لمسار الرؤساء في الجزائر يجد أنهم يلعبون دور كبير في صياغة القرار السياسي في السياسة الخارجية، وخاصة الرئيس الحالي بوتفليقة الذي يتمتع بخبرة اكتسبها من توليه لمنصب وزير الخارجية لمدة 15 سنة، بداية من سنة 1963م، إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978م، وهو ما يفسر اهتمامه بالسياسة الخارجية مند توليه الحكم في الجزائر سنة 1999م، محاولا بذلك تحسين صورة الجزائر في الخارجية مستغلا في ذلك علاقاته الخارجية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، **مرجع سبق ذكره**، ص 35-36.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، ص 18.
[4] سعيد بوشعير، **"النظام السياسي الجزائري"**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 1990، ص 240.

التي اكتسبها خلال سنوات توليه الحقيبة الخارجية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين [1]. (أنظر المطلب الثاني صنع السياسة الخارجية الجزائرية في عهد عبد العزيز بوتفليقة)

ثانيا: وزارة الشؤون الخارجية:

تعتبر وزارة الشؤون الخارجية بمثابة الجهاز البيروقراطي المهيمن على جل مستويات السياسة الخارجية مثل ما تهيمن بقية البيروقراطيات على وظائف السلطة التنفيذية (الاقتصاد، الصحة، التعليم..)، وعادة ما تفوض بعض السلطات الفعلية لوزير الشؤون الخارجية إلا ما تعلق منها بالقضايا ذات الأهمية الكبرى والحساسية العالية[2].

أما في الجزائر فبالإضافة إلى رئاسة الجمهورية نجد وزارة الشؤون الخارجية كجهاز رسمي في السلطة التنفيذية، له مساهمة فعالة في القرار السياسي الخارجي في الجزائر، خاصة في فترات السبعينات والثمانينات أين كانت تشارك بصورة فعالة في صناعة القرار في السياسة الخارجية خاصة أيام "محمد الصديق بن يحيى" و"طالب الإبراهيمي" و"الأخضر الإبراهيمي".

غير أن هذا الجهاز تقلص دوره في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند وصوله لسدة الحكم أين استحوذ على القرار الخارجي بصورة كبيرة وجعل من هذا الجهاز جهازا صوريا، وأصبح دور وزارة الشؤون الخارجية في الجزائر دورا وظيفيا لا غير، نظرا لاستفراد مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في الجزائر بصنع القرار في السياسة الخارجية، فلم يبقى لوزارة الخارجية التي من المفروض أن لها دور هام في هذا القرار إلا دورا وظيفيا وإداريا إن صح التعبير، فوزير الخارجية مع رئاسة عبد العزيز بوتفليقة أصبح دورة يقتصر تقريبا في تأدية ما يطلبه منه صانع القرار وينفذ سياسات فوقية لا غير[3].

ثالثا: المؤسسة العسكرية:

يعتبر الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهازا أو أداة بيد السلطة إنه مؤسسة في خدمة الأمة والوطن وليس النخبة الحاكمة شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء مثلا أو

[1] ChaibAissa Khaled, « **le président** », ENAG Edition,Alger, 2000, p 225.

[2] حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 68-69.

[3] محمد طاهر عدلية، **"أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية، 1999- 2004"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسة غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2005، ص 55.

الرئاسة، وعليه فإنه يمتنع عن الاشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويفترض أن يكون محايدا، وملتزما بمهامه المحددة دستوريا[1].

الجيش مند الاستقلال كان المركز العصبي للسلطة السياسية في الجزائر، وعملية تأسيس أو دسترة السلطات السياسية لم تغير من هذه الحقيقة الأساسية في شيء، فقد كانت القيادة العليا العامة للأركان في الجيش هي التي استولت على الحكم والسلطة في سنة 1962م، لحساب "أحمد بن بلة" وهي التي سحبتها منه في جوان 1965م[2]، واستمر بعدها دور الجيش بارزا إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يمكن اعتبارها بداية تحول من حيث بروز قوة من المدنيين لتحتل عددا من الحقائب الوزارية في جهاز الدولة، على عكس مرحلة الرئيس "بومدين".

والواقع أن هذا التحول تجسد أكثر في دستور 23-02-1989م، والذي قلص من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بحصر دور الجيش في بعده الكلاسيكي التقني[3]، إلا أن ذلك لم يتجسد على أرض الواقع من خلال تعيين "قاصدي مرباح" كوزير أول وبعده "مولود حمروش" وهو ما يوضح مرة أخرى الدور البارز والمتواصل والحضور والتمثيل المستمر للمؤسسة العسكرية في دواليب السلطة[4].

وقد برز أكثر من خلال تولي الجنرال "اليامين زروال" سدة الحكم عام 1995م، وهكذا نلاحظ أن المؤسسة العسكرية كانت ومازالت تراقب بصفة أو بأخرى مختلف بنيات السلطة السياسية وتواصل ضمان حضورها في مختلف هذه البنيات، والتأثير فيها ومشاركتها بفعالية في عملية صنع القرار السياسي عموما والقرار السياسي الخارجي على الخصوص ومقولة الرئيس "هواري بومدين"، في هذا السياق تؤكد هذه الحقيقة ولا تنفيها "فالجيش الجزائري إذن ليس بالجيش الذي يحصر دوره ونشاطه في الثكنات لأننا نعتقد بأن فكرة الجيش المحصور والقائم بصفة دائمة بين الأسوار والذي لا يقوم بأي نشاط هي فكرة تجاوزها الوقت"[5].

---

[1] عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة"، في **" الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2002، ص 15.

[2] مولود حمروش، **"الظاهرة العسكرية في إفريقيا"**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1989، ص 66-73.

[3] Mohamed Tahar Ben Saada, « **le Régime politique Algérien** », éditions E.N.A.L, Alger, 1992, p 101.

[4] Encyclopédie-Universalise, France S.A, Paris, 1989, p 780.

[5] رئاسة الجمهورية، "التصريحات الصحفية للرئيس الجزائري هواري بومدين"، **مديرية الإعلام**، مارس 1973، ص 2.

فهذه المؤسسة رغم أن دورها غير ظاهر للعيان إلا أنها تقوم بدور كبير خلف الستار في صناعة القرار السياسي في الجزائر، وذلك نظرا للنفوذ الواسع للعسكر داخل دواليب السلطة، وحسب التركيب النظري البيروقراطي فإن المؤسسة العسكرية اعتبر المؤسسة الأقوى بين المؤسسات الأخرى، وبالعودة إلى **نظرية النظ**م فإن هذه المؤسسة تعتبر **مؤسسة كوربوراتية** أي أنها مؤسسة ذات سيطرة ونفوذ، حيث أن قادة المؤسسة العسكرية في الجزائر ومنذ الاستقلال حسب ما قاله السيد "عبد الحميد مهري" أنه: "لديهم اعتقاد بأن الدفاع عن قيم الثورة وسلامتها، استنادا إلى التجارب السابقة أصبح يشكل وظيفة سياسية دائمة منوطة بالجيش الوطني الشعبي"[1].

فالمؤسسة العسكرية في الجزائر ترى أنها الأولى بصناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ورسم العلاقات مع الدول، ونظرا لأن معظم قادة الجيش هم من النخبة الثورية فلذا مازال الاعتقاد السائد عندهم بأنهم الأولى بصناعة القرار الخارجي وتوجيه مسار السياسة الخارجية الجزائرية نحو كل العالم من دول الجوار والعالم العربي إلى أوروبا وبقية القوى العالمية.

كما لعبت وتلعب الأخطار والتهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر على مستوى نظامها ومحيطها الجواري الإقليمي، دورا بارزا في استمرار نفوذ الجيش في رسم القرار الخارجي بالنظر إلى الطبيعة الأمنية لتلك التحديات، على غرار الأزمات التي تعرفها دول الجوار مثل ليبيا والنيجر ومالي حيث يسيطر البعد الأمني في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية كنتيجة حتمية للتعامل مع هذه المعطيات.

الفرع الثاني: دور السلطة التشريعية في صنع القرار على المستوى الخارجي في الجزائر:

يعتبر البرلمان في الجزائر مجلسا صوريا بأتم معنى الكلمة، فالبرلمان الجزائري منذ إنشاءه في عهد التعددية سنة 1997م، لم يقم بأي وضيفة تشريعية الأكثر من ذلك أنه لم يقترح منذ سنة 1997م، أي بداية عمله إلى غاية 2002م إلا قانونا واحدا من اقتراح حركة النهضة في رمضان سنة 2002م، والذي تم إلغاؤه فيما بعد بسبب شروط المنظمة العالمية للتجارة للتفاوض مع الجزائر، فالبرلمان الجزائري لم تكن له لا سلطات تشريعية ولا رقابية على الحكومة أو الهيئة التنفيذية، لا في السياسة الداخلية ولا في السياسة الخارجية للجزائر، أما فيما يخص صنعه للسياسة الخارجية فهو أبعد ما يكون على ذلك، إذا

[1] جميل مطر وآخرون، **"الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربي، لبنان، 2002، ص 70.

استثنينا فقط الزيارات البروتوكولية التي يقوم بها رئيس البرلمان أو بعض النواب للبرلمانات الخارجية، في إطار ما يعرف بالتعاون البرلماني بين الدول أو بعض التكليفات التي يخص بها رئيس الجمهورية رئيس البرلمان لتمثيله في بعض المحافل الدولية.

فالبرلمان في الجزائر هو هيئة فاقدة لكل الصلاحيات وعلى كل المستويات، وفي كل الميادين كما أن الدستور الجزائري لم يحدد أي وضعية أو دور في مجال السياسة الخارجية، عدا مادة واحدة منحه فيها الدستور الدور الاستشاري فقط وهي المادة (130)، من الدستور: "يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناءا على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين، يمكن أن تتوج هذه المناقشة عند الاقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه معا لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية"[1].

كما أن البرلمان مكون في غالبيته من الأحزاب الموالية للسلطة، والتي لا تخرج عن طوعها مثل حزب جبهة التحرير الوطني والحزب الآخر الذي ولد من رحمها بعملية سياسية قيصرية نتيجة تعنت المرحوم "عبد الحميد مهري" وعدم قبوله بالتضحية بالثوابت وقيم الحزب آنذاك، إلى أن استردته السلطة بعد ذلك بانقلاب على المرحوم "مهري" نفذه الموالون للسلطة بقيادة "عبد الحق بن حمودة"، وإضافة إلى هذين الحزبين توجد أحزاب تدعي المعارضة، وهي في الأصل تابعة لا تعرف من المعارضة إلا اسمها مثل الحزب الثالث في التحالف الرئاسي خلال انتخابات سابقة وهم حركة مجتمع السلم، ذو التوجه الإسلامي وبقية الأحزاب الأخرى التي لا تسمن ولا تغني من جوع، فكيف لها أن تطلب لعب دور في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية وهي لم تستطع لعب دور حتى في السياسة الداخلية للدولة.

هذا هو البرلمان الجزائري رأس السلطة التشريعية، فأي دور لمؤسسة فاشلة بأحزاب مصلحية لا تهمها مصلحة الوطن والمواطن بقدر ما تهمها مصالحها الخاصة والضيقة، وللسلطة كل الحق أن تفعل ما تشاء في الداخل والخارج في ظل ضعف واستكانة سياسية مفرطة من قبل المنتخبين ممثلي الشعب، فالبرلمان الجزائري هو برلمان رفع الأيدي لا أكثر إلى إشعار آخر.

[1] عبد الله بوقفة، **"القانون الدستوري"**، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 397.

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية الجزائرية في عهد عبد العزيز بوتفليقة:

انطلاقا من فكرة أنه لا يمكن إغفال دور العوامل الشخصية للقائد أو الرئيس في بلورة وصياغة القرار على المستوى الخارجي للدولة، وقصد تبيان دور الذي تلعبه هذه الخصائص الشخصية للرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة في السياسة الخارجية، يجب معرفة نشأة وشخصية الرئيس وتوجهاته الخارجية[1].

الفرع الأول: نشأة ومسيرة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة:

يعتبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الرئيس السابع للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وهو من مواليد شهر مارس 1937م بمدينة وجدة المغربية لعائلة ذات أصل جزائري وبالتحديد من مدينة تلمسان، أبوه هو أحمد بوتفليقة وأمه "منصورية غزلاوي"، التحق بالمدرسة الابتدائية في سنة 1940م، بعد أن أتم دراسته الابتدائية واصل تعليمه في مدرسة الكشافين "الحسانية"، ليتم بعدها دراسته بثانوية عبد المؤمن بمدينة وجدة، كان بوتفليقة أيضا يتردد على زاوية "القادريين" لتلقي تعاليم الشريعة الإسلامية [2]، ونظرا لما يمتاز به من دهاء وذكاء وفطنة التي أظهرها في سن مبكرة من شبابه حيث امتاز بالقدرة على التنظيم والتخطيط، وكانت له ثقافة واسعة جراء حب المطالعة للكتب الفرنسية والعربية في مختلف المجالات[3].

كما كانت للرئيس هوايات عدة كالفنون الجميلة بأنواعها، والموسيقى بمختلف طبوعها، والكلاسيكية الغربية خاصة، التي تعبر عن عواطف الشعوب ومشاكلهم ومآسيهم[4].

ويتميز الرئيس بوتفليقة بالإيمان الراسخ والحس الإنساني، كما يقدس الكلمة والوفاء بالعهد، وهو ذو عزيمة قوية في تحيق الأهداف، يتميز كذلك بحبه للتسامح وقبول الحوار مع الآخر دون السعي لإقصائه حتى في ظل الخلاف حول الرؤى[1].

---

[1] سعد حقي، **"مبادئ العلاقات الدولية"**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 190.

[2] **El-Watan**, N° 5039, jeudi 09 Aout 2007, p 02-03.

[3] أحمد قوراية، **"بوتفليقة بين الموهبة والقيادة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 25-26.

[4] عبد العزيز بوتفليقة، **"تصريحات وأحاديث صحفية 04 فيفري – 13 أكتوبر 2000"**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2001، ص 132.

كما يمكن أن نحدد بعض السمات والخصائص الشخصية للرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة مكنته من لعب دور قيادي على مستوى السياسة الخارجية سواء في الفترة التي كان فيها وزيرا للشؤون الخارجية أيام الرئيس "هواري بومدين" أو المرحلة عودته كرئيس للدولة الجزائرية بفوزه في الانتخابات الرئاسية سنة 1999م[2]، فقد استفاد عبد العزيز بوتفليقة من ماضيه الحافل بالنضال السياسي والعسكري في سبيل القضية الجزائرية إبان الاستدمار الفرنسي، وحتى بعد الاستقلال حيث تمكن الرجل من إعطاء دفعة قوية للدبلوماسية الجزائرية في ظل حكم الرئيس السابق هواري بومدين، وتجسدت هذه الاستفادة في توظيف شعار الجهاد أو المجاهد كدليل على روح التضحية في سبيل إعلاء راية الوطن بهدف تزيين الواجهة السياسية في مختلف المواعيد الانتخابية[3]، ومن بين هذه الخصائص نذكر ما يلي:

1 -التحلي بروح الجماعة: ويتجلى ذلك من خلال إدراك القائد لما يجري في بيئته، حيث عمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مند وصوله للسلطة على تخطي الأزمة التي كانت تعيشها البلاد من خلال مشروع الوئام المدني الذي لقي تجاوبا كبيرا من قبل الشهب الجزائري.

2 -التناغم بين الرئيس بوتفليقة والشعب الجزائري: حيث يبرز هذا التناغم من خلال الخطابات التي أدلى بها الرئيس ومختلف المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودعواته التضامنية خلال الأزمات والكوارث الطبيعية على غرار فيضان باب الوادي بالجزائر العاصمة، زلزال بومرداس وغيرها [4]. حيث تفسر لنا نظرية "لوبون" التي تقول أن الفرد يتأثر بقيم مجتمعه، فيصبح فيما بعد داعيا قويا إليها ويتصدر قومه في الإشادة وضرورة الالتزام بها فيكون زعيما وقائدا في مجتمعه.

3 -قدرة على استشراف المستقبل: حيث أن الاستشراف لما هو قادم من صفات القائد.

4 -التربية العقلية للرئيس بوتفليقة: حيث يتميز بالقدرة على الإفصاح عما يجول بخاطره، وهذا يعود إلى البيئة التي تربى فيها والتي سمحت له بالتعبير عما يشعر به بدون ضغط.

5 -امتلاكه لرصيد سياسي وتاريخي اكتسبه من نضاله ضد الاستدمار الفرنسي، ثم من خلال تجربته السياسية الطويلة.

---

[1]Bachir Lahrech, « **Bouteflika une Chance pour l'Algérie pour la Méditerranée pour la Paix** », La Nouvelle Imprimerie, France,2004, p 328-329.

[2]**Chronologie Algérienne 1830-2002**, Centre National de Documentation de Presse et de l'Information, Alger 2002, p 177.

[3] عبد الحميد مهري، "الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي تجربة الجزائر"، في: أحمد ولد دادة (محرر)، **" الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي"**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 57-70.

[4] أحمد قوراية، **مرجع سبق ذكره**، ص 174-177.

6 -ارتباط شخصية الرئيس بالعصر الذهبي للجزائر أو فترة حكم الرئيس هواري بومدين.

7 -الخبرة الدبلوماسية للرئيس بوتفليقة منحته إمكانية نجاح أوسع في مجال تحسين صورة الجزائر في الخارج كونه يتمتع بعلاقات شخصية قوية مع أمراء الخليج كونه أمضى هناك معظم الفترة التي تلت وفاة الرئيس هواري بومدين إلى حين عودته من خلال الانتخابات سنة 1999م[1].

الفرع الثاني: العمل الثوري والسياسي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

أولا: المشاركة في الثورة:

انخرط الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سن مبكرة تقارب التسع عشرة سنة ضمن صفوف جيش التحرير الوطني، حيث تزامن الإضراب الطلابي الذي نظمته جبهة التحرير الوطني في المنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب أو الولاية التاريخية الخامسة أين كان مكلفا بمهمة مراقب عام بين 1957م و1958م.

رقي بعدها إلى رتبة ضابط في المنطقة الخامسة والسابعة، ثم عين ضمن مركز القيادة في لجنة التنظيم العسكري للمنطقة الغربية، وبعد ذلك في مركز القيادة لقيادة الأركان للمنطقة الغربية، ليكون فيما بعد كأحد أعضاء قيادة الأركان العامة التي كانت تحت قيادة العقيد "هواري بومدين".

وفي عام 1960م كُلفَ "سي عبد القادر"، وهو الاسم الثوري المستعار للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتوسيع النضال المسلح من خلال فتح جبهة مالي (المنطقة الحدودية بين دوليتي مالي والجزائر) بهدف إفشال مخططات الاستعمار الفرنسي الرامية إلى تقسيم البلاد وفصل الشمال الجزائري عن الصحراء، وفي هذا الإطار أدى بوتفليقة عدة زيارات إلى العديد من الدول الإفريقية وبالأخص دولتي "مالي" و"غينيا".

وبصفته أحد المقربين من العقيد هواري بومدين قام بوتفليقة في سنة 1961م بمهمة استطلاع آراء الزعماء التاريخيين المحتجزين في مدينة "أولنوي" الفرنسية، وكان ذلك بغية تقريب وجهات النظر بين هؤلاء الزعماء في الخارج والعقيد هواري بومدين في الداخل بخصوص إنشاء تحالف يهدف للوصول إلى

[1] رياض الصيداوي، **"صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر الحزب، الجيش، الدولة"**، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 137-138.

السلطة بعد الاستقلال، وهكذا تمكن بوتفليقة من إقامة جسور التحالف بين "أحمد بن بلة" و"هواري بومدين" لمواجهة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

ونشير هنا إلى ما تمثله مرحلة الثورة التحريرية من أهمية في رسم معالم وتوجهات شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خاصة منذ التحاقه بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1956م، حيث أن القوات المسلحة شكلت إطارا لانصهار الأفراد وبناء العلاقات البينية المتينة نظرا لما تفرضه مهمة الكفاح من انسجام وتفاهم وربط السلوكيات بالآخر. كذلك يتيح العمل العسكري اكتساب المهارات التنظيمية والاتصالية وتنمية النزعة القيادية لدى الفرد، من جهة أخرى تساعد الحياة العسكرية غير المستقرة وكثرة تنقلات الشخص على التفتح نحو العالم الخارجي وتطوير قدرات التكيف مع الظروف والمواقف، كما يتعلم الفرد الاعتماد على النفس والميل نحو السلوك الفردي والاعتداد بالرأي خاصة في المواقف المصيرية.

من جهة أخرى ينمي العمل العسكري طموح الشخص المتواصل نحو بلوغ أعلى المراتب القيادية الممكنة من خلال التحلي بالانضباط واحترام الوقت[2].

ثانيا: العمل السياسي والدبلوماسي الذي قام به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

بعد الاستقلال تقلد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منصب ممثل ولاية تلمسان في الجمعية التشكيلية ثم عين وزيرا للشباب والرياضة والسياحة في 27-09-1962م، حيث قام بتحويل المراكز القديمة للتربية الاجتماعية إلى مراكز للتربية الشعبية لتلقين النشاطات التربوية والثورية لدى الشباب، بعد تخليه عن هذه الوزارة كادت أن تلغى من النشاط الحكومي[3].

بعد اغتيال وزير الخارجية "محمد خميستي" ناب عنه بوتفليقة لمدة أربعة أشهر على رأس وزارة الشؤون الخارجية، أي إلى غاية الرابع من سبتمبر 1963م أين عين بوتفليقة -رسميا- وزيرا للشؤون الخارجية للدولة الجزائرية وهو المنصب الذي بقي فيه مدة ست عشرة سنة أي إلى غاية شهر فيفري 1979م، بالموازاة مع ذلك احتفظ بعضوية اللجنة المركزية والمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، كما

[1]Achour Cheurfi, « **la Classe Politique Algérienne de 1900 à nos Jours** », Casbah Editions, Alger, 2001, p 131.

[2] محمد شفيق، **"القيادة: تطبيقات العلوم السلوكية في مجال القيادة"**، ط2، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 61-70.

[3]M'hamed Yousfi, « **Le Pouvoir 1962-1978** », Serra Graphic, Alger, 1992, P 89.

كان الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة من المقربين من الرئيس هواري بومدين الذي قاد الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة، وساهم في الإعداد له وتنظيمه وأطلق عليه التصحيح الثوري في جوان 1965م[1].

حيث حددت الأهداف والمبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية عقب القيام بالانقلاب بناءا على الظروف الدولية والأهداف الداخلية، حيث وردت جملة المبادئ التي تعمل من خلالها الخارجية الجزائرية في بيان 19-06-1965م متمثل فيما يلي[2]:

خ -الدفاع عن الاستقلال الوطني.

د -استعادة الهوية الوطنية.

ذ -رفض كافة أنواع التدخل الأجنبي.

ر -إلغاء القواعد الأجنبية.

ز -نبذ سياسة الكتل والأحلاف العسكرية.

س - التضامن الفعال مع حركات التحرر والقوى الديمقراطية.

ش - المساهمة في محاربة التخلف والهيمنة الاقتصادية الأجنبية.

كما سعى بوتفليقة من خلال منصبه آنذاك للدفاع عن المصالح العليا للبلاد عن طريق تنشيط العمل الدبلوماسي حققت الجزائر من خلاله مكانة مرموقة، كالاعتراف الدولي بالحدود الجزائرية وتوطيد علاقات حسن الجوار، والدعوة إلى بعث الوحدة العربية، وتفعيل منظمات العالم الثالث وتوحيد جهود دولها، كما تمكن من كسر الحصار الذي حاولت فرنسا فرضه على الجزائر عقب قيام هذه الأخيرة بتأميم المحروقات، بعد أن لعب الرئيس عبد العزيز دورا هاما في مفاوضات مراجعة اتفاقية "إفيان" خلال سنوات 1965م-1971م[3].

وتجدر الإشارة أيضا إلى الدور الذي لعبته الجزائر ممثلة في وزير خارجيتها عبد العزيز بوتفليقة للمطالبة بنظام دولي جديد، خلال القمة التي عقدت بالجزائر سنة 1973م، والتي بلورت فيها الجزائر جميع مطالب الدول مند بداية القمم لمجموعة "عدم الانحياز" في "بلغراد" سنة 1960م و"القاهرة"

[1] Cheurfi, **Op.Cit**, p 132.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **"جهود السنوات العشر"**، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، ص 47.

[3] إبراهيم رماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 861-862.

1964م"ولوساكا" سنة 1970م، التي طالبت فيها الدول بإعادة خلق نظام دولي جديد، حيث صرح الرئيس الحالي ووزير الخارجية الجزائرية في ذلك الوقت عبد العزيز بوتفليقة: "إن قمة الجزائر الرابعة تشكل وصول الشعوب إلى درجة اتفاق مثالي قصد الوقوف ضد مستغليهم، كما تمثل أيضا نقطة انطلاق لمرحلة جديدة تهدف لرد العلاقات غير المتكافئة وتمثل التصدي للمحاولات الاستغلالية للدول الكبرى وحلفائها، كما تسعى القمة لبناء السلام الحقيقي في العالم من خلال القضاء على بؤر التوتر والنزاعات إضافة إلى ترشيد استغلال ثروات مناطقنا"[1].

زيادة على ذلك أولت الجزائر أيضا اهتماما للجانب الثقافي، حيث ساهمت في اعتماد اللغة العربية كلغة عالمية في "اليونيسكو" منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة من خلال مطالبة ممثليها باعتماد اللغة العربية في هذه المنظمة المتخصصة[2].

من خلال عرضنا لأهم المرتكزات التي تبنى عليها ومن خلالها السياسة الخارجية الجزائرية، يمكننا تسجيل النقاط التالية:

ص – السياسة الخارجية الجزائرية تبنى مع مراعات مجموعة من المحددات يمكن تقسيمها إلى قسمين داخلية وتتمثل في الموقع الجغرافي والذي يعد عاملا حاسما في ضعف أو قوة أي دولة، وكذا المساحة والتضاريس، حيث توفر المساحة عمقا استراتيجيا للدفاع أمام أي غزو أجنبي، بالإضافة للمحددات الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر الجزائر من الدول المنتجة للنفط والغاز، إلا أن هذا الأمر لا يوفر لها هامش الحركة في السياسة الخارجية، مادامت عاجزة عن تحقيق اكتفاء غذائي كافي للسكان.

ض – أما المحددات السياسية والاجتماعية فيمكن ملاحظة أن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري هي التي توجه التوجه العام للسياسة الخارجية، كما أن هذه الأخيرة تتأثر كثيرا بالنسق الدولي أو ما سمينها بالمحددات الخارجية الإقليمية والدولية، بالإضافة للمحددات العسكرية التي تعتبر الركيزة الأساسية لقوة الدولة وبقاءها، ولهذا فالجزائر تولي أهمية كبيرة لتطوير قوتها العسكرية لمواجهة التهديدات،

[1]Salah Mouhoubi, « **La Politique Extérieur de l'Algérie et le Nouvel Ordre Economique Mondial** », Editions ANEP, Alger, 2004, P 72-73.

[2] صالح بن قبي، **"الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم وحاضرات أخرى"**، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص 25-27.

معتمدة في ذلك على نظرية التحول إلى الجيش الذكي، بعد أن أثبتت الحروب الأخيرة فشل الجيوش الكلاسيكية.

ط تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ منها، المبادئ التقليدية والمتمثلة في: تحقيق الاستقلال الوطني ومحاربة الاستعمار والامبريالية، المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وتبنيها لمبدأ عدم الانحياز، ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفقا لقاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أما المبادئ الحديثة، فتتمثل في: مبدأ المعاملة بالمثل، تجنب المخاطرة، رفض سياسة المحاور، رفض الزعامة المصلحية، وتكريس مبدأ البراغماتية.

ظ فيما يتعلق بسلطات ومؤسسات التي تعنى بصنع السياسة الخارجية الجزائرية وجدنا أنها تتمثل في السلطة التنفيذية من خلال وزارة الشؤون الخارجية ومؤسسة الرئاسة، وأولينا لشخصية الرئيس ومسار عمله ونضاله السياسي مجال أوسع في التحليل لما يمتاز به من سلطة ونفوذ واستفراد بصنع القرار الخارجي، كما تطرقنا إلى دور البرلمان والمؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه التهديدات القادمة من دول الجوار.

المبحث الأول: الموقع الجيو-إستراتيجي للجزائر في إفريقيا:

تتقلص وتتوسع منطقة الساحل الإفريقي حسب الرهانات الجيوبوليتيكية للقوى الكبرى المتنافسة في المنطقة وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية القوة الحديثة، وفرنسا القوة التقليدية وذلك لاختلاف المصالح، فالولايات المتحدة الأمريكية تتبنى مفهوما واسعا لمنطقة الساحل الإفريقي، حيث ترى فيها ذلك الحزام الممتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وبذلك تظهر الأهمية الإستراتيجية لموقع الساحل الإفريقي من الناحية الشرقية في كون أن بعض دوله تطل على البحر الأحمر الذي هو الآخر يتمتع بموقع استراتيجي مهم جعله يتحكم في حركة العالم لكونه يقع على خط التماس الجغرافي والتاريخي بين العالمين العربي الإفريقي، والإفريقي الآسيوي، وهو يحتوي على 380 جزيرة منها 126 لإريتريا أهمها دهلك وحالب، و6 لـجيبوتي أهمها موليله[1].

كما يعتبر البحر الأحمر أهم شريان لنقل البترول من الخليج العربي وإيران إلى أوروبا الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، كما أنه يشكل حلقة الوصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، وهذا ما يجعله طريقا بحريا للقوات العسكرية بين مراكز تجمعها الأصلية في الشمال ومناطق انتشارها أو عملها في مختلف أجزاء العالم، ومما يزيد من الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر وجود قناة السويس في شماله، ومضيق باب المندب في جنوبه والذي يعتبر أغزر الممرات الملاحية الدولية كثافة بحركة التجارة والنقل، ويمر به نحو ربع الإنتاج العالمي من خام البترول [2]، فمن يسيطر على مضيق باب المندب أو قناة السويس يمكنه السيطرة على الملاحة في البحر[3].

ويضم هذا المفهوم الواسع لمنطقة الساحل الإفريقي دول القرن الإفريقي (إثيوبيا، الصومال، جيبوتي، إريتريا) التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم لأنها تحاذي الممرات البحرية الإستراتيجية في كل من البحر الأحمر والمحيط الهندي، حيث تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وخليج عدن وهو الطريق المائي الطبيعي لنقل نفط الخليج إلى أوروبا وأمريكا[4].

---

[1] زكريا محمد عبد الله، "أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي"، **شؤون عربية**، العدد 88، ديسمبر 1996، ص 156- 158.

[2] عبد المنعم طلعت، "القيادة الأمريكية في إفريقيا.. الأبعاد والتداعيات"، **السياسة الدولية**، مطابع الأهرام، العدد 179، القاهرة، 2010، ص 99.

[3] زكريا محمد عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 158.

[4] نيفين القباح، "تطورات الوضع في القرن الإفريقي"، **السياسة الدولية**، مطابع الأهرام، عدد 108، القاهرة، أفريل 1999، ص 55.

كما تكمن أهمية منطقة الساحل الإفريقي في الدول التي تقع جنوب الصحراء والمتاخمة للدول العربية ذات الأهمية الإستراتيجية كمصر والسودان وليبيا والجزائر والمغرب التي تعتبر بمثابة الظهر المكشوف لكونها محاطة بحزام من الدول الإفريقية، وبالتالي من يمكنه السيطرة على منطقة جنوب الصحراء يسهل عليه السيطرة على منطقة شمال إفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية والممرات المائية، كما تعتبر الساحل الإفريقي جغرافيا وأمنيا الحد الأخطر بين المغرب العربي وباقي دول إفريقيا، وبين المناطق البترولية للشمال وتلك المترامية في خليج غينيا [1].

وتتمتع منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية هامة، ممثلة في نهر النيجر الذي يعد ثالث أطول أنهار إفريقيا بعد نهر النيل ونهر الكونغو، ويبلغ طوله 4160 كلم وتزيد مساحته عن 02 مليونكم[2]، وهو صالح للملاحة فيما بين كوروسا وبماكو في فصل المطر، بالإضافة إلى نهر السنغال الذي يعد السادس من حيث الطول والخامس من حيث المساحة، مما يجعلها محل أطماع خارجية خاصة وأن التوقعات تؤكد أن الحروب القادمة مرتبطة بأزمة المياه[2].

كما أن لمنطقة جنوب الصحراء امتداد إلى دول غرب إفريقيا خاصة الدول المطلة على المحيط الأطلسي الذي هو الآخر يتمتع بأهمية إستراتيجية حيث يصل هذه الدول بالبحر الأبيض المتوسط ومن ثم أوروبا من خلال مضيق جبل طارق، وهو يفصل بين قارة إفريقيا والأمريكيتين (أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية) عبر المحيط الأطلسي الذي يعتبر من بين أهم الممرات المائية.

أما بالنسبة لفرنسا فهي تتبنى المفهوم الضيق لمنطقة الساحل الإفريقي، ويرجع ذلك لكون أن فرنسا تهتم أساس بمناطق نفوذها السابقة خلال الحقبة الاستعمارية والتي ارتبطت بها سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وتتركز أساسا في منطقة غرب إفريقيا التي تعتبر تاريخيا منطقة نفوذ فرنسي، حيث أبدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة عدم استعدادها بالتفريط في مصالح فرنسا بالمنطقة، في حين نجد أن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي عبر مختلف التقارير تركز على ثلاثة دول هي موريتانيا، ومالي، والنيجر، وبالنسبة للإستراتيجية الجزائرية فإنها تحصر دول الساحل الإفريقي جغرافيا فيما يعرف بدول الميدان التي تضم كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر.

---

[1] Danuel Volman, «whey America wants military in Africa», **New Africa**, N° 469, January 2008, p 38-40

[2] مجدي الداغر، **أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، 2006، ص 114.

المطلب الأول: دراسة جيوسياسية وجيواقتصادية لدولة مالي والنيجر:

تحتل كل من دولتي مالي والنيجر موقعا جغرافيا مميزا أعطى لكل منهما أهمية وميزة جيواستراتيجية وجيوسياسية وكذا اقتصادية.

الفرع الأول: مقاربة جيوسياسية وجيواقتصادية لدولة مالي:

أولا: دولة مالي مقاربة جيوسياسية:

جمهورية مالي من الدول الداخلية تقع في غرب إفريقيا، وهي دولة شاسعة تحتل المرتبة الرابعة والعشرون عالميا من حيث المساحة، تحدها الجزائر شمالا، والنيجر شرقا، وبوركينافاسو وساحل العاج في الجنوب، وغينيا من الغرب والجنوب، والسنغال وموريتانيا من جهة الغرب، تزيد مساحتها عن 1,240,000كم^2، تصل حدودها الشمالية إلى عمق الصحراء الكبرى، أما المنطقة الجنوبية من البلاد، حيث يعيش فيها أغلبية السكان، فيمر بها نهري النيجر والسنغال، عاصمتها "باماكو".

تنقسم مالي إلى ثلاثة أقاليم طبيعية هي: الصحاري القاحلة في الشمال، والسهول شبه الصحراوية في الوسط، وأراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب، ويكون الطقس حارا جافا من آذار وحتى أيار وحارا ممطرا من حزيران حتى تشرين الأول، وباردا جافا من تشرين الثاني إلى شباط، ويبلغ متوسط الأمطار نحو 250 مم في المناطق الصحراوية و 900 مم في الأقاليم الأخرى، وتتنوع الحياة النباتية وتكثر العديد من أنواع الأشجار كالنخيل والشوكيات، كما يوجد نهر "السنغال" ونهر "النيجر" هما النهران الرئيسيان في مالي[1].

[1] عبد الجليل زيد المرهون، "مستقبل القاعدة في مالي"، **جريدة الرياض**، العدد 15873، 2011، ص3.

الشكل رقم 05: خريطة تبين دولة مالي وحدودها مع الدول المجاور

مصدر: /http://www.alukah.net/world_muslims/0/52509

جدول يبين طول حدود دولة مالي مع جيرانها

اسم الدولة	طول الحدود
موريتانيا	2237
الجزائر	1376
بوركينافاسو	1000
غينيا	858
النيجر	821
كوث ديفوار	535
السينغال	419

المصدر:من إعداد الباحث

يبلغ عدد سكان دولة مالي 15.4 مليون نسمة، يعيش معظمهم في المدن والقرى الواقعة بالقرب من أوديتهما، يتألف الشعب المالي من عدة مجموعات إثنية هي: العرب، الطوارق، والقبائل الأفريقية. ويتكلم سكان البلاد تسع لغات معترف بها، منها اللغة العربية. وتعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد، رغم استعمال 80% من السكان للغة "البمبارا" ويبلغ عدد الجماعة العربية في مالي ما لا يقل عن ثلاثمائة ألف نسمة، بحكم قربها من الجزائر وموريتانيا، فيما عدد قبائل الطوارق يناهز حوالي ربع السكان، وينتشرون بالقرب من الصحراء الكبرى، ومناطقهم هي: "تمبكتو" و"كيدال" و"غاو"، يبلغ عدد سكان مالي من "البمبرا" حوالي ثلث السكان، ينتشرون في "باماكو" و"سيكاسو" و"سايغو"، وفي بقية المناطق، فيما "الهوتسو" أقل عددا من القبليين الأخريين، وينتشرون في "كاي"[1].

يعتبر الإسلام ديانة غالبية الشعب المالي، بنسبة تفوق 90% فيما النسبة الباقية تتوزع على الديانات التقليدية الأفريقية والديانة المسيحية، وقد انتشر الإسلام* في تلك المناطق بفعل احتكاك التجار المسلمين بسكانها، وجهود لشيوخ السياح القادمين من شمالي إفريقيا، وبفضل تفاني الأفريقيين الأوائل الذين اعتنقوا الإسلام.

- التاريخ السياسي والتقسيم الإداري:

كانت مالي الحالية جزءا من ثلاث إمبراطوريات أفريقية غربية، سيطرت على التجارة عبر الصحراء، وهي مملكة غانا ومالي (منها سميت مالي) وصونغاي ** احتلت فرنسا مالي عام 1920م أثناء الزحف على أفريقيا، أواخر القرن التاسع عشر، وجعلتها جزءا من السودان الفرنسي(هي ليست دولة السودان الحالية)، نالت السودان الفرنسية استقلالها في سنة 1959م، مكونة مع السنغال اتحاد مالي،

---

[1] عبد الجليل زيد المرهون، "مستقبل القاعدة في مالي"، **مرجع سبق ذكره**، ص3.

*المسلمين الأوائل عرفوا العالم الأفريقي، قبل انتشار الإسلام في القارة الإفريقية، فقد كانت الصلات بين العالمين العربي والإفريقي قديمة وسابقة لظهور الإسلام: فقد كانت جزيرة العرب على صلة اقتصادية ودينية وسياسية بشرقي إفريقيا، وعند مجيء الإسلام اختار خلال تقدمه في أفريقيا مسلكين اثنين: **أولهما مائي:** وهو طريق باب المندب، المحاذي لساحل شرقي أفريقيا، حين كان المسلمون يعبرون البحر الأحمر للتوجه نحو الصومال والحبشة وكان الاتصال بين هذه المناطق الأفريقية وشبه الجزيرة العربية مباشرا، وعليه كان شرقي أفريقيا متأثرا بشؤون دينه بمناطق الخليج العربي، وتجلى ذلك في انتشار المذاهب الفقهية والطرق الصوفية، التي كان يتمذهب بها سكان الجزيرة. **ثانيهما بري:** اتخذه الإسلام للدخول إلى شمالي وغربي إفريقيا، عبر معبر سيناء، فبرقة، فتونس، فالجزائر، ثم المغرب، فالصحراء الكبرى، وقد أدى "المغرب العربي"دورا طليعيا في نشر عقيدة وحضارة الإسلام، في ما وراء الصحراء الكبرى، ما أثر كثيرا على مسلمي تلك البلاد: فمن شمالي أفريقيا والأندلس، جاء وساد المذهب المالكي، ومنه وفدت الطرق الصوفية: القادرية والتيجانية، والشاذلية...

**في الفترة ما بين القرن الرابع وحتى القرن السادس عشر ميلادي ازدهرت في أرض مالي الحالية عدة إمبراطوريات إفريقية ذات سلطة قوية وهي: غانا ومالي الإسلامية و صنغي، وكان ازدهار تلك الدول بسبب سيطرتها على طرق التجارة الرئيسية في المنطقة.

الذي ما لبث أن انحل عقده بعد عام، في أعقاب انسحاب السنغال منه، فسمت الجمهورية السودانية نفسها باسم جمهورية مالي بقيادة الرئيس "موديبوكايتا"، ثم بعد فترة طويلة من حكم الحزب الواحد، تم إنهاء الحكم الدكتاتوري عام 1991م بحكومة انتقالية، وتمت كتابة دستور جديد، وفي عام 1992م تم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس "ألفا كوناري"، ولدى إعادة انتخابه عام 1997م سار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد، وفي 2002م خلفه بانتخابات ديمقراطية الرئيس "امادو توماني توري".

تنقسم دولة مالي إلى ثمانية مناطق تحمل كل واحدة منها اسم المدينة الرئيسية بها، وهذه لمناطق بدورها تنقسم إلى تسعة وأربعون دائرة، وهذه المناطق هي:

منطقة غاو، منطقة كيدال، منطقة كياس، منطقة كوليكورو، منطقة تمبوكتو، منطقة سيكاسو، منطقة موبتي، منطقة سيغو[1].

الشكل رقم 06: خريطة تبين المقاطعات الإدارية لدولة مالي.

المصدر: https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Regions_of_Mali_ru.svg

[1] محمد عبد الغني سعودي، "**قضايا أفريقية**"،ب.د.ن، الكويت، 1980، ص 42.

ثانيا: دولة مالي مقاربة جيواقتصادية:

تحوز مالي على ثروات الطبيعة متعددة المعادن الثمينة، بينها الذهب واليورانيوم والفوسفات والكولين، وهناك أيضا معادن جرى التأكد من وجودها، عبر مسوحات جيولوجية، ولكن لم تجر لها عمليات استخراجي حتى الآن، ومن ضمن تلك المعادن الحديد والنحاس والمنغنيز والبوكسيت. ويعتمد النظام الاقتصادي لدولة مالي على عنصرين أساسين هما: القطاع الزراعي والفلاحي، والقطاع الإستخراجي، مثل الذهب واليورانيوم، أما القطاع الصناعي والخدماتي فهو ضعيف جدا، وعلى الرغم من ذلك فإن مالي تصنف اليوم بين أكثر دول العالم فقرا، في العام 2010م بلغ الناتج القومي للبلاد **16.7 مليار دولار** واحتلت بذلك المرتبة **134** عالميا، أما معدل الدخل الفردي فبلغ **1200 دولار** سنويا وهي تقع في المرتبة **208** عالميا على هذا الصعيد، كما احتلت مالي في 2010م الرقم **(0.309)** في مقياس التنمية البشرية وهو أقل من نصف المعدل العالمي البالغ **(0.620)** ويشير تدني الرقم إلى ضُعف مؤشرات التنمية[1].

الفرع الثاني: مقاربة جيوسياسية وجيواقتصادية لدولة النيجر

أولا: دولة النيجر مقاربة جيوسياسية:

تعتبر النيجر دولة حبيسة بغرب أفريقيا في المنطقة الجغرافية الفاصلة بين الصحراء الكبرى والمنطقة الواقعة جنوبها والتي تدعى بإفريقيا السوداء، تبلغ مساحتها **1267000 كم^2**، ويغطي الماء مساحة **300 كم^2**، من إجمالي مساحة الدولة وبهذا فهي تحتل المركز الثاني والعشرين عالميا من حيث المساحة، وتعتبر منطقة النيجر جزء من الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي، المناخ في النيجر مداري جاف شديد الحرارة عدا أقصى جنوب الدولة حيث المناخ الاستوائي على حدود حوض نهر النيجر، وتغطي الصحراء والكثبان الرملية أغلب أراضي النيجر عدا الجزء الجنوبي من البلاد الذي تغطيه غابات السافانا، والجزء الشمالي للبلاد تغطيه الهضاب، ويحد النيجر سبعة دول من جميع الجهات ويبلغ طول

[1]– Amandine Adamczewski et Jean-Yves Jamin, « Investisseurs Libyens, paysans maliens », **Le Monde Diplomatique**, septembre 2011, p 3-5.

شريطها الحدودي **5697 كم** إجمالا حيث يحدها من الشمال الجزائر وليبيا، ومن الشرق تشاد، ومن الجنوب نيجيريا وبنين، ومن الغرب مالي وبوركينافاسو [1].

الشكل رقم 07: جدول يبين طول حدود دولة النيجر مع جيرانها

الدولة	طول الحدود (كلم)
نيجيريا	1497
تشاد	1175
الجزائر	956
مالي	821
بوركينافاسو	628
بنين	266
ليبيا	354

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم 08: خريطة تبين موقع دولة النيجر

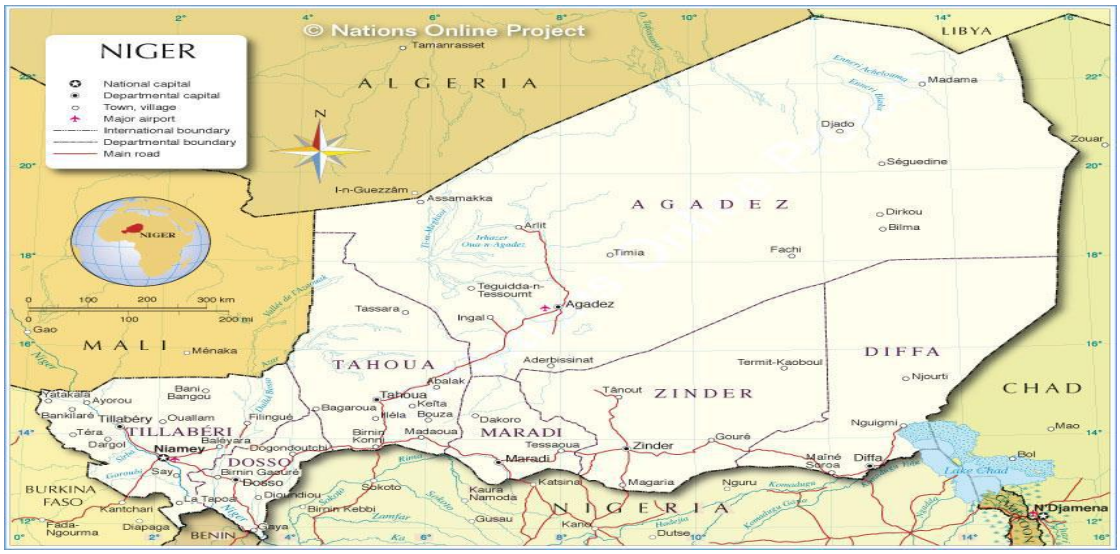

المصدر: www.nationsonline.org/oneworld/map/niger-administrative-map.htm

[1]– AwaissAboubakar, « L'Initiative Bassin de Niger (IBN) ; développement Durable et Gestion Intégrée d'un Grand fleuve», **Afrique Contemporaine**, Eté 2003, p 179-180.

يتكون شعب النيجر من عدد القبائل الرئيسة تتمثل في **الهوسا، والسنغاي، والزرما، والفلاته، والطوارق، والعرب، والتوبو، والكانوري، والغورمانتشي** ،ويلاحظ أن النيجر تميز عن غيرها من الدول الإفريقية من حيث قلة عدد قبائلها، إذ أنها لا تتجاوز ثماني قبائل رئيسة كما ذكرنا، ويعتبر هذا العدد قليلا مقارنة بقبائل الدول الإفريقية الأخرى التي تعد فيها القبائل بأضعاف هذا العدد، كما تتميز القبائل النيجرية بسمة أخرى، هي الإسلام الذي يعد عنصر توحيد وربط هذه القبائل ببعضها، فقد تعايشت قبائل النيجر باختلافها منذ أمد بعيد في وئام وسلام وتناسق، وهو الأمر الذي جعل دولة النيجر من دول الاستثناء ما يوجد في بعض دول القارة من الصراعات والحروب القبلية والعرقية القاتلة .

كما نجد لكل قبيلة من قبائل النيجر لغتها ولهجتها الخاصة بها، وكل واحدة من لغاتها مستخدمة في الدول المجاورة مثل: (لغة **الهوسا**، ولغة **الزرما**، ولغة **الفلاته**، ولغة **التماشيك**، ولغة **السنغاي**، واللغة **العربية** .. وغيرها)، وهي لغات الدول السبع التي تحد النيجر والجدير بالذكر أن اللغة العربية في النيجر تمتاز عن غيرها من اللغات المحلية الوطنية الأخرى بأنها تدرس رسميا في المدارس الحكومية وغيرها جنبا إلى جنب مع اللغة الفرنسية لغة الإدارة الرسمية، والتي أصبحت بدورها حلقة وصل وتفاهم بين المثقفين بها من الشعب النيجيري، وتعتبر دولة النيجر بلد إسلامي عريق في الإسلام، إذ استقر فيه الإسلام منذ قرون عدة، وشكل كثيرا من عادات الناس وسلوكهم، وتقدر نسبة المسلمين فيه بأكثر من **90%** (سُنَة مَالكية)[1].

- التاريخ السياسي والتقسيم الإداري:

ازدهرت الحضارة في هذه المنطقة في الصحراء الكبرى بالقرب من بحيرة تشاد الواقعة في الجنوب الشرقي للبلاد، عرفت هذه الحضارة باسم حضارة " **قانم-بورنو**"، وراحت تنشر الإسلام في هذه المنطقة القاحلة اعتبارا من القرن الحادي عشر للميلاد، وفي القرن الخامس عشر أقام **الطوارق** سلطنة **أجاديز** التي كان لها السيادة على شمالي البلاد، في نهاية القرن **16** قامت دولة **السعدين** ببعثة بقيادة **جودار باشا** وانتهت بإنهاء عهد إمبراطورية **الصونغي**، وأصبح شمال النيجر تابعا للمغرب لعدة سنين، وفي القرن السابع عشر أقامت قبائل **الجرما** إمبراطورية على شاطئ نهر النيجر في الجنوب الغربي للبلاد، وفي

[1] زاهر رياض، **المماليك الإسلامية في غرب أفريقيا أثرها في تجارة الذهب عبر الصحراء الكبرى**ب.د.ن، القاهرة، 1968، ص 120.

القرن الثامن عشر أسست شعوب **الهوسكا** مملكة **جوبير** القوية، وفي أوائل القرن التاسع عشر أقام **الفولانيون** سلطنة **سوكوتو** وذلك سعيا منهم لإحياء الحركة الدينية الإسلامية في المنطقة[1].

وفي العام 1904م أصبحت النيجر جزءا من إفريقيا الغربية الفرنسية، لكن قبائل الطوارق ظلت تقاوم الاحتلال الفرنسي حتى عام 1922م عندما حولت فرنسا البلاد إلى مستعمرة فرنسية، وفي عام 1946م أصبحت النيجر واحدة من الأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار، ولها تمثيل نيابي في البرلمان الفرنسي، حتى نالت النيجر استقلالها التام في 03 أوت 1960م، خضعت النيجر للحكم الديكتاتوري باستثناء السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال، ومع بداية 1991م ازدهرت الحياة السياسية بالنيجر ونشأت العديد من الأحزاب والجمعيات الأمر الذي ساعد على إقامة مؤتمر للمصالحة الوطنية في 1991م، تمهيدا لتبني العديد من مشروعات القوانين التي من شأنها إقامة حياة سياسية جديدة وانتخابات رئاسية نزيهة[2].

تنقسم النيجر إداريا إلى **7** مناطق إدارية ومنطقة مستقلة تمثل العاصمة، وهذه المناطق بدورها تنقسم إلى **36** وحدة إدارية، وهذه الوحدات تم تقسيمها إلى **265** بلدية أصغر مختلفة الأنواع حيث يتم تقسيم هذه البلديات إلى: بلديات مأهولة (وهي تلك التي تضم تجمعات بشرية كبيرة) وبلديات نائية (وهي قليلة السكان وغالبا ما تقع في المناطق الحدودية أو الصحراوية) وأخيرا المواقع التنفيذية وتمثل المساحات أكبر من الصحراء الغير مأهولة، بالإضافة إلى المناطق العسكرية، والمناطق الإدارية الكبرى للنيجر هي: **أجاديز، وديفا، ودوسو، ومارادي، وتاهوا، وتيلابيري،وزيندر** ، وأخيرا **نيامي** العاصمة وهي منطقة إدارية مستقلة تقع داخل منطقة **تيلابيري** الإدارية.

ثانيا: دولة النيجر مقاربة جيواقتصادية:

يقوم الاقتصاد في النيجر على القطاع الفلاحي والإستخراجي، ويتمثل القطاع الأول في المحاصيل الموسمية مثل الفول السوداني، القطن، الأرز، قصب السكر، البنجر، الأولية مثل اليورانيوم حيث تمتلك النيجر واحد من أكبر احتياطيات العالم بالإضافة إلى الحديد، الفحم، الملح، القصدير، أما الجانب الصناعي فهو محدود ويقتصر على الصناعات الزراعية، المنسوجات، الجلود، الصوف، مواد

[1] **المرجع نفسه**، ص 120.

[2] Hama Amadou, «l'Ambituo Renouvelée du Niger», **Géo Economie**, N° 56, 2011, pp 9-14.

البناء، وتعتبر النيجر من أفقر الدول في العالم حيث لا يتعدى نصيب الفرد من الناتج القومي **670 دولارا** سنويا[1].

وتسيطر فرنسا على أهم ثروات النيجر منذ عام 1971 عبر شركة "أريفا" في الاستحواذ على استخراج يورانيوم النيجر الذي يمد فرنسا بـ35% من احتياجاتها من الطاقة النووية والتي تساهم بدورها في 75% من الطاقة الكهربائية الفرنسية ، تحتل النيجر موقعا خاصا في إستراتيجية الأمن القومي الفرنسي منذ أن بدأت فرنسا عام 1971 عبر شركة "أريفا" في الاستحواذ على استخراج يورانيوم النيجر الذي يمد فرنسا بـ 35% من احتياجاتها من الطاقة النووية والتي تساهم بدورها في 75% من الطاقة الكهربائية الفرنسية.

وتمنح شركة أريفا العملاقة –التي تعمل في مجال الطاقة النووية واستخراج اليورانيوم وصنع المفاعلات النووية عناية خاصة للنيجر التي كانت تحتل المرتبة الرابعة عالميا بعد كزاخستان وكندا وأستراليا قبل أن تقفز مع اكتشاف منجم "إيمورارن" لتحتل المرتبة الثانية عالميا بعد كزاخستان، والأهم أفريقيا، إذ لا يزال منجم ناميبيا المملوك لأريفا غير مستخدم .

تعمل شركة أريفا في دولة النيجر عن طريق شركة تابعة لها تسمى أريفا النيجر التي تقوم بتنسيق عمل الشركات الفرعية التي تدير المناجم الثلاثة، وهي سومايير، وكومیناك، وإيمورارن مع الشركة الأم.

"من مفارقات العلاقة المختلة بين عالمي الشمال والجنوب أن تكون النيجر الدولة الأفقر والأكثر هشاشة على المستوى العالمي وفق معايير الأمم المتحدة تساهم عبر ثرواتها المنهوبة في تمويل جزء كبير من مشروعات فرنسا من الطاقة النووية وتزويدها باحتياجاتها من الطاقة الكهربائية"

وتبلغ حصيلة ما استخرجته الشركات الفرنسية من يورانيوم النيجر منذ العام 1971 إلى غاية سنة 2012 ما مجموعه (110 آلاف طن) تم استخراجها من منجمي سومايير، وكومیناك، أما منجم "إيمورارن" الجديد الذي لا يزال قيد التجهيز فيفترض أن ينتج خمسة آلاف طن سنويا على مدى 35 سنة قادمة ، من مفارقات العلاقة المختلة بين دول الشمال ودول الجنوب أن تكون النيجر الدولة الأفقر والأكثر هشاشة على المستوى العالمي –وفق معايير الأمم المتحدة– تساهم عبر ثرواتها المنهوبة في تمويل مشروعات

[1]Awaiss Aboubakar ,**Op.Cit**, p 185-187.

فرنسا من الطاقة النووية وتزويدها باحتياجاتها من الطاقة الكهربائية ، هذا في حين لا تدفع شركة أريفا للدولة النيجرية سوى 150 مليون يورو مقابل اليورانيوم، بالإضافة لمئة مليون يورو على شكل ضرائب، وهو ما يمثل نسبة 5.5% فقط من اليورانيوم المنتج، وهو العائد الزهيد الذي ترفضه الحكومة النيجرية على استحياء، فيما تتصاعد احتجاجات الرأي العام النيجري في مواجهة الضرر الاقتصادي الذي تلحقه أريفا بمصالح شعب النيجر، حيث ينظم تحالف يضم 38 جمعية مناوئة لممارسات شركة أريفا نشاطات من حين لآخر وترفع شعارات منددة بالشركة والحكومة على السواء[1].

وتعود بدايات الامتعاض النيجري من الاستنزاف الفرنسي لثروات البلاد إلى عهد الرئيس النيجري الأسبق حماني ديوري عندما طالب –عقب قرار فرنسا الاعتماد على الطاقة النووية على خلفية تفاعلات أزمة النفط 1973– بزيادة حصة دولة النيجر من عائدات اليورانيوم التي تستخرجها الشركات الفرنسية من بلاده، وهو الموقف الذي ردت عليه فرنسا بتدبير انقلاب عسكري في أبريل/نيسان 1974 قاده الجنرال سيني كونتشي، وفي عهد الرئيس المنتخب ممادو طانجا (1999–2010) تجرأ الرئيس لأول مرة في تاريخ علاقات النيجر بفرنسا على إعادة التفاوض مع أريفا بشأن اليورانيوم، وفتح الاستثمار فيه وفي غيره من موارد النيجر أمام الشركات الأجنبية ومنح عدة تراخيص لشركات صينية وهندية وكندية، ومضى قدما في الانفتاح على الصين وأجرى مفاوضات متقدمة معها، وعين لهذا الغرض ابنه عثمان ملحقا تجاريا في سفارة بلاده ببكين ليتولى التفاوض السري مع الشركات الصينية ، وهي التوجهات التي أزعجت باريس ووجدت في امتعاض المعارضة النيجرية من إعادة انتخاب الرئيس ممادو طانجا لمأمورية ثالثة –عكس ما ينص عليه الدستور– فرصتها الذهبية في تدبير انقلاب عسكري في فبراير/شباط 2010 أطاح بالرئيس تانجا وبطموحاته التحررية التي دفعته إلى تجاوز الخطوط الحمراء الفرنسية المتمثلة في المس بمصالح أريفا وفتح أبواب النيجر أمام الصين.

[1] أعمر ولد شيخنا، "النيجر.. ثروات في مهب الصراعات الدولية"، 29-06-2018، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/26/

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية لدولتي مالي والنيجر لدى الجزائر:

الفرع الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لدولة مالي بالنسبة للجزائر:

أولا: البعد الأمني:

ميز نهاية الحرب الباردة بروز مصادر تهديد جديدة أصبحت عابرة للقارات كالهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والإرهاب، وكذا تحول في مفهوم الأمن الذي تبين أنه مرتبط بعوامل أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية، وكل هذه لتطورات لم تكن الجزائر بمنأى عنها خاصة وأنه تربطها حدود واسعة مع مجموعة من الدول الموصوفة بالدول الفاشلة والمنهارة، وهي دول منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر بتعبير لرئيس الجزائري الراحل "هوراي بومدين" البطن الرخو لأمن القومي الجزائري، وهي المتغيرات التي أدت إلى صعود العامل الأمني كبعد أساسي في رسم السياسة الخارجية اتجاه هذه المنطقة ومنها دولتي مالي والنيجر[1].

1 - حماية الحدود:

أن احتواء هذه المنطقة على جميع بذور النزاعات الموجودة في أفريقيا وكونها مرتعا لجميع التحديات الأمنية القديمة منها والجديدة، ومتاخمتها لمساحتها الشاسعة وحدودها الجنوبية لطويلة، التي تصعب مراقبتها والسيطرة عليها بصفة كاملة، تجعل الأمن القومي الجزائري مهددا من الجنوب، خاصة أن الدولتين تقعان ضمن مجال العمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري[2].

يتفق الكل على أن الحدود تمثل إحدى المصادر الرئيسية للنزاعات في أفريقيا، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي عانت من هذا المشكل المعقد مع المغرب، الذي رفض الاعتراف بالحدود الموروثة عن المستعمر الفرنسي بينه وبين الجزائر، والتي تمتد على مسافة **850 كلم**. ومع ليبيا فقد كان الإشكال في تأجيل رسمها بسبب المماطلة الليبية الدائمة، أما تونس فكانت مطالبها الترابية ب 32 كلم (منطقة البرمة)[3]، ولهذا ترى الجزائر أن مشكلة الحدود هي إحدى التحديات الأمنية التي تمس أمنها وأمن المنطقة

---

[1] وهيبة دالع، "دور العوامل الخارجية في السياسية الخارجية الجزائرية 1999-2006"، **مذكرة ماجستير**، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر،2008، ص88.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص 53.

[3] بعزيز عز الدين، "سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 – 1995"، **مذكرة ماجستير**، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 51-52.

كلها، وعليه أولت أهمية بالغة لهذا المشكل خاصة مع الاختراق السهل للحدود مما أدى إلى تفاقم الظواهر المرضية، وما تحمله من أخطار على كل المستويات مما يجعل أمن الجزائر الوطني والإقليمي في خطر، وهو ما جعل الجزائر تنشط دبلوماسيا من خلال الدخول في اتفاقيات ثنائية وجماعية من أجل المحافظة على حدود الموروثة عن الاستقلال، وعدم المساس بها وحلها بالطرق السلمية مما يساهم في تحقيق الاستقرار والتالي حماية حدودها،[1] وهو ما صرح به الرئيس"بن بلة" في بشار يوم 3-10-1963م "بأن الجزائر لها حدودها مثلما تركها الاستعمار"[2].

2 - مشكلة الطوارق:

أي فهم جيد وقراءة سليمة لقضية الطوارق تستدعي التركيز على المحطات التاريخية الكبرى وهو ما يعني الرجوع إلى الإرهاصات الأولى للقضية، والتي تعود جذورها إلى فترة الاحتلال الفرنسي ثم تتبع تطوراتها بعد الاستقلال إلى اليوم:

أ - **مرحلة الاحتلال**: عارض شعب الطوارق كغيره من شعوب وقبائل دول الساحل الأفريقي وإفريقيا عموما وجود المحتل "الفرنسي"، ورفضوا الخضوع لسلطته تحت أي نوع من الأنواع، وقاوموا وجوده بكل الطرق فقد نظر الطوارق لأوائل للاحتلال كنوع من أنواع العبودية الجديدة، وثارت أكثر من مرة محاولات التمرد في مناطق "**فركون**" في مالي و"**كوسن**" بالنيجر.

وقد دفع حصول دولة مالي* حاليا والنيجر على استقلال شبه تام عام سنة 1957 بالطوارق إلى التمرد لكونهم لم يحصلوا على الاستقلال، بالإضافة إلى طرح مشروع المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء "OCRS"** غير أن المخطط تم رفضه وإفشاله من قادة الطوارق آنذاك.[3]

---

[1] Cheikh Slimane et Autres, **Le Maghreb et L AfriqueSubsaharienne**, Paris, Ed C.N.R.S,1980,P44

[2] Yakemtchouk Romain, «**Les Frontières Africaines**», in R.G.D.I.P, 1970, P54.

* مالي كانت تسمى منطقة السودان الفرنسية وبموجب قانون 1957/7/23 حصلت دولة مالي والنيجر على الحكم الذاتي ثم جمهوريات مستقلة سنة 1958.

** تم تبني هذا المشروع استنادا للقانون الفرنسي 27-07-1957 وهدفه المعلن هو تحسين مستوى حياة السكان وضمان الرفاه الاقتصادي أما هدفه غير المعلن فهو اقتطاع منطقة الجنوب الجزائري والمالي والنيجيري والتشاد كون تلك المناطق غنية بالموارد الطاقوية والمعدنية.

[3] Keita Modibo, «La résolution du conflit tourage au Mali et au Niger», **note de recherche du GRIPCI**, N°10 Chaire Raoul- dandurand en étude stratégique et diplomatiques, Juillet 2002, P 08.

إن التقسيم العشوائي للحدود من طرف الاحتلال الفرنسي، لم يراعي خارطة توزيع الأقليات والإثنيات وهو ما نتج عنه دول مصطنعة تحمل في أحشائها جذور الانقسامات والأطماع الخارجية، وهو ما انعكس على تلك المجتمعات والقبائل والتي من ضحاياها شعب أو قبائل الطوارق.

ب - **بعد الاستقلال:** كنتيجة للتفرقة بين قبائل ال طوارق بين دولتي مالي والنيجر خصوصا، بادرت قيادة الطوارق إلى المطالبة بالاستقلال، وقادت أول تمرد سنة 1959م في منطقة "ادغ أفوراس" على التراب المالي، لكن تمرده فشل بعد أن قمع عسكريا سنة 1964م، وقد ساهمت الجزائر في إطفاء نار تلك الثورة لأنها تهدد استقلالها ووحدتها الترابية، وكانت مدعومة بالمملكة المغربية التي قامت أيضا بتسليم بعض من الطوارق إلى مالي.

إن تراجع أزمة الطوارق وتلاشي صوتها لم يكن نتيجة لحل القضية، وإنما كانت تنمو في صمت وسرية طوال هذه الفترة، وبقد كانت سنة 1990م بدية التمرد الحقيقي في مناطق ال طوارق، وكانت أول شرارة للتصادم بين الطرفين بعد الهجوم على مقر الدرك الوطني في "**تشين تيرادن**" في 07-05-1990م، ومنذ ذلك الوقت دخل ال طوارق في صرا مسلح ضد السلطات المركزية دامت حوالي عشر سنوات، قادها عدد من الحركات مثل الحركة والجبهة الموحدة لتحرير الأزواد MFUA .

وفي ماي 2006م وقع هجوك عسكري بـ"**كيدال**"و"**مناكا**"من طرف التحالف الديمقراطي للتغير كرد فعل على تدهور الأوضاع الاقتصادية للطوارق في مالي وعودة الجيش النظامي للمنطقة[1].

وفي مارس 2007م شنت مجموعة منشقة تابعة ل "**إبراهيم باهنغا**" هجوما على موقع "**تينزاواتين**"، حيث تم خطف 23 عسكريا، ما دفع بقوات الجيش المالي والنيجيري إلى مطاردة فلول هـ ذه الجماعة، وقادت القوات المشتركة للجيشين حملة عسكرية لتطهير لمناطق الشمالية للبلدين من عناصر الجماعة المتمردة، ماأوقع الكثير من الخسائر بين المدنيين العزل وصلت حد الإبادة حسب منظمة العفو الدولية في ديسمبر 2007م[2].

[1]FerdaousBouhle Hardy, «**Crises touarègues au Niger et au Mali** », Ifri Programme Afrique subsaharienne, Janvier 2008, p 05. http://www.ifri.org/files/Afrique/Sem,crisestourages,FR.P8 27-10-2009

[2]– Frédéric Deycard, « Le Niger entre deux feux ,La nouvelle rébellion touarègue face a Niamey », **politiqueafricaine**, N°108, décembre 2007, p.131.

ومنذ 17 جانفي 2012م، تشهد مالي هجمات يشنها المنتمين لحركة تحير لأزواد بقيادة أياد "أ غ غالي" على العديد من المواقع العسكرية في شمال مالي حيث نجحوا ف ي السيطرة على أهم المدن في الشمال على غرار تمبوكتو وكيدال وقاو.

ت- أسباب تمرد الطوارق:

بعد تتبع مسار تطور أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وخاصة في دولتي لنيجر ومالي وامتداد آثاره غلى الجزائر وليبيا، سوف نتطرق إلى العوامل والفواعل السياسية الداخلية والخارجية التي لعبت دورا هاما في إدارة الأزمة ال طارقية واستمراريتها من خلال الاعتماد على عدة مقاربات ومداخل لتفسير أسباب الأزمة الطارقية في منطقة الساحل الأفريقي كما يلي:

- ✓ **المدخل الاثني:**

يعتبر المدخل الذي ركز على العامل الاثني في تحليل وتفسير سبب قيام أي نزاع من أهم تفسيرات التي يمكن اعتمادها في فهم سبب أزمة الطوارق من خلال متغيرين:

- **الواقعية الإثنية:** حسب ذا المتغير فإن إحساس الطوارق كمجموعة إثنية با لأمن إزاء المجموعات الإثنية الأخرى (الهوسا)، وكذا إزاء السلطة دفعها نحو تعزيز أمنها وهو الأمر الذي فهمته ه ذه الأخيرة على أنه خطوة نحو تصعيد ودخلت مع هذه الإثنية -الطوارق- في حرب وقائية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة هذا النزاع وتأثر عملية بناء الدولة[1].
- **توظيف الإثنية**: لا تكمن المشكلة في التنوع الاثني بقدر ما تكمن في ظاهرة الاستقطاب والتوظيف السياسي للأثنية، هذا ونجد أن الطوارق كإثنية قد تم توظيفها عبر **ثلاث مراحل ومستويات** منها ما هو داخلي وما هو خارجي، داخليا نجد:

[1] عادل زقاغ، "إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث"، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، دراسة غير منشورة، جامعة باتنة، 2003-2004، ص 64.

ثانيا: النظم السياسية الشمولية:

كان تعامل نظام دولة مالي والنيجر وحتى بوركينافاسو مع ال طوارق بتبني إستراتيجية الاحتواء "containment" بحيث عزلتها ولم تسمح لها بالتمثيل السياسي في نظام الحكم[1]، حيث نجد تعاقب نفس الأحزاب الحاكمة والقائمة ع لى اعتبارات إثنية وعرقية على مقاليد السلطة، وفي هذا نجد أن الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي تميزت باستمرار إنتاج نفس التركيبة الاجتماعية والسياسية المتكونة من نفس العناصر العرقية على مستوى السلطة وهو ما تأثر تأثيرا سلبا على عملية بناء الدولة[2].

1 - الحكم الإستعماري:

عمل المحتل الفرنسي على تفضيل بعض القبائل مثل "الهوسا" على قبائل التواكس ال طوارق وجعلهم في الحكم حيث نجد أن العرقيات الأخرى (الحوساسو الجيرمة)، نالت قسطا كبيرا من التعليم أثناء لاحتلال ما مكنهم بعد الاستقلال من السيطرة على الحكم عكس ال طوارق، وهم الذين كانوا عبيدا للطوارق بالإضافة إلى تقسيم الطوارق على عدة بلدان كنوع من زرع بدور الفتنة في الساحل الإفريقي[3].

2 - مدخل الحرمان: يندرج هذا المدخل ضمن العوامل الداخلية وحسب هذا المدخل نجد أن ال طوارق يعانون من أزمتين بنيويتين أساسيتين ما دفعهم إلى سلوك سياسة نزاعية وعدائية.

أ -**القهر:** وهو التقيد للمشاركة السياسية باستعمال العنف من طرف الأنظمة السياسية في كل من مالي وتشاد والنيجر، ويتجلى ذلك في غياب أي تمثيل لشعب ال طوارق في تلك الأنظمة وكذا عدم تمتعهم بالحقوق والحريات على عكس هذا نجد في الجزائر أن السلطات الجزائرية قد عمدت إلى إعطاء نوع من الحم الذاتي لقبائل الطوارق في تنظيم أمورهم المحلية.

ب **الفقر**:تعاني أنظمة الساحل الأفريقي وخاصة (النيجر ومالي وتشاد) من أزمة التوزيع [4]، انعكست على شعب الطوارق، زاد من حدتها تفاعلها مع طبيعة المنطقة وموجات الجفاف التي عرفتها مع سنوات

---

[1] Mehdi Tadje, « sécurité et stabilité au Sahel Africain, Collège de Défense du NATO », **occasionnel paper**, N° 19, Décembre 2006, p 71-72.

[2]Otayek Réné, « Afrique : les identités contre la démocratie », **cahiers des sciences humaines**, N° 10, Editions de L'aube, France, p 23-31.

[3] Pierre-Francois Naudé, « Mali privatisation : la grande panne », **Jeune Afrique**, Maghreb et Moyen-Orient, N° 2520-2521, Paris, 26 avril-9 mai 2009, p 114-115.

[4]**Ibid**, p 115.

السبعينات والثمانينيات، وصولا إلى الأزمة الغذائية التي ضربت النيجر سنة 2005م، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي عرفت زيادة في أسعار المواد الغذائية.

3- **المدخل الاقتصادي:** بالتركيز على متغيرين أساسين هما الجشع والظلم، نجد أن ال طوارق عانوا من التهميش على مختلف المستويات بالمقارنة مع المجموعات المكونة للدولتين في مالي والنيجر، ما دفع الحركات المسلحة للطوارق لرفع شعار استرجاع الحقوق المهضومة ومحاربة اللاعدالة في توزيع الثروة والسلطة، الأمر الذي دفعهم إلى التمرد والدخول في نزاع مع النظام القائم[1].

4- **المدخل السيكولوجي (الدوافع الذاتية):** تسيطر على الطوارق فكرة وشعور حق امتلاكهم لوطنهم ووحدة عالمهم الذي يتشكل من كونفدرالية كبيرة تسيطر على كامل الصحراء، كما يعتبرون الحرية مبدأ أساسي لا غنى عنه وهو قائم على حقيقتين أساسيتين هما: الاستقلال الذاتي والخروج عن الوصاية، وقد استمدوه من حاجتهم للتنقل والترحال الدائمين بحثا عن المناطق الرعوية، وبالتالي فهم يرون في الدولة بحدودها المرسومة خطرا عليهم، ومن ثمة كان الاستقلال الحديث للدول التي يتواجدون بها حلقة من حلقات الاستعمار لا تمت بأي صلة إلى الأفكار التي يحملونها عن الحرية، بعد أن قيدتهم الحدود وتم إقصاءهم من السلطة بسبب افتقارهم لإطارات كفآه، وكانت النتيجة رفض الأوضاع السائدة فقاموا بالتمرد[2].

كما ساعد تجاهل النظم السياسية في منطقة الساحل الأفريقي للطوارق على ترسيخ النظام القبلي، خاصة في ضل عدم توفر بدائل معقولة، مما جعل ال طارقي يشعر أن مكانه ومرعى ماشيته هو وطنه الاجتماعي، كما يرى بعض الكتاب أن كلمة الدولة ليس لها معنى عند الترقي وبالتالي لا يستطيع طاعتها وتفكيره منصب على القبيلة[3].

ثانيا: انعكاسات الأزمة الليبية على تفاقم المسألة الطارقية: توجد مجموعة من المتغيرات ساهمت في تفاقم الأزمة الطارقية منها:

---

[1] Keita Modibo,**Op.Cit**, p10.

[2] HéléneClaudot-Hawad, « **Les Touarègues en Fragment** » ,chondoreille, EDISUD,1993, p 164.

[3] محمد صالح محمد أيوب، "جماعات التحديث الاجتماعي في وسط إفريقيا"، **المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر**، طرابلس، 1991، ص 241.

– عودة العديد من المقاتلين الطوارق العائدين من ليبيا سواء العمال أو من كانوا يقاتلون إلى جانب قوات "القذافي"، الذي كان يغدق عليهم بالأموال ومحملين بالعديد من الأسلحة التي نهبت من مخازن السلاح الليبي وعودتهم لمقاتلة حكومة باماكو.[1]

– انهيار نظام القذافي ما تبعه من "تفكك كلي" للمنظومة الأمنية، وفي هذا تبرز حركية أسلحة المنتشرة المسربة والمهربة من المخازن الليبية لاسيما الثقيلة منها، على غرار الصواريخ المضادة للطيران [2] من نوع "سام7" و"ستريلا 2" أو من خلال الشحنات التي قدمتها فرنسا مباشرة لمقتلي المعارضة أو توريدات عسكرية أخرى، حيث قدر حجم السلاح المسترجع في الأشهر الثمانية الأولى لاندلاع الأحداث في ليبيا بما يعادل ما جرى استرجاعه في المنطقة الصحراوية على مدار عشرين سنة كاملة، وتشير التقديرات الليبية إلى 500 صاروخ من نوع "**سام 5 و7**" ويعتبر السلاح الذي تم تهريبه من ليبيا بعد سقوط نظام العقيد الراحل "القذافي" قادر على تدمير القدرة الدفاعية لدولة هشة.

– تزايد مظاهر التهميش والإقصاء وعودة الأزمة الغذائية بسبب الجفاف الذي تشهده المنطقة مما زاد في عدم الاستقرار السياسي [3]، من هنا يبرز الانقلاب الذي وقع، فحسب منفذيه جاء نتيجة فشل سياسة الرئيس توري في إدارة الأزمة في شمال مالي ضد حركة الأزواد بحسب تصريح رئيس المجلس العسكري، كما لا يستبعد وجود يد لأطراف خارجية خاصة فرنسا التي تحاول الإبقاء على ما هو عليه من غياب الجدية في محاربة الإرهاب، فدخول الرئيس المالي في سياسة مكافحة الإرهاب لا يخدم فرنسا التي تحاول الاستفادة من الثروات الموجودة.

– محاربة الظواهر العابرة للحدود المتمثلة في الإرهاب، تجارة المخدرات، الهجرة السرية.

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي ومنها دولتي مالي والنيجر، مركز للعديد من العمليات الإرهابية والإجرامية، وممرا لجميع أنواع الجريمة المنظمة منها التجارة غير الشرعية للأسلحة وتجارة المخدرات وتهريب البشر والهجرة السرية، وهي الظواهر الأمنية التي أصبحت تمثل تحديا مباشرا للأمن القومي الجزائري، وانطلاقا من هذه المعطيات بادرت الجزائر لتنشيط سياستها الخارجية والدخول في اتفاقيات ثنائية وجماعية للتكيف ومكافحة هذه التحديات، حيث رأت الجزائر أنه من الضروري التنسيق مع دول

[1]– تقرير الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، **منشورات الأمم المتحدة**، ص 2–4.

[2]– مشروع قرار 2017 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6644 المنعقدة في 31 تشرين الأول أكتوبر 2011، ص 1–3.

[3]تقرير الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 2–4.

الجوار الجنوبية، أو ما يسمى بدول الحزام الأمني، ووقعت مع النيجر أول اتفاقية قضائية سنة 1984م، كما أنشأت سنة 1993م، تنسيقية لدول الساحل للتصدي لمثل هذه التحديات ثم أحيت المشروع سنة 2009م، عن طريق اتفاق تمنراست أو ما يسمى دول الميدان، ومن الضروري الإشارة إلى أن عمليات التهريب تطورت في السنين الأخيرة لتشمل مواد جد خطيرة على الوضع الداخلي للبلاد كالأسلحة التي مصدرها ليبيا وموريتانيا والنيجر والمخدرات القادمة من إفريقيا الغربية والمغرب، أما مصدر السجائر هو مالي، وتحتل دول الساحل الأفريقي المرتبة الثانية عالميا في التجارة غير الشرعية للأسلحة الآتية من السدان والصومال.

الفرع الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية لدولتي مالي والنيجر لدى القوى الكبرى:

أولا: الاكتشافات الطاقوية والمنجمية:

تزخر دولتي مالي والنيجر بثروات باطنية هائلة وخاصة منها الثروات ذات البعد الاستراتيجي، وهنا نجد دولة النيجر تحتوي على كميات هائلة من اليورانيوم، حيث تعتبر ثالث مصدر لهذه المادة الحيوية بعد استراليا وكندا بنسبة 10% من الإنتاج العالمي من اليورانيوم، حيث يقدر الإنتاج السنوي من هذه المادة ب 3300 طن، ويساهم ب 72% من مداخيل البلاد [1]، بالإضافة إلى الثروات الباطنية التي يحتوي عليها البلدين كما سبقت الإشارة إليه.

ثانيا: أهمية الموقع بالنسبة للقوى الكبرى:

من خلال تحليل خريطة البلدين يمكن القول أنهما تحتل مالي والنيجر موقعا متميزا في القارة الأفريقية وخاصة منطقة الساحل الأفريقي، من خلال شساعة مساحتهما حيث يقعان في وسط الساحل الأفريقي، وحلقة الربط بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، ومن جهة أخرى يقعان ضمن المناطق الجغرافية الصعبة للمراقبة أو التأمين نظرا للطبيعة الصحراوية القاسية، وهو ما جعلها بحسب القوى الكبرى مكانا ملائما لتمركز التنظيمات الإرهابية ، وجماعات الجريمة المنظمة التي عادة ما تلجأ إلى هذه المناطق الصعبة والبعيدة عن المراقبة.

[1] خالد بشكيط، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي"، **مذكرة ماجستير**، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص 114.

كما أن البلدان (النيجر، مالي) يمثلان دول الجوار للدول العربية في شمال القارة الأفريقية ونقاط تماس أساسية مع المنطقة العربية التي تمثل قلب العالم الإسلامي ومستودع تراثه وتاريخه، وبالتالي فإن محاولات جذب دول الساحل وإبعادها عن التأثير العربي الإسلامي، وغرس العداءات بين الجانبين يمكن أن يؤثر بدوره على النفوذ الإسلامي إلى قلب القارة الإفريقية، عبر الجسر الممثل في بلدان الصحراء، بالإضافة إلى محاولة محاصرة الدول العربية والإسلامية وذلك بإقامة ستار حديدي يبدأ من هذه المنطقة، التي تمثل وتجسد في ازدهارها وانهيارها مسار التاريخ الإسلامي،حيث ازدهرت المنطقة إبان ازدهار الممالك الإسلامية وطرق التجارة عبرها، ومع تراجع الهوية والمد الإسلاميين بالمنطقة توارث أهمية هذه المنطقة مخلفة بقعة من أفقر بلدان العالم.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية لدول الجوار وأثرها على الأمن الجزائري:

المطلب الأول: التهديدات الصلبة:

الفرع الأول: التهديد الإرهابي:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بالهشاشة الأمنية التي تفرضها مجموعة من التهديدات الأمنية المترابطة بينها كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، وقد أدت هذه التهديدات إلى إيجاد أرضية خصبة لطرح أجندات خارجية تعمل على توظيف مشاكل المنطقة لتحقيق استراتيجياتها الدولية، كما شكلت التحديات الأمنية في المنطقة تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، وهو ما جعل من الهاجس الأمني أهم أسباب اهتمام السياسية الخارجية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي.

أولا: معضلة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر أحداث 11 سبتمبر متغيرا هاما في المرحلة التي شملتها الدراسة (1999 –2018)، حيث أدت إلى زيادة الاهتمام الدولي بظاهرة الإرهاب* التي عرفت منحنا تصاعديا في منطقة الساحل الإفريقي،

* لا يوجد اتفاق دولي حول مفهوم الإرهاب، فما يراه البعض إرهابا قد يراه البعض الآخر مقاومة، زد على ذلك أن اختلاط الإرهاب بصور العنف السياسي الأخرى كالجرائم السياسية ولحروب بشتى أنواعها، سواء كانت حروبا تقليدية أو حروب تحرير أو عصابات، وكذلك مع صور الإجرام المنظم والعابر للحدود، ومع العصيان والانقلابات، وهو ما أدى إلى اختلاط الأمور، وأصبحت تبرر بعض الأعمال الإرهابية على أنها مكافحة

وقد كان ذلك سببا في جعل المنطقة تدخل ضمن الاستراتيجيات الدو لية الإقليمية، وفي إطار هذه الأخيرة سعت الجزائر إلى لعب دور إقليمي محوري في مكافحة الإرهاب وتحالفاته مع شبكات الجريمة المنظمة، لما لذلك من تهديد مباشر لأمنها القومي.

1 -أسباب ظهور الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي:

تنتشر في منطقة الساحل الإفريقي مجموعات إرهابية تتشابك مع بعضا البعض، وترتبط ارتباطا وظيفيا، ويعتبر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي أكبر وأخطر تنظيم في المنطقة، وله علاقة بحركة التوحيد والجهاد، وبتنظيم بوكو حرام في نيجيريا، وحركة الشباب الإسلامي في الصومال، وقد كانت بدايات الإرهاب تحمل طابعا محليا، حيث أن أغلب العمليات الإرهابية تتم داخل حدود الدولة الواحدة من طرف جماعات إرهابية تحمل جنسيتها، ثم أصبحت هذه الجماعات تتماثل في الأنماط والمواصفات وأصبحت لها شبكات في مختلف دول العالم خاصة بعد إعلان أغلبها ولاءها لتنظيم القاعدة، وأصبح الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي نموذجا لما يسمى بعولمة الإرهاب.

وقد وجدت مختلف التنظيمات الإرهابية في هشاشة منطقة الساحل الإفريقي وغياب مفهوم الدولة وضعف مؤسساتها، وضعف القوى الإقليمية المحيطة بها، وفي خصوصيات المنطقة التي يغلب عليها الطابع البدوي والرعوي، باعتبار أن أغلب سكانها بدو رحل لا يعرفون الاستقرار خاصة في ظل الجفاف والتصحر والفقر الذي تشهده المنطقة عوامل أساسية في اتخاذ منطقة الساحل الإفريقي مقرا لها ومنطلقا لمختلف عملياتها في العالم خاصة بعد صعوبة اتخاذ أفغانستان كمركز للعمليات بسبب طبيعة الموقع الجغرافي المتواجدة فيه، فوجود باكستان كقوة نووية وعسكرية وستخباراتية مهمة في المنطقة، حد من تحركات القاعدة خارج حدود أفغانستان انطلاقا من الداخل الأفغاني.

للإرهاب، ولذلك يعتبر الإرهاب مفهوما مطاطي قد يتم توضيفه لتبرير سلوكات معينة، ومن التعاريف المتعددة التي تناولت هذا المصطلح نجد تعريف "كاتين أدج" "حيث يصنف الإرهاب الجديد ضمن الموجة رابعة ويركز على إيقاع أكبر عدد من الضحايا"، وحسب الميثاق البريطاني والأوربي عامة "فالإرهاب يمثل استعمال التهديد بالأفعال للتأثير على الحكومة أو إرعاب الشعب لأهداف سياسية ودينية وإيديولوجية"، أما التعريف الرسمي للحكومة الأمريكية "فيعتبره تعمد استعمال العنف ضد أهداف غير قتالية عن طريق أفراد ومجموعات وينتظر دائما من وراء هذا الفعل التأثير على الشعب". نقلا عن:

Quan Li and Drew Schaub, « Economic Globalization and Transnational Terrorisme : A Pooled Time-Series Anallysis », **Journal of conflict Resolution**, N° 48, 2004, P 131.

كما أن الخناق الذي فرضته الجزائر على التنظيمات الإرهابية في الداخل من خلال الطوق العسكري الذي أقامته في مختلف أنحاء البلاد جعلها تبحث عن مقر بديل لها، فوجدت في منطقة الساحل الإفريقي وبالتحديد في شمال مالي مقرا لها، حيث أعادت جمع صفوفها في تنظيم جديد هو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وذلك بعد لجوء الجماعات الإرهابية الجزائرية إلى أقصى جنوب البلاد، حيث نسجت شبكة من العلاقات مع تجار السلاح والمخدرات المنتشرة خاصة على حدود مالي والنيجر وموريتانيا وليبيا، بحيث أصبحت هذه المناطق الحدودية معبرا مهما لشتى أنواع التجارة غير المشروعة، وهذا ما يفسر الجهود الجزائرية المتواصلة من أجل تنسيق عملية مراقبة الحدود مع جيرانها، وسعيها المستمر للعب دور وسيط للسلام بين الدول المجاورة والحركات السياسية المتمردة فيها تجنبا لاحتوائها من طرف الجماعات الإرهابية.

وبالإضافة إلى أن سلوك الجماعات الإرهابية في المنطقة انطلق من اعتقادهم بأنهم يحاربون الشرك والانحراف العقائدي كونهم يرون ذلك نتيجة أساسية لمخططات الغرب التي تهدف إلى الهيمنة على المسلمين، والتي ساعدت في تنفيذها النخب الحاكمة عبر أزمنة طويلة، من خلال مؤسسات متنوعة، ولكنهم في الوقت نفسه يدركون جيدا أن هذه السلوكيات سوف تجلب إليهم الأنظار، وتضعهم تحت أضواء وسائل الإعلام التي تروج لهذه الجماعات وتجعلها مادتها الأساسية في التعامل مع هذه الحركات التي بدورها تستخدم النخب الإعلامية مطية للإشهار لها والتعريف بها، وتوصيل رسالتها إلى كل الفئات والمجموعات البشرية.

وقد ساهمت ردود أفعال المنظمات الغربية الرسمية وغير الرسمية في تعزيز إستراتيجية الجماعات المسلحة التي جعلت من هذه الردود عاملا لتعبئة أنصارها واستقطاب عناصر جديدة في المنطقة[1]، ولكنها في الوقت نفسه تستخدم هذه الردود في تدعيم الصورة القائمة التي رسمها الغرب لنفسه في قطاعات واسعة من الرأي العام في الدول العربية والإسلامية، خاصة في ظل سياسة الكيل بمكيالين.

ولذلك فإن التناقض في سياسات الدول الغربية والازدواجية في الخطاب جعل من التنظيمات الإرهابية بمختلف توجهاتها تستثمر في هذا المجال وتعتبره المادة الخام لشحن خطابها، وتوسيع الصورة

[1] Stefan Mair, « terrorism and Africa On the danger of further attacks in sub-Saharan Afric», **African Security Review**, N° 12, 2003, p 107.

السوداوية للغرب في ذهنيه ونفسية المواطن العادي والذي وإن استهجن سلوك هذه الجماعات بسبب انحرافها عن منهج الإسلام، إلا أنه كان أكثر استهجانا لسوك الغرب في دولهم خاصة فيما يتعلق بتدمير مقدساته و حضارته وشتم الأنبياء والسخرية منهم، بالإضافة إلى السياسة العنصرية ضد المسلمين في الدول الغربية، وهذا ما قد يجعله يتعاطف مع هذه الجماعات المسلحة خاصة في سياستها المعادية للغرب.

2 -التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي:

هناك العديد من التنظيمات الإرهابية في إفريقيا حيث لا توجد منطقة تقريبا لم تعاني من تواجد هكذا تنظيمات ومنطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي أيضا، ومنطقة الساحل الإفريقي تتواجد بها هي الأخرى العديد من التنظيمات والحركات الإرهابية من بينها:

أ -تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

يعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أبرز وأقدم تنظيم في المنطقة، وقد انبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أعلنت انضمامها إلى تنظيم القاعدة بزعامة **أسامة بن لادن** في سنة 2006م، وفي 27 جانفي 2007م تأسس رسميا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة الجزائري **يحيى أبو الهمام،** متخذا من منطقة الساحل الإفريقي مستقرا له في ظل الفراغ الأمني والسياسي الذي يميزها، وفي ظل عدم وجود أي قوة عسكرية أو سياسية تسيطر عليها باعتبارها صحاري فارغة وممتدة الأطراف، كما أن انتماءها للدول التي تتقاسمها قائم فقط بالاسم، مما يجعل القاعدة هي القوة المسيطرة ميدانيا على المنطقة بحكم معرفتها بتضاريسها، ولصعوبة مطاردة عناصرها أو الدخول في معارك معها لأن ذلك يتطلب قوة تكنولوجية كبيرة ودعم لوجيستي ضخم، ومساندة شعبية وميدانية كافية، وهي الشروط التي تفتقدها كل الدول المجاورة للمنطقة بما فيها الجزائر، كما أن الحرب التي شنها الجيش الجزائري عليها، وتمكنه من إلحاق ضربات قاسية بها أفقدتها قوتها، لذلك قررت قياداتها البحث عن مناطق تكون

محمية من هذه الضربات وتوفر لها الأنصار والتمويل وحرية التنقل في ممارسة نشاطها وهو ما وجدته في الطبيعة الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي[1].

كما قام هذا التنظيم بإنشاء مؤسسة الأندلس الإعلامي كذراع إعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وللانفتاح على المقاتلين من جنسيات دول المنطقة، وبالذات من الجزائر وموريتانيا وليبيا والمغرب وتونس ومالي ونيجيريا، وخاصة من أبناء منطقة الصحراء الأكثر معرفة بمسالك الصحراء والأقدر على تحمل جغرافيتها الصعبة ما يزيد من قوة التنظيم ويعطيه الأفضلية في التفاوض باعتباره القوة الفاعلة في منطقة الساحل الإفريقي مستفيدا من التضخيم الإعلامي الغربي لنشاطه بالمنطقة[2].

وقد أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (أنظر الشكل رقم 09) عن أيديولوجيته وبرنامجه في المنطقة والذي يقوم على تحرير المغرب الإس‌لامي من الوجود الغربي – الفرنسي والأمريكي تحديدا والموالين له من الأنظمة المرتدة، وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية وإقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية تسمى "إمارة الصحراء" تضم مجموعة من الدول هي مالي، النجير، التشاد، نيجيريا، ليبيا، موريتانيا، والجزائر[3]، وهو البرنامج الذي تم توثيقه وتوضيح معالمه وأساليبه وأدواته في العديد من الكتب منها كتاب "وجوب الفصام وحتمية الصدام بين الكفر والإسلام "، وكتاب "البيان والتبيين لحكم مموني المرتدين" التي ألفها قاضي الجماعة السلفية للدعوة والقتال ورئيس الهيئة القضائية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي "**أبو الحسن رشيد البليدي**"[4].

ويقوم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على هيكلة مكونة من مجلس الأعيان ثم يليه إمارات المناطق، وهي ثلاثة مناطق، في الوسط والشرق والصحراء، وتضم إمارة منطقة الصحراء ثلاثة كتائب أساسية هي كتيبة الملثمون، وكتيبة طارق بن زياد، وكتيبة الفرقان، وذلك قبل انشقاق بعض قياداته في تشكيلات منفصلة، على غرار كتيبة الملثمين بقيادة "بلعور"، و"كتيبة الموقعون بالدم"، وأهم ما يميز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الصحراء استفاد ته من إرث الجماعة السلفية للدعوة

---

[1] Alain Rodier, « Le Sahel, terrain de jeu d'Al-Qaïda au Maghreb Islamique,(AQMI) »,Note d'Actualité, **Centre Français de Recherche sur le Renseignement**, N°172, Mai 2009, p2.

[2]– محمد بغداد،**مرجع سبق ذكره**، ص 82-83.

[3]–Alain Rodier, **Op.Cit**, p 02.

[4]– محمد بغداد،**مرجع سبق ذكره**، ص 84.

والقتال التي تمتلك تجربة كبيرة في مواجهة النظام الجزائري، حيث أصبحت الإستراتيجية التي تتبناها القاعدة في المغرب الإسلامي تعتمد بالدرجة الأولى على التجارب والخبرات التي اكتسبتها في المراحل السابقة قبل التحاقها بالتنظيم العالمي للقاعدة، من خلال سنوات المواجهة العسكرية مع الجيش وقوات الأمن الجزائرية، مما جعلها تستثمر ما عند أفرادها من قدرات اكتسبوها من قبل ذلك في العديد من مناطق النزاع في العالم، وفي مقدمتها أفغانستان والشيشان ولبنان وهو ما يعطيها إمكانية الاستمرار في المواجهات العسكرية، حيث تشير التقارير إلى أن هذا التنظيم تدعم ب 600 إرهابي فروا من أفغانستان بعد اشتداد الضربات العسكرية من قوات الناتو، والتحقوا بتنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي [1].

ب **حركة أنصار الدين:**

تنشط هذه الحركة في شمال مالي بعد تأسيسها في سنة 2012، وتعتبر نفسها الممثل والمتحدث الرسمي باسم أبناء المنطقة الذين يعانون التهميش والإقصاء على كافة المستويات نتيجة لوجود نخب حاكمة فاشلة متحالفة مع قوى غربية هدفها الاستيلاء على ثروات البلد، لذلك فإن سياسة حركة أنصا ر الدين هي الإصلاح عبر تنمية المنطقة ومعالجة الأزمات التي خلفتها هذه النخب الحاكمة وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والوسائل المستخدمة في ذلك مقاتلة كل من يعارض انتشار الإسلام حسبهم [2].

ويتزعم حركة أنصار الدين الشيخ "**إياد أغ غالي** " الملقب بأسد الصحراء، وهو منحدر من مدينة كيدال، وينتمي إلى قبيلة "إيفورا" المتفرعة عن قبيل ة "إيرلياكان"، وهو الزعيم السياسي والعسكري للحركة، وقد كانت له تجربة طويلة في حركة أزواد الشعبية مما مكنه من معرفة دقيقة بالصحراء الشاسعة، ونوعية رجالها وطبيعة مناخها، زيادة على اطلاعه على تاريخ الطوارق، كما سبق وأن عين قنصلا لدولة مالي لدى المملكة العربية السعودية، وكان من الذين ساهموا في وقف المواجهات العسكرية بين النظام المالي وحركة الأزواد في 1991م باعتباره كبير المفاوضين والممثل الشخصي للرئيس المالي في هذه

[1]UNDOC, office des nations Unies contre la drogue et le crime, « lutte contre le terrorisme dans la région du sahel :cadre juridique, technique d'enquête et coopération policière », **Nation unies**, 2012, p 16.

[2] Mohammed Mahmoud Abd al Ma'ali, « Al-qaeda and its allies in the Sahel and the Sahara », reports, **Aljazeera Centre for Studies**, 01 May 2012, p 06.

المفاوضات والتي كللت بوقف الأعمال العدائية المبرم بفضل وساطة جزائرية، ليرفض بعدها عرضا بالانخراط في الجيش المالي[1].

وبذلك أصبح الشيخ إياد أغ غالي محط أنظار الاستخبارات الغربية التي أقام معها علاقات اتصال مهمة، الأمر الذي حملها على المراهنة عليه، وتوكيله مهمة الوساطة بينها وبين تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ليكون الوسيط الأكبر والمفاوض الأهم لإطلاق سراح الرهائن الذين يحتجزهم التنظيم في الساحل الإفريقي، إلا أن المستجدات المتوالية في شمالي مالي خاصة في ظل الفراغ السياسي والأمني دفع بالشيخ إياد أغ غالي بتأسيس جماعة مسلحة أطلق عليه اسم أنصار الدين وشكل نواتها الأولى من العناصر القبلية التي يتمتع بسلطة ونفوذ قويين عليها، كما تمكن من إقناع قادة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وعلى رأسهم "أبو زيد"، و"مختار بلمختار"، و"يحيى أبو الهمام" بتزويده بمجموعة من مقاتلي التنظيم، وهي الصفقة التي كان الطرفين بحاجة ماسة إليها، فتنظيم القاعدة بحاجة إلى قوى جديدة في المنطقة تنشر بها الرعب وتفيده في الانخراط أكثر في النسيج القبلي للمنطقة، إضافة إلى حاجة التنظيم إلى التنسيق مع الشيخ "إياد أغ غالي" ليكون حلقة اتصال بينه وبين بقية الأطراف خاصة الدول الغربية، أما الشيخ " إياد أغ غالي" فيستفيد من الصفقة بالحصول على عناصر عسكرية مدربة على العمل العسكري لأن العناصر القبلية تفتقد للخبرة العسكرية[2].

وقد أعلنت حركة أنصار الدين أن عقيدتها تقوم على النضال من أجل القضايا المحلية المتصلة بمشكلات التهميش والإقصاء والمعاناة التي يتعرض لها أبناء المنطقة، لذلك فتحت أبوابها لكل أبناء المنطقة من أجل الالتحاق بها، والانخراط في صفوفها كون أن خطابها أقرب إلى معاناتهم اليومية لإعطائها بذلك طابعا محليا، حيث تعد الجماعة الدينية الوحيدة في المنطقة التي يقودها وينتمي إليها أبناء المنطقة ولا تحمل عقدة المقاتلين الأجانب، وتلك المطالب لا تتحقق إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد، ومحاربة النظام من خلال مهاجمة رموز الدولة وضرب الأهداف العسكرية فقط دون الوصول إلى الأهداف المدنية والشعبية، لذلك لم تصنفها بعض الدول كالجزائر ضمن التنظيمات الإرهابية، خاصة

[1] Julia Dufour &Claire Kupper, « groups armés au nord-Mali : état des lieux, fiche documentaire- », **GRIP** group de la recherche et d'information sur a pais et la sécurité, groups armés au nord-Mali, état des lieux, 6 juillet 2012, p 05-06.

[2] «Crisis Grouper working to prevent conflictworld wide, Mali; eviler l'escalade », **Rapport Afrique**, N° 189, 18 Juillet 2012, p 02-07.

وأنها لا تدعو إلى الانفصال السياسي وإنشاء كيان قومي أو عرقي، وإنما الدعوة إلى إصلاح سياسي واجتماعي يتناسب مع ثقافة المنطقة الإسلامية، زيادة على قدرتها التفاوضية الكبيرة التي تجعلها مقبولة عند جميع الأطراف[1]، وقد تمكنت الحركة في شهر أفريل 2012م من السيطرة على مدن كيدال وغاو إلى جانب بعض الجماعات المسلحة الناشطة بالمنطقة مستغلين في ذلك الظروف السياسية لمالي بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في شهر مارس من نفس السنة.

ت جماعة التوحيد والجهاد:

هي مجموعة من العناصر الإفريقية الزنجية المنشقة ن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، تأسست في أكتوبر 2011م بزعامة سلطان ولد بادي، وقد أعلنت الجماعة أ، عملياتها تستهدف دول غرب إفريقيا، وبخاصة مالي والسنغال وساحل العاج التي تعتبر الخط الاستراتيجي للنفوذ الغربي وفي مقدمته فرنسا، كما تستهدف الرعايا الغربيين في المنطقة، واعتبرت أصول الجماعة أن هذه العمليات تعد استمرارا للمقاومة الإفريقية، وأغلب عناصرها من الموريتانيين والعرب الماليين، وتتركز نشاطات الجماعة في مدينة قاو، وأجزاء من مدينة كيدال، بالقرب من الحدود الجزائرية[2].

وتلتقي جماعة التوحيد والجهاد مع تنظيم القاعدة في الولاء لقيادته وهو الولاء الذي يمنح الجماعة شرعية العمل المسلح، كما يعطيها اهتمام إعلامي وسياسي إقليمي ودولي يجعل نشاطاتها محل متابعة، وهناك من يعتبر أن أول ظهور لجماعة التوحيد والجهاد جاء بعد عملية الاختطاف لرعايا غربيين في مخيمات جبهة البوليزاريو التي يرى البعض أنها تستهدف الأطراف الفاعلة في أزمة الصحراء الغربية وعلى رأسها الجزائر والمغرب، لتجديد الصراع التقليدي بينها على خلفية مواقفها المختلفة من القضية التي كانت سببا في إضعاف المنطقة وتعطيل مشاريعها التكاملية، كما تهدف هذه العملية إلى زعزعة استقرار المنطقة وجر كل دولها إلى الأزمة.

[1]RidaL yammouri, « nourthern Mali ; Armed Groupe, State Failure, and terrorism », **Homeland Security Policy Institute**, the George Washington University, 30 May 2013, p 11.

[2] Julia Dufour & Claire Kupper, **Op.Cit**, pp 06-07.

الشكل رقم 09: مخطط توضيحي لأهم التنظيمات والقيادات الإرهابية في مختلف المناطق

Figure 1: Structure of the GSPC

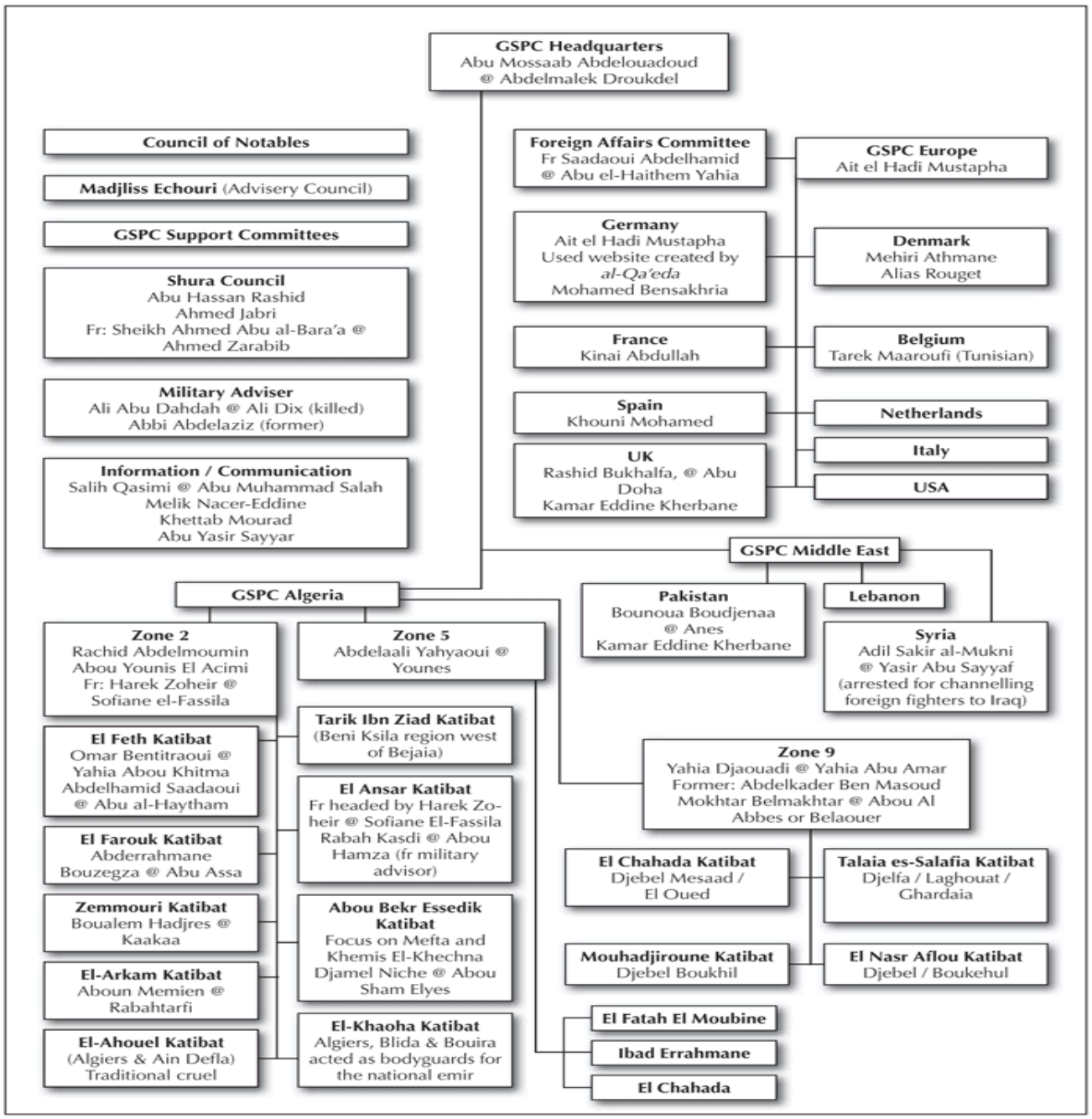

Source : Botha Anneli, Terrorism In the Maghreb, the transnationalisation of Domestic Terrorism", institute of security studies, N° 144, June 20

وإضافة إلى هذه التنظيمات هناك جماعة "بوكو حرام" التي تنشط في نيجيريا، والتي تأسست في سنة 2002م بقيادة "محمد يوسف" [1]، وقد قامت الحركة بعدد من العمليات الإرهابية استهدفت بها مواقع النظام في نيجيريا، هذا بالإضافة إلى حركة المجاهدين الشباب في الصومال التي تسعى إلى إسقاط النظام وتطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد، من خلال القيام بمجموعة من الأعمال التفجيرية استهدفت المدنيين والعسكريين على حد سواء، ولذلك فإن أهم ما يميز التنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي أنها تنظيمات عنقودية مرتبطة ببعضها البعض، ومرتبطة بمنظمات الجريمة المنظمة، عبر تحالفات قائمة على المصلحة.

3 -نشاط الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي:

لقد قامت الجماعات الإرهابية بالعديد من العمليات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي ضد الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا من بينها، قيام كتيبة طارق ابن زياد أو "الفاتحين" بقيادة " عبد الرزاق بارا" بخطف 32 سائح أجنبي بالصحراء الجزائرية في 2003م، وتضاف إلى هذه العملية اعتداءات ضد فرق الجمارك الجزائرية أهمها مقتل 16 جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006م، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب والهجوم على منطقة تين زاوتين بتمنراست، بهدف تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري، وقد أسفر هذا الهجوم عن اغتيال 12 عنصر من حرس الحدود الجزائري، تورط فيه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فيه [2]، وقد قامت حركة التوحيد والجاد باختطاف سائح إيطالي في 02 فيفري 2011م بمنطقة جانيت، واسبانيين في منطقة تندوف في جنوب غرب الجزائر في أكتوبر 2011م، كما أعلنت الحركة عن قيامها باختطاف القنصل الجزائري و 6 من الدبلوماسيين الذين كانوا معه في 05 أفريل2012 م[3].

[1] Maroc Massoni, « le coup d'état au Mali, les touareg et la sécession de l'Azawad : irrédentisme et terrorisme au long du 16 parallèle Nord », **CeMiSS** , 30 Juillet 202, p02.

[2] Rida Laymmouri, **Op.Cit**, p06.

[3] Julia Dufour& Claire Kupper, **Op.Cit**, pp 06-07.

كما قد سبق لجماعة مسلحة أن قامت باختطاف والي إليزي في جانفي 2012م قبل أن يتم تحريره في الأراضي الليبية من قبل قوات من مدينة الزنتان [1]، وبذلك تعتبر الجزائر من أكبر المتضررين من العمليات الإرهابية التي تنطلق من منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما يبين خطورة الجماعات الإرهابية المتموقعة في شمال مالي على الأمن والاستقرار الجزائري، باعتبار أنها تستغل خصوصية المجال الجغرافي لدولة مالي للقيام بعمليات إرهابية داخل التراب الجزائري، وهو ما جعل السياسية الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي تولي أهمية كبيرة للبعد الأمني.

الشكل رقم 10: منحني بياني يبين حجم الهجمات الإرهابية على الجزائر بين سنوات 2002م إلى 2009م.[2]

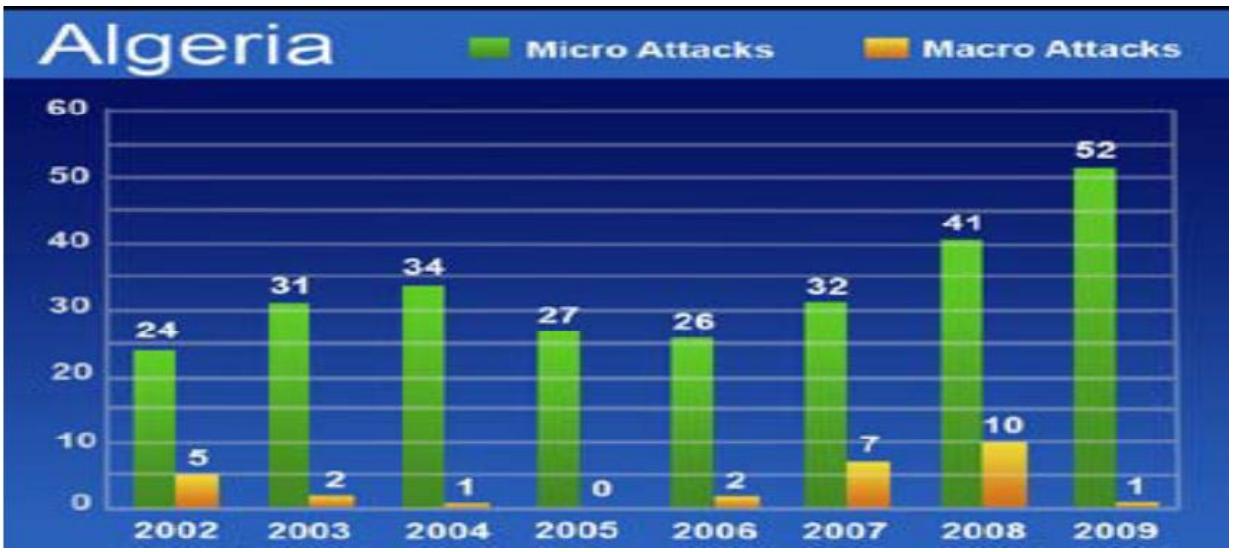

ومن أهم العمليات الإرهابية التي استهدفت دول المنطقة، هجوم كتيبة "بلمختار" على ثكنة عسكرية موريتانية قتل فيها 12 جنديا في 2005م وجاء هذا الهجوم قبل يوم واحد من بداية تدريبات عسكرية في المنطقة تحت إشراف القوات الأمريكية باسم "فلينتوك FLINTOCK"[3]، كما تصاعدت العمليات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة ضد المصالح الغربية، ومنها الهجوم الذي نفذ بتفجير سيارة في أفريل 2006م بالقرب من مصفاة لتكرير النفط في مصفاة الدلتا النيجيرية، ومقتل أربعة

[1] أحمد مالك، "مصالح أمن متخصصة تصل إليزي وتفتح تحقيقا في الهجوم الإرهابي"، **جريدة الخبر**، العدد 6958، 18 جانفي 2013، ص03.

[2] Source :L f. Cmdr. C.L Fussell, « Al Qaeda in the land of the Maghreb : Danger or Delusion? »,**Ethos**(Naval Special warfare Issue), united States of America,2010, p 12.

[3] Topy Archer & Tihomir Popovic, « The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative The US War on Terrorism in Northwest Africa», **FIIA Report 16/2007**, Finland, The Finnish Institute of International Affairs, 2007, p 23.

سياح فرنسيين في 24 ديسمبر 2007م، وخطف أربعة سياح أوروبيين في 22 جانفي 2009م على يد جماعات إرهابية، ومقتل مدير مدرسة أمريكي الأصل في العاصمة نوا كشط في 23 جوان 2009م، والقيام بمجموعة من الإعدامات مثل إعدام الرهينة البريطاني، واغتيال ضابط مخابرات مالي كبير في 11 جوان 2009م بمدينة تمبكتو، والهجوم الذي شنه مسلحون على القاعدة الفرنسية "أريفا" في منطقة أموران في أفريل 2007م واختطاف عدد من المهندسين الصينيين، وخطف عمال يعملون في هذه الشركة في منطقة أرليت في سبتمبر 2010م[1]، ولذلك ركزت الجماعات الإرهابية نشاطها في المنطقة على عمليات الاختطاف مقابل الحصول على فديات لتمويل نشاطها الإرهابي مستعينة بمعرفتها الجيدة لتضاريس المنطقة.

وفي عام 2008م تم اختطاف مبعوث الأمم المتحدة إلى النيجر "روبرت فوللر" ومعه كل من مساعده وسائقه الخاص، وتشير بعض التقارير إلى أنه أطلق سراحهم ومعهم ثلاثة من السائحين الأوروبيين بعد دفع فديو مالية تقدر ب 5 ملايين دولار، كما اضطر القائمون على سباق رالي باريس داكار الدولي تحت وطأة هذه التهديدات الأمنية إلى إلغائه ونقله إلى أمريكا الجنوبية في عام 2009م، وقد تم اختطاف 195 شخص في سنة واحدة (2012م)، أغلبهم فرنسيين، تم قتل 30 رهينة منهم[2].

ويعد الإعلان عن استقلال شمال مالي في أفريل 2012م من أبرز العمليات التي قامت بها الجماعات المسلحة، والتي تبعتها أعمال إرهابية منها تدمير أضرحة مصنفة كموقع للتراث العالمي في مدينة تمبكتو شمال مالي، وهو ما أثار استنكار معظم الأطراف الدولية كمنظمة اليونسكو والمحكمة الجنائية الدولية التي وصفتها بأنها جريمة حرب، وبذلك دخلت تلك الجماعات في مواجهة مباشرة مع القوات المالية والفرنسية بعد تدخل هذه الأخيرة في المنطقة بمساعدة قوات غرب إفريقيا "الإكواس" في جانفي 2013م، وقد كانت تداعيات ذلك خطيرة على دول المنطقة بما فيها الجزائر، حيث قامت كتيبة الموقعون بالدماء التي أسسها ويقودها "مختار بلمختار" المكنى "بخالد أبو العباس" في 16 جانفي 2013م بالهجوم على قاعدة الحياة التي تتخصص في إنتاج الغاز بطاقة إنتاجية تفوق 25 مليون متر مكعب يوميا موجه للتصدير بمنطقة تيقنتورين في عين أمناس بولاية إليزي التي تقع على بعد 100 كلم

[1] ألان تايلور، **دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2007، ص30.

[2] Alain Rodier, **Op.Cit** , p01

من الحدود الليبية (أنظر الشكل رقم 11)، وتضم 790 موظف منهم 134 أجنبي من 26 جنسية مختلفة[1].

وتضم هذه القاعدة النفطية ثلاثة شركات أجنبية هي "ستاتويل" النرويجية، و"برتيش بتريليوم" البريطانية، و"جي جي سي" اليابانية بالإضافة إلى شركة سوناطراك، واستهدف الهجوم حسب بيان لوزارة الداخلية الجزائرية حافلة عند خروجها من القاعدة وهي تقل أجانب نحو مطار عين أمناس أسفر ت عن مقتل رعية بريطاني وفرنسي، وجزائريين منهم دركي وعون أمن، وجرح ستة آخرين وتم احتجاز أكثر من 600 شخص منهم 132 من الرعايا الغربيين بينهم أمريكيين وفرنسيين وبريطانيين ويابانيين، قبل أن تقوم بقتل 37 رهينة، وقالت الكتيبة أن العملية تأتي انتقاما من الجزائر التي فتحت أجواءها أمام الطيران الفرنسي لتكون الحليف الأول لفرنسا في عملياتها العسكرية بمالي [2]، وقد أثرت هذه العملية على صادرات الجزائر من الغاز، حيث انخفضت صادراتها إلى أوروبا، وبالتحديد إلى إيطاليا المستورد الأول للغاز الجزائري من 75 مليون م^3 إلى 62 مليون م^3، مؤثرة بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري[3].

[1] **Conférence de presse du premier ministre Abdelmalek Sellal l'Attake terroriste du site gazier de tiguentorine**, Alger, le21 Janvier 2013.

[2] عاطف قدادرة، "القاعدة تضرب في عمق الصحراء الجزائرية "، **جريدةالخبر**، العدد 6957، 17 جانفي 2013، ص03.

[3] **المرجعنفسه**،ص 4.

الشكل رقم 11: موقع قاعدة الحياة الغازية بتيغنتورين – عين آميناس- التي تعرضت لهجوم إرهابي:

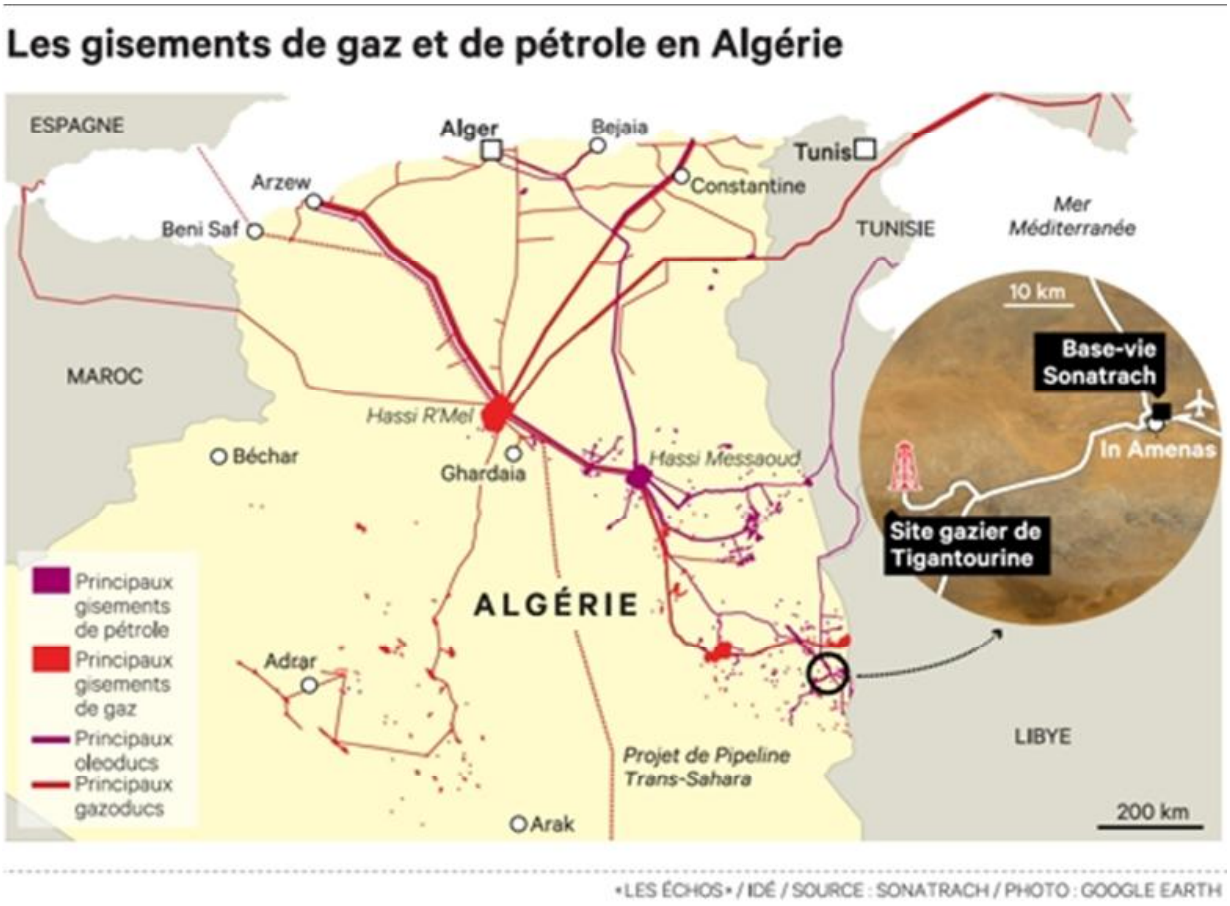

المصدر: https://www.marefa.org/

وكان للعمل العسكري في شمال مالي تداعيات خطيرة على كل دول المنطقة، فإلى جانب عملية عين أمناس، قامت المجموعات الإرهابية بالهجوم على شركة "أريفا" الفرنسية بالنيجر في ماي 2013م أسفر عن مقتل 26 شخص، وقد تبنت كتيبة الموقعون بالدم بزعامة "مختار بلمختار" مسؤوليتها عن العملية، ولذلك فإن من بين استراتيجيات المنظمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي الهجوم على المواقع الإستراتيجية الغنية بالموارد الطاقوية والمعادن[1] (أنظر الشكل رقم 12).

[1] Martina Lagatta& Ulrich Kaorck& Manuel Manrique & Pekka Hakala, « L'Algérie : un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, direction générale des politiques externes département thématique », **Union européenne**, Bruxelles, Juin 2013, p16

الشكل رقم 12: خريطة تبين نشاطات القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي[1]

وقد تم تسجيل 900 هجوم من قتل واختطاف وغيرها من الأعمال الإرهابية ضد أهداف دولية وأخرى محلية ما بين 2001م – 2009م خلفت أكثر من 1500 قتيل و 6000 ضحية في الجزائر، وتشاد، وليبيا، ومالي، وموريتانيا، والمغرب والنيجر [2]، ثم ارتفعت لتصل إلى 1234 هجوم إلى غاية سنة 2013.[3]

[1]Henri Plagnol & Francois Loncle (Députée), « La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne », **Rapport d'information**, N° 4431 déposé en application de l'article 145 du Règlement par la Commission des affaires étrangères Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale Française, 6 mars 2012, p 39

[2]Yonah Alexander, « Maghreb and Sahel Terrorism Addressing the Rising Threat from Al-Qaeda and other Terrorism in North and West/Centre Africa », **Report,** International Centre for Terrorism Studies, Washington, January 2010, p26.

[3] Laurence Aida Ammour, « L'Algérie et les crises régionales : entre velléités hégémonique et repli sur soi », **JSF Conseil**, groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles, 2013, p 02.

الشكل رقم 13: خريطة تبين تركز نشاط القاعدة في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية [1]

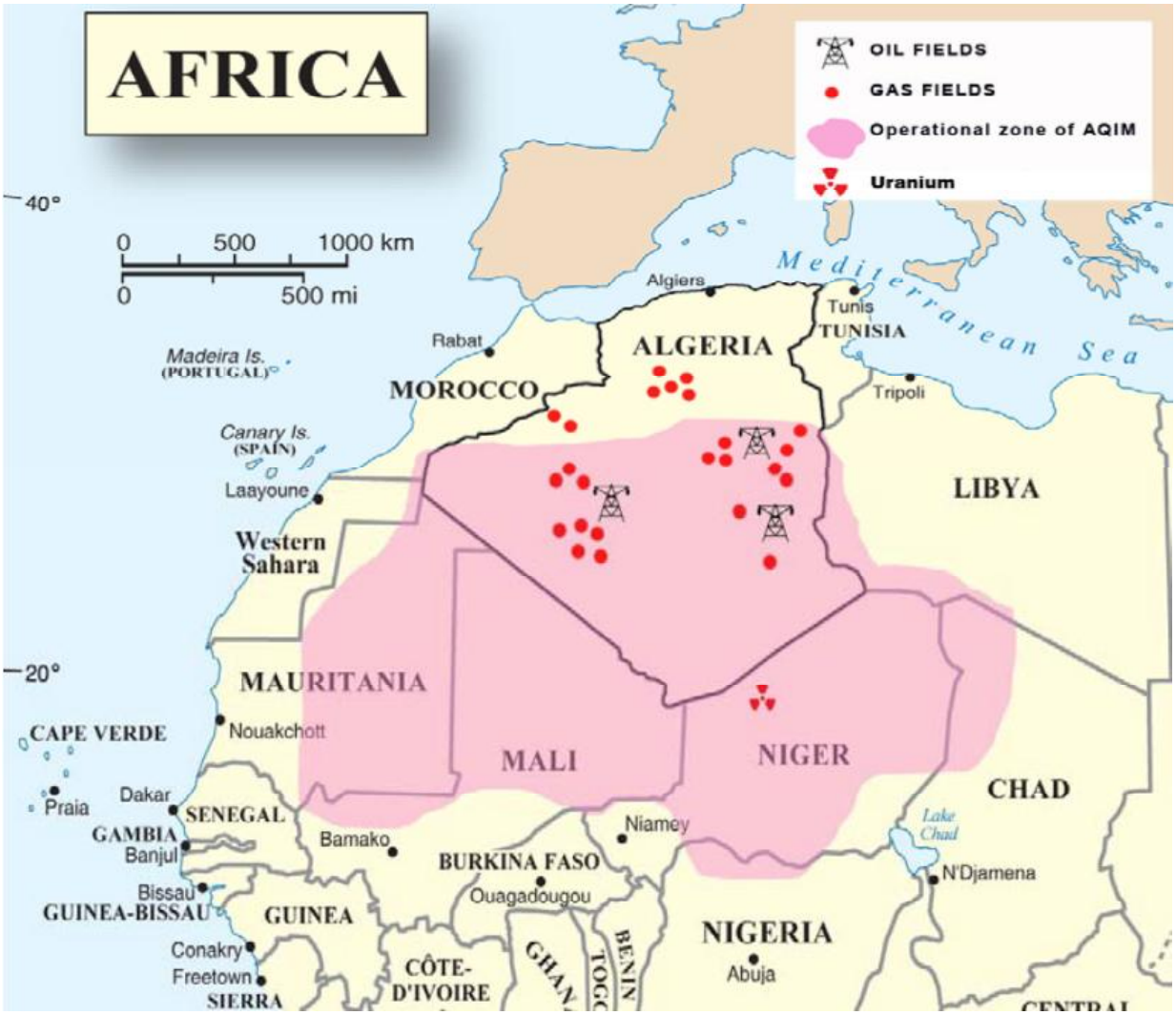

4 وسائل تمويل الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي:

يعتبر العديد من الخبراء والمتخصصين في منطقة الساحل الإفريقي أن هناك تحالف عضويا ووظيفيا بين الجماعات الإرهابية المتركزة بالمنطقة وبين تجار السلاح والمخدرات، حيث تتحصل الأولى على نسبة من الأموال الناتجة عن هذه التجارة وحصولها على مختلف أنواع الأسلحة من تجار السلاح وذلك مقابل تأمين طرق ومسالك عبور السلاح والمخدرات لمختلف مناطق العالم كأوروبا وأمريكا وآسيا، فعلى سبيل المثال اعتبر بعض المختصين في شأن الجماعات الإرهابية أن تجارة المخدرات أصبحت

[1] Martina Lagatta & Ulrich Kaorch & Manuel Manrique & Pekka Hakala, **Op.Cit**, p 16.

أسلوبا اقتصاديا جديدا تنتهجه هذه التنظيمات، كما تعتمد على نفس السياسة مع المهربين لمختلف السلع في المنطقة خاصة الإستراتيجية منها كالبترول والبنزين وغيرها كوسيلة أخرى للحصول على التمويل لعملياتها الإرهابية.

وتعتبر عملية خطف الرهائن أهم وسيلة للتمويل بالنسبة للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وذلك من خلال المطالبة بفدية مالية كبيرة مقابل الإفراج عن الرهائن خاصة إذا كانوا من جنسية أوروبية، حيث يعطي لقضية أكثر اهتمام كون أن النخب السياسية الغربية ستجد نفسها مجبرة على الخضوع للقاعدة والقبول بشروطها ودفع المبالغ الطائلة لها تحت ضغط الرأي العام الغربي الذي يقدس مكانه الإنسان الغربي ويجعل حياته وأمنه قبل أي شيء، وتشير الإحصائيات أنه ما بين 2003م و2012م حصلت هذه الجماعات على 150إلى 200 مليون أورو من الفدية التي دفعتها عدة دول غربية لقاء الإفراج عن رعاياها الذين اختطفوا في منطقة الساحل [1]، كان آخرهم رهينة سويسرية اختطفت في مالي من قبل مجموعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وسلمت الرهينة إلى السلطات السويسرية لقاء مليون أورو بوساطة من بوركينافاسو" [2]، وقد أشار تقرير فرنسي إلى أن 90% من موارد القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مصدرها أموال الفديات[3].

وعلى سبيل المثال فقد حصل عد الرزاق بارا على فدية قدرت ب 5 ملايين يورو مقابل إطلاق سراح 32 سائح أوروبي، وهو المبلغ الذي منه من شراء ترسانة أسلحة من بينها 109 قطعة سلاح من نوع كلاشنكوف (روسية وصينية وكورية الصنع)، 400 رشاش، 37 قاذفات آربيجي1و2 (RBJ1-RBJ2)، ورشاشين، إضافة إلى قاذفات صواريخ سلاح مضا د للمروحيات، و 11 سيارة رباعية الدفع وهواتف نقالة تعمل عبر الأقمار الصناعية (ثريا)، وقد تم شراء هذه الأسلحة دون الخروج من منطقة الساحل الإفريقي، وبالتحديد بين مدينة جاو النيجيرية وتمبكتو المالية [4]، مما يؤكد على خطورة دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية، خاصة وأنها لاقت تجاوبا مع بعض الحكومات منها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، كما

---

[1] عاطف قدادرة، "المستشار برئاسة الجمهورية كمال رزاق بارة يكشف"،**جريدة الخبر**، العدد 6919، 09 ديسمبر 2012، ص03.

[2] عثمان لحياتي، "القاعدة تجني 120 مليون أورو من الفدية"، **جريدة الخبر**،العدد 6741، 10 جوان 2010، ص03.

[3]Henri Plagnol & Francois Loncle, **Op.Cit** , p**39**

[4] Alexis Kalambry, **Band Sahélienne et le trafic d'armes** :
www.alikounda.com/nouvelle voir.php? idnouvelle=17489.

أن الحكومة المالية أصبحت تتعامل مع هذه المجموعات الإرهابية من خلال التوسط للإفراج عن الرهائن المختطفين مقابل حصولها على جزء من الفدية مما جعل هذه المجموعات تتقوى وتتوسع، الأمر الذي رفضته الجزائر ودخلت في أزمة دبلوماسية مع مالي بسبب قضية الرهائن.

كما أن الثورة في ليبيا سنة 2012م شكلت عامل تمويل أساسي لهذه الجماعات خاصة في مجال التمويل بالأسلحة، حيث تشير بعض التقارير إلى دخ ول عناصر من تنظيم القاعدة إلى ليبيا مستغلة أجواء الحرب بين النظام والمعارضة والحصول على أسلحة نوعية خطيرة منها قاذفات RPG وصواريخ سام، التي وظفت في الحرب ضد مالي والتي قادتها فرنسا في بداية جانفي 2013م.

الفرع الثاني: تهديدات الجريمة المنظمة:

لقد تضاعف حجم التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية على دول منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد تحالفه مع شبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وساعد على ذلك غياب الدولة وضعف أجهزتها الأمنية، في ظل بيئة طبيعية وجغرافية صالحة لكل التهديدات، ونظرا لأن هذه التهديدات أصبحت عابرة للحدود بما فيها الحدود الجزائرية صار لزاما على المسؤولين الجزائريين العمل مع مختلف الأطراف لاحتواء المخاطر الآتية من تلك المنطقة، والتي مست بالأمن والاستقرار الإقليمي.

أولا: تجارة المخدرات:

تعد منطقة الساحل الإفريقي طريق عبور أساسي لل مخدرات إلى كل من أوروبا، وآسيا وأمريك ا، وتعتبر منطقة غرب إفريقيا، وبالتحديد سواحلها الغربية المعبر الرئيسي لنقل المخدرات إلى أوروبا عبر المتوسط، لأن هذه السواحل غير مؤمنة ولا تخضع للرقابة اللازمة بسبب نقص وض عف إمكانيات تلك الدول، والفقر، النزاعات المسلحة، وانتشار الإرهاب مما هيأ لها بيئة ملائمة للانتشار كوسيلة تمويل لمختلف الأطراف في المنطقة مقابل تأمين مسالك عبورها إلى مختلف القارات، وذلك على عكس ما هو موجود في الطرق الأطلسية المؤمنة، بحيث أن سبب تغير مسار تجارة المخدرات من قارة أمريكا نحو إفريقيا راجع إلى حجم اهتمام وحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة توفير كافة الإمكانيات للتصدي لهذه الظاهرة وتضييق الخناق عليها.

وتهرب انطلاقا من منطقة الساحل كل أنواع المخدرات، بما فيها الكوكايين الذي يعد أخطرها، ويأتي من كولومبيا والبيرو وبوليفيا، ويتم تسويقه عبر أمريكا الوسطى والكاريبي للولايات المتحدة الأمريكية، وعبر الأطلسي نحو أوروبا، وحسب الكميات المحجوزة تبين تحول قارة إفريقيا خاصة من الجهة الغربية إلى منطقة عبور هامة [1]، حيث تعد إفريقي أحد مسالك التهريب الرئيسية لتجارة الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية والمتجه إلى أوروبا، وتبرز "غينيا بيساو" باعتبارها محطة التهريب الرئيسية للمخدرات حيث يتم تفريغ الشحنات المهربة على شواطئها لتجد طريقها بعد ذلك برا وبحرا وجوا [2]، ويأتي الهيروبين بعده من حيث الخطورة، فقد صرح المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات "أنطونيو ماريا كوستا" يوم 08 ديسمبر 2009م في مجلس الأمن بأن هنالك أدلة لوجود نوعين من تجارة المخدرات، الهيروبين في شرق إفريقيا، والكوكايين في غربها واللذان يتقاطعان في منطقة الصحراء ليسلكا مسالك جديدة من خلال تشاد والنيجر ومالي، حيث قدرت كمية الكوكايين التي مرت من المنطقة بأكثر من 375 طن[3].

وبذلك توجد ثلاثة ممرات أساسية للتنظيمات الدولية للمخدرات، ممر الكوكايين القادم من دول أمريكا اللاتينية (كولومبيا، البيرو) بعشرات الأطنان إلى منطقة الساحل الإفريقي، وممر الحشيش الذي يأتي من المغرب ويمر إلى دول غرب إفريقيا ثم إلى الشرق الأوسط وإلى أوروبا، وممر الهيروبين والحبوب المهلوسة والمؤثرات العقلية التي تأتي عن ط ريق نيجيريا وبنين، يمر جزء منها إلى المغرب ثم إلى أوروبا[4].

وتعد الجزائر حلقة وصل مهمة في معادلة تجار المخدرات، حيث يتم وصول المخدرات من منطقة الساحل الإفريقي إلى الجزائر عبر حدودها الجنوبية للاستهلاك الداخلي وصولا إلى الشمال، لتكمل مسارها نحو أوروبا عبر المتوسط، وبذلك توجد مناطق عبور هامة للمخدرات انطلاقا من القاعدة الإفريقية، حيث تنتقل من غرب إفريقيا إلى شرقها نحو أسيا وأوروبا عبر البحر الأحمر، والبحر الأبيض

[1] Mehdi Taje, « West Africa Challenge : Vulnerabilities and factors of insecurity in the Sahel», **The Saheans West Africa Club Secretariat** (SWAC/ OECD), August 2010.

[2] حمدي عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

[3] Nation Unies Office contre la drogue et le crime, UNODC (2009), « le trafic de cocaine en Afrique de l'ouest », http://www.UNODC.org/documents/data-and-analysis/west/africacocaaine,Report, 2009-fe.pdf.

[4] José Maria& Blanco Navarro & luis de la cortIbanes, « le trafic de drougue en l'Afrique subsaharienne »,**Institut Espagnol d'études stratégique**,2012, p 08-09.

المتوسط، ثم من غرب إفريقيا عبر الأطلسي إلى أمريكا، وكندا، ثم من غرب إفريقيا إلى شمال إفريقيا عبر الصحراء، ومن شمال إفريقيا إلى أوروبا عبر المتوسط (أنظر الشكل رقم 14)، والجدير بالذكر أن توسع تجارة المخدرات عبر إفريقيا ارتبط بتطور وسائل النقل، فقديما كان يتم نقلها عبر القوافل (جمال)، أما الآن فقد أصبحت تستعمل وسائلا حديثة لذلك كالسيارات الرباعية الدفع، إضافة إلى استخدام التكنولوجية الرقمية في نقل المخدرات، وتوظيفها في مراقبة نقاط العبور بما فيها تشكيل ميليشيات مسلحة من قبل عصابات وبارونات المخدرات التي أصبحت تشكل تنظيما هيكليا وهرميا، وفي هذا الإطار تم استخدام طائرة بوينغ 727 في نقل كميات كبيرة من الكوكايين إلى منطقة قاو بمالي التي حطت بها وصولا من فنزويلا وذلك في 02 نوفمبر 2009م، وتقدر الإحصائيات أن 80% من المخدرات يتم نقلها عبر البحر، و20% يتم نقلها عبر الجو[1].

الشكل رقم 14: خريطة توضح الطرق الرئيسية لعبور المخدرات في إفريقيا

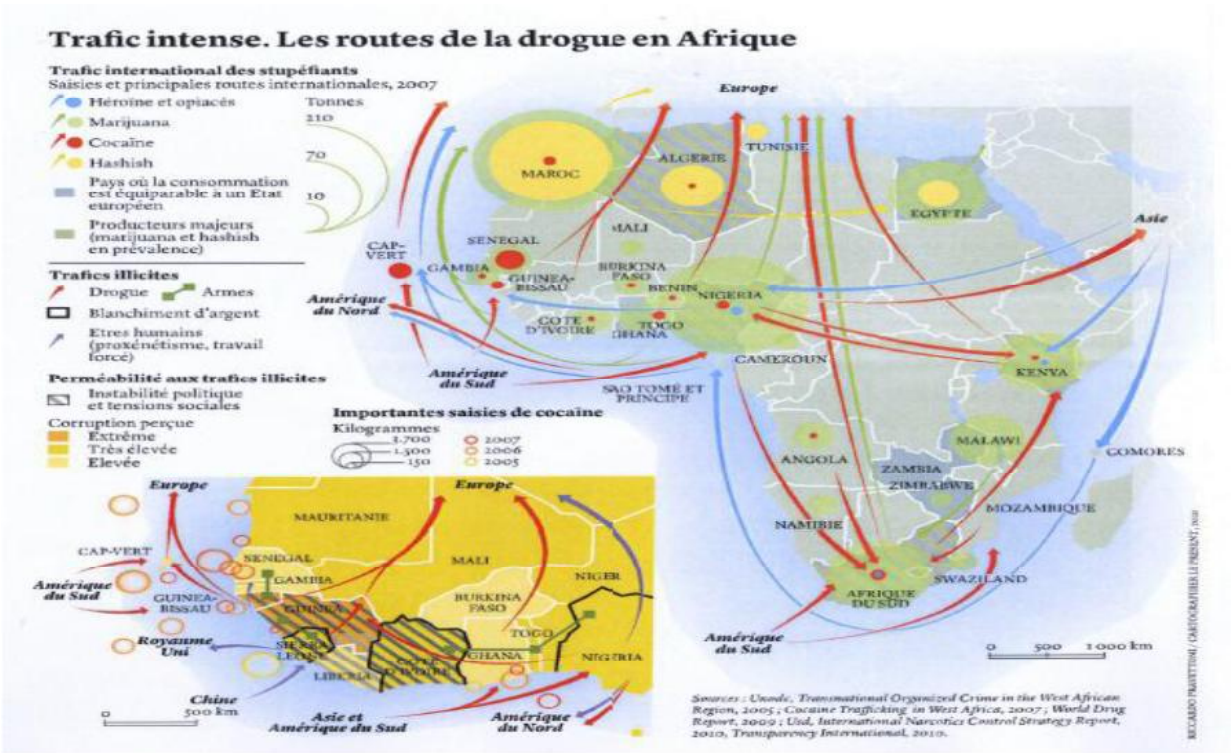

المصدر : http://www.cartografareilpresente.org/article571.html.

[1] José Maria& Blanco Navarro &luis de la cortlbanes, **Op.Cit**, p 06-10.

وتحصي تقارير الأمم المتحدة أن نسبة 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة[1]، وتذكر عديد التقارير بأن عصابات الإجرام والمخدرات في الساحل الإفريقي تمثل نسبة 80% من تلك الموجودة في العالم بما فيها تلك المعروفة في أسيا وأمريكا اللاتينية مما جعل منطقة الساحل الإفريقي عبارة عن عش يتم فيه تفريخ مختلف أنواع المخدرات للاستهلاك الداخلي من جهة ولتصديره للدول الأخرى كالجزائر التي سعت إلى تبني العديد من الاستراتيجيات لمواجهة خطر هذا التهديد.

ثانيا: تجارة السلاح في منطقة الساحل الإفريقي:

تنتشر تجارة السلاح بشكل رهيب ومخيف في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بحكم الطلب المتزايد عليها من قبل مجموعة من الأطراف المتصارعة في المنطقة، ومحاولة كل طرف ترجيح الكفة لصالحه من خلال فرض منطق القوة التي تجسدها كمية ونوعية الأسلحة المتحصل عليها، حيث تحتل منطقة الساحل الإفريقي المرتبة الثانية عالميا ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية[2]، وتؤكد التقارير بأن تجارة الأسلحة تبقى واجدة من المشاكل الكبرى للأمن في إفريقيا، وعامل فشل وخرق لمختلف التسويات الإقليمية التي وضعت لحل النزاعات والصراعات داخل المنطقة.

كما أن الانتشار العشوائي للأسلحة من عصابات الإجرام كالمهربين وتجار المخدرات من تعزيز نشاطاتهم وتأمين الحماية لها في المنطقة التي تعد بؤرة توتر رئيسية في العالم لضمها لمختلف التهديدات الأمنية، كما دعم هذا الانتشار موقع الجماعات الإرهابية منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.

وتشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر، و تشير تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2003م إلى وجود حوالي 100 مليون قطعة منتشرة في القارة خصوصا في مناطق الحدود، ويوجد 08 مليون قطعة في إفريقيا الغربية لوحدها، منها 100 ألف كلاشنكوف في منطقة

[1] Laurence Aida Ammour, « les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussion dans la région méditerranéenne »,**SEEDMED** ,Seguridad y Défens en el Mediterraneo, Barcelona, Octobre2010,p 06.

[2] Ousmane Kornio, « contrôle des legers et de petit calibe au Mali », **Freidrich Ebert Stiftung**, octobre 2011, p 24.

الساحل الإفريقي[1]، في حين تشير إحصائيات 2012م إلى وجود 10 مليارات قطعة سلاح في قارة إفريقيا لوحدها[2]، ويلعب التمويل الخارجي دورا كبيرا في إشعال الحروب من خلال تمويل المتمردين بالأسلحة والأموال والتدريب، وذلك لخدمة مصالحهم الخاصة بإيجاد طريق للتدخل في المنطقة تحت مسميات عديدة منها إعادة الاستقرار.

وأكبر دليل على حجم التهديد الذي يشكله الانتشار العشوائي للأسلحة والتجارة غير الشرعية لها على الدول،هو ما حدث في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011، والإطاحة بنظام القذافي، وما نتج عنه من انتشار رهيب للأسلحة، حيث أشارت التقارير إلى وجود 20 مليون قطعة سلاح خارج إطار السيطرة ويتم تداولها بطريقة غير شرعية داخل وخارج البلاد [3]، وتجمع التحليلات على أن ما حدث في مالي خلال مارس 2012 من استيلاء الجماعات المسلحة على شمال مالي وتهديد وحدة الدولة، سببه انتشار السلاح القادم من ليبيا.

فتذكر التقارير أن هناك أكثر من 500 عنصر من حركة تحرير أزواد (طوارق) كانوا يقاتلون مع القذافي، وعند بداية انهيار نظام القذافي عادوا بأسلحتهم إلى مالي دون أي مراقبة من طرف السلطات المالية الهشة، ثم توحدوا مع بعض الجماعات المسلحة كأنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد، وأعلنوا عن انفصال شمال مالي، لتتفجر أزمة جديدة في المنطقة، كما أشارت التقارير إلى حصول الجماعات المسلحة وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أسلحة جد متطورة من ليبيا على إثر تدهور الأوضاع الأمنية صواريخ أرض – جو، قاذفات صاروخية مضادة للدروع روسية الصنع وبنادق آلية ثقيلة آر .بي .جي و"آف .آم .بي .كا"، وبنادق كلاشنكوف ومتفجرات وذخائر وصواريخ "ستريلا" التي تحمل على الكتف، وهي مضادة للطائرات، وتعرف باسم **سام**[4]، وقد شكل ذلك تهديدا للأمن القومي الجزائري، خاصة في ظل وجود احتمالات لاختراق الحدود الجزائرية بعد التدخل الأجنبي في مالي.

---

[1] Office des Nations Unies, « contre la drogue et le crime(Vienne) », **Transnational Organized Crime in wastAfricaAthreatAssessment**, p 41.

http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/west Africa/cocaine/report 2013 –ebook.pdf

[2]« trafic d'armes a feu en Afrique de l » ouest, p39 www.unidc.org/West-Africa.toc-fireams-fr.pdf

[3] Mathieu Pellrien, « le Sahel et le contagion Libyenne », **politique étrangère**, Paris, Avril 2012, p 835.

[4]– رمضان بلعمري،"مسؤول أمني جزائري يؤكد"، القاعدة تحصل على أسلحة من شرق ليبيا"، **جريدة الخبر**،العدد 6316، 05 أفريل 2011، ص 07.

ثالثا: التهريب في منطقة الساحل الإفريقي:

إضافة إلى تجارة المخدرات والسلاح، هناك بعض الأنشطة التجارية غير الشرعية تعرفها منطقة الساحل الإفريقي كعمليات التهريب التي تشمل مختلف السلع والمواد، كالسجائر وبعض المواد الطاقوية كالبنزين، بالإضافة إلى المواد الغذائية، وقد تطورت عمليات التهريب في السنوات الأخيرة خاصة مع تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة لتشمل مواد خطيرة كالأسلحة التي مصدرها ليبيا وموريتانيا والنيجر، والمخدرات القادمة من المغرب، والسجائر والنسيج الإفريقي القادم من مالي، في حين يخرج من الجزائر المواد الغذائية والبنزين [1]، وسيارات الدفع الرباعي العابرة للصحراء والتي تباع بأسعار خيالية بعد عبورها للحدود الجنوبية للجماعات المسلحة الناشطة في مالي خاصة بعد سيطرتها على إقليم أزواد والتي تعد بالنسبة لهذه الجماعات أهم من الأسلحة[2].

وقد ذكر مصدر أمني جزائري أن التحقيق الذي أجرته استخبارات الجزائر والنيجر ومالي، حدد هوية ثلاثة عصابات تعمل على تهريب وبيع الأسلحة في دول الساحل ودول إفريقية أخرى، ومنها الجزائر، بالإضافة إلى شبكة تهريب رابعة تعمل لمصلحة تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وأن أكبر وأهم هذه المجموعات هي عصابة مهربين من جنسية تشادية تعمل على تهريب الذخائر والأسلحة الفردية وبيعها في النيجر والتي يتم نقلها عبر الحدود الليبية النيجيرية مرورا بصحراء عرق مرزوق" [3].

وفي كل مرة يطرح مشكل طول الحدود الجنوبية التي تشترك فيها الجزائر مع بعض دول المنطقة والتي يصعب مراقبتها لما تتطلبه من تقنيات متطورة، وإمكانيات مادية وبشرية ضخمة يصعب توفيرها من دول هشة أنهكتها الصراعات والحروب، في حين أن الجزائر لا تستطيع هي الأخرى القيام بذلك بمفردها لنقص التجهيزات والعتاد اللازم لمواجهة عصابات التهريب لدى مصالح الجمارك الجزائرية، ولذلك فهي تحتاج إلى تقاسم الأعباء مع بقية الأطراف.

---

[1] Laurence Aida Ammour, « les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussion dans la région méditerranéenne », **Op.Cit**, p04.

[2]– حمد بن أحمد، "تحقيقات أمنية تكشف أن سيارات جزائرية تباع في مالي بالملايير"، **الخبر** يومية جزائرية، عدد 699، 20 فيفري 203، ص 03.

[3] عمر بن جانة، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، **ندوة لمركز الشعب للدراسات الأمنية والإستراتيجية**، الجزائر، ماي 2012.

الشكل رقم 15: خريطة توضح طرق تنقل الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة[1].

الفرع الثالث: الدولة الفاشلة:

هناك العديد من التعريفات التي انتشرت حول الدولة الفاشلة، غالبيتها غربية بالأساس تختلف في مضمونها من فكرة لأخرى إلى غاية اللحظة ما زال تعريف الدولة الفاشلة غير دقيق وهذا راجع إلى أن التعريف يخضع الحسابات السياسية ولمصالح الدول الكبرى، مبين أهم تلك التعريفات نذكر:

يعرف "روبرت روتبرغ" "Robert I. Rotberg" على أنها تلك "الدول –الأمة– التي تفشل بسبب معاناتها من العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع الأساسية لسكانها، وحكوماتها تفقد الشرعية، وحتى وجود الدولة نفسها يصبح غير شرعي في نظر وقلوب عدد متزايد من مواطنيها "[2]، الدول تنجح

[1]Yonah Alexander, "The Consequence of Terrorism: An Update on Al Qaeda, and other Terrorist Threats in the Sahel and Maghreb",**Op.Cit**, p02.

[2]Robert I. Rotberg, « State Failure and state weakness in a time of Terror », USA, **Brookings Institution Press**, 2003, p 01.

وتفشل من ماذا قدرتها وفعالياتها في توزيع السلع السياسية الأساسية، وهناك تسلسل هرمي في تلك السلع من حيث الأهمية والأولوية يمكن ترتيبها وفق أهميتها في:

- **توفير الأمن والخاصة الأمن الإنساني***: أول غاية وجدت الدولة من اجلها هو تحقيق الأمن، بحيث يتوقع من الدولة حتى تنجح أن تعمل من جه ة على حماية حدودها والدفاع عن مواطنيها من التهديدات الخارجية وكذا حمايتهم من بعضهم البعض من خلال فرض النظام والاستقرار، ومن جهة أخرى تعمل على حماية مواطنيها من كل أشكال الحرمان والخوف.
- **تمكين المواطنين من حري ة المشاركة في العملية السياسية**، وهذا يشمل: حق المواطنين في التنافس على المناصب، احترام ودعم المؤسسات الوطنية، والحقوق المدنية والإنسانية الأساسية.
- **تقديم الخدمات الاجتماعي ة للمواطنين** مثل: الصح ة، والتعليم،وإقام ة البني التحتية...الخ، بالإضافة إلى تنظيم الاقتصاد.

تعرف" **لجنه المساعد ة الإنمائية التابعة لمنظمه التعاون الاقتصادي والتنمي ة**" (OECD-DAC) الدولة الفاشلة أو الهشة حيث "تعتبر الدولة هشة عندما تفقد هياكلها الإرادة السياسة أو القدرة على توفير الوظائف الأساسية الضرورية للتقليل من الفقر ولتحقيق التنمي ة والحفاظ على الأمن وحقوق الإنسان لسكانها"[1].

ووفق تقرير مؤشرات الدول الفاشلة لمركز أبحاث الدفاع والتنمية الكندي (DRDC) فان الدول الفاشلة هي "تلك التي تتميز بالنزاعات الأزمات الإنسانية بالإضافة إلى انهيار اقتصادها، كما أن قدرات وشرعيه وسلطة الحكومة تصبح مقتصرة فقط على أقاليم أو جماعات معينه"[2].

---

* مفهوم الأمن الإنساني هو مقاربه تبناها برنامج الأمم المتحدة في تقريره السنوي حول التنمية الإنسانية عام 1994م، من خلاله تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل إلى جانب امن الدولة امن الإنسان بالدرجة الأولى ، وبذلك يصبح الإنسان هو موضوع الأمن فالأمن الإنساني حسب التقرير يتكون من عنصرين أساسيين: "التحرر من الخوف" يشمل حماي ة الإنسان من النزاعات، الحروب، الاضطهاد...الخ، "والوقاي ة من الحاج ة"تشمل حماية الإنسان من الفقر، البطالة، الأمراض....الخ، للمزيد من التفاصيل حول مفهوم النظر:

- United Nations Development Programme (UNDP), Humain developmen Report 1994, « **New Dimensions of Humain Security** », England, Oxford University Press, PP 22-40.

[1] OECD, « Conepts and dilemmas of State Building in Fragile Situations : From Fragility resilience », **OECD Journal on Development**, Vol 09, N° 03, 2009, p 76.

[2]David Carment &al.eds, "Country Indicators for foreing policy" (carleton University), AdversialInten Contract Report, Indicators of State Failure : Phase 2, Canada : DRDC Torento, August 2010, p05.

أما مركز أبحاث أزمة الدول (CSRC) فقد عرفه فشل الدولة بأنها: "تلك الدولة التي لم تعد قادرا على القيام بوظائفها الأساسية المتعلقة بالأمن والتنمية كما تفقد السيطرة الفعالة على إقليمها وحدودها، فهي دول لم تعد قادرة على إعادة إنتاج شروط بقائها[1].

فرقة عمل الدولة الفاشلة (State Failure Taks Force) حددت فشل الدولة انطلاقا من أنها تشمل على أربعة إحداث متميزة تتمثل في:

1 -الحروب الثورية، تتمثل في وجود حلقات من الصراعات العنيفة بين الحكومة والمنافسين السياسيين الساعين للإطاحة بالحكومة المركزية أو لفرض السلطة في إقليم معين.

2 -الحروب العرقية، التي تعني حلقات من الصراعات العنيفة الداخلية بين الأقليات العرقية، الدينية وغيرها من الأقليات تعمل على تحدي الحكومات من اجل تغيير وضع معين.

3 -التغيرات السلبية للنظام، تتمثل في التغيرات الرئيسية والمفاجئة في أنماط الحكم بما في ذلك انهيار الدولة وفترات حادة من انعدام استقرار النظام.

4 -الإبادة الجماعية وسياسيه (genocideand politicide) مجموعه من السياسات الدائمة التي تقوم بها الدولة أو وكلائها، أو في الحروب الأهلية من خلال القوات المتنافسة، تلك السياسات أدى إلى وفاه عدد كبير من الجماعات الطائفية أو السياسية[2].

أما "جون غروس" "Jean Gros"يرى بأن الدولة عندما تفقد السلطة السياسية السيطرة على الإقليم وتصبح غير قادرة على القيام الوظائف الأساسية المتمثلة في الحفاظ على النظام وحماية الإقليم والشعب من العدوان الخارجي[3].

[1] Crisis State Research center, London School of Economics And Political Science, Working paper N° 01, War State Collapse and Reconstruction, Mai 2016, P 04.

[2] Jack A. Goldstone, « **State Failure Task Report : Phase 3 Findings** », USA, McLean, VA :Science Applications International Corporation, September 2000, P 07.

[3] Jean-GermainGros, « Failed States in Theoretical, Historical, and Policy Perspectives », in Wilhelm Hetmeyer et al. (eds), **control of violence ; historical and intrnatinalprespectives on violence in Modern Societies**, USA Business Media spring science, 2011, p 539-541.

الشكل رقم 16: رسم بياني يوضح مراحل التي تمر بها الدولة من ما قبل الفشل إلى الانهيار:

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على ما جاء في تعريف للدولة الفاشلة.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م ظهرت العديد من الدول المستقلة عن الاستعمار التقليدي معظم تلك الدول أصبح يطلق عليها بـ "أشباه دول""Quasi_state" وهو مصطلح استعمله"هادلي بول""Bull Hedley" و"ادم واطسون" "Adam watson" في كتابهما "**توسع المجتمع الدولي**" " the expantion of international society" عام 1990م في إشارة إلى تلك الدول التي استطاعت أن تكسب شرعيتها كدول ذات سيادة لها حقوق وواجبات وفق القانون الدولي،ولكنها عمليا تفتقد إلى القدرة الفعلية على الإدارة السياسية والسلطة المؤسساتية،فهي عاجزة على القيام بوظائفها المرتبطة أساسا بالحفاظ على الأمن وتوفير الخدمات الاجتماعية لمواطنيها، وبالتالي هي دول بالاسم فقط،أو كما يسميها "روبرت جاكسون" "Robert jakson" **دول ذات السيادة السلبية** كونها تحمل صفة قانونية فقط تتمثل

في التحرر من التدخل الخارجي،ولكن بقائها واستمرارها يبقى مرتبط بالدعم الخارجي، على عكس **الدول ذات السيادة الايجابية** التي لا تتمتع فقط بحق عدم التدخل في شؤونها وجملة من الحصانات الدولية، بل لديها القدرة على توفير السلع السياسية لمواطنيها.

مشكل تلك الدول ذات السيادة السلبية هو أنها فُرضَت على مجتمعاتها بطريقة قَسرية خاضعة بذالك للمصالح والتسويات التي تمت بين الدول الاستعمارية ولم تكن خاضعة لخصوصية المجتمعات،وهو ما ولد حالة غياب شبه كلي للاندماج بين مكونات المجتمع – منها من أصبح يطالب بدولة مستقلة، ومنها من يطالب بالانضمام لدولة أخرى وآخر يطالب بأحقيته في السلطة – هذا ما جعل تلك الدول غير قادرة على فرض سيطرتها على كامل إقليمها مع ضعف قدرتها في أداء وظائفها الأساسية بفعل غياب الاندماج الاجتماعي، ولكن السمة الأساسية لتلك الدول أي أشباه الدول هو أن بقائها واستمرارها يبقى مرهون على الدعم الخارجي الذي تتلقاه وليس على مقوماتها الداخلية[1].

قضية الدعم الخارجي لأشباه الدول هو الذي يفسر سبب الانتشار الكبير لظاهرة فشل الدولة مع نهاية الحرب الباردة عام 1989م، بحيث تلك الدول لم تعد تتلقى تلك المساعدات الضخمة من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار منافستهما الإستراتيجية (الحرب الباردة)[2]، من ثم بات واضحا ذالك الانتشار الواسع لظاهرة الانحلال في تلك الدول الناشئة، النقطة المشتركة بين تلك الدول تتمثل في الانفجار الداخلي لهياكل السلطة وغياب الشرعية التي هدمت في الوقت نفسه سيادتها الخارجية،باعتبار انه في حالة الفشل أو انهيار الدولة يصبح مقبولا وشرعيا أن تتدخل الجماعة الدولية في شؤونها الداخلية، وأحيانا تحل محل سلطة تلك الدول تحت شعار أعادة الأمن والاستقرار[3].

ظهرت العديد من الدراسات الأكاديمية التي تركز على التداعيات الإنسانية والأمنية لظاهرة فشل الدولة محليا وإقليميا وعالميا على سبيل المثال الدراسة الشهيرة ل . "روبرت كابلان ""Robert kaplan" بعنوان "الفوضى القادمة" "the coming anarchy" عام 1994م، قدم من خلالها نظرة تشاؤمية حول مستقبل العالم في القرن الواحد والعشرين الذي اعتبره بأنه سوف يكون قرنا لانتشار الأمراض، الجريمة، وندرة الموارد،واللاجئين، والحروب الأهلية، بالإضافة إلى التآكل المستمر للدول _ الأمة وللحدود

[1] محمد نسيب أوجون ومراد أصلان، **"نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط: منظور دستوري حول العراق وأفغانستان"، دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجية، العدد 132، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 13-14.

[2] Rosa Ehrenreich Brooks, « Failed States, or the State as Failure ? », **Law Review**, University of Chicago, Volume 71, fall 2005, N° 04, p 1168.

[3] بارتران بادي، **"عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية"**، مكتبة الشروق، مصر، 2001، ص 120.

الدولية،حسب "كابلان" فإن هذه المشاكل تتواجد بصفة حصرية في الدول النامية الفقيرة ذات الحكومات الهشة مثل دول الغرب إفريقيا والساحل الإفريقي، التي تعتبر دول جوار للجزائر، ولكنها سوف تمثل خطرا إستراتيجيا حقيقيا ليس فقط تلك الحكومات بل على أمن الدول المجاورة لها والتي لها حدود مشتركة بينها[1].

وفي دراسة أكاديمية أخرى ل "جيرالد هلمان" و"ستيف راتنر" " Steven &Gerald Helman Ratner" تحت عنوان "**انقاذ الدولة الفاشلة** " "**saving failed states**" عام 1992م، يؤكدان فيه على أوجه القصور في الدول الناشئة الذي بات واضحا منذ قامت القوى العظمى أمريكا والإتحاد السوفيتي –سابقا– بتقليص الدعم الموجه لتلك الدول أي منذ الثمانينات من القرن العشرين، وهي الفترة التي مثلت بداية نهاية الحرب الباردة، فمنذ ذلك الحين باتت تواجه الكثير من تلك الدول الناشئة – تتمثل أساسا في دول العالم الثالث و أيضا دول الاتحاد السوف يتي ويوغوسلافا سابقا – تحديات متعلق ة أساسا ببقائها واستمرارها، بحيث أصبحت أنظمتها السياسية الفاقدة للمصداقية تواجه حركات تمرد وحروب أهلية، كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى تعطل الخدمات الحكومية الأساسية وتدمير الاقتصاد وال بنى التحتية، يضاف إلى ذلك فساد الأنظمة السياسية الذي أدى إلى تفاقم البؤس البشري، مثل هذه الدول الغارقة في الحروب والفوضى أصبحت تعرض مواطنيها للخطر ولكن أيضا تهدد الدول المجاورة لها من خلال تدفقات اللاجئين الهاربين من الحروب والكوارث الطبيعية[2].

ما قد يؤدي إلى تبرير التدخل من قبل الأمم المتحدة في الشؤو ن الداخلية للدولة الفاشلة أو في تلك التي هي في طريقها للفشل من خلال وصاية الأمم المتحدة، هذا التدخل حسب "جيرالد هلمان" و"ستيف راتنر" لا يكون فقط في حالة تهديد السلم والمن الدوليين، بل بمجرد أن تدخل الدولة في دائرة الفشل فإن الأمم المتحدة تصبح وصية على تلك الدولة لتجنب المآسي الإنسانية.

إضافة إلى هذه الدراسات الأكاديمية، نجد مجموعة كبيرة مت التقارير والوثائ ق الإستراتيجية الرسمية ، الصادرة عن الدول الغر بية، إذ يؤكد "بيتر هالدن " "Peter Halden" أن الدولة الفاشلة تمثل مشكلة أمنية، لأسباب تتلخص في أربع نقاط[3]:

– إن الدول (الفاشلة) قد تشكل تهديدا للأمن العالمي وتحديدا للأمن الإقليمي.

– كونها قد تشكل حاضنة للإرهاب أو الجريمة المنظمة.

– قد تساهم في انتشار أسلحة الدمار الشامل "الجرثومية والكيميائية والنووية.

– تؤدي إلى موجة من الهجرة واللاجئين ما يشكل تقويضا للأمن الإقليمي.

---

[1] Robert Kaplan, « **Coming Anarchy :shatering The dreams Of The Post Cold War** », USA Random House, 2000, p 07.

[2] Gerald B. Helman& Steven R. Ratner, « Saving Failed States », **Foreign Policy**, N° 89, Winter 1992-1993, p 3-5.

[3] بيتر هالدن، **"**بناء المنظومات قبل بناء الدول: الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة**"**، **دراساتعالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 96، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 11.

الفرع الرابع: أزمة بناء الدولة والصراعات الإثنية:

إن الدبلوماسية الجزائرية تدرك جيدا خطورة التهديدات الأمنية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي، كما أنها ترتبط مع هذا الساحل الأزماتي بجملة من المشكلات الأمنية المتعددة الأبعاد، وهو ما يفرض على الجزائر متابعة مستمرة لأوضاع المنطقة، وتبني منظومة أمنية قادرة على مواجهة التهديدات الآتية من هناك، لذلك فالتساؤلات المطروحة في هذا الإطار تدور حول طبيعة التحديات التي تواجهها الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي.

التحديات السياسية في منطقة الساحل الإفريقي:

إن أخطر ما تواجهه السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي هو ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية لدول المنطقة، وهو ما أدى إلى غياب دور الدولة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، خاصة في ظل التعقيدات الأمنية التي تشهدها هذه المرحلة، الأمر الذي يفرض على الدبلوماسية الجزائرية بذل جهود كبيرة على المستوى السياسي من أجل تحقيق التوازنات السياسية لدول المنطقة التي تعرف انقسامات حادة بسبب الاختلافات الإثنية والعرقية.

1 أزمة بناء الدولة:

تعود هذه الأزمة إلى صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة نتيجة مجموعة من العوامل أهمها : ضعف الأداء السياسي وعدم استقلالية القرار السياسي لدول الساحل الإفريقي المرتبط أساسا بدوائر خارجية، فبعد استقلال إفريقيا ترك المستعمرون الأوروبيون وراءهم جماعة كونوهم تكوينا خاصا وحافظوا على الارتباط بهم مستغلين حاجة الدول حديثة الاستقلال إلى جيش يحمي حدودها ويؤكد سلطة الحكم الجديد، فقد كانت هذه الدول تعتمد على الدول المستعمرة في التدريب والإمداد بالسلاح، وحتى القيادات والضباط في هذه الجيوش كانوا من قوات الاستعمار.

واستغلت الدول الاستعمارية ذلك بعقد معاهدات الدفاع المشترك قبل خروجها بما يضمن إما بقاء قوات الاحتلال نفسها كما حدث بالنسبة لبقاء القوات الفرنسية في دول غرب إفريقيا وإفريقيا الاستوائية، وإما سيطرة الدولة الاستعمارية على الجيش من خلا ل احتكار عمليات التدريب والتسليح، وكذلك سيطرة

الدولة الاستعمارية على كل الأع مال الفنية التي تحتاج إلى خبرات خاصة لعدم وجود فنيين إفريقيين أو مؤهلين لأعمال الإدارة العليا والعجز الشديد في خريجي الجامعات[1].

وقد نتج عن هذه التراكمات التاريخية وجود حكومات هشة عاجزة على الدفاع عن الوحدة الترابية، كما حدث في مالي وإعلان انفصال الشمال عن الجنوب في مارس 2012م من قبل جماعات مسلحة، وما حدث في ليبيا إثر سقوط نظام القذافي وصعوبة خلق دولة حديثة، لكون النظام السابق لم يكن مؤسسات ومقومات الدولة، كما أدى تعثر مسار التحول الديمقراطي في إفريقيا إلى مضاعفة أزمة الدولة، فبالرغم من انطلاق هذا المسار في منتصف ثمانينيات القرن العشرين مع تصاعد المطالب الداخلية والضغوط الخارجية لتنفيذ خطط الإصلاح السياسي والاقتصادي واعتمادها على مجموعة من الآليات منها التعددية الحزبية وإجراء الانتخابات الدورية وانتقال السلطة بصورة سليمة، إلا أن العملية الديمقراطية كانت شكلية وعبرت عنها نتائج الانتخابات في أغلب الدول التي حافظت على طبيعة الأنظمة القائمة.

كما أن التغييرات الدستورية كانت شكلية وليست جوهرية، فقد قدمت هذه الدول خاصة في ظل اختلاف الانتماءات الجغرافية والثقافية والإثنية نموذجا في التحول الديمقراطي اتسم بالبعد شكلا ومضمونا عن العملية الديمقراطية، فأصبحت الحيل السياسية والتغيرات الدستورية الراديكالية هي الصورة الموجودة لاستمرار قيادات ترفض التنازل عن الحكم وترغب في الحكم مدى الحياة، مما أعطى مبررا للانقلابات العسكرية، والاغتيالات السياسية للإطاحة بالقيادات الرافضة للتنازل عن السلطة[2].

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن 29 دولة إفريقية شهدت بين سنتين 1984م– 2004م، إقصاء 70 رئيس دولة عن طريق الانقلابات العسكرية، حيث أطاح العسكريون في موريتانيا بقيادة الجنرال ولد عبد العزيز في أوت 2008 بأول رئيس مدني يصل إلى السلطة من خلال الانتخابات، كما استولى ضباط الجيش في غينيا كوناكري بزعامة " **موسى كمارا** " على السلطة بعد وفاة الرئيس " **لانسانا كونتي**" في **ديسمبر 2008م**، وقام عسكريون في **مارس 2009م** باغتيال" **جواو برناردو فييرا** " رئيس

[1] كاظم هاشم نعمة، "**الحكم والسياسة في إفريقيا**"، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا،2004، ص 34.

[2]MattbijsBougaards, « Electro Systems, Party Systems and Ethnicity », in **Africa: Political Parties and Election in Sub-Saharan Africa**, Nordiska Afrika institutet, Sweden, University of Kwazulu-Natal press, South Africa,2007,p168

غينيا بيساو [1]، كما قام الجيش النيجري في **18 فيفري 2010م** باعتقال الرئيس "**مامادو تانجا**" وإسقاط نظام حكمه، وهذا ما يؤكد على عسكرة السياسة في منطقة الساحل وفي إفريقيا بصفة عامة [2]، بالرغم من أن الاتحاد الإفريقي يلزم الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بالأنظمة القائمة على أساس الانقلابات العسكرية، وقد برزت هشاشة حكومات دول ا لساحل بعد الإطاحة بنظام القذافي في عام **2011م**، والانقلاب العسكري الذي حدث في مالي يوم **22 مارس 2012م** بقيادة النقيب "**أمادو سانوغوي**" الذي أطاح بالرئيس " **أمادو تومانو توري**".

كما أن غياب مفهوم الدولة الوطنية القوية التي تحظى بالشرعية لدى مواطنيها وضعفها وعدم قدرها على التحكم في حدودها، جعل من عملية الترويج لأفكار جهادية متطرفة واستقطاب أعداد كبيرة لتبنيها أمرا سهلا لكثير من الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى وجود بؤر وصراع داخلي فيها جعلها بيئة خصبة للاختراق، خاصة في ظل تزايد احتمالات تهاوي الأنظمة القائمة نظرا لتزايد وتعقد الأزمات الاقتصادية والذي شجع في كثير من الأحيان ظاهرة الانقلابات العسكرية والتمردات الدورية كما حصل في تشاد، لذلك سميت هذه الدول بالدول الفاشلة لأنها فشلت في بناء المؤسسات السياسية القادرة على تحقيق الأمن والاستقرار لشعوبها.

ومن هذا المنظور أصبحت مخاطر اللااستقرار ترتفع تدريجيا وتبرز الخلل الوظيفي داخل هذه الدول، نتيجة العجز في تغطية وتأمين الحاجيات التي من المفروض أن تضطلع بها الدولة، مع التداعيات السلبية للعولمة على هذه الدول التي أصبحت لا تستطيع اتخاذ قرار في توزيع مواردها بعد سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصادياتها، كما أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي أدت لبيع الشركات العامة والقطاع العام مما أدى إلى فقدان هيبة الدول، وحدوث أزمات اقتصادية أدت إلى حالة اللااستقرار السياسي المصحوب بانقلابات عسكرية، وهي ظاهرة مزمنة في الدول الإفريقية [3].

ولذلك فإن ضعف وهشاشة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي شجع على ظهور فوال غير دولاتية تتحرك دون الدولة في هذه المنطقة بعيدا عن سلطة النظام المركزي وتتمثل هذه الفواعل بالأساس في

---

[1] أميرة محمد عبد الحليم، "تعثر مسار التحول الديمقراطي في إفريقيا"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد180، ديسمبر 2009، ص 12.

[2] حمدي عبد الرحمن، "النيجر وملامح المشهد الاستراتيجي في غرب إفريقيا"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 184، أفريل 2010، ص 47.

[3] Lanciné Kaba, « La démocratie et la mondialisation, défies pour L'Afrique », **Africa Zamani**, N° 07-08,codesria, 1999-2000, pp 01-03.

الجماعات الإرهابية، ومنظمات الجريمة المنظمة التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لدول المنطقة بما فيها الجزائر.

2 -أزمة الاندماج الاجتماعي والصراعات الإثنية:

أ -طبيعة الأزمة:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي المنطقة الأكثر تعقيدا من حيث البنية الاجتماعية والتركيبة الديمغرافية لاحتوائها على العديد من الإثنيات حيث أغلب الصراعات الداخلية بها تمتزج بالعامل القبلي المهيمن على نفسية وثقافة شعوب المنطقة، والتي تكمن خطورتها في الاستثمار الخارجي الغربي والإقليمي لها والممزوج هو الآخر بالمصالح الإستراتيجية، حيث تتميز هذه المجتمعات بالتعددية الإثنية واللغوية والدينية[1]، فلغويا توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة، وتشهد منطقة الساحل الإفريقي تعددا وتنوعا في الأديان والمعتقدات، وتكمن خطورة ذلك في توظيف البعد الديني في عملية تقسيم الدول الإفريقية، حيث تم تقسيم بعض الدول إلى قسم إسلامي وقسم مسيحي مثل غانا ونيجيريا وتشاد وغيرها.

وقد ساهم الاستعمار الغربي في زيادة حدة التعددية الإثنية إلى الدرجة التي أصبحت فيها هذه التعددية أحد أهم الصراعات في القارة الإفريقية وذلك لأن معظم حدود هذه الدول تم رسمها من قبل الإدارات الاستعمارية الأوروبية بعد مؤتمر برلين (1884 - 1885)، ودون أي مراعاة لأوضاع الجماعات الإثنية، مما أدى إلى انشطار كل واحدة منها بين دولتين أو أكثر [2]، فالظاهرة الإثنية تعتبر أحد الأسباب الرئيسة لاندلاع الحروب الأهلية، حيث أن وجود جماعات إثنية عديدة داخل الدولة الواحدة يثير في أغلب الأحيان نزاعات بين هذه الانتماءات المتعددة التي تسعى كل منها إلى السيطرة على السلطة والثروة، وقد تلجأ إلى الاستعانة بقوى دولية في مواجهة الجماعات الإثنية الأخرى، كما تُثار الأزمة بينها عندما يتم رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الاعتبارات الإثنية المتحيزة[3].

ويتعقد الأمر عند ما تتوسع مطالب بعض الأقليات لتصل حد المطالبة بالاستقلال عن الدولة المركزية وإقامة دول صغيرة وهامشية مثلما حدث في قضية الطوارق، وذلك راجع بالأساس لكون أن

[1]Irene OmololaAdadevoh, « Ethnicism and the Democratization of Civil Society in Africa », **Africa Zamani**, N° 09-10, codesria, 2001-2002, p80.

[2]حمدي عبد الرحمن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**،مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة،1996، ص 30.

[3] عبد السلام البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص29.

الأشكال التقليدية للهوية في معظم الدول الإفريقية تتراوح ما بين القبيلة أو الجماعة الدينية أو اللغوية وغيرها، وغياب الشعور أو الإحساس بالهوية الوطنية أو القومية، حيث يتميز المجتمع الإفريقي بأنه مجتمع قبلي يسوده ولاء مطلق لرئيس القبيلة، لذلك تعاني فقرا في البناء القومي وهو ما أحدث أزمة هوية واندماج وطني مثلما حدث مع الأقلية الترقية في منطقة الساحل الإفريقي.

ب نموذج أزمة الطوارق:

تعد أزمة الطوارق موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951م، والنيجر 1960م، ومالي 1960م، وبوركينافاسو 1960م، والجزائر 1962م، أين وجدت قبائل الطوارق المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول بفعل التقسيم العشوائي للحدود من قبل الاستعمار، والذي لم يراع فيه الخصائص الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق)، وتعقد الأمر بعد اتفاق الدول التي تضم هذه العرقيات على احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار المنصوص علي في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963م.

وتبعا ذلك انقسم الطوارق إلى اتجاهين، الأول رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة الطوارق في الصحراء الكبرى، وجاه ثاني مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، بالرغم من أن أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية، لكن عموما تتميز علاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها بالتوتر خاصة في دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما، مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم[1].

ت أسباب تمرد الطوارق:

هناك مجموعة من العوامل التي دفعت بقبائل الطوارق إل ى خيار العمل المسلح ضد حكوماتهم، منها ما هو تاريخي مرتبط بأصل وجودهم، حيث يرى الطوارق أن البلاد التي يتواجدون فيها هي ملك

[1] بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

لأجدادهم البربر، لذلك تسيطر عليهم فكرة أو شعور حق امتلاكهم لوطنهم الذي يتشكل من ك ونفدرالية تسيطر على كامل الصحراء، وقد عمل المستعمر الفرنسي على حرمانهم من بعض حقوقهم الجغرافية من خلال طريقة رسم الحدود التي قضت على النمط الاقتصادي المعيشي لقبائل ال طوارق القائم على حرية التنقل دون الحاجة إلى المرور عبر مراكز العبور الحدودية التابعة للدول الأخرى ودون الحاجة إلى التعامل مع الإثنيات الأخرى[1].

كم كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطوارق دورا كبيرا في تنامي مشاعرالتمرد لديهم خاصة في ظل غياب المشاريع التنموية والبنى التحتية، وغياب العدالة في توزيع الثروات خصوصا بعد اكتشاف الثروات الطبيعية في أقاليمهم كالبترول في مالي واليورانيوم في النيجر، واحتكار الحكومات المركزية لمداخيل المواد الأولية دون استغلالها في تنمية مناطقهم التي تعاني العزلة والتهميش، وقد زادت الظروف البيئية في تأزم الأوضاع خاصة بعد فترة الجفاف التي ضربت منطقة الساحل الإفريقي خلال سنوات (1972م–1984م)، والتي أدت إلى قحط شديد قضى على المحاصيل الزراعية، والثروة الحيوانية، وهو النشاط الاقتصادي الأساسي لقبائل الطوارق، والذي نتج عنه أزمات غذائية، كالأزمة الغذائية التي ضربت المنطقة في 2005م والتي خلفت العديد من الضحايا خاصة في ظل ضعف الإمكانات لدى سلطات البلاد لمواجهة آثار هذه الكارثة الطبيعية[2].

ومن الأسباب السياسية التي أثارت قبائل الطوارق ضد حكوماتهم هي طبيعة الأنظمة السياسية في مالي والنيجر القائمة على القمع والاستبداد، خاصة مع استبعاد أبناء قبائل الطوارق من الإدارات الحكومية ومن المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى الدور السياسي الذي لعبته ليبيا خلال فترات التمرد الترقي خلال سنوات (1990م–1997م) باحتضانها لشباب الطوارق وتجهيز لهم معسكرات التدريب وشبكات الدعم، وهو ما شجعهم على حمل السلاح ضد حكوماتهم والتمرد على سياساتها[3].

كما يضاف إلى ذلك العودة الواسعة للاجئي الطوارق من ليبيا إلى النيجر في أوت 1989م والذي قدر عددهم ب 800 لاجئ، ومن الجزائر في جانفي 1990م، وذلك عندما قررت الحكومة الجزائرية

[1]Robert Pringle, « **Democratization in Mali Putting History to Work** », institute of peace, United States,October, 2006, p 32.

[2] Henri Plagnol&FrancoisLoncle, **Op.Cit**, p22.

[3]**Ibid**, p10.

إرجاع عدد كبير من الطوارق المقيمين على أراضيها والمقدر عددهم بحوالي 20.000و25.000 لاجئ في "عين قزان" قرب الحدود بين الجزائر والنيجر، وذلك لتجنب المشاكل التي صاحبت قدومهم، وقد كان من بينهم جزء معتبر من الشباب البطال الذي ذاق معاناة العيش في ظروف صعبة وتولدت لديه الرغبة في استرجاع حقوقه وتحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة ويعرف هؤلاء ب. "تمشك اشومار" وكانوا أول من رفع السلاح في وجه حكومات مالي والنيجر[1].

ث **أهم العمليات المسلحة:**

إن أول تمرد قام به الطوارق بعد خروج الاستعمار الفرنسي من إقليمهم عام 1961م هو تمرد 1963م بمنطقة كيدال في مالي بقيادة أبناء "إفوغاس" ومعهم زعيم تمبوكتو الأمير "محمد علي الأنصاري" لمطالبة بالانفصال، وقد تم قمع هذا التمرد عسكريا بحلول سنة 1964م من طرف سلطات مالي بفضل الدعم المباشر من المغرب والجزائر على خلفية الدور الذي لعبه الرئيس المالي آنذاك "موديبوكايتا" في إنهاء حرب الرمال بين الجزائر والمغرب، الأمر ا لذي نتج عنه تأييد الطرفين لبلاده، حيث قامت الجزائر بتسليم القيادات الطرقية في "إفوغاس" لحكومة مالي, وقامت المغرب بتسليمها الأمير محمد علي الأنصاري الذي لجأ إليها[2].

كانت سنة 1990م بداية التمرد الحقيقي في مناط الطوارق حسب الكثير من المؤرخين، وذلك بعد الهجوم على مقر الدرك الوطني في "تشين تيبرادن" بالنيجر في 07 ماي 1990م من قبل جماعات الطوارق، ومنذ ذلك الحين ومناطق الطوارق في صراع مسلح ضد السلطات المركزية دامت تقريبا عشر سنوات قادها عدد من الحركات مثل الحركة والجبهة الموحدة لتحرير الأزواد MFUA، التي رفعت شعار دولة الطوارق الكبرى [3]، وبالرغم من اتفاقيات الهدنة والسلام التي تخللت هذه النزاعات إلا أنها كانت تتفجر في كل مرة لعدم رضا أحد الأطراف من جهة، أو تدخل قوى خارجية وتحريضها لطرف ضد آخر من جهة أخرى.

---

[1]Dayek Mano, « **Touareg : la tragédie** », édition Lattés, Paris, 1992, p 120.

[2] Abdenour Benantar, « la sécurité national algérienne dans les années 90 : entre la méditerranée et le Sahara », **The Maghreb Review**, vol18, N°3-4,1993, p158.

[3]Ferdous Bouhlel Hardy, « **Crises touarègues au Niger et au Mali** », Programme Afrique subsaharienne, Janvier 2008.

وقد تأزمت الأوضاع في مالي بعد الهجوم على موقع عسكري ب"كيدال" و"مناكا" من طرف "التحالف الديمقراطي للتغيير" في 23 ماي 2006م والاستيلاء على الأسلحة الموجودة، وجاءت هذه العملية ردا على تدهور الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش النظامي لأماكن تواجد الطوارق، وفي 26 مارس 2007م شنت قوات التحالف الديمقراطي من أجل العدالة التابعة ل. "إبراهيم اغباهنغا" هجوما على موقع "تينزاوتين" المالي على الحدود الجزائرية، حيث خطفت 50 رهينة عسكرية من جنود الجيش المالي وأطلقت النار على طائرة عسكرية أميركية كانت تقوم بعمليات استطلاع في المنطقة، وأعلن قائد الثوار "إبراهيم اغ باهنغا" أن الهجوم الأخير قد تم تحت راية ما يسمى ب(تحالف طوارق النيجر ومالي)[1].

وقامت قوات الجيش المالي والنيجيري بتعقب فلول هذه الجماعة حتى داخل حدود الجزائر، كما قادت القوات المشتركة للجيشين بحملة عسكرية في محاولة لتطهير المناطق الشمالية لبلدين من عناصر الجماعة المتمردة أوقع خسائر بين المدنيين العزل، وهو الوضع الذي حذرت منه مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) في تقرير لها صدر في أوت 2007م، كما قام متمردو الطوارق في النيجر بشن هجوم على مدينة "افراون" في فيفري 2007م، ثم هاجموا القاعدة الفرنسية AREVA، وهو مادفع بالسلطات في النيجر بعد تصاعد أعمال العنف في المناطق المتوترة إلى إعلان حالة الطوارئ ابتداء من 24 أوت 2007م[2].

وقد تجدد الصراع في عام 2008م بين الطوارق والنظام المالي، ثم في عام 2012م بعدما هاجمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد * القوات العسكرية المالية في 17 جانفي في مدينة "مانكا" التي تعد ثالث أهم مدينة في إقليم أزواد من حيث الكثافة السكانية والأهمية الإستراتيجية بعد مدينتي " تمباكتو" و"غاو"، وفي أفريل 2012م أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بمعية مجموعة من الحركات المسلحة استقلال شمال مالي وتحرير إقليم أزواد، وقد استعانت في ذلك بعدد من مسلحيها الذين فروا من كتائب العقيد القذافي بعد سقوط نظامه والمقدرين ب . 450 عنصر مدججين بمختلف الأسلحة الثقيلة حسب تقديرات المسؤولين الجزائريين، في حين تحصي التقديرات الفرنسية عدد 1000 إلى 2000 مقاتل[3]، كما

---

[1] **Ibid**.

[2] عاطف قدادرة، "المستشار برئاسة الجمهورية كمال بارة يكشف"، **جريدة الخبر**، العدد 6919، 09 ديسمبر 2012، ص 03.

*تأسست سنة 1988م الحركة الشعبية لتحرير أزواد M.P.L.A، وتحول اسمها إلى الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (M.N.L.A) في أكتوبر 2012م، بعد إعلانها العمل لمسلح من أجل استقلال منطقة الازواد في جانفي 2012م.

[3] Henri Plagnol&FrancoisLoncle, **Op.Cit**, p12

استفادت الحركة من تواجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وحركة أنصار الدين لتعزيز دورها في المنطقة.

وتهدف الحركة التي تأسست في 01 نوفمبر 2010م بمدينة "تمبوكتو" إلى إنشاء دولة الطوارق الكبرى وعاصمتها "تمبوكتو"، وذلك عبر كامل جغرافيا تو اجد الطوارق بما فيها الجزائر والنيجر وليبيا وبوركينافاسو، وهذا استكمالا لمشروع منظمة الكونفدرالية الصحراوية، حيث أعلنت الحركة البيان التاريخي الأول الذي شرحت فيه برنامج دولة الطوارق الكبرى *، والذي حدد الخطوط العريضة للسياسة التي تتبناها الحركة وهي الانفصال، وقد لاقى هذا الإعلان رفضا من دول المنطقة بما فيها الجزائر، كما رفضته أغلب الدول الغربية واعتبرته على لسان الأمم المتحدة خطوة تشكل بداية انهيار دول إفريقيا الغربية، وهو ما دفع فرنسا وحلفاؤها إلى شن الحرب على الحركات المسلحة في مالي في جانفي 2013م خوفا على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

وقد كان صراع الطوارق ضد حكوماتهم سببا لنشوب أزمات دبلوماسية بين عواصم المنطقة، مثل الأزمة بين الجزائر وليبيا على خلفية اتهام السلطات الجزائرية لنظام القذافي وفرنسا على تشجيع الطوارق لإحياء مشروع الإمبراطورية الصحراوية، حيث أدت هذه الأزمة إلى غياب الجزائر عن قمة "طرابلس" 1997م والتي حضرتها دول مجاورة للجزائر ماعدا موريتانيا [1]، وتعتبر قضية الطوارق قضية جوهرية في السياسة الخارجية الجزائرية لما تشكله من خطورة على الاستقرار الداخلي خاصة إذا تم توظيفها لأجل ذلك من قبل أطراف خارجية إقليمية كانت أو دولية.

3 النزاعات المسلحة:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بؤرة للتوتر والاضطرابات، ومن مظاهر ذلك تفاقم النزاعات المسلحة التي تعرفها المنطقة في ظل غياب القدرات التنظيمية والمؤسسية على إدارة الصراعات المزمنة،

* أهم ما جاء في البيان: 1- إننا نعترف بحدود دول الجوار ونحترم سيادتها، 2- نود الانخراط الكامل ومثل سائر الدول الكيانية في ميثاق الأمم المتحدة، 3- إننا نتعهد بالعمل الجدي على توفير الأمن في بلادنا، والشروع في بناء مؤسسات تتوج بدستور ديمقراطي لدولة أزواد المستقلة، 4- إننا ندعو ودونما تأخير، المجتمع الدولي إلى الاعتراف بأزواد دولة مستقلة ذات سيادة على أراضها. إننا سنستمر كلجنة تنفيذية للحركة الوطنية لتحرير أزواد في تسيير شؤون البلاد حتى يتم تعين سلطة وطنية أزوادية.نقلا عن: محمد بغداد، "**دماء الصحراء – حروب القاعدة في الساحل الإفريقي**"، ذاكرة الأمة،الجزائر،2012، ص152- 156.

[1] عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

مما جعل من عملية تحقيق السلام في إفريقيا وتدعيمه من القضايا الحرجة بالنسبة للسياسات العالمية، فبمجرد انتهاء الحرب الباردة وزوال الشيوعية كخطر يهدد المصالح العالمية للغرب، فقدت إفريقيا أهميتها في نظر حلفائها السابقين وه و ما أدى إلى تراخي شبكات التحالفات والتعهدات والاتفاقيات التي كانت تربط أغلب الدول الإفريقية بأنظمة الأمن العالمي المتنافسة، ما أدى بالدول الإفريقية الضعيفة إلى فقدان حالة الاستقرار، فقد انكشفت الطبيعة الهشة للدولة الإفريقية من خلال تفجر العديد من النزاعات المسلحة[1]، فمنذ بداية التسعينات وإفريقيا تحتل المرتبة الأولى في عدد الصراعات المسلحة والأزمات المعقدة، ففي عام 1996م موحدهُ كانت 14 دولة إفريقية تعاني من نزاعات مسلحة، وفقدت أكثر من نصف سكانها من جراء ذلك، وبلغ عدد اللاجئين والمشردين أكثر من 8 ملايين شخص[2].

وتعتبر مصادر الصراع في المنطقة معقدة ومتعددة الأوجه، ويتدخل فيها الكثير من اللاعبين، وبذلك يتعذر نسبها إلى مصدر واحد، حيث ساهمت في تغذيتها قوى محلية، وقومية وإقليمية ودولية، لذلك نادرا ما تسير هذه الصراعات وفق نموذج ثابت يمكن التنبؤ به، فهناك أسباب هيكلية للصراعات (جذور الصراع)، وهناك العوامل المساعدة أو الدافعة للصراع، فالعوامل الهيكلية تشمل الظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية مثل قمع الدولة، وانعدام المشاركة السياسية، ونظم الحكم السيئة، وانعدام المساواة في توزيع الثروة، والتكوين العرقي للمجتمع، وتاريخ الخلافات بين الجماعات، وهي جميعا تزيد من قابلية المجتمع للوقوع في الصراع [3]، أما العوامل المساعدة أو الدافعة للصراع فكثيرا ما تكون عبارة عن أحداث أو تطورات سياسية تدفع التوترات الكامنة للظهور والتفاقم، ويمكن أن تتضمن ظهور إيديولوجيات جذرية جديدة، أو قهر جماعات سياسية، أو صدمات اقتصادية حادة، أو تغيرات في السلطة السياسية أو انهيارها، أو سياسات جديدة متحيزة، أو تدخل خارجي، أو انتشار التسلح [4]، وكل ذلك ينطبق على حالة دولة مالي، حيث ساهمت كل هذه الأسباب في انفجار الأزمة فيها، حتى أن التدخل الفرنسي

---

[1] Bruce Baker, « Multi-choice policing in Africa », **Nordisk Africa institutet**, Uppsala, 2008, p 32-33.

[2] سيفرين م روجومامو، "**العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا**"، ترجمة سعيد الطويل، في: "**العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا**"، مركز البحوث العربية وللدراسات العربية والإفريقية والتوثيق ومنظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي إفريقيا أديس أبابا، مركز المحروسة، القاهرة،2003، ص 25-32.

[3]Kabiru Sulaiman Chafe, « The problematic of Africa Democracy Experiences from the political Transition in nigera », **Africa Zamani**, July, 1994, p131-132.

[4]سيفرين م. روجومامو، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

جاء حاملا لحلول ترقيعية وليست جذرية، مركزا في ذلك على العوامل الدافعة للنزاع وليس باحثا عن الأسباب الجذرية للنزاع وإيجاد حلول دائمة لها.

ولذلك تتنوع الصراعات في منطقة الساحل الإفريقي بين انقلابات عسكرية، صراعات عرقية تدفع لقيام حروب أهلية، وصراعات حدودية وغيرها، ويعتبر النزاع بين موريتانيا والسنغال نموذجا لهذه الأخيرة، وسببه أن السنغال ترى بأن جنوب موريتانيا أي حوض السنغال كله ينبغي أن يكون ضمن حدوده باعتبار أن أغلب سكان المنقطة هم من أصل سنغالي، والحدود السياسية بينه وبين موريتانيا لم تراع تلك الناحية البشرية، وأدت إلى انقسام قبائل "الولوف"و"التكارير" بين السنغال وجنوب موريتانيا، وتهدف السنغال بذلك إلى إخراج موريتانيا من مجموعة حوض نهر السنغال، والحصول على جميع الأراضي الخصبة شمالي النهر وإلحاقها بها، وامتلاك نهر السنغال بالكامل، وهذا ما ترفضه موريتانيا التي ترى بأن نهر السنغال هو حد طبيعي مناسب للحدود بين هاتين الدولتين.

ولذلك لا تتوانى السنغال عن تقديم مختلف أنواع الدعم للحركات الزنجية الانفصالية أو المناوئة لموريتانيا، لاسيما وأن السنغال هو أحد مواطن حركة الزنوجة التي تبناها، وكان قد دعا إليها الرئيس السنغالي السابق "**ليوبولد سنغور**"، وهي حركة تقوم على تعزيز روح الانتماء إلى الجماعة السوداء، اعتمادا على عنصر اللون، ولذلك تظهر خطورة الزنوجة في كونها تفرز سياسات عنصرية سلبية تركز على وحدة الزنوج دون العرقيات الإفريقية الأخرى، وبالخصوص عرب الشمال الإفريقي [1]، وكل هذه النزاعات القريبة من الحدود الجزائرية، تشكل تهديدا للأمن الجزائري خاصة مع وجود احتمال لانتقال شرارتها إلى التراب الجزائري، بالإضافة إلى الأعباء التي تتحملها الجزائر كمشكل اللاجئين.

كما أن هذه النزاعات تعد سببا رئيسيا في تزايد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أن الفوضى التي تحدثها هذه النزاعات سمحت بانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية خاصة لما توفره من إمكانيات الحصول على الأسلحة من قبل الجماعات الإرهابية، وهو ما يشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري، لذلك عملت الدبلوماسية الجزائرية على ضمان الاستقرار في محيطها الإقليمي من خلال وساطتها في حل مختلف النزاعات المتفجرة بداخله.

[1] عبد السلام ابراهيم بغدادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

المطلب الثاني: التهديدات اللينة:

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية:

مشكل الهجرة غير الشرعية * مرتبط بمختلف المشاكل والأزمات التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي كانتشار الفقر، والإرهاب والنزاعات المسلحة، والحروب الأهلية والتهديدات البيئية كالتصحر والجفاف وغيرها من المشاكل المتعددة الأبعاد التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي، والتي دفعت بشعوب المنطقة وبالخصوص فئة الشباب إلى خيار الهجرة غير الشرعية كبديل لأوطانهم المتأزمة، وخطوط الهجرة تتجه دائما من الدول الواقعة جنوب الصحراء، كمالي والنيجر وتشاد، إلى الدول الواقعة شمال الصحراء، وبالأخص دول المغرب العربي ومنها الجزائر عبر موانئ وهران وعنابة وذلك من أجل الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط باستعمال قوارب صيد بسيطة يطلق عليها اسم"قوارب الموت"، وذلك لأنهم يرون في أوروبا الخلاص من مشاكلهم التي يعد الفقر جوهرها (أنظر الشكل رقم 17)، وتشير التقديرات إلى وجود ما بين 65000 إلى 120000 مهاجر غير شرعي من منطقة الساحل والصحراء يدخلون إلى دول المغرب العربي كل سنة[1].

*تمتاز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تجعلها تختلف عن الجرائم العادية وهذه الخصائص او السمات تتجسد في ما يلي: – **التخطيط :** يعتبر العامل الاهم في الجريمة المنظمة ، فهو يكفل لها النجاح والاستمرار، ويتطلب افرادا مؤهلين ودوي خبرة عالية– **الاحتراف :** وهو شرط من شروط الجريمة المنظمة لان الهدف منها هو الكسب المالي في وقت قصير، وهذا الهدف ليس من اهداف الذين يبحثون عن الكسب المشروع، **التعقيد :** بطريقة مباشرة او غير مباشرة وله القدرة على شراء ضمائر الاشخاص او تخويفهم والضغط عليهم، **الخطورة على المجتمع:** لا يستطيع القضاء ان يثبت الجريمة المنظمة في كثير من الاحيان لعدم توفر الادلة لان الاشخاص الذين يقومون بالجريمة اصحاب خبرة يعتمدون على التخطيط والتنظيم اساس عملهم، و تأتي خطورتهم من كونهم موجودين ويمارسون الاجرام ولكن لا عقوبة ضدهم

[1]Laurence Aida Ammour, « les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussion dans la région méditerranéenne », **Op.Cit**, p08

الشكل رقم 17: طرق الهجرة من منطقة الساحل الإفريقي[1]

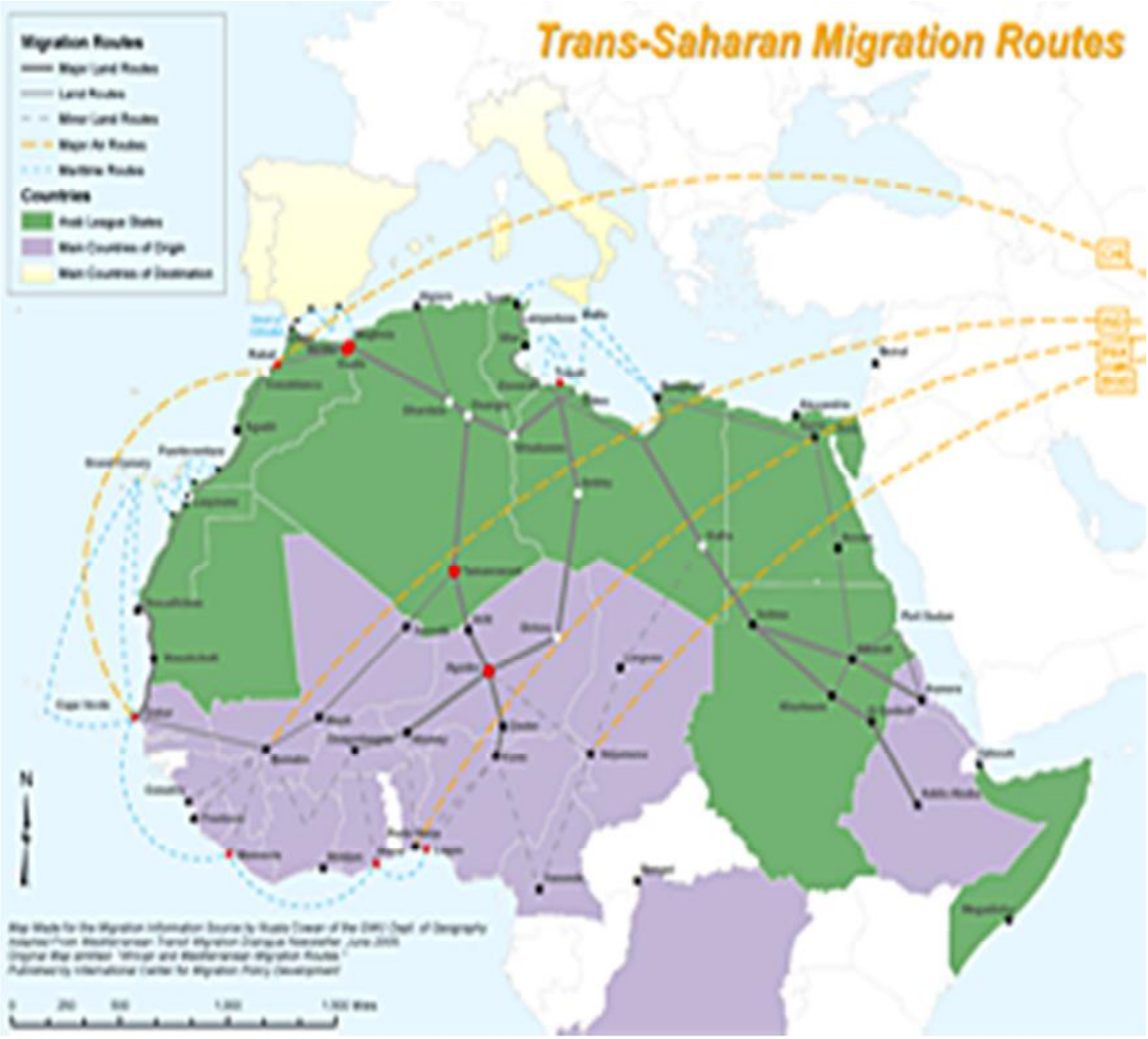

وقد كانت الجزائر مصنفة كمنطقة عبور قبل أن تتحول في سنة 2007م إلى منطقة استقرار، حيث تم تسجيل أكثر من 28 ألف من المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر، مما ترتب عنه جملة من المشاكل الأمنية خاصة لارتباط ظاهرة غير الشرعية بجماعات الجريمة المنظمة،فقد أحصت السلطات الأمنية الجزائرية نسبة 12% من الجرائم المرتبطة بترويج المخدرات والتزوير والاحتيال تورط فيها

[1]Source:Hein de Haas, « the myth of invasion irregular migration from West Africa to the Maghreb and the European Union »,**IMI reseach report**, Oxford, October 2007, p 17.

المهاجرون غير الشرعيون الذين يقصدون الجزائر [1]، هذا بالإضافة إلى جرائم أخرى كالاتجار بالأطفال، وتشكيل شبكات إجرامية كشبكات الدعارة وتهريب المهاجرين السريين، وقد سمحت هذه الأخيرة بتسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير الشرعية، وقد يؤثر عامل الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي على طبيعة التركيبة البشرية للجزائر خاصة في المناطق الحدودية.

وبذلك نستنتج من كل هذا أن الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي أكبر تهديد تواجهه الجزائر في المنطقة خاصة بتحالفه مع جماعات الجريمة المنظمة ومنظمات الهجرة غير الشرعية في ظل ضعف وهشاشة الأنظمة السياسية التي تلجأ في كل لحظة عجز إلى الأطراف الخارجية لحل مشاكلها الأمنية، مما أعطى مبررا قويا لتواجد الجماعات الإرهابية في المنطقة، وفي المقابل فرض على الجزائر تخصيص حيزا كبيرا من سياستها الخارجية إلى منطقة الساحل الإفريقي لحماية أمنها القومي.

الفرع الثاني: مشكلة التنمية الاقتصادية:

تعاني منطقة الساحل الإفريقي مشاكل تنموية عديدة ساهمت في تغذية الصراعات المختلفة، وكانت جذب لمختلف التهديدات الأمنية في المنطقة، وأهمها شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، ولذلك فإن إدراك القائمين على السياسة الخارجية الجزائرية لهذا الارتباط، أعطى للبعد التنموي دورا هاما في الإستراتيجية الجزائرية بالمنطقة.

تتميز دول الساحل الإفريقي بالوهن الاقتصادي لعدم قدرتها على أداء وظائفها، وذلك بسبب تبلور ما يسميه البعض "الدولة العصابة" التي تشكلت بعد الاستقلال، واستنزفت بالتحالف مع الشركات المتعددة الجنسيات موارد القارة، الأمر الذي أوقعها في أزمة ديون خارجية وصلت إلى أ كثر من 300 مليار دولار[2]، ثم جاءت برامج الإصلاح لتزيد من أزمات الفقر، كما أن الفساد والديون والبطالة غياب الأمن الغذائي والأمراض الوبائية فاقمت من الأزمة الاقتصادية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي.

[1] تصريح اللواء الشريف عبد الرزاق خلال يوم إعلامي حول "**أخطار الأوبئة أثناء تدفق اللاجئين والخبرة الطبية في الجيش الوطني الشعبي**" بورقلة الجزائر، 23 ماي 2013.

http://ar.elayem.com/2013/05/90

[2] خالد حنفي علي، "المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا"، **السياسة الدولية**، مطابع الأهرام، العدد 174، القاهرة، أكتوبر 2008، ص 114.

وتتسم البنية الاقتصادية لبلدان الساحل الإفريقي بتمحورها حول التصدير، حيث تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية مثل السلع الزراعية والمعدنية والطاقوية، وعلى استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية، لذلك فإن القطاعات التصديرية في معظم هذه الدول يهيمن عليها صنف واحد من الصادرات، ولذلك تعتبر اقتصادياتها شديدة الانكشاف بفعل تقلبات الأسواق العالمية.

وقد أدى انخفاض أسعار الصادرات غير النفطية وارتفاع أسعار الواردات إلى حدوث عجز كبير في موازين مدفوعات أغلب دول الساحل الإفريقي، كما أدى التدهور الحاصل في شروط التبادل إلى تدهور قيمة معظم العملات الإفريقية، ونتيجة للزيادات المتواصلة في عجز الحسابات الجارية، وبالتالي الانخفاض الكبير في الدخول الحقيقية، بالإضافة إلى أن نسبة المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية لا تتعدى 11%بين سنوات 2007م و 2011م بالنظر إلى أنها تنتج نفس السلع، وعدم وجود تنوع في المنتجات [1]، لذلك اضطرت دول إفريقية كثيرة منها دول الساحل الإفريقي إلى الاستدانة من الخارج كوسيلة لسد العجز في ميزان المدفوعات مما أدخلها في أزمة ديون خارجية أدت بدورها إلى أزمات اجتماعية واقتصادية عنيفة تحول دون تحقيق التنمية البشرية في منطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الثالث: الأزمات الإنسانية:

أولا: مشكلة الفقر:

يعتبر الفقر مؤشرا أساسيا على غياب التنمية داخل دول الساحل الإفريقي، فأمام التأثير الضخم للعولمة أصبحت إفريقيا باقتصادها الضعيف جدا والمتأثر بالظروف الطبيعية والأسعار المتذبذبة للمنتجات الأولية في السوق العالمي، أفقر قارة في العالم، وتظهر إحصائيات الأمم المتحدة أن أكثر من نصف سكان القار يعيشون تحت خط الفقر، وبمعدل دخل أقل من دولار أمريكي في اليوم، وهناك 200 مليون نسمة ليس لديهم القدرة على الحصول على الخدمة الطبية العادية، مع العلم أن عدد سكان منطقة الساحل الإفريقي يتضاعف مرتين كل 25 سنة، وعلى سبيل المثال كان يقدر عدد السكان ب 17 مليون في سنة 1950م، ووصل إلى 81 مليون في سنة 2012م، حيث تضاعفت ب 5 مرات خلال 60 سنة فقط، ويتوقع أن يتضاعف عدد سكان منطقة الساحل الإفريقي ليصل إلى 117 مليون في سنة 2025م،

[1]CNUCED, Conférence des Nation UN sure le commerce et le développent, « le développent économique en Afrique", **Rapport 2013**, p 02

وأكثر من 208 مليون في سنة 2050م[1]، في منطقة يعتبر الفقر والحرب فيها وجهان لعملة واحدة، فالحرب تستهلك كما هائلا من ثروة البلاد مما يؤدي إلى إفقارها، والفقر يعد سببا رئيسيا في النزاع، وحسب تقرير للبنك الدولي لسنة 2010م فإنه من بين أفقر 48 دولة في العالم توجد 33 منها في إفريقيا[2].

وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2007م-2008م، فإن نسبة الفقر في تشاد بلغت 80%، وفي مالي أكثر من 64% وفي النيجر 63%، وفي موريتانيا 40%، كما ارتبط ذلك بانعدام الأمن الغذائي، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود 7 ملايين يعانون من نقص التغذية في منطقة الساحل الإفريقي، وقد قدرت اللجنة الأوروبية في عام 2013م بأن ما يزيد عن 18 مليون شخص مهددون بالمجاعة في منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد تدهور الأوضاع في شمال مالي، وأن 226000 طفل يموتون في السنة بسبب سوء التغذية[3].

وقد نتج عن ظاهرة الفقر تبعات خطيرة، حيث دفع ذلك إلى قيام بعض الأولياء في منطقة الساحل الإفريقي بتجنيد أطفالهم ضمن مجموعات مسلحة ومشار لكتهم في صناعة المتفجرات مقابل حصولهم على ما لا يقل عن 600دولار لتشجيع التحاق أبناءهم بجماعات مسلحة، ثم على 400 دولار في الشهر، وذلك في ظل وجود إحصائيات تشير إلى أن أكثر من نصف السكان يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا[4]، وحسب مؤشر التنمية العالمي لمنظمة الأمم المتحدة في عام 2011م، تعتبر دول الساحل الإفريقي من أكثر الدول فقرا في العالم، فقد احتلت موريتانيا مرتبة 159، وجاءت مالي في المرتبة 175، وبوركينافاسو في المرتبة 181، وتشاد في المرتبة 183، فيما احتلت النيجر رتبة 186[5].

---

[1]Gérard François Dumont, « le Sahel en crises », **question international**, 2012

[2] حسين امحمد مسعود، "**الدور الإقليمي الليبي تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة 1999-2005**"، مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2010، ص 173.

[3]Fiche d'information sur la mission de formation de l'UE au Mali Réponse a la crise alimentaire et a l'insécurité alimentaire a long terme dans la région du Sahel, Bruxelles, le 14 Mars 2013, pp 01-03.

[4] حميش سليمان، "الجماعات الإرهابية تمنح 400 دولار لتجنيد الأطفال"، **جريدة الخبر**،العدد 6863، 12 أكتوبر 2012، ص 02.

[5]Source : PNUD : http://hdrstats.undp.org/fr/indicateurs/103106.html

ثانيا: انتشار الأمراض:

تعرف قارة إفريقيا انتشار العديد من الأمراض الفتاكة، كالإيدز، والملاريا، فقد أثبتت دراسة للأمم المتحدة أن معدل النمو الاقتصادي في بلدان جنوب الصحراء انخفض من 3% إلى 2 % بسبب مرض الإيدز الذي ينتشر في أوساط السكان وبالخصوص في تجمعات العمال والمناجم، ويعتبر البعض أن أزمة مكافحة الإيدز ترتبط بالفقر ونقص حملات التوعية، بالإضافة إلى غلاء الأدوية التي تصنعها الشركات المتعددة الجنسيات وتتحكم في أسعارها [1]، كما أن هناك أكثر من مليون شخص سنويا يذهبون ضحية مرض الملاريا، وتقع معظم الوفيات في إفريقيا بين الأطفال دون سن الخامسة مما يؤثر على عملية التنمية في القارة الإفريقية.

ثالثا: مشكلة اللاجئين*:

تحوي القارة الإفريقية على أكثر من 20 مليون لاجئ من المجموع الإجمالي لسكان القارة الذي يقدر أكثر من 760 مليون نسمة[2]، وتعد منطقة الساحل الإفريقي متعددة الأزمات أكثر المناطق المسببة لمشكلة اللاجئين، فقد عرف عدد اللاجئين في منطقة الساحل الإفريقي تزايدا رهيبا في السنوات الأخيرة بسبب تدهور الظروف الأمنية والاقتصادية والبيئية، وكان استقرار بعضهم في المناطق الجنوبية الجزائرية كمدينة تمنراست التي تحولت إلى مدينة مشتركة بين الأفارقة والسكان الأصليين، كما أن تفجر النزاع بين الطوارق والحكومات المركزية في النيجر والتشاد جعل الآلاف منهم يلجئون ويتمركزون حول المناطق البترولية والتجمعات السكانية الكبرى على الحدود مع الجزائر، مما شكل عبئا كبيرا على هذه الأخيرة.

وقد نتج عن ذلك تبعات إنسانية ومشكلات أمنية أهمها التهريب، وتجارة المخدرات، والاعتداءات على بعض المواطنين الجزائريين وغيرها، تسبب فيها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجانبية واستخدامهم انكفاء استراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية، ولم تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد

---

[1] خالد حنفي علي،**مرجع سبق ذكره**، ص 35.

*فاللاجئ وفقا لتعريف الأمم المتحدة للاجئين عام 1951 هو:" أي شخص يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها نتيجة لأحداث تسبب تخوف له ما يسوغه من التعرض لاضطهاد، لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، وغير قادر – أو لا يريد – بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته.

[2] خالد حنفي علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

بلدانهم الأصلية، وبالتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006، وقد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك، وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريس جهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد لمحاربة الإرهاب خلال العشرية السوداء، وقد أكد تقرير للأمم المتحدة في سنة 2012م على وجود 30 ألف لاجئ مالي في الجزائر[1].

الفرع الرابع: التهديدات البيئية:

لقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي لفترات متتالية أزمات حادة مرتبطة بسوء المناخ منها ظاهرة التصحر* التي تعود في الأساس لبدايات القرن الماضي (1903م-1913م)، (1940م- 1944م)، (1969م-1974م) ثم (1983م-1985م)، وقد أثرت هذه الظاهرة على حياة السكان الذين يعتمدون على الزراعة والرعي، ويساهم ب. 60% من الدخل الإجمالي في منطقة تغطي 5.7 مليون كلم وتأوي حوالي 58 مليون شخص[2].

ومع بداية التسعينات من القرن الماضي عرفت منطقة الساحل الإفريقي تحولات مناخية،ولمدة طويلة لم يشهدها العالم طوال ذلك القرن، حيث انخفضت نسبة التساقط بنسبة 20% رافقتها موجة جفاف أدت لهلاك الآلاف من البشر والحيوانات [3] ،واستمر هذا الواقع حتى الألفية الثالثة، وبالتحديد في سنة2011م و2012م التي عرفت أزمة غذاء حادة خاصة في دول النيجر ومالي وبوركينافاسو التي صنفت ضمن المناطق الخطيرة، وهو ما استدعى تدخل منظمات الإغاثة الدولية التي عجزت عن إنقاذ

[1] حميش سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 02.

*حسب المفهوم الذي أقره "مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية" UNCED عام 1192 فإن التصحر هو "تدهور نوعية الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة، نتيجة لعوامل مختلفة تتضمن التغيرات المناخية والأنشطة البشرية".

[2]Sergine TackoKandji, **Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector**, World Agroforestry Centre, ICRAF,2006, p 16.

[3]Tor A. Benjaminsen,« Does Supply-Induced Scarcity Drive Violent Conflicts in the Africa Sahel? The Case of the Tuareg Rebellion in Northern Mali», **Journal of Peace Research**, Vo 145, N° 06, November 2008, p 819.

حياة عدد كبير من السكان الذي قضوا جوعا [1]، وتعود أسباب الجفاف والتصحر في منطقة الساحل إلى الاستعمال غير العقلاني للمراعي وأعشاب الحيوانات الذي كان له دور في توسيع رقعة التصحر، وهناك من أرجعها لالتقاء التيارات الباردة والدافئة، بالإضافة إلى تذبذب في نسبة تساقط الأمطار.

وترجع خطورة هذه الأزمات إلى الآثار السلبية التي تركتها على مجتمعات الساحل الإفريقي من تهجير وقتل، وقد نتج عنها أزمات غذائية بسبب نفاذ مخزون الغذاء خاصة باعتماد اقتصاديات الدول الساحلية كمالي والنيجر وموريتانيا وتشاد على القطاع الزراعي الذي قلص التصحر فيه المناطق الزراعية[2]، ففي الجزائر مثلا نجد أن 1.980.000 كلم^2 أي ما يعادل 72.2% من مساحتها هي صحراء، وفي موريتانيا 618.000 كلم^2 أي 60% من المساحة الكلية صحراء [3]،هذا مع وجود خطر زحف الصحراء إلى شمال إفريقيا وتقليص المساحات الخضراء (انظر الشكل رقم 18)، الأمر الذي يهدد الأمن الزراعي ومنه الأمن الغذائي بالمنطقة التي تتميز بأربعة خصائص أساسية هي الجفاف، والمجاعة، والتصحر، وارتفاع درجات الحرارة.

[1]Rapport sur la situation agricole et alimentaire au Sahel et en Afrique de l'ouest, **réunion de haut niveau sue la crise alimentaire et nutritionnelle des Etat membre de la CEDEAO**, DE L'UEMOA ET DU CILSS, Juin 2012, p 06.

[2]Une étude réalisée pour le forum des ministres des Affaires étrangères d'Afrique du Nord en 2009, **Changements climatique et sécurité en Afrique**, Oli Brown & Alec Crawford, Mars 2009, p 17.

[3] فوزية غربي، "**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي– حالة الجزائر**"، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2010، ص 296.

الشكل رقم 18: خريطة تبين المناطق المهددة بالتغيرات المناخية في الساحل الأفريقي[1]

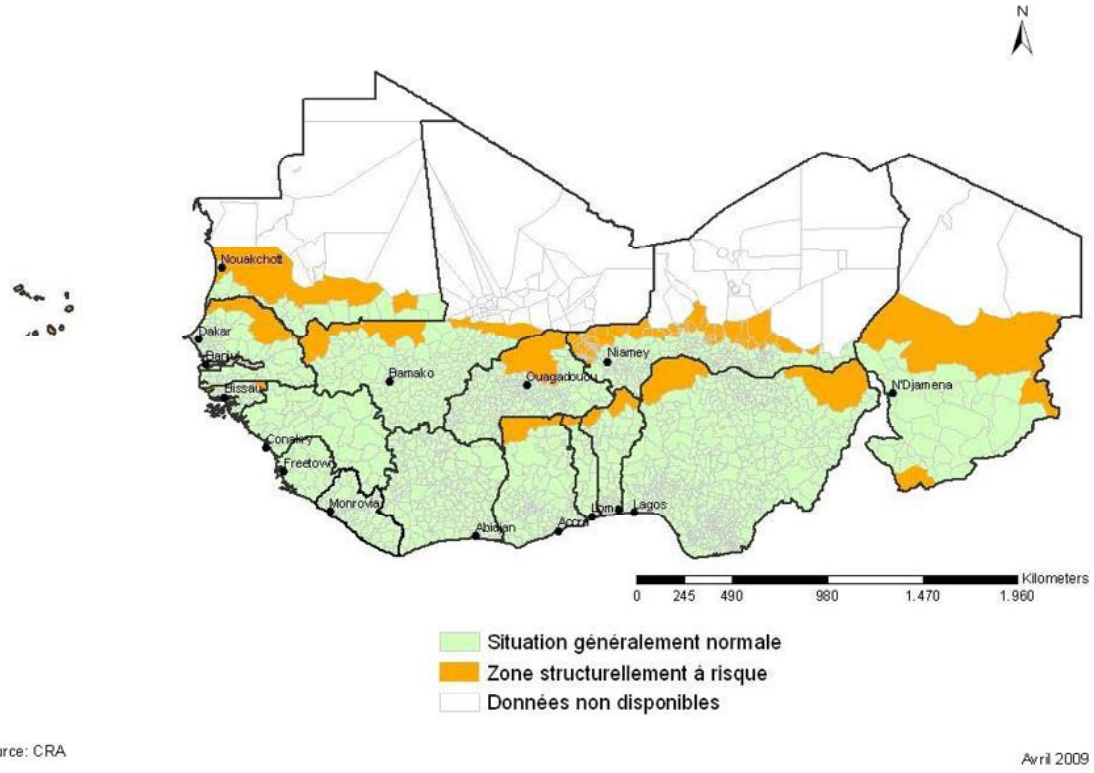

المشاكل تؤثر على دول المنطقة بما فيها الجزائر التي تشترك معها في بعض المشاكل، وتستقبل تداعيات بعضها الآخر عبر حدودها الجنوبية، وهذا الواقع دفع إلى تحرك السياسة الجزائرية عبر مجموعة من الآليات لإدارة أزمات المنطقة وتهديداتها التماثلية واللاتماثلية*.

ولذلك كان للعوامل البيئية والطبيعية دورا هاما في تنامي التهديدات الأمنية في المنطقة من خلال حالة اللااستقرار التي شهدتها المجتمعات، لأن السكان المحليون كانوا يرون أن الترحال هو الوسيلة الأفضل للحفاظ على الحياة في ظل الظروف الطبيعية القاسية، غير أن نتائج ذلك كانت كارثية في كثير من الأحيان، من خلال ممارسة بعض هؤلاء البدو لأعمال غير مشروعة كتهريب مختلف السلع لضمان

[1]Source : Banque ouest africaine de développement (BOAD), « Changements climatiques et sécurité alimentaire dans la zone UEMOA : défis, impacts, enjeux actuels et futurs », **Rapport final**, juillet 2010, p 27.

* تستمد لا تماثلها من عنصرين أساسين: الأطراف: كتلك التي يكون أحد أطرافها لاعبون غير الدول، مثل: التنظيمات الإرهابية التي تملك قوة إلحاق الضرر بالدول، الأهداف والوسائل: حيث يكون هدف أحد الأطراف(الدولة) هو التوسع أو تحقيق مركز نفوذ إقليمي، بينما هدف الطرف الآخر (غير دولاتي) هو إبراز الذات والتعبير عن أهدافه ومبادئه الإيديولوجية والانتصار لأفكاره ومعتقداته.

البقاء، ثم تطور الأمر ليصل إلى تهريب المخدرات والأسلحة والتقاطع في كثير من الأحيان مع عصابات الجريمة والحركات الإرهابية في المنطقة، هذا بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين.

المبحث الثالث: أزمات دول الجوار وانعكاسها على الأمن الجزائري:

تعتبر قضية الصحراء الغربية والطوارق في مالي والنيجر من أهم أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، لما تمثلانه من تهديد مباشر للأمن القومي الجزائري والتأثير على العلاقات الجزائرية الجوارية والإفريقية، نتيجة الارتباط الجغرافي والاجتماعي والثقافي بينها وبين هذه المناطق، كما تعد من المشاكل المرتبطة إلى حد كبير برحيل الاستعمار ومستعصية على التسوية حتى الآن.

المطلب الأول: موقف الجزائر من مشكلة الصحراء الغربية بعد نهاية الحرب الباردة:

تقدم الجزائر جميع أنواع الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لجبهة البوليساريو منذ إعلانها للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من جانب واحد عام 1976م إلى اليوم، وتسعى من خلال علاقاتها الإفريقية والدولية إلى تطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي عبر استفتاء نزيه تحت الإشراف الدولي خصوصا أن موقفها مدعوما بقرارات دولية ومواقف دول عديدة في هذا الشأن، وقبل التركيز على ساستها الصحراوية في ما رحلة ما بعد الحرب الباردة تجاه الصحراء، يجب إلقاء الضوء حول الوساطة الدولية في هذا الصراع.

الفرع الأول: تطور مشكلة الصحراء الغربية وخطة السلام الدولية:

لقد دخلت هذه المشكلة مرحلة جديدة منذ انتهاء الحرب الباردة، تمثلت في انتقال إدارة الصراع من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الأمم المتحدة الذي أسفر عن خطة لمجلس الأمن من أجل السلام واتفاق سبتمبر 1991م على وقف إطلاق النار بين المغرب والجبهة وإرسال بعثة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار في الإقليم "المينورسو" تمهيدا لتبادل الأسرى وعودة اللاجئين وسحب القوات المغربية من الصحراء وترتيبات إجراء الاستفتاء المقرر في يناير 1992م[1]. قدرت الأمم المتحدة عدد الناخبين بحوالي 74000 نسمة اعتمادا على الإحصائيات التي قامت بها الدولة الاسبانية عام 1974م، موزعين بين مخيمات

[1]Khadija Mohsen-Finan, «Le règlement du conflit du Sahara occidental à l'épreuve de la nouvelle donne régionale » **Politique africaine**, N° 76, décembre 1999, p 102.

اللاجئين في تندوف الجزائرية وموريتانيا والمقيمين بمنطقة الصحراء تحت السيطرة المغربية [1]، لكن مثلت معضلة تحديد من لهم الحق في التصويت من الصحراويين عرقلة حقيقية لإجراء الاستفتاء، بسبب رفض طرفي النزاع لهذه الإحصائيات وعجزهما عن التوصل إلى اتفاق حول هوية الناخبين مما أدى إلى تأجيل الاستفتاء أكثر من مرة.

وفي عام 1994م طرح "بطرس غالي" الأمين العام للأمم المتحدة ثلاثة اختبارات لتسوية الصراع وذلك بعدما فشلت جميع محاولاته لتقريب وجهات النظر بين الطرفين حول تحديد هوية الناخبين، وتمثلت تلك الاختيارات فيما يلي[2]:

1 -دعوة الأمم المتحدة إلى إجراء الاستفتاء ما بين 7-10 ديسمبر 1994م، بغض النظر عن تعاون طرفي الصراع من عدمه، وذلك بناء على وضع جدول محدد يتم فيه تحديد هوية الناخبين وترتيبات الإفراج عن السجناء وتبادل الأسرى وبداية انسحاب قوات الأمم المتحدة من الإقليم عقب إجراء الاستفتاء وإعلان نتائجه.

2 -مواصلة لجنة تحديد الهوية -التي تشكلت عام 1992م- مهامها خلال فترة معينة لتحديد هوية الناخبين وتسجيلهم بناء على اقتراح الأمين العام بطرس غالي المتعلق بالتوفيق بين وجهتي نظر أطراف الصراع. وهو الخيار الذي وافق عليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

3 -بما أنه من الصعب ضمان تعاون طرفي النزاع فيما يتعلق بتحديد هوية الناخبين، فعلى مجلس الأمن تقرير ما إذا كان سينهي عملية الأمم المتحدة للاستفتاء في الإقليم بشكل كامل أو الإبقاء على وجود عسكري متواضع في الصحراء الغربية، حرصا على احترام وقف إطلاق النار، لكن كان مصير جهود الأمم المتحدة في عهد بطرس غالي كسابقيه، إذ لم تتمكن في التوصل إلى أية تسوية للصراع، بل اضطر مجلس الأمن في النهاية إلى تمديد فترت بقاء بعثة الأمم المتحدة المينورسوبالإقليم، كما فشلت جميع المبادرات الدولية والمحلية اللاحقة في إيجاد تسوية للمشكلة ولا تزال تراوح مكانها حتى الآن رغم عدم اختيار الحل السلمي لها.

---

[1] عبد الأمير عباس الحيالي، "مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي"، **ديالي للبحوث الانسانية**، جامعة ديالى،العدد 25، العراق، 2007، ص 351.

[2]- هنا سيد محمود، "قضية الصحراء الغربية مراحل التطور 1990-2002"، **آفاق أفريقية**، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 03، العدد 10، القاهرة، 2003، ص 37.

الفرع الثاني: موقف الجزائر من المشكلة والجهود الأممية للتسوية:

لقد اعتقد الكثيرون بأن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الصحراء الغربية ستتغير في التسعينات عقب إعادة تطبيع العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب عام 1988م وتأسيس الاتحاد المغاربي، نتيجة الظروف الدولية الجديدة وتراجع تأثير القوى المؤيدة للموقف الجزائري أو بسبب انتقال الملف إلى مجلس الأمن، حيث يسيطر حلفاء المغرب التقليديين أمريكا وفرنسا، إلا أن النتائج على الأرض لم تتغير كثيرا، إذ استمرت الدبلوماسية الجزائرية على موقفها والحشد في المحافل الدولية والإفريقية لصالح حق الصحراويين في تقرير المصير، رافضة في الوقت نفسه أن تكون طرفا مباشرا في الصراع، وذلك على الرغم من احتضانها وإيوائها لجبهة البوليساريو وحكومتها بتندوف الجزائرية، تتمسك الجزائر بكونها مجرد دولة معنية بالصراع، بناءا على أنها دولة جارة وعلى اعتبار مشكلة الصحراء الغربية مسألة تحررية وتصفية الاستعمار، فيجب تطبيق الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي[1].

وقد قبلت الجزائر بانتقال الملف الصحراوي إلى الأمم المتحدة بعدما تعثرت تسويته في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ورحبت بجهود الأمم المتحدة لتسوية الصراع وبموافقة طرفيه على خطة مجلس الأمن لإجراء الاستفتاء في الإقليم تحت إشراف ومراقبة المنظمة الدولية في بداية عام 1991م وكذلك جهود بطرس غالي في هذا الشأن خلال مرحلة التسعينات، بينما رفضت الجزائر عام 2001م خطة المبعوث الخاص جيمس بيكر للأمم المتحدة لتسوية الصراع التي تقوم على الحكم الذاتي المؤقت للإقليم تحت السيادة المغربية خلال خمس سنوات، يتبعها إجراء الاستفتاء [2]، اعتبرتها تصب في صالح المملكة العلوية ولا تتضمن الاستفتاء بشكل صريح على الاستقلال، لكن قبلت الجزائر بمقترح بيكر الثاني "بيكر 2" في عام 2003م بعنوان "خطة السلام من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي"، حيث نصت هذه الخطة صراحة على أن يكون الاختيار ما بين الاستقلال والحكم الذاتي والانضمام إلى المغرب، بينما رفضته

[1]– عزيزة بدر، "الصحراء الغربية ومفاوضات 2007.. حجر في مياه البحيرة الراكدة"، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، العدد 170، القاهرة،أكتوبر 2007، ص 153.

[2] Zakaria Abouddahab, « **A la recherche d'un paradigme explicatif d'un voisinage difficile, Maroc–Algérie, conflictualité enracinée ou accident de l'histoire ?** » center d'études internationales, p 94.

الرباط واعتبرته مؤيدا للاستقلال ويتعارض مع خطة "جيمس بيكر" الأولى [1]. وفي عام 2006م، طرح الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان" في تقريره السنوي أمام مجلس الأمن اقتراحا ينص على إجراء مفاوضات مباشرة بين الرباط وجبهة البوليساريو بدون شروط مسبقة، وذلك بغرض التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة بينهما، مطالبا الدول المعنية كالجزائر وموريتانيا بالتعاون في هذا الخصوص [2]، ويأتي ذلك بعدما باءت جميع مبادرات الأمم المتحدة بالفشل واستحالة بقاء قوات المينورسو الدولية إلى ما لا نهاية.

انتهزت الحكومة المغربية هذا الاقتراح الأممي لإعادة طرح الحكم الذاتي الموسع * في العاشر من أبريل 2007م والتفاوض على أساسه مع البوليساريو، لقيت هذه المبادرة ترحيبا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ووصفها بالجدية وذات المصداقية للتوصل إلى حل دائم، بينما رفضتها الجزائر والقيادة الصحراوية واعتبرتها انقلابا على قرارات الأمم المتحدة السابقة والشرعية الدولية التي نصت على حق الصحراويين في تقرير المصير، واصفة إياها بمناورة سياسية والتفاف على حقوق الشعب الصحراوي وتكريس للسيطرة الغربية على الصحراء، وأن الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى حل دائم للصراع- حسب الجبهة والجزائر- تكمن في تنفيذ خطة السلام من خلال إجراء الاستفتاء لتقرير المصير[3].

لكن في المقابل، أيدت الجزائر خطة البوليساريو في 12 أبريل 2007م أمام مجلس الأمن للاستفتاء حول الاستقلال أو الحكم الذاتي والانضمام للمملكة المغربية، مشترطة أن يتم الاعتراف بأن المشكلة تعتبر مسألة تصفية الاستعمار [4]. وفي إطار استمرار الموقف الجزائري الداعم للصحراء، نجحت الدبلوماسية الجزائرية في إفشال مبادرة بعض الدول الإفريقية المتحالفة مع المغرب بقيادة السنغال، بوركينافاسو، والغابون، أثناء انعقاد قمة "واغادوغو" لمنظمة "الوحدة الإفريقية" عام 1998م، المتعلقة

---

[1] International crisis group, « Sahara occidental : sortir de l'impasse », **Rapport Moyan-Orient**, Afrique du Nourd, Bruxelles, N° 66, 11 juin 2007, p3.

[2] **Ibid**, P 4-5.

* تعود فكرة طرح الحكم الذاتي الموسع كحل للصراع إلى الثمانينات عندما طرحها الملك الحسن الثاني، ومن ثم أعيد طرحها عام 2003 بتشجيع من الحلفاء الغربيين للمغرب (واشنطن وباريس)، عندما لم تر خطتا بيكر الأولى والثانية النور.

[3] - محمد بوبوش، "قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية"، **دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 130، 2008، ص 65 - 67.

[4] Pierre Berthelot, « les relations entre les 'Etats de l'Union du Maghreb arabe et l'Union africaine : coopération ou confrontation » **revue Géostratégiques**, Académie stratégique, N° 32, 3e trimestre, Paris, 2011, P 123.

بعودة المغرب إلى المنظمة على حساب الجمهورية الصحراوية وذلك في أعقاب تراجع عدة دول عن اعترافها بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية[1].

وقد سبق أن اعترفت 26 دولة إفريقية بهذه الدولة بفضل السياسة الجزائرية تجاه القارة [2]، كما حققت الدبلوماسية الجزائرية انتصارا في عام 2004م، عندما اعترفت دولة جنوب أفريقيا بالجمهورية الصحراوية، لكن تم إعادة طرح المسألة في قمة الاتحاد بـ بانجول (عاصمة غامبيا) عام 2006م، فجددت كل من جنوب أفريقيا وأوغندا وبوتسوانا وزمبابوي وتنزانيا دعمها للموقف الجزائري وتمسكها بالاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية[3].

كما تدل مطالبتها بتوسيع مهمة قوات الأمم المتحدة المينورسو في الصحراء الغربية لتشمل مراقبة احترام حقوق الإنسان في الإقليم ضغطا على المغرب واستمرارا لموقفها، وهذا ما أشار إليه خطاب الرئيس الجزائري الذي ألقاه بالنيابة عنه رئيس الوزراء في مؤتمر دعم الصحراء الغربية بـ أبوجا أواخر 2013م، عندما أكد على ضرورة مراقبة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالإقليم، مطالبا من جديد تسوية الصراع عبر حق تقرير المصير من خلال استفتاء حر ونزيه[4].

الفرع الثالث: أسباب التأييد الجزائري لجبهة البوليساريو:

يعود هذا التأييد الجزائري لاستقلال الصحراء ليس فقط لمبادئ سياستها الخارجية المتعلقة بدعم حركات التحررية، بل لأسباب جيو سياسية وتنافسية في المنطقة المغاربية، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

---

[1] **Ibid**, p 124.

[2] Olivier Vergniot, « **La question du Sahara occidental, autodétermination et enjeux référendaires** » Annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXVIII, 1989, P 410.

[3] Aomar Baghzouz, « **Le Maghreb, le Sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité** » L'Année du Maghreb, 2007, p7. Mis en ligne le 01 novembre 2010, consulté le 02 novembre 2012. URL : http://anneemgherb.revues.org/397.

[4] – Malika Ait Amirat, « Sahara occidental question de décolonisation » **El-Djeich**, N° 604, Algérie, Novembre 2013, p 30.

1 -الأهمية الاقتصادية والجيوإستراتيجية للصحراء الغربية، والتي تتعلق بإمكانية استغلال موقعها الجغرافي للتوصل إلى ممر التجارة العالمية بالمحيط الأطلنطي بأقل التكاليف علاوة عن غنائها بثروات معدنية كالفوسفات والحديد[1].

2 -المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الجزائري في الزعامة الإقليمية للمنطقة، حيث لن يبقى المغرب يتميز بالموقع الاستراتيجي والإطلال على الأطلسي أكثر من الجزائر، وبالتالي ستجمع الأخيرة- بفضل حليفتها الصحراوية- بين الثروة الاقتصادية والموقع الإستراتيجي[2].

3 -القرب الجغرافي والارتباط الاجتماعي وتداعيات الصراع على الأمن الوطني الجزائري، وكذلك سعي الجزائر إلى مواجهة الأطماع التوسعية المغربية، وخاصة تلك المتعلقة بتلويح بعض الأطراف الرسمية المغربية بين الحين والآخر عن المطالبة باسترداد منطقة تندوف وبشار الجزائريتين، التي يعتقد الطرف المغربي أنهما مغربية، قام المستعمر الفرنسي بضمهما للجزائر إبان الاحتلال [3]، خصوصا أنه سبق أن كانت من أسباب اندلاع النزاع الحدودي بين البلدين في سنة 1963م (حرب الرمال).

4 -إضفاء الشرعية السياسية على النظام السياسي الجزائري والدفاع عن مصالحها داخليا، وهذا ما تؤكده بعض التحاليل لتصريحات الرئيس بوتفليقة عام 1999م، عندما أعلن بأن بلاده مستمرة في الدفاع عن حق الصحراويين في الاستقلال، حيث اعتبرها بعض المختصين في الشأن المغاربي، على أنه استمرار لتوظيف قضية الصحراء الغربية في الشأن الداخلي الجزائري لتحقيق مكاسب سياسية وشعبية من قبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لتعزيز شرعية نظامه على غرار سابقيه وتهدئة قيادات من المؤسسة العسكرية المناهضة لأية تنازلات لصالح المغرب في المنطقة [4]، وقد جاءت هذه التصريحات، بعد مشاركة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عام 1999م في جنازة الملك الحسن الثاني بالرباط وإعلانه الحداد ثلاثة أيام في الجزائر، وتأكيده على أن الخلاف حول الصحراء الغربية قد أصبح من اختصاصات الأمم المتحدة[5].

---

[1]- مهيمن عبد الحليم الوادي، "مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجيوبوليتيكية" **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 24،كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،بغداد،2013، ص44.

[2] Julien Dedenis, « **Sahara occidental essai d'approche géopolitique** », Rouen, Université de Rouen, Laboratoire AILLEURS, Mars 2007, p 34.

[3]Khadija Mohsen-Finan, **Op.Cit**, p 98-100.

[4] Antoni Segura I Mas, « **Laquestion du Sahara dans la dynamique géopolitique du Maghreb** » confluences Méditerranée, N° 31 automne, 1999, p 126.

[5]Ahmed Boujdad, « La politique étrangère algérienne et l'intégration territorial du Maroc »**centre d'Etudes internationales**, p 139.

بينما يرى بعض المختصين بأن الأسباب سالفة الذكر غير مقنعة استراتيجيا لتفسير رفض الجزائر مراجعة موقفها تجاه هذا الصراع، إذ يعتقد أصحاب هذا الاتجاه، بأن السبب الحقيقي يكمن في عدم وجود زعيم قوي في الجهاز السياسي– العسكري الحاكم في الجزائر والقادر على اتخاذ قرار مصيري كهذا منذ وفاة بومدين، مستدلين بتغير موقف الرئيس بوتفليقة من "المروج" لتسوية سلمية مقابل احترام المغرب للحدود الموروثة عن الاستعمار إلى متهم للمغرب بزعزعة الاستقرار في بلاده وإيواء الإسلاميين المتطرفين وتصدير تجارة المخدرات للجزائر[1].

الفرع الرابع: تداعيات موقف الجزائر تجاه المشكلة الصحراوية على سياستها الخارجية في المنطقة:

تعد السياسة الجزائرية تجاه الصحراء الغربية السبب الرئيسي للخلاف الجزائري–المغربي واستمرار طابع التوتر بين البلدين، وذلك على الرغم من إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ عام 1988م، وكانت أحد العوامل لتمجيد الاتحاد المغاربي منذ عام 1994م بناء على طلب من الرباط، التي تندد باستمرار الموقف الجزائري تجاه الصحراء.

ومن أسباب التي حالت دون التعاون المغاربي– الساحلي لمواجهة المشاكل الأمنية المشتركة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، حيث خاضت الجزائر حملة دبلوماسية على المستوى الإفريقي للحفاظ على عضوية الصحراء الغربية في منظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع واغادوغو 1998م، وقمتي سرت الليبية الاستثنائية وبانجول 2000م التي انتهت بتصويت غالبية القادة الأفارقة في القمتين على التمسك بعضوية الجمهورية الصحراوية كعضو في الاتحاد الأفريقي.

تبين مما سبق استمرار الموقف الجزائري الداعم للبوليساريو على ما هو عليه منذ عام 1975م، إذ لا تزال السلطات الجزائرية تعتبر المشكلة من بقايا الاستعمار الواجب تصفيته في إفريقيا، وبناء على ذالك، تتمسك بمواقفها تجاه الشعب الصحراوي وترفض أي مقترح يستبعد مبدأ حق تقرير المصير. وعلى الرغم من هذا التشبث بحق تقرير المصير، إلا أن تلميحات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أثناء زيارته لواشنطن 2001م إلى إمكانية نقاش تقسيم الصحراء بين المغرب والبوليساريو، بحيث تنضم الساقية

[1]Merouan Mekouar, « Aux origines de la stratégie du statuquo, lectures dans la politique saharienne de l'Algérie », **center d'études internationales**, pp 34– 37.

الحمراء للمغرب ويستقل وادي الذهب [1]، تدل على قناعة الجزائر بصعوبة تسوية المشكلة وفقا لرؤيتها الخاصة من ناحية ويشير إلى عدم الاستسلام لضغوط حلفاء المغرب رغم تأثيرها من ناحية أخرى.

وقد أدلى وزير الدفاع آنذاك الجنرال خالد نزار أمام المسئولين الصحراويين عام 1992م بتصريحات مشابهة، أكد من خلالها بأن انضمام الصحراء إلى المغرب أمر غير مقبول لدى الجزائر على الإطلاق، لكن من وجهة نظره، لا يمكن التوصل إلى الاستقلال المرجو، لذا على الصحراويين التفكير في بديل ثالث بين الانضمام "البسيط" والاستقلال التام [2]، وهو ما اعتبره بعض المحللين تدخلا للمؤسسة العسكرية للحيلولة دون حدوث تغيير جذري للموقف الجزائري تجاه المشكلة مع الاعتراف بصعوبة المرحلة[3].

ويلاحظ تأثير الانكفاء على الذات للجزائر على الدعم الإفريقي لموقفها تجاه الصحراء، حيث سحبت 10 دول أفريقية اعترافها بالدولة العربية الصحراوية، كما جمدت ثلاث دول أفريقية جديدة عام 2000م علاقاتها مع الجمهورية الصحراوية، ليبقى عدد الدول الإفريقية التي تربطها علاقة وطيدة بين هذه الجمهورية لا يتجاوز عدد الدول الإفريقية التي تعترف بهذه الجمهورية 20 دولة بحلول عام 2004م بما فيها الحليف الجزائري جنوب أفريقيا التي تعتبر آخر من اعترف بها في الألفية الثالثة[4].

يكمن تمسك الجزائر بهذا الموقف في أهمية المنطقة الإستراتيجية والاقتصادية وتداعيات انضمامها إلى المغرب على المصالح الحيوية الجزائرية وريادتها في إفريقيا وتحديدا بمنطقة المغرب الكبير، وكذلك التخوف من الأطماع التوسعية المغربية في مناطق الشرق الجزائري (الصحراء الشرقية) كتندوف رغم الاتفاق المبرم[5]، خصوصا أن هناء أطرافا مغربية كحزب الاستقلال لا يزال يعتبرها جزءا من التراب المغربي.

---

[1] Laurent Pointier, « Sahara occidental la controverse devant les Nations unies », karthala, **institut Maghreb–Europe**, Paris,2004, p 171.

[2] Nicole Grimaud, « La diplomatie sous Chadli ou la politique du possible », khartala,Paris,1984, p 434.

[3] Khadija Mohsen–Finan, **Op.Cit**, p 99.

[4]Julien Dedenis, **Op.Cit**, p 40.

[5]عبد الأمير عباس الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 357.

وعلى الرغم من ثبات الموقف الجزائري إلا أنه تواجهه تحديات عديدة متعلقة بالوضع داخل الصحراء حيث ظهر تحرك جديد من الشباب الصحراويين يرفضون القيادة الحالية للبوليساريو، ويمثل ضلوع بعض المنسوبين للبوليساريو في حالة اللا أمن بمنطقة الساحل والصحراء وانتقادات دول الساحل الإفريقي للبوليساريو ضغطا جديدا على الجزائر ويؤثر سلبا على علاقتها مع الدول الأفريقية.

المطلب الثاني: موقف الجزائر من مشكلة الطوارق في مالي:

تعتبر مشكلة الطوارق في مالي من أهم الصراعات السياسية والأمنية في أفريقيا وذات الأولوية القصوى لدى الدولة الجزائرية، نتيجة الحدود الجغرافية المشتركة مع مالي والروابط والعلاقات الاجتماعية والتاريخية والثقافية بين سكان إقليم أزواد شمالي مالي والشعب الجزائري من جهة والعلاقات الثنائية بين البلدين من جهة ثانية وكذلك التداعيات الأمنية للصراع على الأمن القومي والمصالح الجزائرية، خصوصا بعد التدخل العسكري الفرنسي في الإقليم تحت دعاوى محاربة الإرهاب من جهة ثالثة.

كما يعود الموقف الرسمي الجزائري من المشكلة إلى انفجار الصراع المسلح الأول للطوارق عام 1963م ضد السياسات القمعية وممارسات الجيش المالي بمنطقة كيدال عام 1963م، حيث قامت السلطات الجزائرية بدعم الرئيس المالي "مديبوكايتا" عسكريا وإلقاء القبض على قيادات ثورة الطوارق أمثال "زيد أغ الطاهر"، و"محمد علي أغ الطاهر" ورفاقهم وتسليمهم للسلطات المالية [1]،وكذالك السماح للجيش المالي بالتغلغل في الجنوب الجزائري للقبض على المتمردين الهاربين من أرض المعركة محاولين اللجوء إلى أراضي جزائرية[2].

ويرجع هذا الموقف إلى عدة اعتبارات ومنها العلاقات المتميزة بين البلدين والتخوف آنذاك من إحياء المشروع الفرنسي لإنشاء كيان سياسي يضم المناطق الصحراوية بما فيها الجنوب الجزائري

[1]– همام هشام الألوسي، "الطوارق –الشعب والقضية– تاريخا ومنسبا وحاضرا مقهورا ومستقبلا مجهولا"، ط1،دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط،2010، ص 281.

[2]– عبد النور بن عنتر، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**"، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص 54.

والمعروف بالتنظيم المشترك للمناطق الصحراوية، والذي كان يهدف إلى توحيد المناطق الصحراوية وتطويرها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا[1].

أما بالنسبة للموقف الجزائري إزاء تطور مشكلة الطوارق في ما بعد الحرب الباردة واندلاع المواجهات المسلحة مجددا في بداية التسعينات، فقد اختلف التعاطي معه بعض الشيء، حيث تبنت الجزائر الحوار والتسوية السياسية لهذه المشكلة وترفض الحلول الأمنية لها[2]، نتيجة التطورات الجديدة على الصعيدين الجزائري والدولي وكذلك تنظيم الطوارق أنفسهم بتشكيل جبهات عسكرية- سياسية أكثر تمسكا بمطالب تنموية وسياسية من جهة والتخوف من أن تستغلها قوى خارجية كليبيا وفرنسا للتدخل في المنطقة وتهديد المصالح الجزائرية الإقليمية، فضلا عن قناعة الجزائر بأن الحلول الأمنية لمثل هذه الصراعات لا تنجح في التوصل إلى الحل النهائي من جهة أخرى، فأصبحت - الجزائر- تدير المفاوضات بين الحركات الأزوادية والحكومات المركزية في مالي حفاظا على الأمن القومي الجزائري ونفوذها في المنطقة وفيما يلي بعض النماذج.

الفرع الأول: دور الجزائر في تسوية صراع الطوارق في التسعينيات:

بادرت الجزائر -رغم التوترات الداخلية التي كانت تشهدها البلاد- بعقد قمة رباعية للدول المجاورة والمعنية بالصراع بمدينة جانيت الجزائرية ذات الأغلبية الطارقية في الثامن والتاسع من سبتمبر 1990م من أجل البحث عن حلول لتمرد الطوارق في كل من مالي والنيجر، وذلك بمشاركة رؤساء الدول المعنية، الرئيس المالي "موسى تراوري" والنيجيري "عي شايبو" والليبي "معمر القدافي" -المتهم بدعم الطوارق- بالإضافة إلى الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد رئيس القمة، واتفق المجتمعون على وضع إستراتيجية طويلة المدى للعمل المشترك لمواجهة انعكاسات الصراع وتأمين الحدود وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة[3]،وذلك من خلال عد استعمال القوة كوسيلة وحيدة لحل الصراع والتنسيق والتشاور الدائم بين

[1] André Bourgeot, «Sahara: 2space géostratégique et enjeux politiques Niger» Emmanuel Grégoire & Jean Schmitz (ed) Afrique noire et monde arabe: continuités et ruptures, pris **Institut de recherche pour le développement**, Editions de l'Aube, 2000, p 39-40.

[2]Dida Badi, « Les touareg algériens et l'Etat central » **dynamiques internationales**,N° 7, octobre 2012, p 2.

[3]- سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، "الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي"، العدد 31، **دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 1999، ص 61-62.

وزراء الداخلية والخارجية للدول المعنية وكذلك تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للقاطنين في المناطق الحدودية للدول المجتمعة ومواجهة الهجرة غير الشرعية عبر الحدود المشتركة.

واستمرت الدبلوماسية الجزائرية في تكثيف جهودها والضغط على قيادات الجبهات الأزوادية المسلحة للتخلي عن مطلبها الرئيسي المتمثل بالفيديرالية والدخول في حوار سياسي مع بماكو مقابل أن تعترف الأخيرة بشرعية مطالب الاقتصادية والإدارية والخصوصيات الثقافية للأقليات الطارقية والعربية في مالي وتعمل على تحقيق التنمية في إقليم أزواد. قد استخدمت الجزائر وسائل مؤثرة ومتعددة للضغط على المتمردين ومنها على سبيل المثال الاستعانة بقيادات قبلية لطوارق الجزائر والتهديد بطرد اللاجئين وتسليم قيادات الحركات المسلحة لبماكو كما فعلت في الستينات [1]، وكذلك التهديد بإمكانية اللجوء إلى غلق الحدود بين الإقليم والجزائر حيث يؤثر ذالك اقتصاديا على المواطنين في الإقليم والحركات المسلحة نفسها، إذ يعتمد غداء سكان الإقليم على المنتجات الجزائرية أكثر من الداخل*.

وساهمت الجزائر حسب بعض المراقبين في تأسيس الحركة العربية الإسلامية الأزوادية التي أخذت من الحدود الجزائرية– المالية– الموريتانية– مقرا لها كوسيلة أخرى للضغط على الحركات الطوارقية للتنازل عن مطلب الفيدرالية ومن أجل منافسة المخابرات الليبية في المنطقة المتهمة بدعم المسلحين الطوارق [2]، وقد انبثق عن هذه الجهود الجزائرية وضغوطات دولية أخرى أدت إلى إجراء التفاوض بين الماليين في السادس من يناير 1991م بمدينة تمنراست برعاية وزير الداخلية الجزائرية "محمد صالح" شخصيا وبحضور رئيس الأركان الحربية لدولة مالي "عثمان كوليبالي" ممثلا لنظام "تراوري" وممثل الحراك الأزوادي وزعيم الحركة الشعبية الأزوادية "إياد أغ غالي". وأسفرت تلك المفاوضات عن اتفاق تمنراست الذي نص على احترام الحكم الذاتي وإلغاء بعض القواعد العسكرية في

[1] Anne Saint Girons, « Les rebellions Touarègues »IbissPress, Paris,2008, p 116.

* يستورد سكان الإقليم مواد غدائهم والمحروقات (الزيت والدقيق، التمر، الملابس الشتوية، والغاز والبترول) من الجنوب الجزائري عبر الطرق الرسمية وغير الرسمية، بدرجة أن أصبح الدينار الجزائري متداولا في البيع والشراء ببعض المناطق في غاوو وكيدال بجانب الفرنك سيفا الأفريقي، وذلك بسبب القرب الجغرافي والارتباط الاجتماعي بين هذه الأقاليم المالية والجنوب الجزائري أكثر من بامكو من ناحية انخفاض الأسعار الغدائية والمحروقات الجزائرية بفضل الدعم الحكومي لها مقارنة بالأسعار في الدولة المالية من ناحية أخرى، ويمثل ذلك ورقة للجزائر للضغط على حركات الطوارق الثورية ضد بماكو.

[2] Gregory Giraud, «Cinquante ans de tensions dans la zone sahelo-saharienne », in Michel Galy, **Laguerre au Mali, comprendre la crise au sahel et au Sahara enjeux et zones d'ombres**, pris la découverte, juin 2013, p 38.

الأماكن السكنية في المنطقة ودمج المقاتلين والسياسيين من الطوارق والعرب في مؤسسات الدول والإسراع في تحقيق التمنية وإنشاء لجنة فض النزاعات برئاسة الجزائر كوسيط وراعي للاتفاق[1].

كما استضافت الجزائر عدة اجتماعات ولقاءات جديدة بين الحركات الأزوادية والحكومية المالية (لقاء الجزائر العاصمة الأول في ديسمبر عام 1991م والثاني من يناير 1992م والثالث في مارس من نفس السنة)، وذلك بغرض الحفاظ على الهدنة وإطلاق سراح المسجونين ولجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وضرورة متابعة التفاوض بناء على اتفاق بماكو 1992م وتفعيله سريعا لتسوية الصراع [2]، وساهمت السلطات الجزائرية في تذليل الخلافات بين الحركات الأزوادية الأربعة وتوحيدها في إطار تنسيقية موحدة المعروفة بالحركات والجبهات الأزوادية الموحدة (MFUA) unifies Mouvements et Fronts Azawadiens.

هكذا استمر اللجوء إلى الوسيط الجزائري في كل مرة يحدث فيها خلاف بين بماكو والحركات الأزوادية حول تفسير أي بند من البنود الاتفاقيات وانتهاك أي طرف لها أو من أجل تذليل العقبات إلى حين تم التوصل نهائيا واتفاق سلام شامل بين الماليين وحرق أسلحة المتمردين في تمبكتو عام 1996م بحضور ممثلي الجزائر والمجتمع الدولي.

أما على المستوى الإنساني فقد استقبلت السلطات الجزائرية الآلاف من اللاجئين الطوارق والعرب في مناطقها الجنوبية منذ انفجار الأزمة، وغضت بصرها بعض الشيء عن العلاقة التي كانت تربط بعض طوارق ولاية تامنراست والحركات الأزوادية المسلحة، حيث يتم أحيانا استقبال بعض الجرحى من المقاتلين الطوارق في المستشفيات الجزائرية بذريعة أنهم مدنيون [3]، وساهمت لاحقا مع منظمات دولية وبالتنسيق مع الدولة المالية في عودة هؤلاء اللاجئين إلى أماكنهم الأصلية عقب الاستتباب النسبي للأمن والسلام في مالي، بل قامت في السنوات العشر الأخير بتجنيس الآلاف من الذين فضلوا البقاء في

[1] Dominique Rosemberg, « Le peuple Touareg du silence a' l'autodétermination » **Revue Belgique de droit international**, Editions, Bruxelles, janvier 1991, pp 23-24.

[2]- بوستي توفيق وبوقنور إسماعيل، "جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي- المالي"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**، جامعة 8 ماي 1945، قسم العلوم السياسية، قالمة 24-25 نوفمبر 2013، ص 10-11.

[3] Gregory Giraud, **Op.Cit**, p 38.

الجزائر، خصوصا أنهم مندمجين مع أقاربهم–طوارق الجزائر– بالولايات الجنوبية والاستفادة من سياسة الاندماج الوظيفي التي شرعت فيها حكومة بوتفليقة منذ 2000م.

وقد واجهت الدبلوماسية الجزائريةأثناء وساطتها بين الطوارق والحكومة المركزية في مالي منافسين مؤثرين كليبيا وفرنسا، بكونهما معنيين بشكل مباشر بهذه الأزمة وتربطهما علاقات وطيدة مع بعض القادة من طرفي الصراع قبل وأثناء الأزمة، لذا اتهمت الجزائر أطرافا إقليمية ودولية بمحاولة زعزعة أمنها واستقرارها من الناحية الجنوبية من خلال استغلال الصراع في مالي والسعي لإجهاض وساطتها لتسويته سياسيا، حيث وصف مسئولون جزائريون نشاط الدولتين في المنطقة بالسعي لإحياء المشروع الفرنسي لتوحيد المناطق الصحراوية في كيان سياسي موحد (يعود هذا المشروع إلى الخمسينيات) بغرض السيطرة على خيرات المنطقة، ومتهمين فرنسا بدعم انقلاب مارس 1991م في مالي لعرقلة تفعيل اتفاق تمنراست.[1]

الفرع الثاني: وساطة الجزائر بين الطوارق وبماكو 2006م:

تدخلت الجزائر مجددا عام 2006م لتسوية مشكلة الطوارق بطلب رسمي من السلطات المالية والتحالف من أجل الديمقراطية والتغيير عقب هجوم التحالف على ثكنات عسكرية في كيدالوميناكا، وقبلت الجزائر بدور الوسيط بعد ما وافق التحالف على نبذ العنف والالتزام بالوحدة الترابية للدولة المالية واحترام سيادتها. وتم التوصل إلى اتفاق الجزائر في يونيو 2006م، الذي نص في مجمله على تحقيق التنمية الشاملة في الإقليم ودمج مقاتلي التحالف في الجيش المالي والمساهمة في الحرب ضد الإرهاب، لكن لم يجد هذا الاتفاق طريقا إلى التنفيذ مثله في ذلك مثل الاتفاقيات السابقة، إذ تكررت الخروقات والخلافات حول بعض البنود، مما أدى إلى انشقاق داخل التحالف الديمقراطي من أجل التغيير عقب اغتيال الضابط "بركا أغ الشيخ" أحد قيادي التحالف بكيدال في ظروف غامضة، وقام المنشقون بقيادة "إبراهيم أغباهنغا" بالهجوم على قاعدة عسكرية في "تنزواتن" 2007م، وتدخلت الجزائر مجددا لاحتواء الخلافات وإجراء لقاءات انتهت بالتوقيع على بروتوكول الجزائر الذي ركز على إجراءات تفعيل اتفاق يونيو 2006م

[1] عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

وتحديد جدول زمني لتسليم أسلحة المتمردين وتنظيم منتدى المانحين لتنمية الأقاليم الثلاثة "تنبكتو"و"غاوو"و"كيدال"[1].

وقد شنت بعض وسائل الإعلام المالية حملة إعلامية على الجزائر متهمة إياها بتقديم الدعم اللوجستي للطوارق [2]، فاستغلت الجزائر هذه الحملة لسحب وساطتها رسميا في الصراع تنديدا بالتدخل الليبي، إلا أن أطراف الصراع طالبوها بالعدول عن القرار وإحياء الوساطة مجددا، فقبلت العودة كوسيط بشرط أن تكون الوسيط الوحيد في هذا الصراع وأن تترأس لجنة متابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاق، ضمانا لعدم تدخل أطراف خارجية في إدارة الأزمة *، فقامت الجزائر بعدة لقاءات بين مجموعة "إبراهيم أغباهنغا" والحكومة المالية وتوقيع بروتوكولات لتنفيذ اتفاق الجزائر على أرض الواقع دون جدوى، فانتهى بانسحاب "أغبهانغا" إلى ليبيا.

الفرع الثالث: موقف الجزائر من الأزمة الأزوادية الأخيرة 2012م-2015م:

لم يتغير الموقف الجزائري تجاه قضية الطوارق، حيث أكدت الدبلوماسية الجزائرية مرارا رفضها القاطع لمطالب الحركة الوطنية لتحرير أزواد الانفصالية، وتنديدها بإعلان الدولة الأزوادية من جانب واحد في السادس من أبريل 2012م، وجددت مطالبها وبادرت منذ بداية انفجار الأزمة الراهنة بالوساطة لاحتوائها من خلال عقد لقاء بين ممثلي الحكومة المالية برئاسة وزير خارجيتها آنذاك "سميلا بوباي ميغا" وممثلين عن التحالف الديمقراطي من أجل التغيير سابقا- تحالف متمردي 2006م- بقيادة البرلماني "أحمد أغ بيبي" بالعاصمة الجزائرية لبحث إمكانية وقف إطلاق النار والحوار بين طرفي الصراع، لكن باءت تلك المحاولة بالفشل نتيجة رفض الحركة الوطنية لتحرير أزواد الانفصالية المشاركة في هذا اللقاء ورفضت الوساطة الجزائرية.

بهذا تراجع النفوذ التقليدي الجزائري في إدارة هذه الأزمة، وانتقل الملف الأزوادي كاملا إلى أروقة الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا وبمشاركة المجتمع الدولي عقب الانقلاب على الرئيس "توري" في

---

[1]- بوستي توفيق وبوقنور إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[2]DidaBadi, « Les relations des Touarege aux Etats, le cas de l'Algérie et de la Libye » note de l'IRFI, P 17. www.ifri.org/downloads/noteocpbadida.pdf

* رفضت الجزائر الوساطة الليبية، التي كانت في أبريل 2007 بين تحالف المقاتلين الطوارق بزعامة إبراهيم أغباهنغا والسلطات المالية ، لمزيد من المعلومات عن الوساطة الليبية أنظر: همام هشام الألوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 278.

مارس 2012م، وقد يعود سبب هذا التراجع إلى توتر علاقات الجزائر مع كل من الطوارق والحكومة المالية وتركيز السلطات الجزائرية جهودها على الداخل والتدخلات الخارجية في الصراع:

1 - توتر العلاقات بين الجزائر وأطراف الصراع (بماكو والحركات الأزوادية):

لقد فقد الطوارق الثقة في الوساطة الجزائرية وخصوصا الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي أعلنت مرارا عن رفضها القاطع للوساطة الجزائرية، متهمة إياها بغير الحياد [1]، نتيجة مواقف الحكومات الجزائرية الرافضة لمطالب الحركات الأزوادية للانفصال أو الحكم الذاتي من جهة وعدم نجاح الوساطة الجزائرية في ضمان تفعيل الاتفاقات السابقة بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية من جهة أخرى.

كما تعززت صعوبة التواصل بين الجزائر وقيادات الحركة الأزوادية الانفصالية بسبب تمسك الأخيرة بمطلب الانفصال المفروض جزائريا، خصوصا بعد استبعاد "إياد أغ أغالي" المقرب من الجزائر[2] من الحراك الأزواد، وقيامه بتأسيس جماعة أنصار الدين الإرهابية المناهضة للمشروع الانفصالي لأزواد، بل كانت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية –حسب فهمها– في الدولة المالية الموحدة.

ولم تكن العلاقات بين الجزائر وبماكو جيدة هي الأخرى، نتيجة تبادل الاتهامات حول المماطلة في محاربة الإرهاب والخلاف حول إستراتيجية التعامل مع اختطاف الرهائن مقابل دفع الفدية، حيث تقوم الحكومة المالية بدور الوسيط بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والدول الغربية للإفراج عن الرهائن خلافا للاتفاقيات المبرمة بين الجزائر ومالي، وقد بلغ هذا الخلاف أشده عندما أفرج نظام "أمادو توري" عن إرهابيين مطلوبين من قبل القضاء الجزائري مقابل تحرير الرهينة الفرنسية المحتجزة "كاميت" لدى القاعدة عام 2010م، مما جعل كل من الجزائر وموريتانيا تستدعيان سفرائهما لدى بماكو للتشاور،

[1]CrisisGroup, « Mali : éviter l'escalade » **Rapport Afrique de Crisis Group**, N°189, 18 juillet 2012, p 13.

[2]Abed Charef, « L'Algérie et la crise malienne Le conflit au Mali a accentué le sentiment d'encerclement algérien avec des foyers de tension qui se rapprochent de ses frontières, alors que le terrorisme interne constitue toujours une menace » **Afkaar** Idées, Institut européen de la méditerranée, N° 37, Barcelona,printemps 2013, p 46.

كما اتهمت السلطات المالية المخابرات الجزائرية بتعزيز حالة اللاأمن في المنطقة [1]، ولذا يشير البعض بأن الجزائر لم تنزعج من الانقلاب العسكري في 22 مارس 2012م بمالي، رغم أنه زاد الأمور تعقيدا.

2 - طبيعة النظام السياسي الجزائري و الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول:

أدى التزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول إلى تراجع علاقتها مع بماكو التي أصبحت تشك في نوايا جارتها الشمالية، إذ امتنع الجيش الجزائري عن التدخل عسكريا لمواجهة الإسلاميين والانفصاليين بشمال مالي، كما انشغل النظام السياسي الجزائري بعمليات نقل القيادة التي تلوح في الأفق وسط السخط الشعبي المتأثر بتداعيات التغيير في شمال أفريقيا والشرق الأوسط أو ما سمي بالربيع العربي.

3 - تأثيرات التدخل الدولي بالمنطقة على الدور الجزائري في مالي:

استغلت فرنسا سيطرت الجماعات الإسلامية الراديكالية على الإقليم والانقلاب العسكري في البلاد مارس 2012م لتعزيز نفوذها في المنطقة، وذلك بالترويج للتدخل العسكري كحل أساسي للصراع بدلا من التسوية السياسية والسلمية التي تدافع عنها الجزائر في المحافل الدولية والإقليمية، وهو ما أضعف الدبلوماسية الجزائرية وخاصة أن معظم دول الإيكواس أيدت الاقتراب الفرنسي، ولذا اتهم رئيس الوزراء الجزائري السابق "أحمد أويحيى" دولا أجنبية بالعمل على زعزعة استقرار منطقة الساحل الإفريقي من أجل الاستحواذ على خيراتها[2].

ومن أجل الحيلولة دون التدخل والدفاع عن الحل التفاوضي، توسطت الجزائر بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وأنصار الدين وأسفرت عن التوقيع على وثيقة المصالحة بينهما وتأكيدهما على الالتزام بخيار الحوار والمفاوضات السياسية مع بماكو لتسوية الصراع واستعدادهما لمحاربة الإرهاب في الإقليم[3]، تهدف الجزائر من ذلك بجانب تسوية مشكلة الطوارق إلى إضعاف الجماعات الإرهابية –تنظيم

---

[1]Laurance Aide Ammour, « lacoopération de la sécurité au Maghreb et au Sahel : L'ambivalence de l'Algérie »,papier publie,**The Maghreb centre**, Washington, 10 février 2010, p 4.

[2]– أيمن السيد شبانة، "حركة الطوارق الانفصالية في شمال مالي" في: صبحي قنصوة ونادية عبد الفتاح (محرران)، "**التحولات الديمقراطية الحالية في أفريقيا الأسباب–الأبعاد– احتمالات المستقبل**"،الموسوعة الإفريقية، المجلد 05،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 1997، ص 185.

[3]– بوازيدية جمال، "الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، العدد 09،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 541.

القاعدة وحركة التوحيد والجهاد– في شمال مالي إقناع الإسلاميين المحليين (أنصار الدين) بقطع علاقاتهم نهائيا معها، وتغيير موازين القوة في المنطقة لصالح التسوية السياسية والحيلولة دون التدخل الأجنبي على حدودها الجنوبية، لكن مثل رفض القيادة العسكرية لجماعة أنصار الدين وحلفائها لهدا الاتفاق وإعلانها الحرب ضد الحركة الوطنية لتحرير أزواد والتوجه نحو الجنوب المالي فشلا جديدا للسياسة الجزائرية تجاه الأزمة وعزز شرعية التدخل العسكري الفرنسي والإفريقي على حساب الدور الجزائري في المنطقة.

وعلى الرغم من هذا التراجع للنفوذ الجزائري وفشلها في منع التدخل على حدودها إلا أنها عادت مجددا لرئاسة فريق الوساطة الدولية بين الحركات الأزوادية وبماكو في يولو 2014م، بعدما تخلت الحركات الأزوادية عن مطالبها الانفصالية وتعثر العملية التفاوضية الناجم عن رفض بماكو لوساطة "الايكواس" بقيادة بوركينافاسو، فنجحت الجزائر في تثبيت هدنة وقف إطلاق النار الموقعة بـ كيدال 2013م بين الحركات والجيش المالي من ناحية وساهمت في توحيد الحركات الأزوادية المسلحة تحت اسم "التنسيقية للحركات الأزوادية*".

كما استطاعت الجزائر أثناء إدارتها للوساطة الدولية في التوصل إلى خارطة طريق توافقية للتفاوض ومن ثم مشروع الاتفاق النهائي في مارس 2015م الذي ركز على سياسة إعادة الاندماج الوظيفي من حيث تقسيم الثروة والسلطة بالتساوي تحت مظلة اللامركزية المتطورة أو الجهوية، أي لا يختلف كثيرا عن الاتفاقيات السابقة –اتفاق 1992م، 2006م– لذا لقي قبولا وتوقيعا من الحكومة المركزية والحركات المسلحة الموالية لها، بينما رفضته تنسيقية الحركات الأزوادية وطالبت بتعديله، إذ تدل جميع المؤشرات الحالية على فرض هذا الاتفاق على تنسيقية الحركات الأزوادية، مما يعني تعزيز علاقات الجزائر مع دول الساحل الإفريقي الرافضة لمطالب الطوارق واستمرار انعدام الثقة بين الطوارق والحكومة الجزائرية مع بقاء احتمال تجدد الصراع قائما ولو بعد حين.

ومن الواضح أن السياسة الجزائرية تجاه المشكلة تركز على الحلول المؤقتة أو الأمنية بدلا من الحلول السياسية، رغم رفعها لشعار الحل السياسي والدائم وإدارتها للمفاوضات، إذ لم تقم الجزائر كقوة

* تتكون هذه التنسيقية من الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي قادت الكفاح المسلح والسياسي وأعلنت استقلال دولة أزواد ، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية الأزوادية لم تطالب هاتين الحركتين يوما بالانفصال، وإنما طالبت بالحكم الذاتي والخصوصية الثقافية.

مؤثرة في المنطقة وراعية للمفاوضات منذ التسعينات بالضغط الكافي على طرفي الصراع لتطبيق الاتفاقيات التي رعتها والالتزام بها، ولم تساهم بفعل حقيقي في تجسيد التنمية التي تعتبرها الحل الأمثل للاستقرار في مالي والمنطقة لذا ينتقدها الطوارق ويعتبرونها غير جادة في المساهمة لإيجاد حل دائم وعادل لقضيتهم، بل تتهمها بعض الحركات الأزوادية بالحيلولة دون حصول إقليم أزواد على الحكم الذاتي الموسع تحت دعاوى أن ذلك سيهدد الوحدة الترابية أو شكل الدولة الجزائرية نفسها ودول أخرى في المنطقة.

الفصل الرابع:

المقاربة الأمنية الجزائرية

لمواجهة تهديدات دول الجوار.

المبحث الأول: آليات السياسة الخارجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية لدول الجوار.

المطلب الأول: الآليات العسكرية والأمنية:

الفرع الأول: الآليات العسكرية:

1-الاتفاقيات العسكرية الثنائية مع دولتي مالي والنيجر:

وقعت الجزائر مع دولتي مالي والنيجر عدة اتفاقيات ثنائية في المجال العسكري وهو ما يبرز أن الدعم الذي تقدمه الجزائر لهاتين دولتين ليس حديث العهد وتتضمن هذه الاتفاقيات عدة نقاط مهمة منها تدريب قوات الجيش المالي والنيجري، تطوير قدراته القتالية والدفاعية، تقديم الدعم اللوجستيكي. والجداول التالية توضح هذا التعاون:

جدول يوضح الاتفاقيات العسكرية التي أبرمتها الجزائر مع دولتي مالي والنيجر

الدولة الموقعة	طبيعة الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع
مالي	اتفاقية حول التعاون العسكري	باماكو	2001/12/16م
	مذكرة تفاهم حول الطيران المدني	مالي	2007/10/17م
	اتفاق حول عملية الإنقاذ الجوي	الجزائر	2011/09/11م
النيجر	برتوكول اتفاق في مجال الدفاع	نيامي	1996/12/24م
	اتفاق حول عمليات البحث والإغاثة في حوادث الطائرات	الجزائر	2011/11/19م

المصدر: عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتصرف

الشكل رقم 19: جدول يوضح المساعدات العسكرية التي قدمتها الجزائر لدولتي مالي والنيجر

	1990م– 2010م
مالي	الخيام– اللباس العسكري– السيارات العسكرية – الوقود– قطع الغيار.
النيجر	الخيام – اللباس العسكري– لسيارات العسكرية – الوقود – قطع الغيار.

المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم 20: جدول يوضع التعاون العسكري في مجال التكوين

	طبيعة التكوين		عدد المتربصين				
			1990م	1995م	2000م	2005م	2010م
مالي	دورة الأركان		2	3	2	4	5
	دورة الإتقان		/	3	3	6	8
	دورة التكوين الأساسي	الضباط	4	4	6	6	8
		ضباط صف	4	5	6	6	8
النيجر	دورة الأركان		1	1	2	3	4
	دورة الإتقان		2	2	/	4	4
	دورة التكوين الأساسي	الضباط	4	4	6	6	6
		ضباط صف	4	5	6	6	6

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال هذه الجداول يتبين بأن التعاون الجزائري في الميدان العسكري مكثف ومستمر ودائم وقد استعملت الجزائر هذا البعد العسكري للضغط والتأثير على دولتي مالي والنيجر اللتان كثيرا ما خضعت لتوجهات الدول الغربية، – وعلى رأسه فرنسا– وذلك بقطع التعاون العسكري مع الدولتين وتعليقه، وهو ما حدث مع نظام " **توماني توري** " الرئيس المالي السابق بعد تدهور علاقته مع الجزائر، على خلفية خضوعه للضغوط فرنسا المتعلقة بتحرير الرهائن، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على دولة الي ما دفعها إلى محاولة التفكير عن خطأها وترميم علاقتها مع الجزائر، حيث أبانت باماكو أولى نواياها في هذا من خلال تصريح بمقر "سوناكوم" بالرويبة، للرئيس المالي أن بلاده ترغب في إرساء المزيد من التعاون مع الجزائر، مؤكدا أن باماكو تعتزم شراء مركبات عسكرية، إضافية بعد أن اقتنت ما قيمته 02 مليار أورو من المركبات العسكرية، من الشركة الوطنية للسيارات الصناعية "سوناكوم"، بينما أشارت رغبة مالي في اختيار الجزائر كممون بالعتاد العسكري، وهو موقف يندرج في محاولة كسب تفهم الجزائر على الخطأ الذي أرتكب عام 2010م[1].

2– اتفاق تمنراست: نحو مؤسسة العمل الأمني:

انعقد هذا الاتفاق في 2009/08/13م تطبيقا لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد ب . باماكو في نوفمبر 2008م، ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة الإطار الخاص بالتشاور والتعاون الجهويين فيما يخص التكيف مع التحديات الأمنية للساحل الأفريقي، والذي يؤكد على أسبقية مبدأ مسؤولية دول المنطقة وتملكها حق التكفل بالمشاكل والتحديات التي تواجه المنطقة وقد انبثق هذا الاتفاق مجلس رؤساء الأركان، وفي هذا نجد تأكيد وزير الخارجية الجزائرية مراد مدلسي" أن التعاون على المستويين الثنائي والجماعي يشكل إطارا لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة منسقة وفعالة وشاملة ودون أي تنازلات أو مساومات"، ويعتبر هذا الاتفاق تجسيدا للتعاون المشترك في الميدان الأمني لدول الساحل حيث تناول مسألة الوضع الأمني بالمنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التحديات الموجودة الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها وتدويل القضية والتي تهدد الجهود الرامية إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي[2]، ولإعطاء صبغة عملياتية لمجلس رؤساء الأركان المنبثق عن اجتماع تمنراست

[1] رئيس مالي يطلب شراء شاحنات عسكرية جزائرية لمواجهة زيادة التهديدات الأمنية، من الموقع الالكتروني:
www.srabia.com/previuew_news.php?id=24220@cat=1(27,04,2012).

[2] نور الدين دخان وعيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14، الجزائر، جانفي 2016، ص 180.

تقرر تجسيد مشروع إنشاء قوة مشتركة مكونة من دول المنطقة فقط قوامها 25 ألف جندي منهم 05 ألاف من ط وارق م الي لملاحقة عناصر القاعدة والجريمة المنظمة إلى ما وراء حدود دول مجموعة الساحل والصحراء، وذلك خلال لقاء عقد بمدينة سيرت الليبية بتاريخ 22-07-2009م ضم كل من دول مالي والنيجر وليبيا والجزائر، وقد تقرر تفعيل هذه القوة الأمنية المشتركة بعد اجتماع رؤساء أركان دول الساحل بالجزائر في أفريل 2010م[1].

3- لواء شمال إفريقيا:

في إطار التعاون بين الدول الإفريقية ارتأت الدول الشمالية للقارة على إنشاء قوة عسكرية افريقية تسهر على حفظ الأمن والسلم في المنطقة، قوة تتألف من خمسة عشر ألف جندي تكون ليبيا مقر الأمانة العامة لها والجزائر. وقد لمح العقيد قدور بن جميل، رئيس أركان القوات البرية، عن كيفية التنسيق بين دول الإقليم، أن لواء الشمال الإفريقي سيستفيد من نظام الإنذار السريع التابع لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وتشارك الجزائر بكتيبتين من الجيش وأخرى من الشرطة العسكرية، في حين تحتضن مصر قيادة اللواء وليبيا الأمانة التنفيذية.

إن التصدي لهاته التحديات الأمنية في الساحل يتطلب إرادة سياسية وحزم قوي من طرف دول المنطقة وهو ما دفع وزير الخارجية في الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل والمنعقدة بالجزائر يومي 16 و17 مارس 2010م، وبعد أن لاحظت الجزائر وجود تراخي إزاء التصدي لهاته التحديات من طرف بعض دول الساحل سواء للضغوطات الخارجية أو لأهداف داخلية-إلى القول "إنني على قناعة أن شيم الإخلاص في التعامل الصادق والصريح، والتزامنا الثابت في مكافحة الإرهاب وكذا واجب التضامن الذي يحدو توجهنا نحو مواطنينا الأكثر حرمانا هي قواعد عمل نتقاسمها جميعا ويتوجب علينا احترامها".

بالإضافة إلى تأكيده أن مواجهة هذه التحديات يتطلب مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة على جميع المستويات "إن التحرك بكل حزم من خلال تدابير ملموسة بتفعيل آليات التعاون الثنائي والجهوي والإقليمي والدولي التي يجب تحسينها وتكييفها إن اقتضى الأمر ذلك"[2].

[1] خالد بشكيط، **"دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي"**، مذكرة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص 138.

[2] حميد.يس، **"قادة أربع دول يلتقون غدا بالجزائر لبحث آلية جديدة"**، **جريدة الخبر**، العدد 6116، 14-09-2010، ص3.

وقد تجلى ذلك من خلال تعزيز التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان، والتعاون بين مصالح الأمن الحدودية وحركة الأشخاص والممتلكات، والتعاون بين ولاة ومحافظي المناطق الحدودية حيث أكد وزير الداخلية الجزائري "دحو ولد قابلية" أن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه مالي "لطالما تميزت بالحرص على ترقية السلم والاستقرار والأمن والتضامن والرفاهية والتنمية لفائدة الشعبين لاسيما سكان المناطق الحدودية"، كما أكد وزير الدولة النيجري وزير الداخلية، "عبدو لابو"، من جهته "أن الجزائر والنيجر اتخذتا تدابير جديدة من أجل تعزيز الأمن على مستوى فضائهما الحدودي". أضاف أنه سيتم استحداث "دوريات مختلطة" على طول الحدود وتعزيز التبادل الاستعلامي بين قطاعي الدفاع والأمن، مؤكدا على أن العلاقة بين البلدين "جيدة" وأن البلدين اللذين يتقاسمان حوالي 900 كلم من الحدود البرية "يوليان أهمية خاصة لكل ما يحدث على تلك الحدود". كماتحدث عن ضرورة تحديد والقضاء على شبكات دعم الجماعات الإرهابية والبحث عن السبل والوسائل التي من شأنها ضمان التنقل الحر للأشخاص والممتلكات.[1]

الفرع الثاني: الآليات الأمنية:

1 وحدة الربط والإدماج:

قررت دول الميدان في 2010/09/15م تكوين خلية استخباراتية مقرها تمنراست وهي بمثابة العقل المدبر للجنة العملياتية المشتركة، وتهتم الخلية الاستخباراتية برصد نشاط القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والجريمة العابرة للحدود عن طريق التصنت على اتصالاتهم، وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد أماكنهم والطرق التي يسلكونها في الصحراء ومن بين المهام الموكلة لها نجد[2]:

– التأكد على مدى قدرة التنظيم المسلح على دعم صفوفه من قبائل الصحراء في ضوء معلومات عن التحاق شباب من قبائل عرب الطوارق بكتيبة الفاتحين بقيادة –حمادوعبيدو–.

– التعرف بدقة على المهربين الذين يتعاملون مع القاعدة في بيع الرعايا الغربيين ويوجد هؤلاء البائعون في موريتانيا، والنيجر، ومالي، وأشهرهم عمر الصحراوي.

[1] HecineLabdelaoui ,**L'Algérie face à l'évolution de son émigrationEn France et dans le monde**,Hommes & migrations, avril 2012 , P 8-20.

[2] خالد بشكيط، **مرجع سبق ذكره**، ص138-139.

– بعد جمع المعلومة وتحليلها والتدقيق وبناء عليه تتولى لجنة الأركان العملياتية المشتركة شن عمليات عسكرية ضد مواقع مفترضة للتنظيم والجريمة المنظمة.

كما نجد الاتفاقيات الأمنية في إطار الاتحاد الإفريقي، وهنا تبرز الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية الإفريقية لتجريم دفع الفدية والاتفاقية العربية لتجريم دفع لفدية، وقرار مجلس الأمن حول منع وتجريم دفع الفدية تحت رقم 1904، بالإضافة إلى مجموعة الاتفاقيات القانونية والقضائية الثنائية مع مجموعة من الدول على غرار دولة النيجر، التي دخلت في عدة اتفاقيات دولية في محاولة منها للوقاية ومحاربة الإرهاب في الساحل ومنها: التصديق في 26 أكتوبر 2004م على الاتفاقية الدولية لمناهضة خطف الرهائن، التصديق في 13 يناير 2005م على الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب، الاتفاق القضائي مع جمهورية الجزائر في 1984م، النيجر أيضا طرف في اتفاقية 1999م لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، وقد حاولت النيجر الالتزام بهته الاتفاقيات من خلال تكييف قوانينها الوطنية مع هذه المعاهدات وذلك من خلال مراعاة وتجريم أعمال الإرهاب في قانون العقوبات منذ القانون رقم 2003–025 من 13 يونيو 2003م. كما بدأت برامج تدريب الموظفين في العدالة ويهدف البرنامج إلى إتاحة للقضاة أساسيات وطرق التعاون القضائي في مجال مكافحة الإرهاب، من جانب آخر دخلت النيجر في الاتفاقيات السياسية والعسكرية مع دول المنطقة منها اتفاق تمنراست[1].

لقد سعت الجزائر من خلال هذه الاتفاقيات إلى قطع شريان الأكسجين عن الإرهاب خلال منع دفع الفدية التي يتحصل عليها الإرهابيين كنتيجة لاختطاف الأجانب، والتي تذهب في عمليات شراء جديدة للأسلحة أكثر تطورا، كما نجد تعاون على المستوى القضائي والذي يمكن إدراجه المجال الأمني، وهنا تبرز الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة المتبادلة والتعاون القضائي والقانوني بين الجزائر والمالي الموقعة عليها ببماكو في 1983/01/28م، المصادق عليها بالأمر 83 – 399 المؤرخ في 18 جوان1983م[2].

أما مع دولة النيجر فنجد اتفاقية تتعلق بالتعاون والمساعدة القضائية بين الجزائر والنيجر الموقع عليها في نيامي بتاريخ 12 أفريل 1984م، المصادق عليها بالمرسوم رم 85 – 77 المؤرخ في 23 أفريل 1985م.

[1] **المرجع نفسه**، ص138-139.
[2] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، رقم 26، سنة 1983.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الأول: الآليات الاقتصادية:

إدراكا من الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن (الفقر والمجاعة والجهل والأمية) من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له، فقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العابر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري، أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان، وهو ما تفضل لجزائر وتلح عليه بأن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في الساحل، لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز ل المصاعب في هذا الجزء الحساس من القارة من خلال مجموعة من المشاريع الثنائية الطريق (العابر للصحراء) أو جماعية (النيباد).

- التبادل والتعاون التجاري والاقتصادي:

إن تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه، وتشجيع الاستثمار يساهم بصفة حيوية في خلق أرضية لتحقيق الأمن، ولهذا عملت الجزائر على تطوير ذلك بالتوقيع على عدة اتفاقيات تجارية واقتصادية مع دولتي مالي والنيجر وفق الجدول التالي:

الشكل رقم 21: جدول يوضح الاتفاقيات الموقعة بين الدولة الجزائرية ودولتي مالي والنيجر في المجالين الاقتصادي والتجاري

الدولة الموقعة	طبيعة الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع
مالي	اتفاقية حول ترقية وحماية الاستثمارات المتبادلة	باماكو	1996/07/11م
	اتفاق حول التجارة وتوحيد التسعيرة	باماكو	1996/07/11م
	اتفاق يتضمن التنقل البري الدولي وعبور الأشخاص والبضائع	باماكو	1996/07/11م
	اتفاقية حول عدم ازدواجية الضريبة	الجزائر	1999/02/01م

	عقد امتياز بين سوناطراك ووزارة الطاقة والمناجم والماء المالية حول حوض 20 وحوض تاودني	باماكو	2006/02/09م
	اتفاق حول مشاركة سوناطراك بنسبة 25%في حوض 1.2.3.4و9 مع شركة إيني وشركة بركة للبترول	باماكو	2006/07/19م
	اتفاق في مجال البريد وتكنولوجيا المعلومات الجزائر	الجزائر	2011/09/11م
	اتفاق في المجال السياحي في الجزائر	الجزائر	2011/09/11م
	اتفاق في المجال الحرفي والصناعات التقليدية الجزائر	الجزائر	2011/09/11م
النيجر	اتفاقية حول الأبحاث الزراعية	الجزائر	1995/10/29م
	اتفاق تجاري للأسعار	الجزائر	1998/03/16م
	اتفاق يتعلق بترقية وحماية الاستثمارات	الجزائر	1998/03/16م
	اتفاق خاص بالنقل البري الدولي للمسافرين والبضائع والعبور	الجزائر	1998/03/16م
	اتفاق للمساعدة الإدارية ما بين إدارات الجمارك للبلدين	الجزائر	1998/03/16م
	مذكرة تفاهم للتعاون في مال الموارد المائية	نيامي	2008/04/02م
	مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الأشغال العمومية	الجزائر	2010/06/14م
	اتفاق التعاون في مجال الصناعة التقليدية	الجزائر	2011/11/20م

	مذكرة تفاهم في مجال البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	الجزائر	2011/11/20م
	اتفاق تعاون في مجال السياحة	الجزائر	2011/11/20م
	اتفاق في مجال البريد والمواصلات	الجزائر	2011/11/20م
	اتفاقية مالي جزائري نيجري يتضمن إلغاء الديون النيجرية اتجاه الجزائر	نيامي	2011/08/22م

المصدر: بتصرف الباحث نقلا عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

- **التبادل التجاري:**

يعتبر التبادل التجاري مع دولتي مالي والنيجر ضعيف بالمقارنة مع الدول الأوروبية، لكنه شهد تطورا مع بداية السبعينيات حيث سجل ارتفاع محسوس في إجمالي الصادرات والواردات مع هاتين الدولتين.

- **مشروع الطريق السيار العابر للصحراء:**

يربط هذا الطريق بين خمسة بلدان هي الجزائر، مالي، النيجر، نيجيريا، تشاد، تونس، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة[1]، فكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة، تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكلي الإفريقي، وهو ما شأنه الإسهام في تحقيق الأمن في هذين الدولتين[2].

[1]FONDS AFRICAIN DE DEVELOPPEMENT, « Multinational - Projet de la route transsaharienne (RTS) **», Rapport d'évaluation**, DEPARTEMENT OITC, novembre 2013, P 05.

[2]Mohamed Ayadi, «**La Route Trans-saharienne, un Projet au Développement des Régions transfrontalières**», colloque national sur La Région Sahélo-Saharienne, Réalités et Perspective, Algérie, 15-10-2012, p 1-10.

الشكل رقم 22: خريطة توضح مشروع الطريق السريع العابر للصحراء الكبرى من الجزائر باتجاه دول الساحل الإفريقي:

المصدر: من إعداد الباحث نقلا عن: https://www.youtube.com/watch?v=fyWdhl1gY8c

- مساهمة سوناطراك في تطوير حقول النفط النيجرية ومشاريع أنابيب نقل البترول والغاز:

حيث وقع وزير الطاقة والمناجم الجزائري السابق "شكيب خليل" مع نظيره النيجيري "محمد عبد الله" اتفاقا، يقضي بمنح الامتياز لشركة سونطراك النفطية الجزائرية للتنقيب عن البترول في ثلاث كتل بالنيجر هي: (كفرا وتمسنا وألجادو)، كما ينص الاتفاق على مشاركة النيجر في انجاز أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيجال"، الذي يربط حقول إنتاج الغاز في نيجيريا بموانئ الجزائر عبر النيجر ومالي، كما أن الطرق التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول تفرض عليها رسوم وضرائب توجه لتنمية تلك

المناطق الحدودية، بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومنذ فترة تمويل عمليات حفر أبار المياه، وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد[1].

- مشروع الربط بكابل الألياف البصرية:

التي تسعى الجزائر لتجسيده في أقرب الآجال والممتد على مسافة 2415 كلم من الجزائر العاصمة باتجاه مدينة "عين قزام"الجنوبية الحدودية مع النيجر، ثم سيقطع مسافة230 كلم بين "عين قزام" الجزائرية و"أرليت" بالنيجر[2]، الذي سيساعد النيجر كثيرا للخروج من عزلتها في مجال التكنولوجيات على المستويين الداخلي والخارجي، حيث من شأن هذا المشروع البالغ الأهمية أن يأتي بانعكاسات اجتماعية – اقتصادية جد مفيدة بالنسبة للمنطقة، كما ستساعد الجزائر النيجر في وضع خطا يقارب 950 كلم من الألياف البصرية، ويسمح هذا المشروع عند الانتهاء من إنجازه بفك العزلة عن المنطقة وتطوير الربط بشبكة الإنترنت، كما من شأن المشروع أن يشجع استحداث مناصب شغل، وسيشجع تطوير الجانب الاجتماعي – الاقتصادي للمنطقة، حيث إنه سيسمح بتوفير مداخيل للسكان المقيمين على حدودنا المشتركة[3].

الشكل رقم 23: خريطة توضح مسار كابل الألياف البصرية الذي سيعبر الجزائر نحو النيجر:

[1] مساعيد ض، "التعاون العابر لحدود العوامل المثلى لرفع التحديات"، **مجلة الجيش**، العدد 561، أفريل 2010، ص 41-43.
[2] إيمان هدى فرعون، "من أكبر المشاريع في القارة الأفريقية - مشروع الألياف البصرية -الجزائر- أبوجا "،**التلفزيون الجزائري**، 01-12-2016.
[3] ياسمين مرزوق، "بن حمادي يساعد النيجر على الخروج من عزلتها"، **جريدة البلاد**، 21-12-2011، ص 03، http://www.elbilad.net/?p=29495

المصدر :الباحث بتصرف نقلا عن:https://www.youtube.com/watch?v=2vS0-CsSIcw

كما تعمل الجزائر على إقامة تعاون في مجال الإعلام، وهوما صرح به الوزير الجزائري السابق "موسى بن حمادي"، أن الجزائر والنيجر يعملان من أجل إقامة – تعاون استراتيجي– في مجال تكنولوجيات العلام والاتصال، وهذا من خلال إقامة علاقات لشراكة المعززة بين المتعاملين التاريخيين للاتصالات السلكية واللاسلكية بين البلدين وبين مؤسساتها العمومية للبريد.

هذا وتراهن النيجر بشكل كبير على مساعدة وإسهام الجزائر لتطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخروج من العزلة التي يتواجد فيها حاليا وفقا لتصريحات وزير الاتصال وتكنولوجيات الإعلام الجديدة النيجري، "ساليفو لابو بوش" الذي قال بمناسبة زيارة العمل التي قام بها إلى الجزائر، سنة 2011م أن "التعاون الجزائري–النيجري يعود إلى أمد بعيد وهو في صحة جيدة"، وأضاف "نريد أن يتحقق الدعم الذي يمكن أن تقدمه الجزائر للنيجر في إطار مشروع الربط بالألياف البصرية حتى يتم فك العزلة عن بلدنا نهائيا"، ويعكس هذا التصريح من طرف المسؤول النيجري أن الجزائر كانت دائما السباقة في تقديم الدعم لدولة النيجر في مختلف الميادين نظرا للعلاقات الجيدة التي تربط بين الشعبين، وعلى المستوى الرسمي حيث ترى الجزائر في دولة النيجر بلد مجاور يجب التعامل معه على أساس حسن الجوار وتقديم الدعم له، وهو ما أشار إليه المسؤول ذاته بأن الجزائر سبق لها وأن دعمت النيجر في إنجاز بعض المشاريع، على غرار دار الإذاعة بأغادير ومركز الإرسال "لغوديل" الشمال. وأكد "ساليفو"

أن الجزائر وضعت تحت تصرف النيجر عددا من المنح الدراسية في مجال التكوين " **سمحت لنا بتعزيز قدراتنا لاسيما لفائدة الإطارات الرفيعة المستوى**".

وفي هذا السياق، ذكر مثال رئيس سلطة ضبط الاتصالات في النيجر الذي تابع تكوينا بمعهد البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية لوهران، وكذا علاقات التعاون بين المتعاملين التاريخيين الاثنين للهاتف "اتصالات الجزائر" و"سونيتال للنيجر" في مجال تحويل الهاتف[1].

تقديم مساعدات متعددة: قد قدمت الجزائر خلال سنة 2010م، حوالي عشرة ملايين دولار كمواد غذائية لكل من تشاد والنيجر ومالي، كما لم تغفل الجزائر عن قضية اجتماعية وهي مشكلة اللاجئين، فالجزائر بدلت ولا تزال جهودا معتبرة بالتعاون مع الهيئات الدولية في سبيل التكفل بهم ومن ذلك التوقيع على "برنامج المساعدة للعودة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي لعائلات ضحايا التصحر المتواجدين في الجزائر"، واستجابة لنداء طوارق مالي والنيجر لنجدتهم قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في عدة مدن في الصحراء الجزائرية، حيث وفرت فيها شروط الضرورية للحياة، وهذا لحماية هؤلاء اللاجئين من الوقوع في فخ الجريمة المنظمة،وفي هذا نجد شهادة أحد اللاجئين بأن الجزائر تولي عناية ومعاملة خاصة لهؤلاء اللاجئين، وفي من خلال دعم الجزائر للتنمية المحلية بأموال صندوق تنمية الجنوب الذي أسسه الرئيس الجزائري الأسبق "اليمين زروال" حيث تم تخصيص أكثر من 35 مليار دينار لتمويل المشاريع الكبرى في المجالات الهياكل القاعدية ،كالمطارات والطرق ومشاريع السياحة والري وفي سبيل تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى صندوق إعمار شمال مالي الذي قامت الجزائر بإيداع مساهمتها فيه دون بقية الدول[2].

وفي إطار بعث التعاون الاقتصادي والاجتماعي سيما في شمال مالي الذي يعد فضاء تستعمله التنظيمات الإرهابية كملاذ، قامت الجزائر التي دعت دوما إلى مرافقة مكافحة الإرهاب بنشاطات تنموية لفائدة السكان المحليين بمنح هبة بقيمة 10 ملايين دولار إلى الحكومة المالية ، وتوجه هذه الهبة لتمويل مشاريع تنموية اختارها البلدان لفائدة ثلاث مناطق من شمال مالي "غاو وكيدال وتومبوكتو"، وتتعلق المشاريع التنموية المختارة لاسيما بمجالات الري والصحة والتكوين المهني ، علما بأن هذه المساعدة تأتي

[1] ياسمين مرزوق، **مرجع سبق ذكره**، ص03.
[2] انظر الملحق رقم 01.

تجسيدا للقرارات المتخذة خلال أشغال اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية –المالية التي عقدت في جوان 2009م، بباماكو والتي توجت بالمصادقة على عدة مشاريع جوارية ، ويتعلق الأمر ببناء وتجهيز ثلاثة مراكز للتكوين المهني ومراكز للمساعدة الاجتماعية وحفر آبار في كل محافظة من شمال مالي وكذا تشييد مركزي علاج وترميم مركز ثالث*.

كما احتضنت الجزائر في شهر جوان 2017 الدورة 12 للجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية المالية حول شمال مالي ،وترأس الاجتماع كل من وزير الشؤون الخارجية "عبد القادر مساهل " ونظيره المالي "عبد اللاي ديوب " ومستشار الرئيس المالي " محمدو دياروراغا " لمكلف بتطبيق اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر، تأتي هذه الدورة بعد اللقاء الذي عقد بباماكو بتاريخ 12 جوان 2016 "بتقييم الوضع في شمال مالي والتقدم المسجل في تطبيق اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر الموقع سنة 2015"، كان الهدف من هذا اللقاء تقييم التعاون الثنائي ومناقشة سبل تعزيزه وتوسيعه لفائدة كلا الطرفين[1].

وأوضح رئيس جمهورية مالي أن التعاون الجزائري–المالي ملموس ويشمل جميع المجالات، منوها بهذه المناسبة بمساهمة الجزائر ومساندتها لسكان شمال مالي، كما قامت دولة مالي بإعطاء موافقتها لكي تشرف شركة الجزائرية على إنجاز أول بئر في مجال التنقيب عن البترول في مالي، كما تم توقيع على بروتوكول اتفاق جزائري مالي سيسمح للجزائر بتزويد مناطق "كيدال " و"غاو" بمادة البنزين والمناطق الصحراوية بالغاز.

- تقنين النشاط التجاري التقليدي للطوارق (تجارة المقايضة):

قامت الجزائر بتنظيم النشاط التقليدي لل طوارق والمتمثل في تجارة المقايضة، وذلك من خلال إقامة معرض تجاري سنوي "الأسيهار" بولاية تمنراست كفضاء اقتصادي يلتقي فيه ال طوارق من كل الدول[2].

*لمزيد من التفاصيل راجع نتائج أشغال اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية-المالية، باماكو، جوان 2009.

[1] بدون مؤلف، **"اللجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية المالية حول شمال مالي : الجزائر تحتضن الدورة ال 12 يومي الجمعة والسبت"، الإذاعة الجزائرية**، 28-07-2017.

[2] نبيل بويبية، **"الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريعالأجنبية"**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسة غير منشورة، القاهرة ،2009، ص104،105.

وتعتبر المقايضة نظاما تجاريا بدائيا يرتكز على مبدأ تبادل البضائع والسلع بين الجماعات والأفراد دون تدخل النقود كوسيلة للتعامل، حيث يتم الاستبدال العيني للبضائع أي بيع سلعة بسلعة، وقد أصبح هذا النوع من التجارة نادر الوجود في العالم نتيجة التطور الكبير في الأساليب المعاملات التجارية والتطور التكنولوجي الكبير الذي شمل مختلف جوانب الحياة، وهي بمفهوم القرار الوزاري في ولايات الجنوب:أدرار وإليزي وتندوف وتمنراست، وتتم تجارة المقايضة مع دولتي النيجر ومالي [1]، من خلال ما تقدم يتبين أن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه النيجر ودولتي مالي والنيجر وخاصة في المجالات الاقتصادية قائمة على أساس متغيرين أساسين هما "التضامن"و"الفائدة المتبادلة" وهو ما تبرزه المشاريع والبرامج المطروحة والمساعدات المقدمة للدولتين في سبيل تحقيق التنمية والتطور والرقي بما يسهم في تحقيق وتعزيز الرخاء والازدهار الأمن في المنطقة.

-مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)*:

يتطلب التصدي للتحديات الأمنية تحسين مستوى الخدمات للمحرومين وتحقيق مصالحهم ، وهو ما يتطلب برامج تنموية قادرة على خلق فرص العمل والقضاء على البطالة كأحد الأوليات التنموية لدول الساحل الإفريقي، التي تعرف التنمية البشرية متدهورة جدا، وعلى هذا الأساس أتت مبادرة النيباد وهي من بين المبادرات الجادة تهدف إلى بعث التنمية الحقيقية في إفريقيا و منها دول الساحل، لمساندتها على الخروج من أزماتها الدائمة ومواجهة التحديات التي حالت دون تقدمها و بقائها في مؤخرة الدول في مجال التنمية البشرية ومبادرة النيباد كما في وثيقتها الأساسية هي تعهد من جانب القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية المشتركة واعتقاد الراسخ بأن عليهم واجب ملح للقضاء على الفقر، ووضع بلدانهم بصورة فردية وجماعية على مسار من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والمشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي[2].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص105

*تم إدماج النيباد في الإتحاد الأفريقي بتحويل لجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتنفيذ النيباد إلى لجنة رؤساء دول والحكومات التوجيهية وإضفاء صفة اللجنة الفرعية للإتحاد الإفريقي عليها وإنشاء وكالة تخطيط وتنسيق النيباد كما تقوم هـ ذه الأخيرة على ثلاث متغيرات هي: القيادة والتملك والشراكة وهي المقاربة المستجدة التي تقوم عليها النيباد.

[2] رواية توفيق،"دول الشمال الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) نحو مشاركة فعالة في مبادرات التنمية الأفريقية"، في: محمد عاشور، وأحمد علي سالم، **التكامل الأفريقي رؤى وأفاق**،معهد البحوث والدراسات الأفريقية،القاهرة،2005،ص310.

-**أهداف النيباد:** تهدف النيباد إلى تحقيق جملة أهداف الرئيسية وهي[1]:

-تشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وذلك من خلال:

- زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيف حدة الفقر إلى حدود النصف وتشمل الموارد المحلية والمدخرات الوطنية.
- تشجيع تدفقات المال الخاص "الاستثمار من أجل زيادة معدل نمو الناتج الخام إلى 7سنويا وتقليص العجز في الناتج المحلي إلى 12 سجلت أفريقيا 13 فقط من المجموع العالمي للمداخيل الرسمية للاستثمارات الأجنبية.
- مضاعفة الإنتاج الزراعي وتحسينه لتخفيف حدة الفقر ومضاعفة الأمن الغذائي.
- زيادة المنشآت القاعدية "البنى التحتية" لإنعاش الاندماج الجهوي في القطاعات الحيوية.

وعلى هذا الأساس أطلقت النيباد مع الاتحاد الإفريقي والبنك الإفريقي للتنمية أثناء القمة الخامسة عشر للاتحاد الإفريقي ب"كامبالا"عاصمة "أوغندا" **برنامج تطوير الهياكل القاعدية بأفريقيا** * يهدف إلى تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيض الفقر من خلال:[2]

- العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية من خلال المبادلات بينها وبين شركائها في إطار المفاوضات متعددة الأطراف لحصول على امتياز مثل الإعفاءات الجمركية. سجلت إفريقيا 9% فقط من مجموع حركة التجارة العالمية.

---

[1] بشير عمارة، "**الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا**"، رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007،ص82-83.

*ضعف البنى التحتية المتعلقة بالنقل والمواصلات من أهم العراقيل التي تقف وراء ضعف التكامل الاقتصادي حيث أغلبية الطرقات والسكك الحديدية والموانئ أنجزت بصفة لا تربط بعضها البعض من طرف الدول المستعمرة ويشير وزير مالية جنوب إفريقيا "تريفور مانويل" في هذا الشأن بأن: السكك الحديدية والطرق تمتد من الداخل إلى السواحل لكن ليس بين المناطق المتصلة وتكاليف النقل الإفريقي المحلي والوطني والدولي تبلغ تقريبا مثليتها بالنسبة لدولة أسيوية عادية وشحن سيارة من اليابان إلى مدينة أبيدجان يكلف 1500 دولار بينما يكلف التنقل من مدينة أبيدجان إلى العاصمة الإثيوبية 5000 دولار. كما يشير أحد الخبراء الاقتصاديين "نوبارت لوبالي" أن استثمار مبلغ 32 مليار دولار في الشبكة الرئيسية للطرقات التي تربط الدول الإفريقية سيجلب مداخيل تقدر بـ52 مليار دولار في ظرف 15 سنة.

[2] Salah Mouhoubi, **« LE NEPAD une chance pour la L'Afrique** ? », office des publication universitaires, Algérie ,2005

– زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية وإصلاح نظام تسليمها من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية.

– تخفيف عبء الديون الذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات لخدمة الديون التي تمثل نسبة كبيرة من العجز في الموارد بحيث يرتبط تخفيف الديون أساس بتخفيف حدة الفقر وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات الدائنة من أجل خفض هـ ذهـ الديون كنسبة إلى اقل من 10% من مداخيل كل الحكومات الإفريقية.

– مضاعفة المصاريف وتحسين وترقية نشر النظام الرقمي بواسطة إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف "داكار" فيما يخص التربية والتعليم للجميع.

– تحسين الخدمات الصحية وذلك بتخفيض مستوى الوفيات لدى الطفولة وما بعد الطفولة إلى الثلثين وخفض نسبة الوفيات عند الولادة غلى ثلاثة أرباع حتى سنة 2015م وكذلك محاربة ومنع انتشار السيدا وجميع مسبباته وكذا الأمراض المتنقلة.

إن تحقيق الأهداف التي جاءت بها المبادرة وهي أهداف للتنمية المستدامة بإمكانها الإسهام في تحقيق الأمن الإنساني المفقود في أغلب دول القارة ومنها دول الساحل الإفريقي حتى وإن كان بنسب متفاوتة بين دولها خاصة إذا بقيت هذه المبادرة الدعم من القوى الخارجية، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف قامت النيباد على مبادئ اعتبرتها أساسية لتطبيق تلك الأهداف وهي[1]:

– الديمقراطية والحكم الراشد.

– الملكة والزعامة الإفريقية مع المشاركة الواسعة لكل قطاعات المجتمع.

– مسارعة التكامل الإقليمي والقاري وبناء قدرات وميزات تنافسية للقارة.

– قيام بشراكة مع بقية دول العالم على أسس عادلة.

[1] عبد العظيم محمود حنفي، "النيباد والتحول الديمقراطي في إفريقيا"، يوم 17،09،2011، ص 1-4، من الموقع الإلكتروني: http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/week 113.htm

– وتعكس هذه المبادئ نظرة ووعيا إفريقيا جديدا لماهية الحلول الواجب إتباعها لتحقيق تنمية في القارة بعيدا عن الضغوطات والتدخل والإملاءات الخارجية.

كما أن هذه الأسس قادرة إن لقيت تجاوبا كافيا من طرف القوى الغربية على مواجهة التحديات التنموية التي تواجه دول الساحل على الخصوص، فمن خلال تحقيق كافة الأهداف في الاندماج الإفريقي والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان ودفع الحكم الراشد إلى ما هو أكثر من ذلك فهته المبادرة قائمة على أساس فكرة جوهرية وهي تحقيق الشروط الأساسية التي تمثل أبرز التحديات التي تواجهها دول القارة ودول الساحل الإفريقي[1].

وتعتبر آلية مراجعة النظراء إحدى الآليات لتطبيق أهداف ومبادئ النيباد من حيث أنها تهدف إلى مراجعة التزام الدول الإفريقية بقواعد الحكم الرشيد وممارسة الضغط الجماعي لدعم السياسات والممارسات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما ترسم دورا جديدا للدول يقوم على شراكة بينها وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية التي محورها الإنسان.

من خلال الأهداف والمبادئ المذكورة يمكن القول أن النيباد تختلف عن المبادرات السابقة من حيث كونها[2]:

– تبني حلولا إفريقية ذاتية لمشاكل القارة.

– تحدد أهداف رقمية ينبغي بلوغها.

– تعبر عن وعي الدول الإفريقية بضرورة التنسيق والتحرك الجماعي لمواجهة التهديدات التي تواجهها والتي تتسم بالعبر حدودية والعالمية.

– أخدت في الاعتبار معالجة المشاكل السياسية ولاقتصادية والاجتماعية بمحاربة الفساد وتشجيع المبادرات الداعمة للحكم الديمقراطي وحرية التعبير، ومن جهة أخرى ضمان التوزيع العادل للموارد الأولية

[1]Kempe Ronald Hold, " **theuneca and good governance in Africa", Boston Massachu,**,4-5 april 2002, p 10-13.
[2] راوية توفيق، **مرجع سبق ذكره**، ص 310- 315.

لاجتناب الردود السلبية كالحروب والتمرد وانتشار الإرهاب ومختلف أنماط الجريمة المنظمة في عموم إفريقيا.

– تدعم العمل الإفريقي المشترك لمعالجة التحديات التي تواجه القارة.

إن أهداف النيباد رغم تنوعها إلا أنها تتقارب في تحقيق الهدف الأسمى وهو تحقيق التنمية المستدامة والتي تؤدي بالضرورة إلى التخفيف من حدة الفقر والحرمان واللامساواة، وهو ما يدفع إلى القول إن هذه المبادرة ارتأت في معالجتها للمشاكل التي تواجه دول القارة والساحل الإفريقي مخاطبة الأسباب العميقة والجوهرية للتحديات الموجودة وهو ما من شأنه الإسهام بإيجابية وبفعالية في تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي.

إن ما يميز مبادرة النيباد أنها تعتبر أول مشروع إفريقي محض متكامل فمن خلال الأهداف المسطرة يبرز أن القادة الأفارقة على وعي بأنه لا يمكن الحديث عن الأمن في مختلف أبعاده دون بناء القاعدة التي يقوم عليها (التنمية الاقتصادية والحكم الراشد) كشرطان متلازمان على اعتبار أن التنمية يستحيل تحقيقها في غياب الديمقراطية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان وغيرها من أسس الحكم الراشد.

ومن جهة أخرى فإن هذا المشروع حدد فواعل تتكامل في تحقيقه انطلاقا من المجتمع المدني مرورا بالدول كوحدات أساسية وصولا إلى المساندات والتدعيم من الأطراف لخارجية، ومن هنا يبرز أن الأمن في إفريقيا والساحل خصوصا تخل به كل هذه الأطراف وعليه أصبح من الضروري إدراك وتحديد دورها ووظيفتها في إحلاله، ويمكن القول بأن الأفارقة أصبحوا على دراية تامة بطبيعة التحدي المرفوع أمامهم وبطبيعة التحرك المطلوب منهم على كافة الجوانب (السياسية والاقتصادية) وعلى كافة المستويات (الفرد، الدولة، المجتمع الدولي)، فهذه المبادرة لا تعتبر مشروع علاجي بقدر ما هي مشروع إصلاحي على المدى الطويل ينطلق من أسس متينة والتي هي إصلاح القاعدة الاقتصادية وإصلاح الأنظمة السياسية وتجاوز الإجراءات والحلول الآنية المرتبطة بالمشال الحالية إلى بناء القاعدة الصحيحة التي تحول دون معاودة بروز هذه المشاكل من الأساس.

ومن خلال تحقيق هذه الأهداف ستكون المبادرة قادرة على القضاء على كل أشكال اللاأمن في الساحل الإفريقي بالقضاء على الفقر وتحسين الأوضاع الصحية وتوفير الاستقرار السياسي وحسن استغلال الموارد المناحة بما يضمن التشغيل والأمن الغذائي على المستوى البعيد، وهذا ما يع كس تنمية

مستدامة متكاملة الجوانب تستطيع الدول المتبنية للمبادرة إن طبقت المبادئ والآليات التي جاءت الوصول إلى وضع وبيئة آمنة للإنسان.

الفرع الثاني: الآليات الاجتماعية:

تبرز من خلال توظيف مجموعة من الآليات ذات طابع عقائدي ديني ثقافي إثني تتمثل في:

1-الطريقة التيجانية*:

رغم ادعاء المغرب بأنه مهد التيجانية إلا أن جل مشايخ التيجانية يرون أن الجزائر مهد لهذه الطريقة الصوفية حيث أن أول نشأة لها كانت على يد **الشيخ أبي العباس احمد بن محمد بن السنوسي التيجاني نسبة إلى قبيلة بني توجين (1150هـ-1230هـ/1737م-1815م)**[1] المولود بعين ماضي بولاية الأغواط الجزائرية ويعتبرون زيارة أماكن التيجانية في كل من "عين ماضي " و"قمار " مقدسة هذا ونجد التيجانية لها امتداد إفريقي هام وخاصة في دول الساحل حيث نجد أن رؤساء النيجر، ومالي، والسنغال، وبوركينافاسو، وغيرها من الدول الإفريقية، ينتمون إلى الطريقة التيجانية[2].

ولقد زاد اهتمام الجزائر بالطرق الصوفية لاسيما التيجانية منها بعد الحملة الدولية على الإرهاب ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم الذي أعطاها دفعا قويا ويتجلى ذلك من خلال تعيين وزير الشؤون الدينية منتسب للطريقة التيجانية بالإضافة إلى عقد الملتقى الأول والثاني للطريقة التيجانية في الجزائر حيث تم عقد الملتقى للطريقة التيجانية، من 23 إلى 25 نوفمبر 2006م، بإشراف الدكتور محمد العيد التجاني شيخ الطريقة التيجانية في زاوية تماسين، حيث للمرة الأولى في تاريخ الطريقة التيجانية، تم افتتاح أول زاوية تيجانية تأسست في قمار سنة 1789م، وذلك بعد انتهاء الترميمات فيها.

وقد استغلت الجزائر انتماء قيادات والزعامات الروحية للتيجانية في تنفيذ سياستها اتجاه دولتي مالي والنيجر خاصة وأن أغلب قيادات هذين البلدين ينتمون إلى التيجانية وفي هذا نجد استنجاد الجزائر

---

* لمزيد من المعلومات والإطلاع يرجى تفقد: بوغديري كمال، **"**الطرق الصوفية في الجزائر الطريقة التيجانية نموذجا **"**، **أطروحة دكتوراه** علوم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف 02، 2014-2015.

[1] علي حزام بن العربي، **جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس أحمد التجاني**، ج 1، مطبعة المصطفى، د.ت، ص مصر، ص 29.

[2] نبيل بوبيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

بالتيجانية لمحاربة الإرهاب في المن اطق عن طريق التوعية والتوجيه والتربية سواء داخل المساجد والمدارس والزوايا.

وقد كشف أحمد التيجاني نجل الخليفة العام للطريقة التيجانية عن أن الزاوية التيجانية على اتصال دائم مع مشايخ دول الساحل والصحراء من أجل قطع دابر الإرهاب ومكافحة المذاهب الدخيلة على وطننا، والتي تغرر بأبناء دول المنطقة[1]،وأوضح بيان لوزارة الخارجية الجزائرية في 26 أفريل 2018 أننحو 300 زائر من "السنغال" و"غامبيا" و"موريتانيا" و"غينيا" يتأهبون للتنقل خلال الأيام القليلة القادمة إلى مقر الخلافة العامة للزاوية التجانية بعين ماضي لأداء الزيارة السنوية لخلوة الولي الصالح سيدي أحمد التيجاني، مؤسس الطريقة الصوفية التيجانية ، حيث أن زيارة هذا الوفد الكبير تنبع من الإرادة في تدعيم الروابط العريقة المتعددة الأشكال بين الجزائر ودول الجوار والساحل الإفريقي وكذا التأكيد من جديد على تمسك بهذه الطريقة وبأصولها،في إشارة واضحة إلى الأهمية والمكانة التي تحتلها الطريقة التجانية[2].

2-الطريقة الكونتية القادرية:

تعود لمؤسسها "**محمد مختار الكونتي الكبير** "، الجزائري المولد والمدفون بمالي. وهي سائدة بالجنوب الغربي للجزائر، والمنتشرة بقوة ب. "مالي والنيجر وبوركينافاسو وشمال السنغال" حيث يمكنها أن تلعب دور مهما في حفظ الاستقرار داخل هذه البلدان، وخصوصا عند الحدود الوطنية التي تحمى بالحضور العسكري والتكافل الاجتماعي، وأيضا ب . "الحضور الروحي" وتعد الطريقة الكونتية السائدة بالتحديد في مثلث "صحراء توات "، "عين صالح "، "تمنراست "، "أدرار"، و"القنادسة بـبشار"، أكبر فرع للطريقة القادرية بالجزائر، وهي تمثل عامل وحدة كبيرا لدى سكان هذه المناطق، ورابطا ثقافيا مهما ثقافيا مهما يجمعهم بشعوب المنطقة"[3].

---

[1] ،"الجزائر تراهن على التيجانية لمحاربة الإرهاب في أفريقيا"، 29-11-2006، ص 1-6، من الموقع الإليكتروني: http://www.Alarabiya.net/articles/29482.html.

[2] و.أ، " 300 إفريقي يزورون الزاوية التيجانية في الأيام القادمة"، **جريدة المساء**، ب.د.ع، 26-04-2018، من الموقع الإليكتروني: https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/49784 .

[3] بن لباد الغالي،**"الزوايا في الغرب الجزائري التيجانية والعلوية والقادرية دراسة أنثروبولوجية"**، أطروحة دكتوراه في أنثروبولوجية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 58-59.

كما أنها لعبت عبر تاريخ دورا كبيرا في نسج العلاقات الثقافية والاجتماعية بين الجزائر وجيرانها في الجنوب وعادة ما تلجأ إلى تفعيل ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية والاجتماعية من خلال تكليف بعض أعيان القبائل التي تنتمي لهذه الطرق الصوفية في تمرير رسائل سياسية أو الضغط عن طريقهم لما لهم من دور روحي كبير على سكان دولتي مالي والنيجر[1].

3-إنشاء إذاعة القرآن الكريم:

اعتمدت الجزائر آلية جديدة ممثلة في إذاعة القرآن الكريم التي ثبت ويمكن التقاط برامجها في دول الساحل وذلك لمخاطبة الشعوب في منطقة الساحل وخاصة مع إعلان الجماعات الإرهابية الجزائرية الانطواء تحت لواء القاعدة والتحول إلى ما يسمى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي تنشط بصفة أساسية في الحدود الجنوبية للجزائر.

4-توظيف دور المسجد:

حيث يعتبر أكبر تجمع أعلامي وأهم مجال اتصالي في الجزائر ودول الساحل هذه الأخيرة التي تعيش وضعا مزريا اختلط فيه الفقر بالجهل إلى جانب التطرف الديني والحروب الأهلية فالمسجد يمكن أن يساهم من خلال الخطاب المدرك للأخطار والآفات المحدقة بالفرد الإيجابي القابل للقيام بدور إيجابي نحو نفسه وعائلته ومجتمعه وبلده[2].

المطلب الثالث: الآليات السياسية والدبلوماسية:

الفرع الأول: الآليات السياسية:

أولا: إقامة اللجان المشتركة:

تهدف هذه اللجان إلى تطوير العلاقات السياسية بين البلدان،في مسعى لزيادة التعاون والتنسيق بين البلدان الأطراف فيما يخص القضايا ذات الاهتمام المشترك، وفي هذا الصدد نجد:

1 -**اللجنة المشتركة الجزائرية-النيجرية للتعاون:**

[1] ق .د "الطرق الصوفية بإمكانها حفظ الاستقرار على الحدود الجنوبية،" **جريدة الشروق**، ب.د.ع، 2012/04/19، ص3.
[2] أحمد عظيمي، "إستراتيجية مواجهة الإرهاب"، "**الخبر**، العدد 5941، 20-03-2010، ص4.

هدف هذه اللجنة هو تعزيز الحوار السياسي، وزيادة التعاون بين البلدين في الميادين الاقتصادية والثقافية والتكوين، كما تعكس هذه اللجنة الإرادة المشتركة للبلدين الذين يقيمان علاقات صداقة وتضامن وحسن جوار منذ القدم وفي سعيها إلى تعزيز تعاونها وتنويعه، نجد تصريح وزير الخارجية النيجري غداة انطلاق أشغال الدورة العاشرة لهذه اللجنة، حيث أكد عقب محادثاته مع وزير الشؤون الخارجية السيد "مراد مدلسي" أن الجزائر والنيجر "ملزمان" بالتعاون بحكم "مصيرهما المشترك"، مضيفا "لدينا نفس المصير ونحن ملزمان بالتعاون لمواجهة هذا المصير المشترك كما لدينا فضاء نسيره"، و أشار إلى أن العلاقات بين البلدين "ممتازة"[1].

وقد اغتنمت الجزائر تأسيس هذه اللجنة وطالبت دولة النيجر بـإدراج قوانين أكثر ديمقراطية لاستيعاب والتكيف مع التحديات الموجودة، وهو ما استجابت له "نيامي"حيث أقرت هذه الحقوق في دساتيرها المعدلة كآلية استباقية لمنع أي تهديد للإنسان، وتكريس ذلك في القوانين والتشريعات والسياسات العامة الموجهة لخدمة المواطن، حيث يشكل الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها الآلية الأولى في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في دولتي مالي والنيجر، وذلك عن طريق تقنينها في الدساتير والقوانين الوطنية، مع العمل على أن يكون هذا الاعتراف كل متكامل دون استثناء لإحدى الحقوق، هي عبارة عن نسق متكامل يؤدي غياب إحداها إلى تهديد أمن الإنسان وهذا ما قامت به الجزائر منذ الاستقلال، بمنح الطوارق حرية تسيير شؤونهم الخاصة في مقابل ولائهم وتمثيلهم على مستوى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وفي هذا نجد تصريح الحاج "**محمود أقمامة**"* أن "الطوارق الجزائريون ليسوا سلعة تباع وتشترى، ولا يوجد استقرار أفضل مما هو موجود في الجزائر، ومقابل كل ذهب العالم لن نفرط في وطننا، لأنه لا يمكننا الانقلاب ضد أرضنا، الأرض التي دفن فيها أجدادنا"، كما وضعت الجزائر استثناء على حدودها الجنوبية مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي بموجبها تسهل حركية تنقل السكان بين حدودها والبلدان المجاورة.

كما أدانت اللجوء إلى القوة والتغيير المخالف للدستور، بعد انقلاب فيفري عام 2010م ضد الرئيس النيجيري "**مامادو تاندجا**"، وهو موقف تعودت الجزائر على الالتزام به ضد الانقلابات الإفريقية، حيث انقلب"محمد ولد عبد العزيز" رئيس موريتانيا، في صيف 2008م، على سلفه "محمد ولد سيدي الشيخ".

[1] ب.د.م، "اجتماع اللجنة المشتركة الجزائرية- النيجيرية للتعاون في دورتها العاشرة بالجزائر"، **المجاهد**، الجزائر، 21-11-2011.

* زعيم قبيلة طوارق الطايتوك، يحظى بتقدير الأزواد، عضو المجلس الشعبي الوطني عن ولاية تمنراست، شغل عضو بالبرلمان ثلاث مرات مجاهد بحيش التحرير بعدها انتقل إلى جبهة التحرير F.L.N يعرف عنه إطلاعه الواسع بخبايا وأسرار ملف الطوارق وهو من أهم عناصر فريق الوساطة المحليين في الأزمة الطارقية.

وقد اتخذت نفس السياسة والموقف اتجاه الانقلاب الأخير في دولة مالي حيث شددت الجزائر على ضرورة عودة النظام الدستوري في مالي، وتابعت الجزائر باهتمام كبير الوضع في مالي، وب حكم موقفها المبدئي وطبقا لأحكام العقد الت أسيسي للاتحاد الإفريقي، أدانت اللجوء إلى القوة ورفضت بشدة التغيرات المخالفة للدستور، وترى أنه يجب حل كل المسائل الداخلية في مالي في إطار المؤسسات الشرعية لهذا البلد، وفي إطار احترام القواعد الدستورية.

وكترجمة لمواقفها تلك المتبعة اتجاه التغيرات المنافية للدساتير قامت الجزائر بتجميد كل أنواع التعاون العسكري و الأمني مع مالي و أوقفت المساعدات الإنسانية التي كانت تنقل منذ أيام لمناطق متضررة في شمال البلاد، وهي عبارة عن رحلات تحمل مساعدات إنسانية انطلقت منذ أيام قبل حدوث الانقلاب، وكان يفترض أن تتواصل لأسابيع[1].

بالإضافة إلى هذا تقوم الجزائر بتبادل تجاربها في إطار الإصلاحات السياسية والإدارية مع الدولة المالية، حيث صرح وزير الداخلية الجزائري السيد "دحو ولد قابلية " في ختام الدورة ال .11 المنعقدة يوم 11-09-2011م للجنة الثنائية الحدودية الجزائرية المالية بأن "مالي تحضر كذلك مشاريع قوانين متعلقة بالأحزاب السياسية والجمعيات، ومراجعة الدستور، وكذا الانتخابات الرئاسية في صائفة السنة المقبلة"، كما عرضت الجزائر على الطرف المالي وثائق متعلقة بالإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر، على أن تلتزم دولة مالي كذلك بتسليم وثائق للجزائر تتضمن مشاريعهم في إطار الإصلاحات السياسية في المستقبل القريب، وذلك دون الضغط على الدولة المالية بإتباع نفس الإصلاحات، لأن ذلك في نظر الجزائر يعود إلى سلطات مالي في اختبار ما يتماشى مع وضعهم السياسي والاجتماعي من مشروع الإصلاح في الجزائر [2]، لكن بالنظر للصفة الإلزامية المفروضة على الدولة المالية بتقديم تلك الوثائق يتضح بأن الجزائر هي من طالبت السلطات المالية بإدخال إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية بغية التكيف مع التحديات الجديدة التي تهدد الأمن الإنساني في المنطقة، خاصة في منطقة شمال مالي أين يتواجد عناصر الطوارق الذين يعيشون أوضاع مزرية حتى لا تتفاقم مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المشروعة إلى حد المطالبة بالانفصالأو المطالبة بالحكم الذاتي على الأقل، وذلك ما حدث عند

[1] ب.د.م، "الجزائر تغلق حدودها مع مالي وتجمد تعاونها العسكري"، **جريدة الشروق**، ب.د.ع، 2012/03/23، ص 3.
[2] مراد مدلسي، **"الوضع في شمال مالي: الجزائر تؤيد حلا سياسيا"**، وزارة الشؤون الخارجية، 14-02-2012، http://www.mae.gov.dz/news_article/925.aspx .

إعلان قبائل الأزواد عن تأسيس دولتهم دون أن يلقى ذلك اعترافا من الدول الأخرى، وتم التوقيع أثناء انعقاد هذه الدورة يوم 11-09-2011م على عدة اتفاقات هي:

- اتفاق حول عمليات البحث والإغاثة في حوادث الطائرات.

- اتفاق يشمل مجال الثقافة.

- اتفاق يخص التعاون في مجال الصناعة التقليدية.

- مذكرة تفاهم في مجال البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- مذكرة تفاهم في مجال الصناعة التقليدية.

2 - اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية- النيجرية:

تأسست هذه اللجنة بموجب بروتوكول اتفاق امضي بين البلدين بالجزائر في 30 أكتوبر 1997م، وتهدف إلى تعزيز التعاون على مستوى الحدود من التعاون الإداري الحدودي وتنقل الأشخاص والسلع على مستوى حدود البلدين، إلى التعاون في مجال الاقتصاد والصحة والثقافة والزراعة والرياضة، إلى جانب القضايا الخاصة بالبيئة[1].

3- المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائر-مالي:

تأسست في فيفري 2008م، تتلخص أهدافها أساسا في تعزيز قنوات الحوار والتشاور بين المجلس الشعبي الوطني والمجلس الوطني المالي من خلال تبادل زيارات الوفود والخبرات في المجال التشريعي، وكذا السعي إلى التنسيق بين مواقف المؤسستين التشريعيتين في المحافل البرلمانية القارية والدولية، بخصوص كبريات القضايا المطروحة في الساحة الدولية، وفي مقدمتها تلك التي تهم المنطقة الجغرافية التي تشكل قاسما مشتركا بين البلدين.[2]

4- اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية _المالية:

[1] الإذاعة الجزائرية، **"وزير الشؤون الخارجية النيجيري يقوم بزيارة إلى الجزائر ابتداء من يوم الجمعة"**، الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية، 17-01-2018، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180117/131473.html .

[2] وزارة الخارجية الجزائرية، **"الجزائر-مالي: اللجنة الثنائية الإستراتيجية حول شمال مالي"**، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، 03-03-2014، http://www.mae.gov.dz/news_article/2012.aspx

تقرر إنشاء هذه اللجنة الثنائية الحدودية سنة 1988م، قبل مراجعتها بولاية أدرار يوم 16 أفريل 1995م، خلال اجتماع جمع وزيري داخلية الجزائر ومالي آنذاك، ليتم تعزيز هذا المسعى خلال الدورة الـ10 للجنة المختلطة الجزائرية المالية التي انعقدت بالجزائر العاصمة أيام 16 إلى 20 نوفمبر 2007م، تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز الحوار والتشاور القائمة بين البلدين، وتنشيط التعاون بينهما من أجل تمتين روابط الأخوة وعلاقات حسن الجوار العريقة القائمة بينهما، وتندرج في إطار الاستجابة لإمكانيات البلدين من أجل تحقيق أهدافها التنموية التي تضم البعد الخاص بالجوار وواجب التضامن بين البلدين الجارين.

تم خلال اجتماع اللجنة في جويلية 2011م، تنصيب أربع لجان فرعية متخصصة هي:[1]

- لجنة التعاون الاقتصادي.

- لجنة التعاون الإداري والاجتماعي والثقافي والرياضي.

- لجنة التعاون الفلاحي والصحي والبيئي، فضلا عن التنمية المستدامة .

- اللجنة الفرعية المكلفة بالمسائل المتعلقة بالأمن والتنقل الحر للأشخاص والممتلكات.

5- اللجنة العليا المختلطة الجزائرية المالية:

تأسست بالجزائر العاصمة يومي 16و20 نوفمبر 2007م، وهدفها القيام بتقييم موسع للتعاون الثنائي ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيزها وتنويعها وتكييفها مع واقع وأولويات البلدين، [2] وقد توجت الدورة المنعقدة في سبتمبر 2011م بالإمضاء على ثمانية اتفاقات شراكة هي:

- اتفاق تعاون بين غرفتي التجارة الجزائرية والمالية.

- مذكرة تفاهم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

- بروتوكول اتفاق في مجال التكوين والتعليم التقني والمهني.

- مذكرة تفاهم حول التعاون في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

---

[1] وزارة الخارجية الجزائرية، **"الجزائر-مالي: تكثيف التعاون في مجال محاربة اللا أمن والإرهاب والإجرام"**، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، 21-06-2016، http://www.mae.gov.dz/news_article/4130.aspx

[2] وثيقة تنصيب **اللجنة العليا المختلطة الجزائرية المالية**، الجزائر، 16و20 نوفمبر 2007.

- برنامج تنفيذي في مجالات الرياضية والشباب (2012-2014).

- برنامج للتبادل الثقافي (2012-2014).

- اتفاق يتعلق بعمليات البحث وانقاد الطائرات.

- اتفاقية تعاون بين "المركز الوطني للمخطوطات" بـأدرار و"معهد الدراسات الإسلامية العليا أحمد بابا" ب تومبوكتو.

إن التوقيع على هذا الكم الكثير من الاتفاقيات يترجم حقيقة واقعية، وهي أن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه مالي تشهد في السنوات الأخيرة حركية جديدة تجسدت بزيادة التعاون الثنائي الذي ينم عن تطور ايجابي للعلاقات القائمة بين البلدين، التي تشكل محور استراتيجي في مكافحة التحديات الأمنية في المنطقة، وقد تميزت العلاقات بين الجزائر ومالي دوما بالتضامن والأخوة وحسن الجوار، وهذا ما أكده وزير الداخلية الجزائري السيد"دحو ولد قابلية" بتأكيده على جودة العلاقات الثنائية بين الجزائر وباماكو، وأن مالي بلد شقيق يشكل أكبر سند للجزائر في المنطقة الساحلية الصحراوية. كما يترجم هذا التعاون سياسة حسن الجوار التي تنتهجها الجزائر اتجاه دولتي مالي والنيجر و إرادتها الكبيرة لتعزيز السلام والاستقرار على طول الحدود، وأبلغ دليل على هذه الإرادة يكمن في كون هذه اللجان الثنائية الحدودية يترأسها وزراء الداخلية لكل من الجزائر،مالي والنيجر.

ثانيا: العمل على وحدة واستقلال دولتي مالي والنيجر:

إن تحقيق هذين الآليتين يقتضي وجود دولة قوية قادرة على وضع برامج وطنية محلية للاستجابة للتحديات الموجودة، فالدولة تعتبر ذلك الوعاء الضامن لحقوق وأمن الأفراد حيث تدرك الجزائر بأن انهيار وتفتت الدول يمثل تحديا للأمن القومي والإنساني، وهو ما كرسته الجزائر في سياستها اتجاه دولتي مالي والنيجر، من خلال الوقوف معهما ضد الحركات المنادية بالانفصال، ونجد ذلك من خلال قيامها باتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي مع ضمان عدم إقصاء وتهميش سكان الطوارق.

كما دعت الجزائر إلى تضافر جهود كل قوى الوساطة من أجل مساعدة مالي على تسوية الأزمات التي تواجهها فورا، وتسوية ما أسمتها بالأزمات الثلاثة التي تواجهها هذه البلاد، وفي الصدد يمكن الإشارة إلى أن **الجزائر ترى الأزمة في مالي لها ثلاث أبعاد:**

- الأزمة الأولى "داخلية" وهو ما يستوجب استعاد النظام الدستوري الديمقراطي حقوقه في باماكو.
- الأزمة الثانية فلها صلة بمطلب هوية شرعية في شمال مالي، ثم التعبير عنها بشكل لا تؤيده الجزائر، والمتمثل في التقسيم والانفصال.
- الأزمة الثالثة بمالي تتمثل في التهديدالإرهابي، وترى الجزائر في مالي بلد مجاور وشقيق تربطه بالجزائر علاقات إنسانية واقتصادية وسياسية وجيوإستراتيجية عميقة، ومنه فإن ما يجري في مالي يهم الجزائر بالدرجة الأولى[1].

ورغم أن هؤلاء لم يتقبلوا الأمر في البداية لعدم دعم الجزائر لانفصالهم، إلا أنه يفسر رغبة الجزائر في المساهمة في إيجاد حل نهائي بغية إحلال السلم والأمن في المنطقة.

كما رفضت الجزائر التدخل العسكري في شمال مالي ورافعت كثيرا للحل السياسي، إيمانا منها بأن الحل السياسي هو المناسب والأقدر على حفظ الوحدة الترابية للدولة المالية، ويبدو أن الجزائر كسبت صوت مالي، وهي صاحبة الشأن في رفض مسعى جلب قوات مقاتلة في الشمال، حيث رأى الرئيس المالي السابق "أمادو توماني توري" أثناء زيارته للجزائر في عام 2011م، ضرورة تغليب حل سياسي يحفظ الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لمالي حيث قال: "مالي لن يقبل بأي حال من الأحوال تواجد قوة عسكرية أجنبية فوق ترابه، حتى وإن كان الهدف من ذلك يندرج في إطار مكافحة الإرهاب". وأضاف السيد "أمادو توماني توري" بأن "مالي الغيور على استقلاله وأمنه– شأنه في ذلك شأن الجزائر– لن يقبل بأية حال من الأحوال تواجد قوة أجنبية فوق ترابه حتى وإن كانت تلك القوة قد قدمت للمساعدة في مكافحة الإرهاب" [2]، وهو ما أكدته كذلك تصريحات الوزير الأول المالي السابق "إبراهيم أبو بكر كايتا" الذي حل بالجزائر للمشاركة في فعاليات مؤتمر تأسيس "جبهة المواطنة الإفريقية الديمقراطية ضد عودة الاستعمار إلى إفريقيا"، حيث أكد أن مالي تجتاز في الوقت الحالي أزمة غير مسبوقة باتت تهددها في وحدتها الترابية، مشيرا إلى أن بلاده محل أطماع غربية بسبب الثروات التي تتوفر عليها، وشدد أيضا على رفضه لأي تدخل عسكري أجنبي في بلاده، وأبدى دعمه الكامل لمبادرة الجزائر في إيجاد حل سلمي بين الماليين، كما أبدى الوزير الأول المالي السابق تقديرا كبيرا لمواقف الجزائر إزاء الأزمة في مالي وفي

[1] مؤتمر حول **"أهمية تكييف تشريعات البلدان الإفريقية مع الأجهزة القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب"**، المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب، الجزائر، 2012/06/04.

[2] د.ب، **"رئيس مالي: لن نقبل بتواجد قوة عسكرية أجنبية في بلادنا"**، **القدس العربي**، 2011/10/28، ص3.

منطقة الساحل وقال" بدأنا نقتنع بأن كل الخطوات والأفكار والمواقف والآراء التي تبنتها الجزائر، كانت صادقة وإيجابية وصحيحة ومؤسسة على معطيات الواقع" مؤكدا أن الجزائر ترغب في أن يكون هناك حل مالي داخلي بين الماليين أنفسهم، الجزائر تدرك أكثر من غيرها أنه لا يمكن أن يكون هناك حل من غير التفاهم بين الماليين أنفسهم وأنه لا أحد يمكنه أن يحل مشكلة الماليين غير الماليين[1].

وتعكس هذه التصريحات للرئيس المالي "أمادو توماني توري" وكذا الوزير الأول المالي السابق "إبراهيم أبو بكر كايتا" المقاربة الجزائرية المتبعة في تحقيق التنمية والأمن في المنطقة وهو الأمر الذي لم تتقبله الأوساط الفرنسية الذي دعمت الإطاحة بالرئيس "توماني توري" وهو الذي كان محسوبا عليها، لكنه انقلب عليها وأصبح يتبع الجزائر في سياستها اتجاه المنطقة عموما، ودولتي مالي والنيجر خصوصا، من خلال مواقفها المبدئية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتشجيع الحل السياسي وعدم المساس بسيادة ووحدة مالي، ورفضت الجزائر دعوات التدخل العسكري لحسم الوضع متمسكة برأي أنها لا تمتلك وسائل حل أزمة داخلية يعرف الماليون تعقيداتها وخيوط الحل.[2]

كما أن الموقف المبدئي للجزائر الرافض لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول واحترام قرار كل شعب نابع من سيادته الوطنية، وكذا حقه المشروع في تقرير المصير، يبين أن مواقف الجزائر ما فتئت تنبع من المبادئ التي تسير دبلوماسيتها منذ عشرات السنين، على غرار دعم القضايا العادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام خيارات وإرادة الشعوب في تقرير مصيرها.

ثالثا: التعاون الثقافي والعلمي:

وقعت الجزائر منذ الاستقلال عدة اتفاقيات مهمة في المجالين الثقافي والعلمي مع دولتي مالي والنيجر والجدول التالي يوضح ذلك:

الدولة الموقعة	طبيعة الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع
مالي	بروتوكول اتفاق حول إنشاء لجنة ثنائية حدودية	أدرار	1995/02/16م

[1] ع. شماني، "بلدية الجزائر الوسطى تُكرم الوزير الأول المالي السابق بشهادة المواطنة"، **صوت الأحرار**، 10-07-2012، https://www.djazairess.com/alahrar/103844

[2] مصطفى صايج، "اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي توماني توري لتعاونه مع الجزائر"، حوار مع **جريدة البلاد**، يوم 09-04-2012.

النيجر	برتوكول اتفاق للتعاون في مجال التلفزيون	نيامي	1998/05/25م
	برتوكول اتفاق للتعاون في مجال البث التلفزي	نيامي	1998/05/25م
	برتوكول اتفاق في المجال الإذاعي	نيامي	1998/05/25م
	مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التكوين والتعليم المهني	نيامي	2008/04/02م
	مذكرة تفاهم في مجال الشباب والرياضة	نيامي	2008/04/02م
	اتفاق تعاون في مجال الثقافة	الجزائر	2011/11/20م

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (بتصرف)

رابعا: تكوين الإطارات والأساتذة:

عقدت الجزائر عدة اتفاقيات مهمة مع دولتي مالي والنيجر فيما يخص تكوين الإطارات، وفي هذا السياق نجد تخصيص الجزائر منح معتبرة للطلبة الجامعين من الدولتين لإكمال دراستهم في الجامعات الجزائرية، والاستفادة من الخبرات والكفاءات الجزائرية في مختلف الميادين العلمية السياسية منها والثقافية والعسكرية، بالإضافة إلى استقبال المعاهد العليا المتخصصة في البترول عشرات من الطلاب النيجيرين، إبتداءًا من الموسم الدراسي لسنة 2013م لتكوينهم بغرض بناء شركة نفطية وطنية نيجيرية، وقد صرح وزير الخارجية النيجيري السيد "بازوم" غداة انطلاق الدورة العاشرة للجنة المشتركة الجزائرية –النيجيرية بأن "عددا هاما من الطلبة النيجيرين يزاولون دراستهم في الجزائر، حيث يحصلون على تكوين نوعي يفيدنا كثيرا في النيجر".[1]

وبالنسبة لدولة مالي فقد تم عقد الدورة الأولى للجنة المختلطة القطاعية للتعاون الجزائري المالي في مجال التكوين المهني، وتم التوقيع بالجزائر العاصمة في سبتمبر 2011م، على أحكام بروتوكول اتفاق

[1] ،"اجتماع اللجنة المشتركة الجزائرية–النيجيرية للتعاون في دورتها العاشرة بالجزائر"، **جريدة المجاهد**، يومية جزائرية،21-11-2011، ص03، http://www.elmoudjahid.com/ar/inscription/

التعاون في مجال التكوين المهني خاص بتكوين المكونين، وهو ما أكده وزير التكوين المهني السيد "الهادي خالدي" بأن الجزائر قد التزمت بمقتضى هذه الوثيقة تجاه مالي بثلاثة نقاط تتمثل في:

- استقبال المتربصين الماليين من أصحاب المنح في معاهد التكوين المهني الجزائرية.
- تكوين المكونين ومسيري مؤسسات التكوين.
- التكفل بتجهيز وتأطير مركز للتكوين المهني في شمال مالي.

حيث جاء في توصيات المتعلقة بالتكوين والتعليم المهنيين المدرجة في محضر الدورة 12 للجنة الثنائية الحدودية الجزائرية المالية التي عقدت في بماكو يومي 01 و02 جوان 2016، فعبر السفير المالي عن شكره للحكومة الجزائرية على الدعم والاهتمام الذي توليه باستمرار في مجال المساعدة التقنية تجاه جهاز التكوين المالي الذي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمالي، وهو الدعم الذي تجلى على وجه الخصوص من خلال منح للتكوين المهن ثم اتفق الطرفان على متابعة تطبيق برنامج التعاون الجاري وتكثيفه من خلال تثمين تكوين المكونين والتوأمة بين مؤسسات التكوين والمبادلات في مجال البرامج البيداغوجي[1].

وقد تبوأت هذه الإطارات فيما بعد مناصب عليا في بلدانها، وهو ما مكن الجزائر من استغلال العلاقة الموجودة مع تلك الإطارات في تنفيذ سياستها،وتحقيق مصالح كثيرة للجزائر ب أقل التكاليف، والجدول التالي يوضح عدد الطلبة الذين تحصلوا على منح في المعاهد الجامعات الجزائرية.

الشكل رقم 24: جدول يبين عدد المنح المقدمة للطلبة الماليين والنيجيريين في المعاهد والجامعات الجزائرية:

الدولة / الفترة	1999-1995	2004-1999	2009-2004	2012-2009	2016
مالي	185	430	670	500	
النيجر	140	375	620	450	500

[1] وزارة التكوين المهني، "مباركي والسفير المالي يتطرقان إلى التعاون في مجال التكوين المهني"، **جريدة الشعب**، العدد 17123، ص 03، 31-08-2016،
http://www.echchaab.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9/item/48465%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-17123.html

المصدر: جريدة الشعب،27-07-2016، http://www.ech-chaab.com/ar/

يعكس هذا الجدول مدى التطور الايجابي الذي تشهده السياسة الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر على المستوى الثقافي، إذا ارتفع عدد الطلبة من الدولتين الذين يدرسون بالجزائر من 185 إلى 500، بالنسبة لدولة مالي ومن 140 إلى 450 بالنسبة لدولة النيجر، كما يبين السياسة الجزائرية على المستوى الثقافي اتجاه دولة مالي حيوية أكثر منها بالنسبة لدولة النيجر، إذبلغ عدد الطلبة الماليين الذين يدرسون بالجزائر (2012) حوالي 1031طالب.

يعتبر مشاركة قطاعات المالية والتجارة والطاقة والمناجم والصناعة وترقية الاستثمار والزراعة والثقافة والتكوين وعدة قطاعات أخرى، مؤشرا على دينامكية السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر، كما يبرز هذا من خلال حيوية آليات التعاون والإرادة المشتركة للبلدين، من أجل استكشاف كل مجالات التكوين العالي والمهني الذي يساهم في تقوية الإمكانيات باعتبارها المقومات الأساسية لكل تنمية.

كما وقفت الجزائر إلى جانب الدولة المالية في قضية تدمير الأضرحة بشمال مالي، حيث أدانت الجزائر تدمير الأضرحة بشمال مالي، الذي يستهدف تراثا ثقافيا وإسلاميا يعتبر جزءا من الذاكرة الجماعية للماليين، وتراثا مشتركا تتقاسمه الجزائر ومالي اللذان تجمع شعبيهما علاقات عتيقة تقوم على مبادلات ثقافية وعقائدية مثمرة وثرية،وترى الجزائر أن هذه الأضرحة تشكل تكريما وعرفانا من طرف السكان المحللين لأولياء صالحين وعلماء ساهموا في ازدهار ونشر الإسلام بالمنطقة، وبث قيم التسامح والروحانية، وعلى هذا الأساس دعت بإلحاح كل الفاعلين في مالي إلى الحفاظ على هذه الثورة وهذا التراث، الذي يندرج في قائمة التراث العالمي للبشرية لفائدة الأجيال الصاعدة واستمرار ترسيخ الرموز التي ميزت تاريخ مالي والمنطقة.[1]

وتعبر هذه المواقف عن التضامن والأخوة الذين يميزان سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دولتي مالي والنيجر، وكذلك علاقات حسن الجوار والتعاون اللذان ترتكزعليهما الجزائر في سياستها اتجاه دول الطوق ومنها دولتي مالي والنيجر، الذين وقفت الجزائر ولا تزال تقف إلى جانبهما وتدعمهما في كثير من القضايا

[1] عمار بلاني، "الجزائر تدين تدمير أضرحة بتومبوكتو شمال مالي"، الشروق، 02-07-2012، https://www.echoroukonline.com/

الدولية، كما تبرز بأن الجزائر لم تدخر أي جهد من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في دولتي مالي والنيجر بما ينعكس إيجابيا على المنطقة الساحل.

المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية:

خاضت الجزائر من منطق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991م، بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد، لغرض وقف العمليات المسلحة، كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة على غرارلقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر /كانون الأول 1991م، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 25 مارس / آذار 1992م، لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أبريل / نيسان 1994م، لقاء لجزائر 10 إلى 15 ماي 1994م، لقاء تمنراست من 27 إلى 30 يناير / كانون الثاني 1994م وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس / آذار 1996م، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل " **شعلة السلام** " اجتمع فيه جميع الفرقاء وأتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع[1].

ولاحقا لعبت الجزائر عدة مرات دور الوسيط بين الحكومة المالية وحركات تمرد طوارق في شمال مالي، باحتضانها محادثات بين الطرفين التي توجت بالتوقيع في 2006م، على اتفاق الجزائر حيث تم التوصل إلى 04-07-2006م تحت إشراف الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" بعد الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري "عبد الكريم غريب" وتعتبر هذه الاتفاقية كمرجعية أساسية لمسارات التسوية ومخرج سلمي للأزمة الطوارق من بين ما نصت عليه:[2]

- انسحاب الحكومة المالية وقواتها العسكرية المنتشرة في بلدات الطوارق، بما فيها تينزاوتين وكيدال وتمبوكتو.

- التمسك بالجمهورية الثالثة لدولة مالي والتأكيد على التمسك باحترام الوحدتين الترابية والوطنية.

- تنفيذ مشروعات إعمار لصالح السكان المحليين وتوفير مناصب الشغل للآلاف الباطلين الطوارق.

[1] بوحنيه قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، **مركز الجزيرة للدراسات**،03-يونيو-2012

[2] أنظر إلى الملحق رقم، 01.

– إنشاء صندوق لدعم أنشطة الإعمار بحيث أعلن مؤخرا عن تقديم مساعدات للصندوق بحوالي 176 مليون يورو.

– ترقية التنوع الثقافي لدولة مالي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مناطق الشمال ومشاركة في التسيير الوطني.

– وضع نظام ضريبي تفضيلي لشمال مالي محدد بـ 10 سنوات بهدف جلب المستثمرين لدعم مسار التنمية.

عموما فإن كل الاتفاقيات سواء التي كانت الجزائر طرفا فيها أو لعبت دورا في التوقيع عليها ترمي إلى تحقيق نتائج يمكن أن تُسهم في حل سلمي لقضية الطوارق، وهو ما يمكن أن يسهم في تحقيق وتعزيز الأمن في الساحل الأفريقي من خلال:

- ✓ تحسين الظروف المعيشية للطوارق ورسم مسار لتعزيز توطينهم، بهدف إدخال العنصر الطارقي كعنصر فعال ضمن العناصر المشكلة للمجتمعات الساحلية (الساحل الإفريقي)، من خلال مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى حماية تراث والثقافة المحلية الطارقية وترقيتها.
- ✓ المساهمة في تنمية مناطق الشمال التي يتواجد بها الطوارق، وهنا يبرز "المعرض التجاري أسيهار" الذي يعتبر تظاهرة تجارية مهمة على مستوى ولاية تمنراست، وحدث إقليمي كبير يجمع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ونظرائهم من الدول الساحل، وينعقد مرة في السنة ولمدة 21 يوم[1].
- ✓ إعادة توطين الطوارق في مناطقهم ومحاربة الهجرة غير شرعية وإطلاق سراح الأسرى من الطرفين.
- ✓ إدماج المقاتلين الطوارق السابقين في المؤسسات الرسمية بما يسهم في تعزيز التكامل والاندماج الوطني، ويسهم في المحافظة على الوحدة الترابية لدول الساحل الإفريقي.
- ✓ عدم استعمال القوة لحل مشكلة الطوارق.
- ✓ وقف إطلاق النار وجلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار والمفاوضات.

[1] Hadj Chaib Adda, « **les aspects sécuritaires de la politique sous régionale de l'Algérie** », mémoire de fin d'étude de post de graduation spécialisée en administration international.E.N.A, 1994/1995, P40.

إن الجزائر لا تزال تبدل جهود كبيرة لتنمية شمال مالي والنيجر بمشاريع، تحت رعاية الجزائر إذ أن هناك لجان دورية تجتمع في مالي والنيجر بحضور الوزير المكلف السيد "عبد القادر مساهل" وأحيانا بحضور ولاة تمنراست، وإليزي وأدرار للمتابعة وبمشاركة عدة وزارات جزائرية.

مما تقدم يتضح بجلاء أن السياسة الخارجية الجزائرية لا تنحصر فقط في الأطر الأمنية والعسكرية الخاصة، ولكن أيضا بوضع سياسة تتمحور حول الأمن تجمع بين ضرورة احترام حقوق الإنسان وشروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للعوامل المسببة للنزاعات.

كما نجد كذلك في إطار الدبلوماسية الجماعية من خلال دورها في منظمة النيبا د الجانب، بحيث ترافع الجزائر كثيرا لصالح الديمقراطية والحكم الراشد اقتناعا منها بأن احترام حقوق الإنسان ودفع الحكم الراشد إلى ما هو أكثر من ذلك، يعتبر من الشروط الأساسية والضرورية لمواجهة التحديات التي تواجهها دولتي مالي والنيجر، بما يسهم في تحقيق الأمن والسلم في المنطقة وتعتبر آلية **مراجعة النظراء** إحدى الآليات لتطبيق أهداف ومبادئ النيباد وتهدف إلى مراجعة التزام الدول الإفريقية بقواعد الحكم الرشيد، وممارسة الضغط الجماعي لدعم السياسات والممارسات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[1].

الشكل رقم 25: جدول يوضح البعثات الدبلوماسية للجزائر في مالي و النيجر بين 1993م– 2012م

سفراء الجزائر نيامي النيجر 1993م–2012م	سفراء الجزائر باماكو مالي 1993م–2012م
مجيد بوقرة	أحمد أويحيى
محمد لعلى	عبد الكريم غربي
لوناس مغرمان	محمد عنتر داود
عبد حميد بوكريف	محمد شبوطة
علي حفراد	عبد الكريم غربي
عبد الحميد بوكريف	نور الدين عيادي

المصدر:من إعداد الباحث

[1]Kempe Ronald Hold, « **the Uneca and good governance in Africa**», Boston,Massachuset,4.5Apri,2002, p 10-13.

المبحث الثاني: تأثير التنافس الإقليمي الدولي في المنطقة على السياسة الخارجية الجزائرية :

المطلب الأول: التأثير الإقليمي في المنطقة على السياسة الخارجية الجزائرية:

اختلاف السياسات الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي مرتبط الساحل الإفريقي مرتبط أساسا باختلاف المصالح، ولذلك اصطدمت رغبة الجزائر في لعب دور محوري في المنطقة، بسعي الدول المجاورة إلى لعب نفس الدور، وهو ما نتج عنه سياسة تنافسية بين هذه الأطراف أثرت سلبا على تفعيل العمل الإقليمي المشترك لحل أزمات المنطقة.

الفرع الأول: السياسية الليبية في منطقة الساحل الإفريقي (فترة حكم العقيد معمر القذافي)

لقد كانت الجزائر تدرك جيدا التطلعات الليبية في منطقة الساحل الإفريقي والتي تدخل في إطار السياسة الليبية الشاملة في قارة إفريقيا، حيث كانت ليبيا في عهد العقيد معمر القذافي تسعى إلى فرض نفوذها ووجودها في المنطقة باعتبارها قوة محورية رئيسية، وذلك لقطع الطريق أمام الدول التي تنافسها على ذلك ومنها الجزائر خاصة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وقد كانت الجزائر تنظر إلى هذا الدور بنوع من الريبة، وذلك لتبني النظام الليبي مجموعة من السياسات المتعارضة مع السياسة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا ما أدى بالجزائر إلى زيادة تحركاتها الدبلوماسية في المنطقة حتى تكون طرف مهم في لعبة المصالح الإقليمية والدولية.

وقد تعددت وتنوعت الأهداف الليبية في القارة الإفريقية خاصة بعد وصول العقيد معمر القذافي إلى السلطة بعد ثورة 1969م التي أطاحت بحكم الملك "إدريس السنوسي"، ومن بين الأهداف الأمنية القائمة على أساس جغرافي، حيث تشكل الدول الإفريقية عمقا استراتيجيا لليبيا يتطلب العمل على تأمينه من الأخطار التي قد تنعكس بالسلب على الأمن القومي، كما تشابه تضاريس ليبيا مع الدول الإفريقية الصحراوية أدى إلى تسهيل الهجرات والتعاون بين القبائل الإفريقية من الجهة الجنوبية لليبيا،وامتلاك ليبيا لساحل طويل على البحر الأبيض المتوسط يقدر بـ 1900 كلم شكل ميزة دافعة للتعاون مع الدول الإفريقية الحبيسة التي ليس لها واجهةبحرية كتشاد، النيجر ومالي، أما الأهداف الاقتصادية فهي تتركز بالأساس على الاستفادة من الثروات الضخمة التي تملكها القارة الإفريقية بما فيها منطقة الساحل الإفريقي وذلك بما يخدم عمليات التنمية داخل المجتمع الليبي في إطار التعاون الاقتصادي الإفريقي، حيث أن

الاتساع الكبير للمساحة في ليبيا حيث تقدر بـ 1759540 كم^2، وقلة عدد السكان الذي لا يتجاوز 6ملايين نسمة جعل النظام الليبي يسعى لجلب العمال الأفارقة لتعويض نقص العمالة الليبية[1].

أما الأهداف الإيديولوجية والثقافية فتتمثل في العمل على خلق بيئة موالية فكريا في إفريقيا لتوجهات النظام السياسي القائم على الفكر القومي والوحدوي، [2]وأهداف سياسية تتطلع فيها ليبيا إلى ممارسة دور إقليمي محوري في إفريقيا وبالتحديد في منطقة الساحل الإفريقي ومن ثم استكمال حلم "كوامينكروما"–مناضل ضد الاستعمار وأول رئيس لدولة غانا المستقلة– في توحيد دول إفريقيا في دولة واحدة هي الولايات المتحدة الإفريقية* بقيادة ليبيا.

وقد جاءت التوجهات الليبية في منطقة الساحل الإفريقي بما يعمل على تحقيق هذه الأهداف، حيث تبنت ليبيا بعد ثورة 1969م سياسة في قارة إفريقيا تقوم على الانفتاح وتوثيق العلاقات العربية الإفريقية، ودعم حركات التحرير ومطاردة الوجودالإسرائيلي فيها، حيث دعت إلى ضرورة حضور استقلال كافة الدول الإفريقية من الاستعمار رافعة شعار "إفريقيا للإفريقيين" ووفقا لهذا قامت بمساندة مختلف حركات التحرر في إفريقيا وأعلن العقيد معمر القذافي بأن ليبيا لا تتردد في الاشتراك في أي عمليات عسكرية نظامية، وأن تخوض حربا رسمية في أي جزء من القارة بغية تحريرها والحفاظ على كرامة الإنسان فيها [3]، وبعد تعثر المشاريع الوحودية مع بلدان المغرب العربي ومع الدول العربية توجهت ليبيا متمثلة في رئيسها معمر قذافي نحو إفريقيا، حيث تحولت بعض هذه الدول خاصة الواقعة جنوب الصحراء إلى حلبة صراع مفتوح وغير مباشر بينه وبين بعض البلدان الغربية وأساسا فرنسا التي كان أساس الخلاف معها هو الدور الذي أرادت ليبيا لعبه في إفريقيا لأن هذا الدور يمس بالمصالح الفرنسية في القارة خاصة في تشاد التي تربطها اتفاقية دفاعية مع فرنسا[4].

---

[1] حسين أمحمد مسعود، **"الدور الإقليمي الليبي تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة1999-2005"**، مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2010،ص28-30.

[2] سليمان يوسف حيالي، **"اتجاهات الدبلوماسية الليبية في إفريقيا"، السياسة الدولية**، العدد 33، مطابع الأهرام، القاهرة، جويلية 1993، ص 178.

* الفكرة نشأتأساسا في مدينة سرت الساحلية الصحراوية نفسها فيأيلول/سبتمبر 1999 وكان أمل القذافي أن يسمى الكيان المقبل الولايات المتحدة الإفريقية على غرار الولايات المتحدة الأميركية، وقد التقى الزعيم الليبي أكثر من أربعين رئيس دولة وحكومة من رؤساء القارة العزيزة على قلبه محاولا إقناعهم بتجاوز منظمة الوحدة الإفريقية الهزيلة من اجل قيام دولة افريقية مركزية ذات ولايات عديدة، ورفض ضيوف القذافي في حينه اسم الولايات المتحدة الإفريقية مفضلين صيغة الاتحاد الإفريقي.. للمزيد أنظر:https://www.albawaba.com/ar

[3] سليمان يوسف حيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص178-179.

[4] عبد الله الأشعل ،**الأمم المتحدة والعالم العربي في ظل تحول النظام الدولي**ب.د.ن، القاهرة، 1997، ص 157.

ثم أخذ الاهتمام الليبي بالمنطقة بعدا آخر منذ عام 1992م بعد فرض الحصار الجوي الدولي على ليبيا، وفي فيفري 1998م وقعت ليبيا اتفاقية سياسية واقتصادية مع سبع من بلدان الساحل الإفريقي تأسس على إثرها ما يعرف بـ "تجمع دول الساحل والصحراء *" كان هدفها تحقيق حلم "نيكروما" في تأسيس الولايات المتحدة الإفريقية، وفي الوقت نفس فك العزلة التي تعيشها ليبيا وتحدي قرار الحصار الجوي الغربي، لذلك قام الرئيس الليبي بأكثر من زيارة عن طريق الجو إلى هذه البلدان، كما تحول في مناسبات عدة إلى حَكَم في الصراعات الإفريقية البينية، وقد نجحت سياسيته الإفريقية من خلال قرار منظمة الوحدة الإفريقية برفع الحصار الجوي عن ليبيا بشكل فردي قبل إعلان فك الحصار من طرف المجتمع الدولي.

الشكل رقم 26: خريطة تبين دول المنتمية لتجمع دول الساحل والصحراء في بداياته:

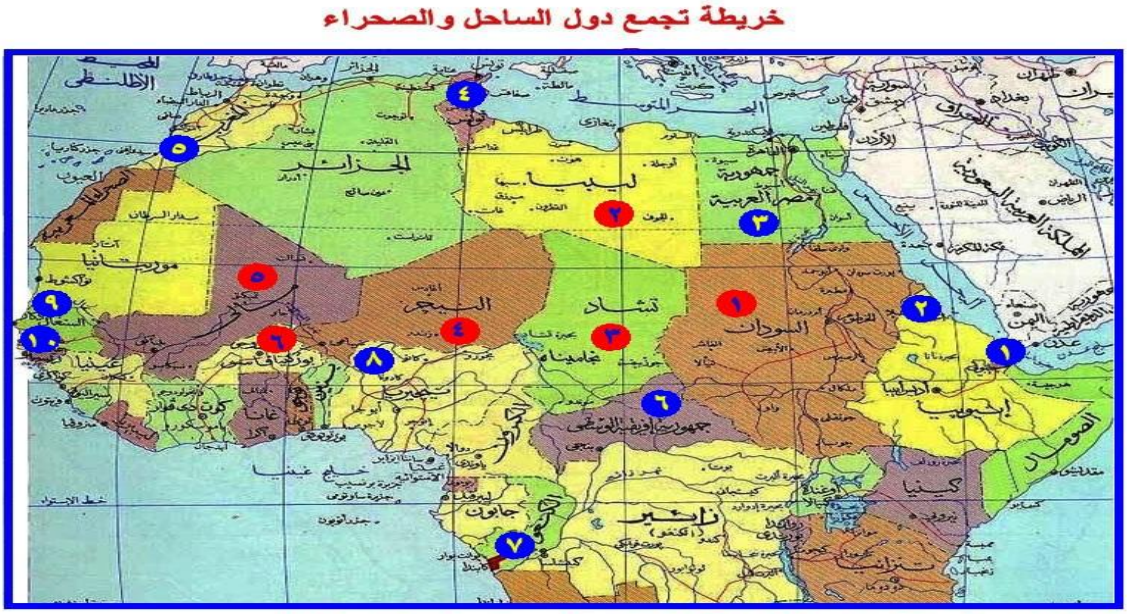

*أسس تجمع دول الساحل والصحراء المعروف اختصارا بـ "س ص" في 4 فبراير/شباط 1998 بطرابلس في ليبيا. وقد أسسته ست دول هي: ليبيا ومالي والنيجر والسودان وتشاد وبوركينا فاسو.وقد توسعت عضويته بعد ثماني سنوات من تكوينه ليضم حتى الآن 23 دولة عربية وأفريقية، وهي: إريتريا وبنين وبوركينا فاسو وتشاد وتونس والتوغو وجمهورية وسط أفريقيا وجيبوتي وساحل العاج والسنغال والسودان وسيراليون والصومال وغامبيا وغانا وغينيا بيساو وليبيا وليبيريا ومصر ومالي والمغرب والنيجر ونيجيريا .لمزيد من المعلومات:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/dewal-sahe/index.htm

المصدر: موسوعة مقاتل الصحراء بتصرف الباحث:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/dewal-sahe/index.htm

لذلك قررت ليبيا التخلي عن مساعيها في تحقيق الوحدة العربية وإعادة توجيه أولوية السياسة الليبية نحو القارة الإفريقية، حيث قام العقيد معمر القذافي بإلغاء اللجنة الشعبية العامة للوحدة العربية وإبدالها باللجنة الشعبية من أجل إفريقيا وهذا يوم 5 سبتمبر 1999م متطلعا إلى لعب دور قيادي في إفريقيا خاصة بعد موقف الدول الإفريقية المساند لليبيا في "أزمة لوكربي *"[1]، التي بدأت في 21 كانون الأول 1988م عندما انفجرت طائرة تابعة للخطوط الجوية لشركة "بان أم" الأمريكية فوق "بلدة لوكربي الاسكتلندية" ولقد أدى الانفجار إلى مصرع جميع ركابها.

على إثر ذلك أصدر مجلس الأمن قرار يدين الاعتداء ودعا جميع الدول للمساعدة في تقديم المعلومات والتحري والبحث عن الفاعلين، بعد ثلاث سنوات من ذلك أعلنت أمريكا دون أي دليل واضح ومعها بريطانيا أنهما توصلتا إلى معرفة هوية الفاعلين وادعتا أن المواطنين الليبيين هما اللذان أقدما على هذا العمل، وبعدها وجهت الدولتان-الولايات المتحدة وبريطانيا إنذارا إلى ليبيا طلبتا فيه تسليم المواطنين الليبيين وإلا ستقوم بتدابير عقابية قد تصل إلى استخدام القوة وقد أيدت فرنسا هذا القرار لأنها كانت قد ادعت أن طائرة فرنسية انفجرت في صحراء النيجر عام 1989م وأن ليبيا لها يد في هذه الحادثة. أما المطالب الغربية فتمثلت في ثلاث نقاط -تمس السيادة الليبية بشكل مباشر- هي:

1 -يجب على ليبيا أن تسمح للمحققين والقضاة باستخدام الإجراءات والأصول اللازمة من أجل معرفة جوانب الجريمة على حد تعبيرهم والاستماع إلى الشهود.

2 -تقوم ليبيا بدفع التعويضات المدنية للأطراف المتضررة.

3 -على ليبيا تسليم المتهمين فورا حسب لائحة الاتهام التي أصدرها النائب العام الاسكتلندي.

*أثيرت في 27 نوفمبر 1991 عندما أرسلت و.م.أ مذكرة مشتركة إلى ليبيا بناءا على حكم كبير المحلفين في محكمة ولاية كولومبيا في14 نوفمبر من نفس السنة القاضي باتهام مواطنين ليبيين هما: عبد الباسط المقراحي والأمين خليفة بتفجير طائرة من طائرات شركة بان أمريكان رحلة رقم 103 من مطار فرانكفورت إلى مطار جون كيندي بمدينة نيويورك فوق قرية لكربي باسكتلندا في 21 ديسمبر 1988م، وقد أسفر الحادث عن مقتل جميع ركابها وعددهم 259 إضافة إلى 11 مواطن من القرية التي تصادف وجودهم بها أثناء الانفجار ليرتفع عدد الضحايا إلى 270 شخص، نقلا عن: عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، "قضية لوكربي أمام محكمة العدل الدولية"، **مجلة الحقوق**، عدد 01، 1994، ص13.

[1]Moncef Jaziri, « **la crise de Lokerbie** », annuarde l'Afrique du nord, 1998,p 190.

بعد ذلك أصدر مجلس الأمر القرار رقم 731 عام 1992م الذي يتضمن تهديدا واضحا وصريحا إلى ليبيا طلب منها الإذعان لكافة الشروط والطلبات وأعلن ذلك عملا إرهابيا بعد ذلك تم إصدار القرار رقم 748 الذي فرض من خلاله الحصار على ليبيا والمتضمن حصار اقتصادي دبلوماسي، وليبيا بدورها رفضت تلبية رغبات هذه الدول وتقدمت بطلب إلى محكمة العدل الدولية للنظر في النزاع القائم حول تفسير معاهدة مونتريال الخاصة بسلامة الطيران المدني قصد الحصول من المحكمة الدولية على قرار يؤكد صلاحيتها في النظر قانونيا في هذا الموضوع وتحقق ذلك رغم رفض أمريكا وبريطانيا وفرنسا، وأصدرت المحكمة قرار يقضي بعدم شرعية الحصار المفروض على ليبيا دون أي دليل حقيقي يثبت تورطها في الحادثة[1].

بعد ذلك تم تجسيد الدور الليبي المتنامي في إفريقيا من خلال تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الإتحاد الإفريقي بطلب ليبي خلال القمة الاستثنائية الرابعة بـ "سرت" في 09 سبتمبر 1999م، ثم الإعلان الرسمي عن تأسيس الاتحاد في القمة الاستثنائية الخامسة بمدينة سرت أيضا في مارس 2001م[2].

وقد كانت ليبيا تقف وراء بعض التوترات التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي عن طريق تسليحها لبعض القبائل خدمة لسياستها الرامية لإنشاء حاجز صحراوي يمتد من تشاد مرورا بمالي والنيجر عن طريق قبائل المنطقة للاستيلاء على إفريقيا الوسطى بالتغلغل شرقا وغربا، ناهيك عن سعيها الدؤوب لتأسيس ما يعرف بدولة الطوارق الكبرى وهو الأمر الذي تعارضه الجزائر بما فيذلك أيضا السياسة الليبية تجاه القضية الطرقية، حيث قامت ليبيا بإنشاء الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية والوسطى بين سنتي 1979م و1981م، والهدف منها إقامة دولة صحراوية تمتد من تونس إلى موريتانيا، وفي هذا الإطار تندرج دعوة القذافي سنة 1980م إلى تأسيس "جمهورية الطوارق الكبرى"، ثم دعوته في مرحة ثانية إلى إنشاء "الجمهورية الإسلامية الصحراوية"، وصولا إلى دولة "تارقستان" [3]، لهذا تعتبر الجزائر أن كل هذه السياسات تشكل تهديدا لأمنها القومي.

---

[1] كرم فواز الجباعي، "مشكلة لوكربي والازدواجية في الشرعية الدولية"، **مجلة المناضل**، العدد 291، دمشق، سوريا، 1998، ص 27-29.

[2] Delphine Lecoutre, « vers un gouvernement de l'Union africaine ? », **ISSinstitut d'études de sécurité**, N° 147, Juin 2007, P 02.

[3] نبيل بويبية، "مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية- دراسة في طرق التوظيف"، **الملتقى الوطني الأول حول إشكالية الأمننة في المغرب العربي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية**،جيجل، الجزائر، 2010، ص 12.

كما سعت ليبيا بقيادة معمر القذافي إلى فرض وجهة نظرها من خلال ممارسة ضغوطات على قادة الطوارق عند إبرامهم لاتفاقيات السلام مع الحكومة المركزية خاصة أمام الدعم الذي قدمه النظام الليبي عسكريا بالعدة والعتاد وفتح معسكرات لتدريب المقاتلين من جبهة الأزواد بالإضافة إلى الدعم المالي، والدعم الإنساني، ففي سنوات الجفاف الذي مس مناطق الطوارق في الساحل الإفريقي خاصة مالي والنيجر في السبعينات والثمانيات من القرن الماضي، قام معمر القذافي بفتح الحدود الليبية أمام الطوارق والسماح لهم بالعمل لمدة غير محدودة [1]، كما أعلن عن تمويله لمجموعة من المشاريع التنموية أهمها حفر قناة لإيصال مياه نهر النيجر وهو ما جعله يحظى بمكانة هامة عند الطوارق، أما سياسيا فقد كان معمر القذافي يندد في كل مرة بممارسة النظام المالي ضد الأزواد وبعقد المؤتمرات حول القضية كمؤتمر الخمس في ليبيا يوم 01 سبتمبر 1980م، والمؤتمر الثاني في سنة 1987م، والذي تم فيه الاتفاق على إعادة تنظيم صفوف الحركة السرية للأزواد بهدف الإسراع بتفجير الحركة المسلحة في شمال مالي، مما أدى إلى تشكيل أولى الخلايا السرية لها في مدن كيدال، وقاو وتمبكتو [2]، وفي جوان 1990م تم التأسيس الرسمي للحركة الشعبية للأزواد MPA بزعامة "إياد أغ غالي"، بليبيا أين كانت تتم التدريبات العسكرية في معسكرات خاصة، وتتشكل من شباب قبائل الطوارق اللاجئين في ليبيا، وتحت الإشراف المباشر للعقيد القذافي، حيث إن الأفكار والطروحات الثورية والنظرية له شكلت البذور الأولى لمنهج الحركة[3].

وازداد تخوف الجزائر من السياسة الليبية في القضية خاصة بعد فتح ليبيا لقنصلية لها بمدينة كيدال، وبعد خطاب العقيد معمر القذافي بتمبكتو بمناسبة عيد المولد النبوي سنة 2005م الذي دعى فيه قبائل الطوارق إلى التوحد في إطار فيدرالية، الأمر الذي رأت فيه الجزائر تهديدا لوحدتها الترابية، وتشجيعا للمجموعات الطرقية المتواجدة بها إلى الانفصال، بالرغم من تراجع العقيد معمر القذافي فيما بعد عن مواقفه بما في ذلك غلق القنصلية في كيدال ردا على تخوف الجزائر من التوسع الليبي في المنطقة [4]، إلا أن حالة عدم الثقة بقيت قائمة خاصة بعد قيام الدبلوماسية الليبية بالوساطة بين حكومة مالي، والمتمردين

---

[1] Henri Plagnol&FrancoisLoncle, **Op.Cit**, p22.

[2] أحمد شنة، **"العاصفة الزرقاء حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية"**، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص160-165.

[3] Maiga Mohamed Tiessa, **« le Mali : de la sécheresse à la rebellons nomade, chronique et analyse d'un double phénomène du contre développement en Afrique sahélienne** », l'harmattan,Paris, 1997, p 148-149.

[4] FerdaousBouhlel Hardy, « **Crises touarègues au Niger et au mali** », Programme Afrique subsaharienne, Janvier 2008, p 05.

الطوارق من خلال توقيع اتفاق إضافي لاتفاق الجزائر في 2006م بالعاصمة الليبية طرابلس في 13 أفريل 2008م ينص على وقف إطلاق النار وتخفيف الإجراءات العسكرية وتطوير شمال مالي، وإطلاق سراح الرهائن، وقد أبدت الجزائر استياءها من التدخل الليبي من خلال التهديد بتجميد وساطتها بحكم عدم التزام الطرفين بشروط الجزائر قبل بداية الوساطة في عام 2006م، وهي أن تكون الوسيط الوحيد، وأن تكون عملية الموافقة على هذا الشرط كتابيا، بتوجيه كل طرف من أطراف النزاع دعوة رسمية للجزائر، وذلك عبر توجيه الجزائر رسالة إلى حكومة باماكو عن طريق سفيرها في مالي عبد الكريم غريب[1].

لقد اختلفت أدوات السياسة الليبية في منطقة الساحل الإفريقي باختلاف أهدافها، فحينما تبنى النظام الليبي أهدافا ذات طبيعة ثورية 1969م وخلال فترة الحرب الباردة، ركز على الأداة العسكرية كما كان عليه الأمر في نزاعها مع تشاد حول "إقليم أوزو" الذي يشكل حزاما للأمن الليبي، حيث تشترك ليبيا مع تشاد في حدود طويلة تشمل أغلب الشريط الحدودي الجنوبي، كما يبرز فيه بشكل واضح التجانس البشري بين جنوب ليبيا وشمال تشاد[2]، كما تشكل احتياطات اليورانيوم مصدرا هاما من مصادر القوة التي تسعى ليبيا لامتلاكها لخدمة أغراضها السياسية ودعمها لحركات التحرر في إفريقيا كجبهة البوليزاريو في الصحراء الغربية، بالإضافة إلى دعمها للمعارضة المسلحة ضد أنظمة اعتبرتها ليبيا موالية للغرب مثل النيجر، مالي، السنغال ودعم محاولات انقلابية ضد أنظمتها من خلال تقديم المعونة العسكرية، هذا بالإضافة إلى الأداة الاقتصادية التي قدمت من خلالها قروض وهبات ومعونات اقتصادية مشروطة بدعم السياسة الليبية، كما قامت بإنشاء الشركة العربية للاستثمارات الخارجية التي كان لها الدور الأكبر في إدارة الاستثمارات الليبية مع الدول الإفريقية أهمها في تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، السودان [3]، وقد ساعد على ذلك ظروف الحرب الباردة وما وفرته من هامش للمناورة وإمكانية استخدام هذه الأدوات إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة.

وتم إعادة النظر في هذه الأدوات وطبيعتها بعد نهاية الحرب الباردة بما يتسم مع المرحلة الجديدة التي تميزت بالهيمنة الأحادية على النظام الدولي بزعامة أمريكية وتأثير ذلك على الأدوار الدولية للقوى

[1] عبد النور بوخمخم، "الجزائر تجمد مساعي الوساطة بعد تدخل الليبيين"، **الشروق**، 11-04-2008، من الموقع الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com/.

[2] Rapport Afrique, « **l'Afrique sans Kadhafi : le cas du Tchad, International Crisis Group-Working To Prévente ConflictWorldwide** », N° 180, 21 Octobre 2011, p 03.

[3] حسين أحمد مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 65، 193.

الإقليمية في مختلف المناطق العالمية، حيث أصبحت ليبيا تستعمل الأداة العسكرية في المنطقة بشكل محدود وفي إطار إحلال السلم في قارة إفريقيا وبدون معارضة الدول الغربية، أما الأداة الاقتصادية التي تشمل القروض والهبات والاستثمارات فقد أصبحت غير مشروطة وإنما قائمة على أساس التعاون والشراكة لأجل تنمية إفريقيا.

ومن بين الأدوات التي استعملتها لنشر نفوذها في منطقة الصحراء الكبرى، الأداة الثقافية من خلال بناء المساجد والمراكز الإسلامية والبعثات الدينية وإرسال معلمين للغة العربية، بالإضافة إلى جيش "اللفيف الإسلامي" الذي كان يشمل حوالي 6000 إلى 7000 رجل موزعين على حوالي 20 مركزا ليبيا ويشرف عليهم عسكريون فلسطينيون، سوريون، وكوريون شماليون[1].

وقد كانت الأداة الدبلوماسية أهم أداة في السياسة الليبية تجاه إفريقيا بصفة عامة من خلال المرحلة الجديدة بداءا من تسوية مختلف أزماتها مع دول المنطقة التي كانت تخشى من التدخل الليبي في شؤونها الداخلية منها الجزائر، التي اعتبرت أن الدور الليبي في منطقة الساحل الإفريقي توسعي، خاصة بعد أن استغلت ليبيا الأزمة مع تشاد ونشرت خريطة في عام 1979م ضمت فيها أرضي من الدول المجاورة، حيث عدلت من حدودها الجنوبية بحيث تضم 96200 كم^2 من النيجر، ومثلها تقريبا من الجزائر[2]، وذلك قبل أن يتم حل الأزمة التشادية بعد اتفاق 14 أفريل 1994م، ثم العمل على تسوية الصراعات الأخرى بين دول المنطقة بالطرق السلمية مثل النزاع الموريتاني السنغالي، والنزاع في السودان، والنزاع في بين بوركينافاسو وساحل العاج، إضافة إلى سعي ليبيا لتفعيل منظمة الوحدة الإفريقية من خلال إحداث إصلاح هيكلي نتج عنه تأسيس الإتحاد الإفريقي بمبادرة ليبية حيث أعلن العقيد معمر القذافي عن تحمل بلاده لأي دعم مالي مطلوب لإنشاء هذا الاتحاد.

الفرع الثاني: السياسة المغربية في منطقة الساحل الإفريقي:

الدور المغربي في منطقة الساحل الإفريقي يرتكز أساسا في قضية الطوارق التي حاولت المملكة المغربية توظيفها لتحقيق أهدافها وإدارة علاقاتها الصراعية مع الجزائر، وذلك باستخدامها كورقة ضغط على الجزائر لإضعافها، أو خلق مشاكل لها على الأقل، وللتخلي عن موقفها من الصحراء الغربية، حيث

[1]« Le maghreb et l'Afrique subsaharienne », **CNRS**, Paris, 1980, p 75.

[2] حسين أمحمد مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 199، نقلا عن:
Ronald Bruce St.John**, The Libya in Sub-Saharan Africa**, 1969- 1987

صرح الملك الراحل الحسن الثاني في هذا الشأن: "**إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم**[1]".

حيث يتهم المغرب الجزائر بإرغامها كثير من شباب الطوارق الذين لجأوا إليها بسبب أزمات الجفاف التي مست مناطقهم على الانخراط في صفوف القوات المسلحة لجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، "البوليزاريو"، كما التزم المغرب في التسعينات الصمت حيال قضية الطوارق بسبب دعم البوليزاريو لـ" الجبهة الإسلامية لتحرير أزواد"[2].

وقد قام المغرب بتأسيس وتدعيم " **المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد** " بزعامة "أبو بكر الأنصاري"، الذي درس في المغرب وأسس حركته هناك سنة 2006، بعد الانفراج الذي حدث في قضية الطوارق نتيجة الوساطة الجزائرية التي توجت باتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006، وتتكون هذه الحركة أساسا من قبيلة "كل إنصر" بمدينة تمبكتو التي يدعمها المغرب في أوزاد، وذلك لأن قبائل الطوارق في تمبكتو ترتبط بهم بروابط البيعة مع ملوك المغرب، وهو ما جعلهم مقربين من الرباط كما أن أمير طوارق تمبكتو "محمد علي الأنصاري" كان لاجئا في الرباط وفيها توفي عام 1994[3].

ولذلك أعلن رئيس "المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد" أبو بكر الأنصاري عن سبب تأسيس هذا التنظيم في المغرب بقوله:

"**إن حركتنا ولدت في المغرب لأن ولاية تمبكتو مرتبطة بالمغرب وموريتانيا، مثل ارتباط كيدال بالجزائر**"[4].

ويوضح هذا التصريح ضمنيا وجود تنافس بين الجزائر والمغرب في المنطقة، في محاولة لتوظيف كل طرف قضية الطوارق بما يتماشى والسياسات التي يتبناها على المستوى الإقليمي، بحيث يحاول كل طرف توسيع دائرة شركائه في إفريقيا للحصول على دعم له في قضية الصحراء الغربية، فعلى سبيل المثال قام المغرب بعد مجيء الملك "الحسن الثاني" بتعزيز وجوده في إفريقيا، وبالخصوص في دول

[1] TayebBelrhiche, «qui est le révolte des touarègues ?», **El-Watan**, N° 1036, 08-10-1990.
[2] **ibid**.
[3] أبو بكر الأنصاري، "قضيتي الطوارق والصحراء الغربية وفن الحديث بالمحظور السياسي"، **الحوار المتمدن**، عدد 1729، 09-11-2006.
[4] "رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد أبو بكر الأنصاري في أول حوار له مع تاوالت"، **الحوار المتمدن**، العدد 1794، 01-12-2007.

غرب إفريقيا عبر مختلف الاستثمارات لتفادي العزلة الدبلوماسية التي قد تفرض عليه بسبب قضية الصحراء الغربية، وإقامة بعض التحالفات في المنطقة كإنشاء محور "الرباط نواكشوط دكار".

وتكمن أهداف السياسة المغربية في توظيفها لمشكل الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي إلى تحقيق حلم المغرب الكبير التي مازالت بعض القوى السياسية المغربية متشبثة به، ويشمل المشروع جزءا كبيرا من الجنوب الغربي الجزائري، وكل الصحراء الغربي، وكل موريتانيا، وغرب مالي، وهي المناطق التي يتواجد فيها الجزء الأكبر من الطوارق، لذلك يرى بعض المحللين أن منطقة الساحل الإفريقي تتميز بنشاط جد مكثف للمخابرات المغربية [1]، ويمكن اعتبار هذا المشروع في حال بلورته أخطر تهديد للأمن القومي الجزائري في المنطقة، خاصة في ظل تقاطع مصالح بعض الأطراف مع المصالح المغربية والتي يمكن توظيفها ضد السياسة الجزائرية.

الشكل رقم 27: خريطة توضح المشروع المغربي التوسعي في منطقة شمال غرب إفريقيا:

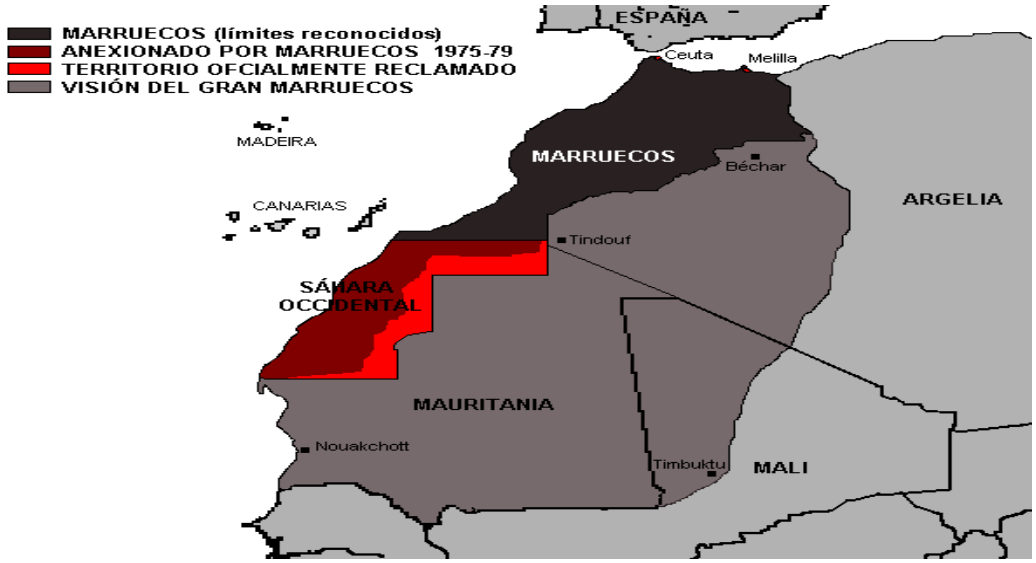

المصدر : https://www.quora.com/What-land-claims-does-Morocco-have

كما أن المغرب يرى في قضية الطوارق فرصة لخلط الأوراق الجزائرية المؤيدة للبوليساريو من خلال تبني سياسة مناقضة لمواقفها، كما ترى فيها فرصة لتغيير الصورة المشوهة التي ترى بأن الجزائر قد رسمتها عنها، وتظهرها على أنها معادية لكل حركات التحرر في العالم نتيجة رفضها الاعتراف بحق

[1] بوقارة حسين، "مشكلة الأقلية الطارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، **العالم الإستراتيجي**، العدد 07، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 2008، ص 9.

الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ولذلك فإن دعم المغرب للمطالب المشروعة لقبائل الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي يظهرها في صورة مغايرة، وهي صورة المدافع عن القضايا العادلة في العالم.

وقد حرصت المملكة المغربية على لعب دور سياسي واقتصادي ودبلوماسي في منطقة الساحل الإفريقي بالموازاة مع الدور الجزائري من خلال مجموعة من المبادرات، من بينها المساهمة في مختلف مشاريع التنمية بالمنطقة منها إرسال 200 مهندس مغربي إلى دول الساحل الثلاث (مالي النيجر وموريتانيا)، في إطار مشاريع التنمية التي مولها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) وفرنسا، وزيارة الملك المغربي محمد السادس إلى موريتانيا في سبتمبر 2001 التي نتج عنها توقيع مجموعة من العقود التجارية، وكانت أول زيارة لمسؤول مغربي إلى موريتانيا منذ سنة 1970[1]، إضافة إلى مشاركة الملك المغربي محمد السادس في تنصيب رئيس مالي الجديد "إبراهيم بوبكر كيتا" في 19 سبتمبر 2013م، ثم قيامه بزيارة ثانية في شهر فيفري 2014م إلى مالي، وعدد من دول غرب إفريقيا، وبذلك يكون ملك المغرب محمد السادس قد زار مالي بوابة إفريقيا مرتين خلال أقل من 06 أشهر، في حين أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لم يزر أي دولة من دول الساحل الإفريقي على امتداد أكثر من 15 سنة من حكمه.

تواجد المغرب في المنطقة يدخل ضمن إستراتيجية سياسية واقتصادية لكسب دولة مالي كحليف سياسي وكشريك اقتصادي للمغرب من خلال القيام باستثمارات في قطاعات حيوية لدول الساحل الإفريقي مثل البنوك والاتصالات والبنيات التحتية، وقد سبق للمغرب أو وقعت مجموعة من الاتفاقيات مع مالي، وتسعى المغرب إلى لعب دور محوري في قارة إفريقيا وفي منطقة الساحل الإفريقي عن طريق الدبلوماسية الاقتصادية من خلال توسيع استثماراتها المتواجدة في 25 دولة إفريقية، فضلا عن العلاقات التجارية التي تربطها بـ 40 دولة إفريقية بما فيها دول الساحل الإفريقي، كما قامت المغرب بإلغاء ديون الدول الإفريقية الأقل نموا بما فيها دول الساحل الإفريقي في قمة إفريقيا – أوروبا التي انعقدت سنة 2000، ودخولها كعضو في مجلس الأمن والسلم التابع لمنظمة الإتحاد الإفريقي في جانفي 2012م[2].

[1]Alain Antil, **« le royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique sub- Saharienne** », IFRI, institut Français des relation internationales, Novembre 2003, p 49.

[2]Royaume du Maroc-Ministère des affaires étrangère et de coopération, «Diplomatie marocaine en Afrique:une approche renouvelée au service d'une priorité stratégique», **dossier de presse**, Séminaire des Ambassadeurs de sa Majesté le roi accrédités en Afrique,10 Aout 2012, P 07, 08,14.

كما يظهر الدور الدبلوماسي المتنامي للمغرب من خلال احتضانها لمؤتمر إقليمي حول تعزيز أمن الحدود بين بلدان الساحل والمغرب العربي في 14 نوفمبر 2013م، واستقبالها لقمة مجموعة دول الساحل والصحراء في عام 2014، إضافة إلى تقديم مقترح للولايات المتحدة الأمريكية عقب زيارة الملك محمد السادس لهذه الأخيرة في 22 نوفمبر 2013، يهدف إلى يجاد حلول اقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي لمواجهة المشاكل الأمنية، وذلك بتوسيع اتفاقية التبادل الحر بين البلدين لتشمل دولا أخرى في منطقة الساحل الإفريقي وهي الدول التي تشكل العمق الإفريقي والإستراتيجي للمغرب، وأهمها موريتانيا وساحل العاج، وركينا فاسو، ومالي والسنغال[1].

ويظهر الدول الدبلوماسي المتنامي للمغرب في منطقة الساحل الإفريقي أنه محاولة لحصر دور الجزائر في المنطقة، ولذلك جاء الرد الدبلوماسي الجزائري بعد التحرك المغربي في المنطقة من خلال زيارة وزير الخارجية "رمطان لعمامرة" في 28 أكتوبر 2013م لكل من مالي، والنيجر، وموريتانيا [2]، وهو ما يدخل في إطار التنافس الجزائري المغربي لكسب مواقع نفوذ لكل منهما في منطقة الساحل الإفريقي والذي أصبح يقاس أيضا بما يدفع نقدا (تعاون، مساعدات)، مما سيؤثر على مستقبل التعاون الإقليمي لمواجهة أزمات المنطقة وبلورة تصور جديد لعلاقات المغرب العربي مع دول الساحل الإفريقي.

كما أصبحت المغرب تبحث لها عن دور دبلوماسي في المفاوضات بين الطوارق والحكومة المالية موَاز ومنافس لدور الجزائر في القضية، حيث استقبل الملك المغربي محمد السادس الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير أزواد التي تمثل التمرديين الطوارق شمال مالي "بلال أغ الشريف"، في 31 جانفي 2014م، وذلك بعد مرور أيام من احتضان الجزائر لجلسة حوار بين عدد من الجماعات التي تمثل المتمردين الطوارق في مالي تم الاتفاق خلالها على أرضية مشتركة لإعادة إطلاق المفاوضات مع الحكومة المالية حول الأزمة في الشمال [3]، ويرى بعض المراقبون أن هذه الخطوات المغربية تهدف إلى إيجاد موطن قدم لها في منطقة شمال مالي التي تعتبرها جزءا من المغرب التاريخي على غرار مناطق من جنوب غرب الجزائر، والصحراء الغربية وموريتانيا.

---

[1] نجيم عبد الإله، "ملك المغرب يسحب ملف أمن الساحل والصحراء من الجزائر"، 20-06-2018 في الموقع الإلكتروني: https://www.febrayer.com/56119.html

[2] "دبلوماسية الجزائر تخطط لتدارك تراجعها بمنطقة الساحل الإفريقي بعد المد الدبلوماسي المغربي بالمنطقة"، **ألف بوست للدراسات**، جريدة مغربية، لندن، 12 أكتوبر 2013.

[3] علي الأنصاري، "العاهل المغربي يستقبل أغ الشريف قبيل زيارة مرتقبة على تمبكتو"، في الموقع الإلكتروني: http://h-azawad.com/ar/?p=15452/31/01/2014.

وفي ظل هذه المعطيات تدرك الجزائر جيدا طبيعة السياسة المغربية في منطقة الساحل الإفريقي والتي تسعى إلى إضعاف الدول الجزائري، وهو ما وسع من حيز الاهتمام الذي توليه السياسة الخارجية الجزائرية للمنطقة، وذلك من خلال مراقبة التحركات المغربية من جهة وتفعيل آليات العمل الإقليمي التي لا يكون المغرب طرفا فيها، حيث حرصت الجزائر على عدم حضور أغلب اللقاءات الدولية حول الساحل الإفريقي التي يكون المغرب ممثلا فيها.

الفرع الثالث: أهم المشاريع الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي:

يعد تجمع الساحل والصحراء من أهم المشاريع الإقليمية التي أثارت تحفظ النظام الجزائري، حيث كانت الجزائر تنظر بعين الريبة والشك إلى أهداف هذا المشروع، باعتبار أن فكرته ليبية، حيث يتطلع معمر القذافي إلى لعب دور محوري منافس للدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، كما أن تجمع الساحل والصحراء ضم أطراف تجمعها خلافات مع الجزائر مثل المغرب، وقد ظهر التجمع كأنه محاولة لعزل الجزائر في محيطها الإقليمي، لذلك جاء مشروع النيباد أو الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا كمشروع أوسع وأشمل من المشروع السابق بمساهمة جزائرية.

أولا: ظروف نشأة تجمع الساحل والصحراء:

جاءت مبادرة إنشاء تجمع الساحل والصحراء في فبراير 1998 من قبل العقيد الليبي معمر القذافي في إطار طرحه لنظرية الفضاء الإفريقي التي تعد الأساس النظري لكل من تجمع دول الساحل والصحراء والإتحاد الإفريقي، والتي يرى فيها أن التكامل الإقليمي لا بد أو يبنى على المصلحة الاقتصادية التي تستطيع كل الدول الملتفة حولها مواجهة التداعيات السياسية للعولمة، فالتكتلات الإقليمية تعد خط الدفاع الأول ضد كل تداعيات العولمة[1].

والأصل في التسمية هو دعوة ليبيا لأربعة دول داخلية لا سواحل بحرية لها وتمثل الظهر الخلفي للدول العربية الإفريقية في شمال الصحراء وهي تشاد مالي النيجر وبوركينافاسو إلى الدخول في المشروع الليبي، وفي جويلية 1997 اجتمع زعماء هذه الدول لصياغة الميثاق المقترح لتشكيل تجمع اقتصادي إقليمي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وتعزيز آليات التعاون لدعم الاستقرار السياسي والأمني، قبل أن

[1] خالد حنفي علي، "الإقليمية الجديدة في إفريقيا :أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك"، **السياسة الدولية**، العدد 144، مطابع الأهرام، القاهرة مصر، أفريل 2001، ص 178.

يتم الإعلان عن تأسيس التجمع في فبراير 1998 بحضور كل من ليبيا وتشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو والسودان وهي الدول الست المؤسسة للتجمع، وشارك في اجتماع التأسيس بصفة مراقب وفدين من مصر وتونس.

وتوسع هذا التجمع بفضل الدبلوماسية الليبية ليصل إلى 19 دولة بانضمام كل من جيبوتي، وإفريقيا الوسطى، وجامبيا، وإريتريا، والكونغو الديمقراطية، والسنغال، ومصر وتونس والمغرب، ونيجيريا، والصومال، والتوغو، وبنين بحلول عام 2000م لتشمل بذلك المنطقة الإفريقية شمال خط الاستواء، وعلى طول الخط الغربي إلى ساحل المحيط الأطلسي، وعلى طول الخط الجنوبي إلى منطقة البحيرات العظمى حيث منابع نهر النيل[1].

ثانيا: المرتكزات الإستراتيجية لتجمع الساحل والصحراء:

1 الجانب السياسي والأمني:

يرتكز تجمع الساحل والصحراء على تكوين إطار سياسي موحد يضم كل الدول الأعضاء، ويراعي الخصوصيات المتعلقة بالسيادة الوطنية، حيث جاء في الميثاق الأمني الذي صدر عن قمة نجامينا فيفري 1999، الخاصة بدول الساحل والصحراء التزام دول التجمع باحترام السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول والعمل على تسوية النزاعات التي من الممكن أن تنشأ بالطرق السلمية[2].

وسعى التجمع إلى الحصول على اعتراف إقليمي ودولي من المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية ومنظمة الدول الإسلامي، ومن المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، وتنسيق العمل معها، وقد أثمرت الجهود والاتصالات على إبرام عدد من الاتفاقيات للتعاون والتنسيق بين أمانة التجمع لدول الساحل والصحراء، ومنظمة الوحدة الإفريقية، والجماعة الاقتصادية لإفريقيا، إلى جانب

[1] عبد الملك عودة وأحمد الرشيدي، " تجمع الساحل والصحراء"، **برنامج الدراسات المصرية الإفريقية**، عدد 01، سلسلة دراسات، القاهرة، أوت 2001، ص 97.

[2] **Commission de l'Union africaine**, «état de l'intégration en Afrique», Juillet 2011,p64-70.

مشاركة الأمانة العامة للتجمع في اجتماعات القمة الأوربية التي عقدت بالقاهرة [1]، ويهدف التجمع إلى تفعيل التكتلات الإقليمية وتكاملها لتحقيق الوحدة الإفريقية الشاملة ذلك لمواجهة التحديات والمتغيرات الدولية وآثارها السلبية.

وفي الجانب الأمني تم التوقيع على اتفاقية التعاون الأمني بين أعضاء التجمع في 15 ماي 2004م بـ باماكو، وأهم ما نصت عليه:

- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والنشاطات غير الشرعية.
- تبادل المعلومات الأمنية.
- التعاون التقني بين دول التجمع لتحقيق الأمن والاستقرار [2].

2- الجانب الاقتصادي:

يرتكز التجمع على التعاون بين الدول الصحراوية والساحلية، حيث تقوم هذه الأخيرة بتصدير جزء من منتجاتها إلى الدول الصحراوية ودعم جهودها في إيصال المواد التموينية الضرورية إلى المواطن بأسعار مدعومة لتخفيف النقص الغذائي، وإظهار الصيغة الإنسانية للتجمع حيث نجح في إنشاء صندوق خاص للتضامن لتقديم المساعدات استثمارية وتجارية في الدول الصحراوية، والبحث والتنقيب عن النفط والمعادن في المناطق ذات الطابع الصحراوي والكشف عن الأماكن الأثرية وتطويرها والتشجيع على السياحة فيها، والتخفيف من القيود الجمركية لصالح عمليا النقل والحركة التجارية، وتنظيم معارض للصناعات الحديثة والتقليدية من أجل تشجيع الجهد المحلي.

وفي المقابل تقوم الدول الصحراوية بتزويد دول الساحل بالمنتج الزراعي كالقطن والكاكاو والفول ..إلخ، والمنتج الحيواني كالإبل والماشية وغيره، والمنتج المعدني للتخفيف من الاعتماد على الدول الأخرى، وتزويد دول الساحل باليد العاملة للتخفيف من البطالة، وتسخير الأماكن الصالحة للزراعة في الصحراء لإقامة مشروعات زراعية واستثمارية، وإقامة مشروعات زراعية صغيرة خاصة في القرى

[1] **Ibid**,p 78.
[2] **Communauté des états Sahélo- Sahariens cen-sad**,«Convention de Coopération en manière de sécurité entre les états membres de la Communauté des états Sahélo- Sahariens cen-sad»,Bamako, 15 Mai 2014 ,P01-09.

والأريافالإفريقية، وبالأخص في المناطق النائية التي في طريقها إلى التهجير، وذلك من أجل التشجيع على عملية التخفيف من ظاهرة النزوح الريفي باتجاه المدن، ومحاولة وقف التصحر الذي تتعرض له المناطق الواقعة في الصحراء الكبرى عن طريق إقامة حملات تشجير وحفر الآبار فيها[1].

3-الجانب الاجتماعي والثقافي:

يهدف التجمع في هذا المجال إلى تشجيع حرية التنقل بين أبناء الدول الأعضاء، وتنظيم حملات لإعادة الالتقاء بين القبائل الحدودية، وكسر القيود الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تلاحم والتزاوج بين شعوب المنطقة، وفتح مراكز للتوعية الصحية للأسر، وبالأخص في الأماكن الريفية والصحراوية، للقضاء على الأمراض المستوطنة كالملاريا، والكوليرا والإيدز وغيرها من الأمراض الفتاكة، بالإضافة إلى العمل على فتح مراكز لرياض الأطفال وبناء مدارس أساسية للبدء في توصيل المبادئ والقيم ووضع مناهج أساسية لذلك، وتوضيح أهمية التكامل والوحدة بوصفها ضرورات يسعى هذا التجمع لتوصيلها إلى الأجيال القادمة حتى تؤمن بضرورتها وأهميتها حاضرا ومستقبلا، وتكوين مراكز ثقافية وفكرية، والتشجيع على القيام بالدراسات والأبحاث العلمية والإصدارات الدورية كالصحف والمجلات من أجل إبراز أهمية التجمع وضرورته، وتطوير اللغات الإفريقية، وتشجيع على التكلم بها، ووضعها ضمن المناهج الدراسية الأساسية كلغة "الهوسا"، و"السواحلية" و"الماندي" كوسيلة للتواصل الفكري والثقافي، وبناء جامعات ومراكز بحثية باسم هذا التجمع[2].

ثالثا: الأطماع الليبية المراد تحصيلها من وراء تجمع دول الساحل والصحراء:

لقد كان النظام الليبي بقيادة معمر القذافي يسعى في إنشاء تجمع الساحل والصحراء إلى لعب دور محوري في القارة الإفريقية، وتدعيم مسار الدعوة للوحدة الإفريقية، عبر هذا الفضاء التكاملي، والعودة مرة أخرى للأفكار الوحدوية التي فشلت فيها ليبيا من قبل مع الدول العربية المجاورة، غير أن هذه العودة تتسم بالمرونة، فقد عمد العقيد معمر القذافي إلى ضم أغلب الدول الإفريقية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي بما فيها الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل مثل إرتريا مصر، والسنغال، والتوغو، والبنين، ونيجيريا، وإفريقيا الوسطى، وجامبيا، وغانا، وغينيا بيساو، وبوركينافاسو، وساحل العاج

[1] يوسف نور عوض، "القذافي ونظرية الفضاءات"، **مجلة القدس العربي**، دار القدس العربي، لندن، 06-02-2000، ص 09.
[2] حسن أمحمد مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 290.

وغيرها[1]، مما يعكس تراجع ليبيا عن هدف مقومة إسرائيل تغليبا للمصلحة، حيث لم تبدي أي شروط لعضوية التجمع.

كما أن الاتساع الجغرافي للتجمع يعكس طموح ليبيا في قيادة منطقة الساحل والصحراء، وهو ما يظهر في سيطرة ليبيا على التجمع بداية من فكرة التأسيس والمبادرة إلى آليات هيئات التجمع خاصة المالية منها، وسيطرة ليبيا على حجم المساهمات المالية من خلال المؤسستين الرئيسيتين للتجمع، وعلى رأسها البنك الإفريقي للتنمية والاستثمار، إضافة إلى أن مقر المؤسستين موجود في ليبيا، كما أن حجم المساهمة المالية الليبية في الأمانة العامة تمثل الثلثين، وقد ساعد على ذلك عائدات البترول الليبية.

وسعت ليبيا من وراء التجمع إلى دعم الوجود الإسلامي في إفريقيا، حيث اعتمدت في بنائه على الدول التي تقطنها أغلبية مسلمة في الدول الإفريقية غير العربية مثل نيجيريا وغامبيا وإرتريا، وهو محاولة للاستفادة من أنشطة جمعية الدعوة العالمية الإسلامية في هذه الدول من جهة، ومن جهة أخرى استخدام البعد الإسلامي في الترويج للخطاب الليبي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة[2].

كما كانت ليبيا تهدف من قيادتها للتجمع إلى تنمية استثماراتها في إفريقيا خاصة في قطاع النفط والمعادن بما يمثل احتياطا استراتيجيا في حال نفاد النفط الليبي، فقد وقعت ليبيا 270 اتفاقية في مختلف المجالات مند قيام التجمع، مع كل من بوركينافاسو، وتشاد والنيجر، ونيجيريا، كما تم إقامة 22 لجنة مشتركة بين ليبيا وهذه الدول الأربع، وقامت بتقديم نحو 25 مليار دينار ليبي تمثل 20٪ من إجمالي الاستثمارات بالخارج لدعم الاستثمارات في دول التجمع[3].

وقد مثل التجمع أداة ليبية للحوار مع الاتحاد الأوربي والتكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم حول القضايا الإفريقية، ويظهر هذا المسعى بوضوح في نص خطاب العقيد معمر القذافي إبان قمة التجمع في فبراير عام 2000م حيث يقول: " **إن التجمع سيفاوض مع المجموعة الأوربية على قدم المساواة لتحقيق مصالح كلا الطرفين.. فالعالم أصبح لا يتعامل إلا مع المتحدين**"[4].

---

[1] محمود أبو العينين، **"التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002"**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2002، ص 385-387.

[2] محمود أبو العينين، **مرجع سبق ذكره**، ص 387.

[3] حسن معلوم، **"التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2002-2003"**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2002، ص 451.

[4] نص كلمة العقيد القذافي في الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لمجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء بالعاصمة التشادية نجامينا، 04-02-2000، في :عبد السلام محمد شلوف وآخرون، **وثائق إفريقية**، الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والإعلان، طرابلس، 2001، ص 58.

وظهر دور ليبيا في التجمع من خلال توليها مهمة تسوية النزاعات من خلال إصدار تفويض عام من التجمع للعقيد معمر القدافي في إجراء ما قد يلزم من اتصالات وتحركات لتسوية النزاعات التي قد تنشأ في فضاء هذا التجمع، وقد نجح العقيد معمر القدافي في جمع الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات، وفي حل بعض النزاعات التي قامت في دول التجمع، كالكونغو الديمقراطي ة، إرتريا، الصومال، مشكلة جنوب السودان، والدور الذي قام به لتهدئة الأوضاع الأمنية المتدهورة في جمهورية إفريقيا الوسطى، كما لعبت دورا في إعادة العلاقات بين السودان وتشاد، واستضافت العديد من القمم الإفريقية واللقاءات التشاورية لوضع حد للمشاكل التي يعانيها إقليم دارفور.

وهذه الأدوار التي تسعى ليبيا إلى لعبها في القارة الإفريقية من تحقيق الوحدة وتسوية النزاعات، والتحدث باسم القارة في المحافل الدولية، هي تقريبا نفس الأدوار التي سعت الجزائر في القارة الإفريقية خاصة بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم 1999م، وهو ما خلق نوعا من التنافس بين الطرفين، يفسر به البعض رفض الجزائر للانضمام إلى تجمع الساحل والصحراء خاصة في ظل وجود حالة عدم الثقة في النوايا الليبية تجاه منطقة الساحل الإفريقي من الطرف الجزائري.

وقد ساهم في تفاقم أزمة الثقة طبيعة السياسة الليبية في المنطقة خاصة ما يتعلق بإدارتها لأزمة الطوارق وقدرة العقيد معمر القذافي على تحريك جماعات الطوارق بسهولة من أجل تحقيق أهدافه في المنطقة، كما حدث في انضمام العديد من الطوارق إلى الفيلق الإسلامي الذي أنشأه القذافي لتنفيذ خططه من أجل دولة الصحراء الكبرى خاصة في سياق الحرب ضد تشاد [1]، وفي المقابل المشروع الليبي طرحت لجزائر مبادرة أشمل لتحقيق التنمية في إفريقيا وهي مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، في مواجهة ضمنية لتجمع دول الساحل والصحراء.

وعلى الرغم من أن المفهوم الشامل للأمن وتوسع مفهوم الحدود الآمنة يحتم على الدول المغاربية تبني مقاربة أمنية مشتركة للتعامل مع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، إلا أن التنافس بين الدول المنطقة حول الزعامة جعلها تبتعد عن سياسة احتواء مصادر التهديد في إطار إقليمي جماعي من خلال بناء مشروع أمني إقليمي مشترك استجابة للتحولات الدولية التي تفرض منطق التكامل والتعاون، بل

[1]Mahdi Taje, « sécurité et stabilité dans le Sahel Africain», **Collège de défense du NATO,** occasionnel paper, N° 19,Décembre 2006,P 63.

تعاملت كل دولة مع مشاكل الساحل الإفريقي في إطار نظرة قطرية تهدف إلى خدمة مصلحة كل طرف خاصة في ظل التنافس والصراع بين هذه الدول.

انطلاقا مما سبق يمكننا القول أن منطقة الساحل الإفريقي لم تكن تثير اهتماما دوليا باستثناء صراع فرنسي ليبي على النفوذ، وتدخلات من منظمات دولية للإغاثة من الكوارث الطبيعية والإنسانية خصوصا في أوقات المجاعة، لكن مؤخرا ظهر عاملين رئيسيين غيرا من قيمتها الإستراتجية إقليميا ودوليا، الأول اكتشاف مؤشرات لاحتواء المنطقة على ثروة نفطية هامة، والثاني هو تحول منطقة الساحل الإفريقي إلى قاعدة رئيسية لتمركز الجماعات الإرهابية وتجارة المخدرات والسلاح والهجرة غير الشرعية، الأمر الذي جعل العديد من الدول تدرجها ضمن إستراتيجياتها الأمنية، كما أن تضاؤل الدور الجزائري في المنطقة سبب الأزمة الداخلية التي مرت بها خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، فتح الطريق أمام لاعبين جدد فرضوا منطقهم في المنطقة، وقد ظل صانع القرار الجزائري مدركا لتوسع دائرة الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي، وبحجم تنامي مصالح الدول المتنافسة على النفوذ في المنطقة، ويظهر ذلك من خلال زيادة نشاط الدبلوماسية الجزائرية في مسعى لفرض أطروحتها الأمنية حول المنطقة باعتبارها أكبر قوة إقليمية فيها، إذا أخدنا بعين الاعتبار الإمكانيات الضئيلة لدول الجوار والظروف السياسية التي تمر بها.

المطلب الثاني: تأثير العوامل الخارجية في المنطقة على السياسة الخارجية الجزائرية

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تنافسا كبيرا بين الولايات المتحدة الأمريكية القوة الحديثة الأولى، وفرنسا القوة التقليدية بحكم تاريخها الاستعماري لدول المنطقة وإفريقيا عموما، لم يتوقف التنافس على هذين الطرفين، حيث دخلت عدة قوى ناشئة على خط التنافس كالصين وغيرها، متبنية سياسات مختلفة باختلاف أهدافها ومصالحها المنشودة.

الفرع الأول: الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل:

أولا: مصالح فرنسا في المنطقة:

بحكم التاريخ الاستعماري الفرنسي للمنطقة فقد تركزت المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية على البحث عن أسواق لتصريف السلع والمنتجات الفرنسية، وكذا البحث عن موارد أولية لتغذية الصناعات الفرنسية المدنية[1]، فهناك ارتباط بين دول الساحل الإفريقي وفرنسا الدولة المستعمرة سابقا والتي حاولت الإبقاء على مصالحها من خلال ارتباطات وقيود مهدت لها قبل الاستقلال لتكبل بها الدولة الحديثة لإبقاء سيطرتها، ومن أمثلة ذلك استمرار تبعية الدول حديثة الاستقلال اقتصاديا لها من خلال شركاتها التي تحتكر عمليات الإنتاج والتسويق وتتحكم في أسعار المواد الخام، ومن خلال البنوك والشركات الاحتكارية بحيث تخدمها في ذلك خطوط المواصلات والتجارة التي أنشأتها فرنسا لأداء هذا الدور، وتملك فرنسا 200 شركة اقتصادية وشركات استثمار بالسحل الإفريقي، وقد تضاعف هذا العدد بعد التدخل الفرنسي في مالي، بحكم أن الحكومة المالية الحالية لها ولاء لفرنسا، جعلها تقوم بإمضاء صفقات عديدة مع شركات اقتصادية فرنسية لاستغلال مناجم الذهب والفوسفات والتنقيب عن البترول[2].

وتعتمد العلاقات الاقتصادية الفرنسية مع الدول الإفريقية على التجارة البينية بين فرنسا وغالبية دول غرب ووسط القارة الإفريقية فمازالت فرنسا تعد المستورد الأول للمواد الخام في بعض الدول الفرانكفونية والمصدر الأول للسلع المصنعة، وتعد رؤوس الأموال الفرنسية من أهم الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول الفرانكفونية، ونخص بالذكر ساحل العاج والجابون، وقد اشتركت الخبرة والتكنولوجيا والأموال الفرنسية في إقامة مشروعين ذوي أهمية اقتصادية حيوية بالنسبة للسنغال وموريتانيا، وهما مشروع استصلاح أراضي نهر السنغال في الجزء الأسفل منه والمشترك بين السنغال وموريتانيا ومالي، ومشروع استخراج الحديد من موريتانيا، وكانت ترتبط بعض دول الساحل الإفريقي بمنطقة الفرنك الفرنسي التي يتيح لها التعامل بالعملة الفرنسية من خلال حرية التحويل من الفرنك الإفريقي للفرنك الفرنسي مقابل التزام البنوك المركزية الإفريقية بإيداع 65% من أموالها في الخارج في البنك الفرنسي، وبذلك تضمن فرنسا سيطرتها على القدر الأكبر من التجارة البينية بينها وبين الدول الإفريقية[3].

---

[1] إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، **السياسة الدولية**، العدد 145، 2001، ص 9.

[2] إسماعيل دبش، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"، **مجلة إستراتيجيا– دراسات الدفاع والاستقبالية**، العدد 01،وزارة الدفاع الجزائر، 2014، ص 74.

[3] Jean- Louis Christ,JaquesRemiller (députés),«la politique de la France en Afrique», **rapport d'information,** N° 1332,assemblée Nationale, France, 17 décembre 2008, P 10-17.

هذا في حين تركزت المصالح الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة على الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها دول الساحل الإفريقي واللازمة لتنمية الصناعات الثقيلة والنووية الفرنسية، فعلى سبيل المثال تقوم النيجر بتزويدها بثلث اليورانيوم الذي تستخدمه محطات الطاقة النووية بها باعتبار أن 80% من مصادر طاقتها الكهربائية يتم إنتاجه من مفاعلات نووية، حيث تستورد فرنسا 60% من اليورانيوم النيجيري، لذلك تعتبر الشركات الفرنسية النيجر "محافظة يورانيوم رئيسية" حيث استخرجت الشركات الفرنسية المختصة في استخراج هذه المادة الإستراتيجية سنة 2009م من مناجم النيجر حوالي 8600 طن[1].

لكن بالرغم من ذلك لم تَسلَم فرنسا من الزحف الأمريكي على مناطق النفوذ الفرنسية في القرة عموما وفي منطقة الساحل أيضا، حيث دخلت شركات أمريكية في استثمارات تنقيب البترول مع الإسرائيليين الذين سبقوهم في توقيع صفقات مع حكومة النيجر، وتزايد الإستثمارات الأمريكية– الإسرائيلية يأتي بعد أن أنهت حكومة النيجر احتكار شركة أريفا الفرنسية لمناجم "أرليت" لاستخراج اليورانيوم في شمالي البلاد (منطقة الطوارق)[2]، ودخلت الشركات الصينية المنافسة من خلال شركة " Sino Uranium" التي حصلت على عقد للتنقيب في منطقة "أغاديز" سنة 2006م.

وفي ظل هذه المنافسة، ونظرا لأهمية هذه الثروة بالنسبة لفرنسا قام الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" بزيارة النيجر في 27 مارس 2009م لتدعيم التواجد الفرنسي هناك وذلك رفقة "آن لوفيرجون*"، في تعبير واضح وصريح عن رغبة فرنسا في السيطرة على الموارد النيجيرية واليورانيوم في أول القائمة[3].

وتعد مجموعة الشركات النفطية (توتال Total، فان Fan،ألف Elf) الفرنسية إحدى أهم الشركات العالمية من حيث الاستثمار والتواجد في إفريقيا، فهي تعد المنطقة رقم واحد بالنسبة لها، وقد وصل إنتاجها النفطي عام 2004 ما يعادل 813 ألف برميل يوميا، وبلغ مجموع استثماراتها 40٪ من مجموع استثماراتها في العالم سنة 2007م، كما تملك 30٪ من مجموع احتياطاتها من النفط البالغة 11 مليار

[1]François Katendi , «Bilan du dernier voyage africain de Nicolas Sarkozy »,**L' Essentiel des relation internationales,paris** , Group Prestige Communication, N° 24 , Avril-mai 2009, P 55.

[2] صديق ماضوي، **"**الواقع الاجتماعي والتطورات السياسية في منطقة الساحل الإفريقي**"**، **مجلة الإسلام والعالم المعاصر**، العدد 01، 2004، ص 05.

* آن لوفبرجون Ann Lauvergeon رئيس مجمع أريفا AREVA الذي يشغل أكثر من 2500 عامل في مجال استغلال اليورانيوم.

[3]François Katendi, **Op.Cit**, P 55.

برميل، حيث استطاعت أن تكتشف 3,211 مليار برميل من النفط في إفريقيا سنة 2000م و3,630 مليار برميل في عام 2001م.

وتتواجد هذه المجموعة في بعض دول الساحل الإفريقي، فهي حاضرة في نيجيريا منذ سنة 1992م، كما تملك 15٪ من أسهم مصنع الغاز المسال فيها، وفي ليبيا سبق وأن أمضت الحكومة الليبية من الشركة الفرنسية (غاز فرانس Gaz Franc) وشركات أخرى من إيطاليا واليابان عقد لإنجاز "مشروع الوفاء"الخاص بتطوير الغاز الليبي بتكلفة إجمالية تقدر بـ 5 مليار دولار، والذي يقع بالقرب من الحدود الجزائرية وليس بعيد عن محطات استخراج البترول والغاز في الجزائر حيث يشترك معها فينفس الحوض الجيولوجي، الأمر الذي يمكن أن يهدد مخزون واحتياطي الغاز والبترول الجزائري وكذا العائدات، وذلك بهدف تصديره إلى أوروبا بحجم 8 مليار م^3 سنويا عبر خط مليته على الساحل الليبي باتجاه ميناء "جيلة" بجزيرة صقلية بمسافة تصل إلى 540 كم، كما شاركت غاز فرانس إلى جانب 34 شركة في الحصول على 12 عقد للتنقيب عن الغز في 41 قطعة في ليبيا، وفي مساحة إجمالية تصل إلى 72500 كم^2 وفي موريتانيا توجد توتال للتنقيب على النفط منذ عام 2004م[1].

[1]Jean pierre Chevènement,Gérard Larcher ets(Sénateurs),«Sahel:pour une approche global», **rapport d'information**, N°720, sénat, France,juillet 2013,P 71 ,167.

الشكل رقم 28: خريطة موقع مشروع الوفاء لاستخراج الغاز الطبيعي بالقرب من الحدود الجزائرية الشرقية:

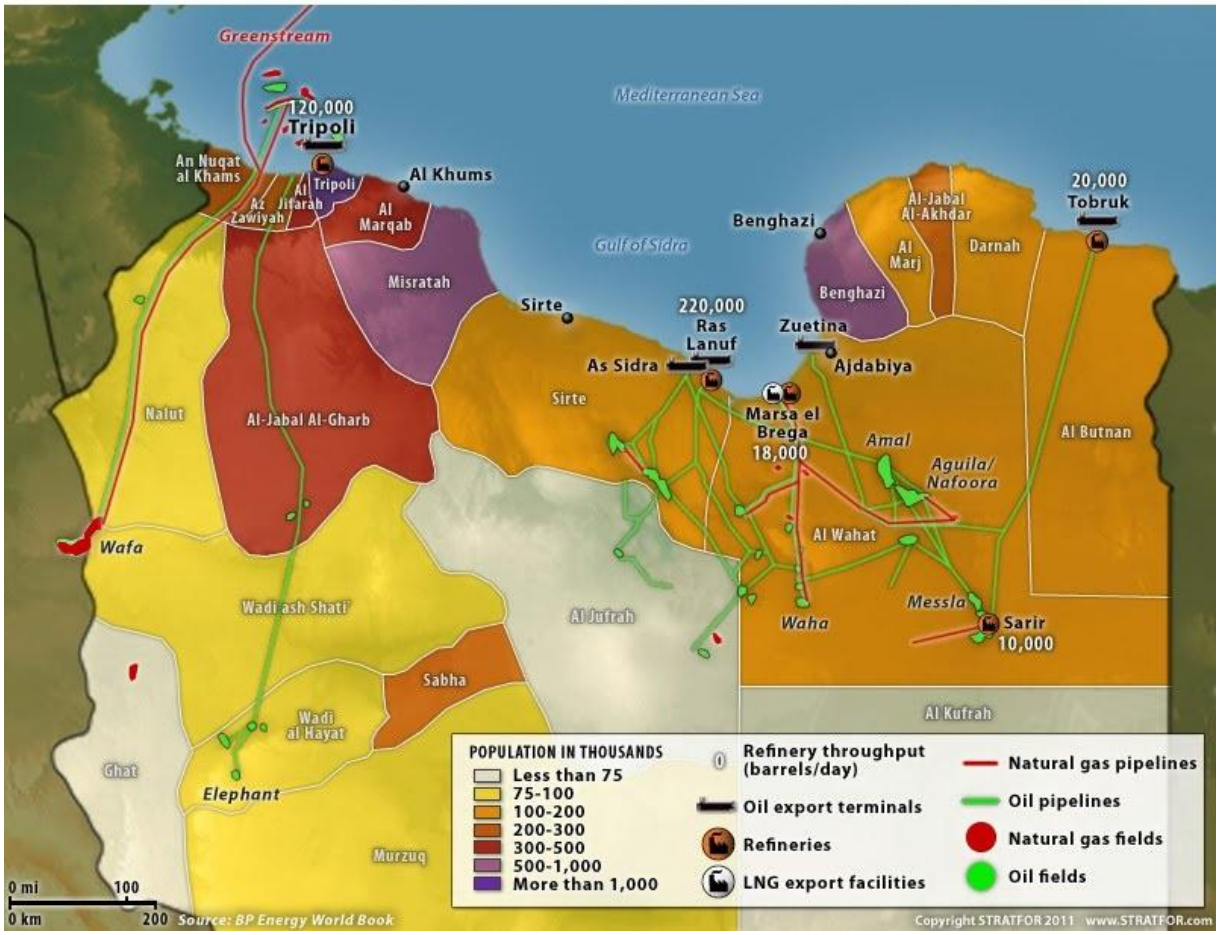

المصدر : بتصرف الباحث http://bloggergeology.blogspot.com/2017/05/blog-post.html

أما في الجزائر فقد أمضت المجموعة الفرنسية وشركة ريبسون الإسبانية، وبريتش بتروليوم البريطانية مع الجزائر عامي 1995م-1996م عقدا بقيمة 5،5- 6 مليار دولار لتطوير واستغلال حقول الغاز بمنطقتي عين صالح وعين أمناس، واستثمرت نفس المجموعة 170 مليون دولار للتنقيب عن الغاز في حقل تيميمون الغازي عام 2007م، كما عقدت في نفس السنة اتفاق شراكة لإنشاء "مركب بتروكيماوي" بمنطقة "أرزيو" بقيمة 3 مليار دولار، إضافة إلى السيطرة على بعض المواقع الإستراتيجية، وقد اتبعت فرنسا مجموعة من الأدوات لتحقيق ذلك منها سياسة القروض حيث قدمت قرض بقيمة 4,6 مليون أورو لدول الساحل الإفريقي في سنة 2013م، وبقيمة 20 مليون أورو في سنة 2014م.

كما ترتبط فرنسا بمصالح اقتصادية مع موريتانيا لاسيما ما يتعلق بخام الحديد الذي يتم استخراجه من منطقة "زويرات" لذلك تخشى فرنسا على مصالحها إذا اتجهت موريتانيا أكثر نحو انتمائها العربي والمغاربي مما قد يعني تناقص علاقاتها مع بلدان غرب إفريقيا، وهذا ما يفسر تقديمها بعض التسهيلات للحركات الزنجية المعارضة واستضافة بعض عناصرها على الأراضي الفرنسية، لأن وجود حركة زنجية أو اتجاه زنجي في موريتانيا، يشدها باتجاه دول غرب إفريقيا "ذات الثقافة الفرنسية"، الأمر الذي يصب طبعا في خدمة المصالح الفرنسية[1].

تقلصت القواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا من 100 قاعدة عام 1960م إلى ثلاث قواعد فقط، بالإضافة لبعض القوات المتمركزة في أماكن أخرى تحتوي هذه القواعد على 8000 جندي فرنسي ، تتمركز القواعد الفرنسية الثلاث في جيبوتي التي تحتوي على قاعدة أمريكية أيضاً كانت قاعدة فرنسية في السابق .، وتعتبر القاعدة الأكبر في أفريقيا، وبها وحدها 1500 جندي فرنسي ، والثانية في السنغال بينما تقبع الثالثة في ليبرفيل بالغابون، كذلك توجد قوات فرنسية في جزيرة رينيون ، تقول تقارير أنها قاعدة ، وتدعم العمليات الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد و ساحل العاج ومالي والصومال ، بينما يرتكز 1200 جندي فرنسي في تشاد "لحماية الرعايا الفرنسيين" كما تقول فرنسا، لكنّ الأصل في هذه القوات دعم حكومة الرئيس "ديبي إتنو" وتقديم الدعم الاستخباراتي للقوات التشادية بينما ينتظر أن يوافق البرلمان ساحل العاج لإنشاء قاعدة أخرى[2].

أما المصالح السياسية والدبلوماسية، فترتكز على أساس تمتين العلاقات مع النخب الحاكمة لتلك الدول، وتقديم نفسها على أساس أنها داعمة للأمن والاستقرار من خلال توظيف دبلوماسيتها في حل العديد من النزاعات كما حدث في ساحل العاج، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت فرنسا طرفا مهما في الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب خاصة في مناطق نفوذها المتركزة أساسا فيساحل الإفريقي وإفريقيا بشكل عام، التي باتت معقلا للعديد من التنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، الأمر الذي شكل تهديدا مباشرا لمصالح فرنسا بالمنطقة، لذلك سعت جاهدة إلى فرض أطروحتها الأمنية في المنطقة والقائمة على منطق التدخل الدولي، وهو ما يتناقض مع المقاربة الأمنية

[1] عبد السلام إبراهيم البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 29.
[2] عبد الرحمن ناصر، "القواعد العسكرية في أفريقيا (2) فرنسا"، 21-06-2018، في الموقع الإلكتروني:
https://www.sasapost.com/french-military-bases-in-africa/

التي تتبناها الجزائر، أضف إلى ذلك تنامي النفوذ الصيني والأمريكي سعيا لتحقيق مصالحه م هم أيضا في المنطقة.

ثانيا: المشروع الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر المشاريع الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي أقدم من المشاريع الأمريكية وذلك بحكم التاريخ الاستعماري الذي يجمع فرنسا بدول المنطقة، والذي يدخل في إطار إستراتيجيتها الأمنية والعسكرية الشاملة في المنطقة التي تعكس المكانة الجيوإستراتيجية للصحراء الكبرى في سياسيات فرنسا التوسعية بما فيها منطقة الساحل الإفريقي التي تعد جزءا هاما من الصحراء الكبرى الإفريقية الغنية بالثروات، وهو الدافع الحقيقي الذي يقف وراء مشروعها القديم للسيطرة على المنطقة، ويندرج هذا المشروع تحت اسم: "التنظيم الموحد لأقاليم الصحراوية OGRS".

ويحمل هذا المشروع أبعادا مختلفة سياسية واقتصادية وعسكرية، وهو تجسيد لفكرة رجل الدين الفرنسي (Le Père de Foucauld) الذي كان يعمل رجل مخابرات قبل أن يتم تعيينه قديسا في 9 أوت 1901، وقد وردت في مراسلاته العديدة التي كانت عبارة عن خطة إستراتيجية سميت بـ (Pan Touareg) على غرار المبادرة الأمريكية التي سميت (pan Sahel)، ويتضمن كيفية تنظيم منطقة الصحراء عسكريا وسياسيا بداية من إقليم Tidikelt (منطقتي عين صالح ورغان) [1]، وقد صرح في إحدى تلك المراسلات: "**يجب عدم السماح للطوارق بتعلم اللغة العربية وتعاليم القرآن بل على العكس يجب منعهم وتحويلهم عن ذلك، وكذلك لا توجد أمكنة أين نعلمهم الفرنسية في ظل سياستنا المتبعة**"[2].

بداية من جوان 1957م دخلت مناطق الطوارق في نظام الحكم الذاتي الذي يشمل المناطق الصحراوية من جنوب الجزائرية ومالي وتشاد والنيجر، وهي مناطق غنية بالموارد الأولية على شاكلة الإمبراطورية الصحراوية القديمة، غير أن هذا المخطط تم إفشاله من قادة الطوارق في حينها من أمثال "محمد علي طاهر" شيخ قبيلة "انتصار تلمزي"، وقد عُرف هذا المشروع كما سبق الإشارة إليه بـ "OCRS" استنادا للقانون الفرنسي الذي صدر في 27 جويلية 1957م[3].

[1]André Bourgeot ,«Sahara: espace géostratégique-et enjeux politique»,**Autrepart**, N° 16, Niger,2000,P23.
[2]**Ibid**, P 24.
[3]Keita Modibo, «La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger », **note de recherche du GRIPCI**, N°10, Chaire raoul- dandurand en études stratégiques et diplomatiques, Juillet 2002, P08.

وقد كانت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي سببا رئيسيا في طرح هذا المشروع، خاصة بعد اكتشاف البترول في الجنوب الجزائري في خمسينات القرن العشرين، لذلك سعت إلى اقتطاع منطقة الصحراء الجزائرية ومنطقة الطوارق وفصلها عن باقي مستعمراتها وتشكيل دولة خاصة بهم تحت تسمية المنطقة المشتركة للأقاليم الصحراوية، وهو ما رفضه الطرف الجزائري خلال "مفاوضات إفيان" الأولى التي عقدت في الفترة الممتدة من 20 ماي إلى 13 جوان 1961م.

وكان الوفد الجزائري في حينها ممثلا بـ "كريم بلقاسم"، و"محمد الصديق بن يحيى"، و"أحمد فرنسيس"، و"سعد دحلب" و"رضا مالك"، و"أحمد بومنجل"، ومع إصرار الوفد الفرنسي على فصل الصحراء، ورفض الوفد الجزائري علقت المفاوضات بين الطرفين، ولم تتجدد اللقاءات إلا بعد اعتراف صريح لديغول بجزائرية الصحراء وسيادة الجزائر عليها، لتأتي "اتفاقية إفيان الثانية" ما بين 17 و18 مارس 1962، التي تم فيها قرار وقف إطلاق النار وإقرار مرحلة انتقالية إبتداءا من 19 مارس، ثم إجراء استفتاء للشعب الجزائري كانت نتيجته استقلال الجزائر في 5 جويلة 1962[1]، ومن خلال استقرائنا للأحداث التاريخية ومتابعة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، تبين لنا أن أطماع فرنسا في الثروات التي تزخر بها صحراء الجزائر مازالت قائمة، والمتغير فيها هي الأدوات والوسائل، حيث تسعى فرنسا للوصول إلى هذه الثروات من خلال السيطرة على دول التماس والجوار مع الجزائر، لضمان تواجها بالقرب من الحدود الجزائرية كما حدث في الحرب على شمال مالي مؤخرا.

ويعد مشروع تنظيم الأقاليم الصحراوية الموحدة تجسيدا لفكرة صحراء فرنسية وتأكيدا للأطماع الفرنسية عبر ظهور مشروع ثاني داخل التنظيم يحمل اسم "منطقة التنظيم الصناعي الإفريقية ZOIA"، والذي كان مسؤولا عنه "إيريك لابون" حيث امتد هذا التنظيم الصناعي الإفريقي من "كونغو برازافيل – سابقا– مرورا بالنيجر ومالي صعودا نحو الجزائر ليعبر المملكة المغربية، ثم من الجزائر إلى فرنسا.

[1] دحو ولد قابلية، "اتفاقية إيفيان الاتصالات، المحادثات والمفاوضات إبان ثورة التحرير الوطني 1954-1962"، 22-06-2018في الموقع الإلكتروني: ,.http://www.dgsn.dz/IMG/pdf/watika_juin_2012.pdf

الشكل رقم 29: خريطة توضح المشروع الفرنسي المنطقة المشتركة للأقاليم الصحراوية:

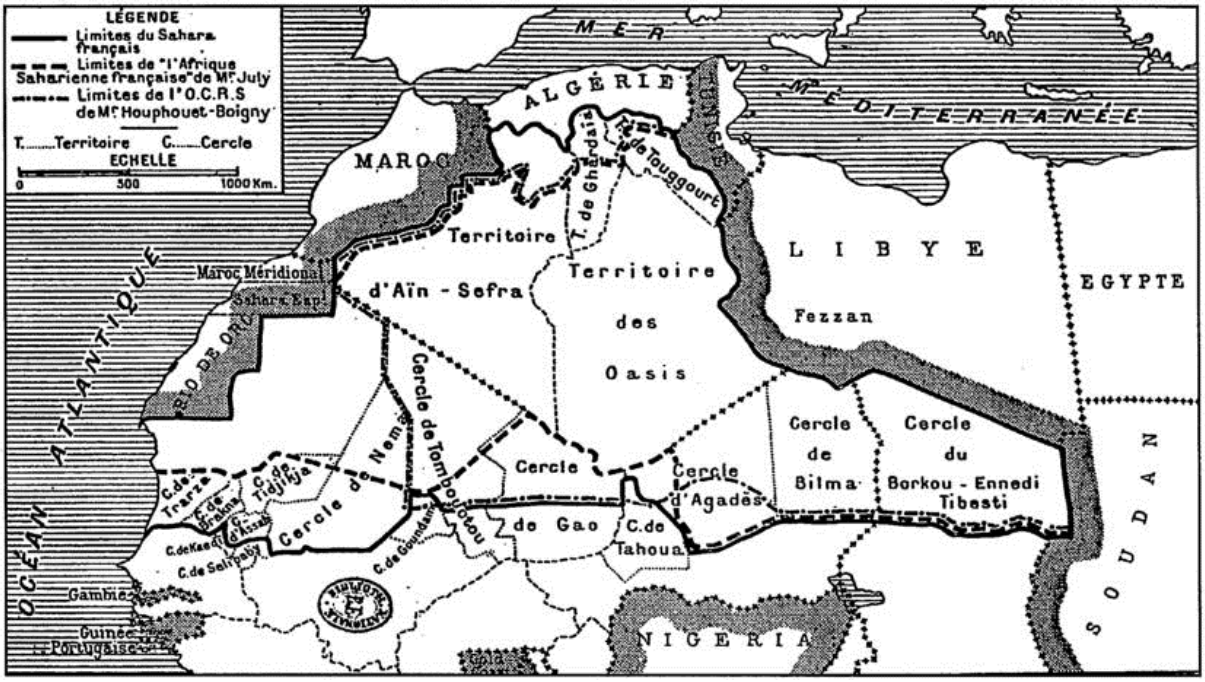

المصدر: بتصرف الباحث http://www.histoire-et-philatelie.fr/pages/009_algerie/12_soummam_a_alger_p2.html

وبعد حصول العديد من الدول الإفريقية على الاستقلال مع بداية الستينات بما فيها دول الساحل الإفريقي، انتهى مشروع التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية ومعه مشروع منطقة التنظيم الصناعي الإفريقية، ولكن نهاية تلك المشاريع لم تعن نهاية التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا كونها بقيت مرتبطة عسكريا مع بعض الدول الإفريقية بمعاهدات عسكرية دفاعية ثنائية، وقد تبنت فرنسا بعد استقلال الدول الإفريقية إستراتيجية مغايرة ترتكز على سياسة الدولة المحورية، وذلك باعتمادها على دولة إفريقية معينة، على غرار "ساحل العاج"و"الغابون" و"السنغال" في غرب إفريقيا، كما تبنت فرنسا مقاربة أمنية مبنية على التدخل العسكري لمواجهة التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي، وبالتالي تهديد الأمن الجزائري بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثالثا: أدوات تنفيذ المشروع الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي:

استعملت فرنسا لتحقيق مصالحها مجموعة من الأدوات بداية من الحملات الإعلامية إلى إكراهات المنظمات الدولية وضغوطات المؤسسات المالية وصولا إلى التدخل العسكري لتنفيذ مشاريعها وخططها في المنطقة، ولذلك تعتمد الرؤية الفرنسية على المزاوجة ما بين دعم القدرات الأمنية والاستخباراتية لدول المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى تقديم المساعدات اللوجيستية للهجمات التي تشنها تلك الدول الحليفة ضد التنظيمات الإرهاب وصولا إلى التدخل العسكري إذا لزم الأمر مثلما حدث في العملية العسكرية المشتركة بين القوات الفرنسية والموريتانية عام 2010م لإطلاق سراح الرهينة الفرنسية المدعو "ميشال جيرمايو" [1]، حيث تَعتَبر فرنسا تدخلها العسكري في المنطقة يهدف إلى حماية رعاياها المتواجدين بكثرة بسبب العلاقات التاريخية والاقتصادية التي تجمع فرنسا بدول الساحل الإفريقي[2].

فالحرب على الإرهاب هي من الأسباب التي تريد فرنسا العودة من خلالها إلى المنطقة في ظل الصعوبات التي تعرضت لها سياستها في المنطقة بسبب رفض قبائل الطوارق دعمها لحكومتي مالي والنيجر، بالإضافة إلى أن شركة أريفا الفرنسية تسبب الكثير من الأضرار البيئية، الأمر الذي يعني عدم وجود تعاطف على المستوى المحلي مع الفرنسيين، ولذلك فإن عمليا القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أعطت فرنسا شماعة تعلق عليها فرنسا سبب عودتها إلى المنطقة، حيث أعلنت مصادر أمنية في النيجر عودة القوات الفرنسية بعد غياب لأكثر من 25 سنة بالتزامن مع إعلان فرنسا الحرب على ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومشاركتها مع الجيش الموريتاني في معارك لتحرير المختطفين الفرنسيين، وقامت بإرسال 100 متخصص في مكافحة الإرهاب و3 طائرات مجهزة بما يساعد في تعقب الخاطفين الذين يرجح أنهم اقتادوا الرهائن إلى الأراضي المالية، الأمر الذي استوجب موافقة حكومة النيجر على دخول القوات الفرنسية مجالها لأول مرة منذ ربع قرن، وهو ما استبقته الجزائر بإنشاء قيادة ميدانية مشتركة مع موريتانيا ومالي والنيجر في أفريل 2010م كإطار ينسق الجهود الرامية للتصدي لخطر القاعدة، ما يدل على وجود تنافس بين الدول في هذه المنطقة.

[1] علي الفقي، "عمليات القاعدة في بلاد المغرب.. الأخطار والتداعيات"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد 193، 20 جانفي 2011، ص 21.
[2] Jean- pierre Chevènement&Gérard Larcher ets(Sénateurs), **Op.Cit**, P 165.

وتعد الحرب على شمال مالي من أهم الأدوات الفرنسية لتنفيذ مشاريعها وحماية مصالحها في منطقة الساحل الإفريقي، حيث قامت فرنسا بدعم من القوى الغربية بإعلان الحرب في مالي ضد الجماعات الإرهابية بداية من جانفي 2013م، وذلك كامتداد لإستراتيجيتها في المنطقة والتي تدخل في إطار تدعيم مقاربتها الجيو سياسية القائمة على حماية مصالحها الاقتصادية والتي تمثلها الشركات الفرنسية الثلاثة توتال للنفط، أريفا لليورانيوم، ألف للغاز، الناشطة في الساحل الإفريقي –منطقة النفوذ التقليدي الفرنسية– فالصحراء الإفريقية الغنية بالثروات كشمال مالي التي تسعى فيها إلى الحصول على عقود لصالح شركاتها في مجال البترول والمعادن المتوفرة بالخصوص في منطقة "سميت وتماسنا" [1]، التي تتطلع فيها لبسط السيطرة على المنطقة بما فيها الصحراء الجزائرية، وذلك إحياءا لمشروعها القديم "التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية"، خاصة مع صعود نخب جديدة كـ "نيكولا ساركوزي" وخَلَفُه "فرانسوا هولاند"، وهي النخب التي أصبحت تحلم باستعادة أمجاد فرنسا وتدارك الأخطاء الماضية التي سمحت بانتهاء الاستعمار التقليدي والتخلي عن مستعمراتها القديمة في إفريقيا محاولة في ذلك الاستفادة من الظروف التي تمر بها المنطقة لتبني مشروع جديد.

كما أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي يدخل في إطار العقيدة الفرنسية التي تؤمن بأن الخريطة التقليدية التي ضبطت بعد فترة الاستعمار التقليدي للمنطقة أصبحت غير صالحة وأن الظروف الحالية تساعد في إعادة ترتيب المنطقة وفق خريطة جديدة تساهم هي في صناعتها، وهي الرؤية التي تساندها فيها الكثير من القرى الأوروبية التي تبحث عن حلول لأزمتها الاقتصادية المعقدة عبر إحداث أزمات دولية والمشاركة في حلها، حتى تتمكن من إيجاد أسواق جديدة واستنزاف خيرات أخرى من المنطقة خاصة في ظل تنامي الدور الصيني في القارة الإفريقية التي تتعارض مع بعض السياسات والمفاهيم الأوروبية والغربية ومنها ما يتعلق بمفهوم الإرهاب.

ونجد أن الأطراف الرابحة في هذه الحرب هي الأطراف البعيدة جغرافيا عن المنطقة خاصة باستعمالها أدوات وأساليب وتقنيات توفرها التكنولوجيا الحديثة والتي تكون تكاليفها أقل من الناحية البشرية، وتأتي في مقدمة هذه الأساليب ما يعرف بالحرب الإليكترونية، وتقنيات الطائرات بدون طيار التي أثبتت نجاحها في الحرب على القاعدة بباكستان وأفغانستان وغيرها، والتي قد تفيد في منطقة الساحل

[1] Jean- pierre Chevènement&Gérard Larcher ets(Sénateurs), **Op.Cit**, P 71.

الإفريقي التي تعتبر أقل صعوبة من تلك المناطق الجبلية الآسيوية، إضافة إلى القرب الجغرافي للقواعد العسكرية الغربية من حدود منطقة الساحل الإفريقي.

وقد لجأت فرنسا وحلفاؤها إلى الحلول العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي للقضاء على الجماعات المسلحة الناشطة هناك دون البحث عن الأسباب الحقيقية التي أوجدت هذه الجماعات، وغَذَت نشاطاها كالحرب في ليبيا، التي نتج عنها انتشار رهيب للأسلحة في المنطقة، وحسب العديد من المحللين فإن هذا الانتشار يدخل ضمن الإستراتيجية الغربية والفرنسية التي تهدف إلى السيطرة على المنطقة وإيجاد منفذ لها من خلال تسهيل عملية إخراج الأسلحة من ليبيا إلى الصحراء عبر عدة قنوات، ووضعه في أيدي كل الراغبين فيه بداية من القبائل المتمردة على أنظمة الحكم، وانتهاءا بالجماعات المسلحة لخلق الاضطرابات في المنطقة وإيجاد مبرر للتدخل العسكري، وجاء هذا تزامنا مع رغبة الدول الغربيةفي إسقاط نظام القذافي وتدمير ليبيا وإفراغها من السلاح حتى تكون دولة ليبيا الجديدة مضطرة إلى شرائه من عندها في إطار إعادة بناء منظومتها العسكرية، ومن ثم إنعاش تجارة السلاح لدى تلك الدول، ولتتولى أيضا إعادة إعمار ليبيا بعد تدميرها وذلك وفق شروطها، وبذلك تجد موطئ قدم لها في منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي:

أولا: المصالح الأمريكية:

تندرج منطقة الساحل الإفريقي ضمن جوهر السياسة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقي، والتي تقوم أساسا على تأمين الوصول إلى مصادر النفط الإفريقي، حيث أن 15% من البترول الذي تحتاجه الولايات المتحدة الأمريكية يأتي من وسط وغرب إفريقيا، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة لتصل إلى 20%، كما تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لاستيراد 25% من احتياجاتها النفطية من إفريقيا بالرغم من أنها تنتج 7 ملايين برميل في اليوم أي ما يعادل 10% من الإنتاج العالمي [1]، ويأتي ذلك في إطار الرؤية الأمريكية المطالبة بتقليل الاعتماد على بترول الشرق الأوسط وتنويع مصادر الحصول على الطاقة، ولذلك قام الرئيس بوش بالربط بين الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعي في إفريقيا وبين المصالح القومية الأمريكية، حيث أعلنت إدارته بأن النفط الإفريقي هو بمثابة هدف إستراتيجي للولايات

[1]Ben Yahmed Béchir, «Une Odeur de pétrole»,**Jeun Afrique**,N° 1941,Paris,1998, P 4-5.

المتحدة الأمريكية خاصة مع احتمال استيرادها برميلين من أصل ثلاث براميل نفط تستهلكها بحلول 2020م.

وفي تقرير "ديك تشيني" وزير الدفاع الأمريكي عام 2002م اعتبر أن إفريقيا تعد أحد المصادر الإستراتيجية للطاقة، حيث قدرت الاحتياجات الأمريكية في 2015 بـ 25% من الطاقة الإفريقية، وقد تصل إلى 35% فضلا على أن تكلفة استخراج النفط في إفريقيا تقدر بـ 12 دولار للبرميل، بينما تبلغ التكلفة الكونساس الأمريكية على سبيل المثال بـ 30 دولار للبرميل، ويزداد اهتمام أمريكا بالطاقة الإفريقية مع بروز أقطاب أخرى في إفريقيا مثل الصين، الأمر الذي ترفضه أمريكا ضمنيا، حيث غيرت سياسة الاحتواء المطبقة أثناء الحرب الباردة ضد الخطر الشيوعي بسياسة أخرى استباقية في منطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا، والتي تعد مجال نفوذ لقوى استعمارية تقليدية سابقة مثل فرنسا، مما يبين بأن أمريكا لا تقبل بأقطاب أخرى منافسة لها وأن مصلحتها تكمن في إيجاد منفذ لها في إفريقيا ليس فقط في إطار تقاسم الأدوار وإنما في إطار تنافس واضح بين مختلف القوى الفاعلة في المنطقة[1].

وتوجه الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما متزايدا لمصادر البترول في غرب القارة الإفريقية خاصة عقب تصاعد موجة الاضطرابات في الشرق الأوسط، حيث تشير التقارير الإستراتيجية الأمريكية إلى أن غرب إفريقيا قد يتحول في المدى القريب إلى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية خاصة في الساحل الغربي لإفريقيا، لذلك تسعى لتأمين "خط أنابيب تشاد الكامرون" الذي يضخ 250 ألف برميل من النفط يوميا باتجاه المحيط الأطلسي، وكذلك خليج غينيا الذي يعتبر شريطا ساحليا مليئا بالنفط[2].

وتعتمد أمريكا في تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في غرب إفريقيا على أكبر شريك تجاري لها في المنطقة وهي "نيجيريا" التي تعتبر دولة محورية في إفريقيا الغربية، كما تعد ثالث مصدر للنفط المتجه للولايات المتحدة الأمريكية بعد كل من المملكة العربية السعودية وفنزويلا [3]، ويوظف البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول المنطقة، حيث في فترة من الفترات حولت الولايات

[1] Klaus Naumann (eds), «Towards a Grand Strategy for an Uncertain World -Renewing Transatlantic Partnership», **Noaber Foundation Dorpstsstraat**, 2007, P 58-62.

[2] Samia Goubi, «Déploiement militaire et stratégie de dominance»,**El –Djeich**, N° 572,Mars 2011,P46 ,47.

[3] حمدي عبد الرحمن، "السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، **السياسة الدولية**، العدد 144، مطابع الأهرام، القاهرة، أفريل 2001، ص 195.

المتحدة الأمريكية موقفها من دعم انفصال جنوب السودان إلى وحدة السودان، وذلك حتى تتمكن من استثمار يكون ناجح إذا كانت موحدة وليست مقسمة خاصة وأن البترول يمتد من جنوب السودان إلى غربه، إضافة إلى اكتشاف البترول في تشاد الدول المجاورة للسودان ليتقرر من خط الأنابيب من تشاد إلى الكاميرون على مسافة 1050 كلم، كما قد يمتد لنقل بترول غرب السودان عبره [1]، وتتم الاستثمارات الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي عبر ثلاث شركات كبرى هي "إكسون موبيل" " Exoon Mobile"، "بتروغاز" "Petrogaz"، "شيفرون" "Chivroon".

الشكل رقم 30: خريطة توضح خط أنابيب نقل النفط والغاز من تشاد إلى المحيط الأطلسي عبر أراضي الكاميرون:

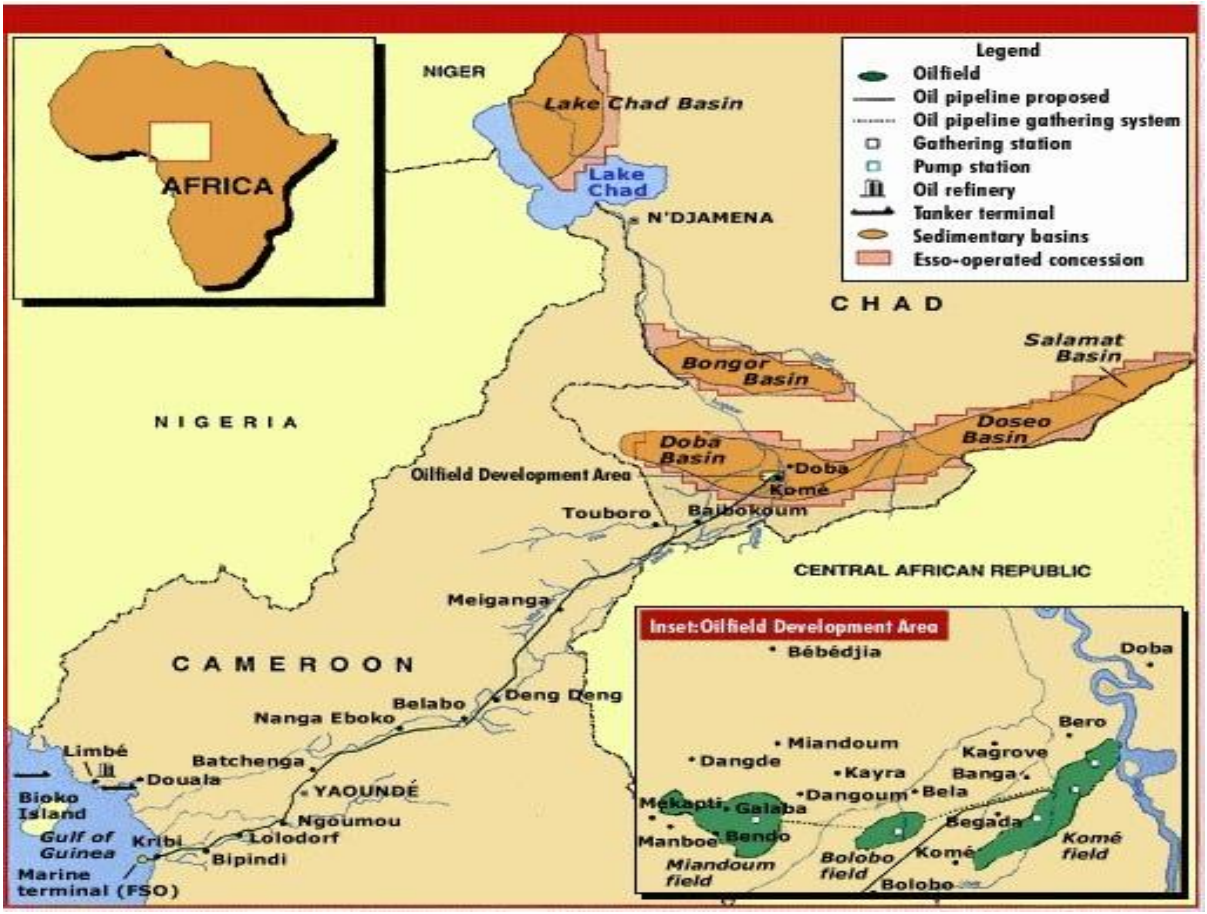

المصدر: بتصرف الباحث

http://affordablehousinginstitute.org/blogs/us/2006/07/chad_pipeline_w.html

[1] حلمي شعراوي، **"الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا"**، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2010، ص 195.

وقد صدر تقرير من مجلس الأمن القومي الأمريكي في ماي سنة 1997م أن 600 مليون نسمة الذين يسكنون جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى يمثلون أحد أكبر الأسواق في العالم، فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تصدر إلى إفريقيا السوداء أكثر مما تصدره لمجموع دول "الإتحاد السوفيت ي" السابق، وزيادة حجم هذه التجارة يشكل فائدة كبرى للعمالة الأمريكية وللشركات الأمريكية[1].

وتبرز الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها المتزايد بمنطقة الساحل الإفريقي بمكافحة الإرهاب الذي يقوده تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والذي يتطلب نشر قوات هناك والقيام بضربات استباقية في المنطقة حفاظا على مصالح الغرب بها، بالإضافة إلى إدراك مراكز صنع القرار الأمريكية لأهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في إفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة وذلك من خلال دفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي عبر ثلاثة محاور أساسية تدخل ضمن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في العالم[2]، هذه المحاور الثلاث تتمثل في:

- ويقوم المحور الأول على تطبيق مفاهيم الشراكة الإفريقية التي تقوم على إنهاء مرحلة تلقي المساعدات المالية وإحلال التبادل التجاري محلها، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة.
- أما المحور الثاني فيركز على دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي لاسيما في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في المنطقة.
- أما المحور الثالث فيقوم على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي بما يحقق الأمن والاستقرار وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية[3].

هذا بالإضافة إلى حماية المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، والتي تتعرض لمجموعة من التهديدات الأمنية كانتشار الأسلحة، والمخدرات، والجريمة المنظمة، والأمراض، والمشاكل البيئية، الأمر الذي أعطى مبررا آخر للتَوَاجُد الأمريكي في المنطقة، خاصة وأن هذه المشاكل أصبحت تؤثر على الأمن الإقليمي والدولي حسب الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا[4].

---

[1] Soudan Francois, «Le voyage de siècle», **Jeun Afrique**, N° 1939, Paris, 1998, P 13.

[2] The White House Washinton, «**the national security strategy of the united states of America**», may 2010, P 07-14.

[3] حمدي عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

[4] Lauren Ploch, «Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa», **congressionalresearch services**,2009, P04.

ولذلك يوجد اتفاق بين صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية على أن إفريقيا تحتل موقعا مهما في منظومة المصالح الأمريكية في العالم، فهذه القارة تملك معابر تجارية وموانئ بحرية مهمة على المحيطين الهندي والأطلسي، وهو ما يجعلها مهمة للولايات المتحدة الأمريكية في عمليات توسيع انتشارها العسكري في العالم والذي يمثل إحدى أدوات إبراز القوة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى توفرها على ثروات باطنية معدنية متنوعة كالنفط والنحاس والذهاب واليورانيوم، حيث تمثل مطمعا للشركات الأمريكية، فضلا عن وجود أسواق إفريقية ناشئة تصل إلى 750 مليون نسمة أمام حركة التجارة والاستثمارات الأمريكية[1].

كما أن هناك ارتباط ثقافيا وتاريخيا وسياسيا بين السود الأمريكيين والأفارقة، حيث يوجد ما يقارب 30 مليون ناخب أفرو أمريكي، ومن هنا فإن القارة الإفريقية حاضرة بقوة في برامج المرشحين للانتخابات الرئاسية الأمريكية، لذلك عمدت السياسة الأمريكية إلى التواجد في إفريقيا من خلال دعم نمط الدولة القائد في إفريقيا، حيث ركزت على اختيار دولة محورية في كل منطقة إقليمية مثل جنوب إفريقيا في الجنوب، ونيجيريا في الغرب، وأوغندا في الوسط، وإثيوبيا في الشرق[2].

لذلك فإن المحددات الثابتة من الموقع الإستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تؤكد على أهمية منطقة الساحل الإفريقي في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي مدركات صانع القرار الأمريكي خاصة فيما يتعلق بإستراتيجية تحقيق الأمن الطاقوي.

ثانيا: المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي:

لتنفيذ إستراتيجيتها في منطقة الساحل الإفريقي، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادرات أهمها:

1 مبادرة عبر الساحل (PAN SAHEL INITIATIVE):

هي مبادرة أمريكية تدخل ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي والتي تندرج في إطار إستراتيجيتها الشاملة لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هذه الأحداث أدت إلى انهيار نظرية الأمن القومي الأمريكي على يد عدو غير تقليدي (تنظيم القاعدة) وهو ما أدى إلى

[1] خالد حنفي علي، "السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا... رؤى وأدوات متغيرة"، **السياسة الدولية**، العدد 163، جانفي 2006، ص 146.
[2] **المرجع نفسه**، ص 147.

إعطاء قوة دفع لنظرية الجمهوريين التي تقوم على أن أمن المواطن الأمريكي لم يعد مرتبطا بالداخل فقط، وإنما بمناطق مختلفة من أرجاء العالم قد يأتي منها الخطر، ومن هنا تبلورت مسألة التوسع العسكري عبر توجيه ضربات وقائية في مناطق العالم لأي خطر يهدد الأمن الأمريكي بما في ذلك منطقة الساحل الإفريقي[1].

ولذلك جاءت مبادرة عبر الساحل التي أعلن عنها الرئيس "جورج بوش الابن" في نوفمبر 2002م وتشمل أربعة دول إفريقية هي موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد، والتي تعتبرها الولايات المتحدة مناطق خصبة لانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة كتجارة المخدرات وتهريب السلاح وغيرها[2]، وهو ما انطلق منه الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" في القول بأن "هناك عدة نقاط تشابه بين الساحل الإفريقي وأفغانستان في عهد طالبان مما يدفع بضرورة التعاون مع هذه الدول لاستئصال ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تهدد جميع دول العالم بفضل سرعة انتشارها، وهو ما يفرض وجوب محاربتها أينما وجدت"، لذلك صنفت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الساحل الإفريقي ضمن "لائحة المناطق الخطرة" في سنة 2003[3].

وقد قامت مبادرة عبر الساحل على التعاون العسكري عبر استعمال تكنولوجيا الأقمار الصناعية لمراقبة تحركات الإرهابيين، وتموين القوات النظامية لدول الساحل بالعتاد اللازم في مجال الاستعلامات، والمساهمة في تكوين قوات متخصصة في محاربة الإرهاب، وتقديم تدريبات للقوات المسلحة في دول المنطقة لمواجهة الإرهاب، وتطبيقا لذلك شاركت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مباشر خلال شهر مارس 2004، في عملية عسكرية مشتركة قامت بها أربعة من دول الساحل (مالي، النيجر تشاد، الجزائر) ضد الجماعة السلفية للدعوة والجهاد، حيث تم إرسال ما يقارب 500 جندب أمريكي تحت اسم "الفريق المعادي للإرهاب"[4].

---

[1] Lauren Ploch, «Africa Command: U.S. StrategicInterests and the Role of the U.S. Military in Africa», CRS, **Report for Congress Prepared for Members and Committees of Congress**, July 22, 2011, P 23.

[2] The White House Washinton, «**the national security strategy of the united states of America»**, 17 september 2002, P 05-09.

[3] أنيسة مخالدي، **"**صحراء الساحل الإفريقي... قاعدة خلفية جديدة للإرهاب**"**، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 10635، لندن، 10 جانفي 2008.

[4] Jeremy Keenan,«**the dark Sahara: America 's War on Terror in Africa**», Pluto Press, London, 15 Juin 2009, P 13.

2 مبادرة محاربة الإرهاب عبر الصحراء (Trans- SaharanCounter – Terrorism Initiative TSCTP):

تدخل هذه المبادرة في إطار تطوير الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجيتها الشاملة في مكافحة الإرهاب، وقد جاءت لتطوير المبادرة السابقة (مبادرة عبر الساحل)، وهي برنامج تابع للولايات المتحدة الأمريكية وضع سنة 2005م يجمع بين هذه الأخيرة و 09 دول إفريقية هي: تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، المغرب، تونس، الجزائر، نيجيريا *، وهذا يعني توسيع المبادرة السابقة من أربعة دول إلى تسعة دول بهدف تقاسم المعلومات بما فيها معلومات التخطيط العملياتي بين مختلف الدول لمواجهة المنظمات الإرهابية[1].

وقد شملت المبادرة التعاون في مختلف المجالات، العسكرية والسياسية والاقتصادية، بحيث يعد هذا البرنامج الوحيد ضمن برامج المساعدات الخارجية الأمريكية ومحاربة الإرهاب الذي تخطى التدريب والتجهيز العسكريين ليشمل المساعدات من أجل التنمية وترقية الديمقراطية والحكم الراشد، وهذا ما جاء في تصريحات مختلف المسؤولين الأمنيين الأمريكيين.

فقد صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية "جوني كارسون" سنة 2009م أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بدعم دول منطقة السحل الإفريقي لتحسين أمنها طويل الأمد وإنهاء قدرة القاعدة في المغرب الإسلامي، وبأن دور الولايات المتحدة طبقا لمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي طرحتها واشنطن في عام 2005م تقوم على تقديم مساعدات سنوية تقدر ما بين 120 إلى 150 مليون دولار تستفيد منها عشر دول في شمال وغرب إفريقيا هي: الجزائر، تشاد، مالي، المغرب، تونس، موريتانيا، النيجر، السنغال، إضافة إلى بوركينافاسو التي انضمت إلى المبادرة في عام 2009م، وتجري الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة مناورات عسكرية مشتركة مع هذه الدول كل عامين يحضرها ممثلون لبعض دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)[2].

* يمكن ملاحظة أنه هناك بعض الدول ضمن هذه المجموعة 09 لا تنتمي جغرافيا لدول الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، كما نلاحظ وجود 07 دول من أصل 09 منتجة للنفط ضمن هذه المجموعة أيضا.

[1] Lauren Ploch, **Op.Cit,** P 23.
[2] **Ibid** , P 24.

وبذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية عبر مبادراتها في منطقة الساحل الإفريقي إلى تقديم نفسها على أنها تسعى إلى إحداث حركية في سياستها تكون مبنية على التعاون مع دول الساحل وغرب إفريقيا وشمالها حتى لا تتحول المنطقة الرخوة إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية المرتبطة بالجرائم المنظمة والمتاجرة بالأسلحة والمخدرات وتهريب البشر وغيرها، حيث سخرت 560 مليون دولار لتمويل مواجهة الإرهاب والحركية الإجرامية بالمنطقة، والمقاربة الأمنية الأمريكية ترتكز على أمننة منطقة الساحل الذي لا يجب أن يقتصر على الجانب العسكري، وإنما من خلال الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة الذي يقضي بدعم القدرات الداخلية لدول هذه المنطقة، ودعم قدراتها على المستوى الإصلاح الإداري والسياسي من خلال انتشار البعثات العسكرية والإقرار بأن مكافحة الإرهاب وأشكال الإجرام الأخرى لا يتم عن طريق أمريكا بمفردها وإنما بمشاركة دول المنطقة.

الشكل رقم 31: الدعم المالي الأمريكي من خلال المبادرات المُوجهة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا:

المنطقة الإفريقية المستفيدة	حجم المساعدات المالية المخصصة (مليون دولار)
مبادرة غرب إفريقيا (west African Initiative)	200 مليون دولار مقدمة سنويا
مبادرة دول الساحل (Pan-Sahel Initiative)	125 مليون دولار
مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا (East Africa Counter Terrorism initiative)	100مليون دولار بداية 2003م
مبادرة دول الساحل (Pan-Sahel Initiative PSI)	7,5 مليون دولار نهاية 2004م
مبادرة شمال إفريقيا (north African initiative)	6,5 مليون دولار للمغرب

المصدر: من إعداد الباحث.

3 -القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM:

أ -تأسيس قاعدة الأفريكوم:

لقد قررت الإدارة الأمريكية برئاسة "جورج ولكر بوش" إنشاء "القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا "* في نهاية سنة 2006م، وقد أعلنت رسميا عن تأسيسها في 06 فبراير 2007م، في حين بدأ العمل الفعلي لها في 01 أكتوبر 2008م، واختيرت مدينة "شتوتغارت" الألمانية مقرا لها[1]، وجيبوتي مركزا للعمل التنسيقي الإفريقي من خلال هيئة التنسيق التي تشرف على العمليات العسكرية الكبرى في المنطقة، ويبلغ قوامها ألف عنصر بين عسكري ومدني، ورصد لها البنتاغون ميزانية سنوية قدرها 250 مليون دولار[2]، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لتصريح السفيرة "فيكي هادلستون" ومساعدة نائب كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بالدفاع والشؤون الإفريقية أن قاعدة أفريكوم أنشئت على أساس مهام محددة منها تعزيز القدرات العسكرية لبلدان إفريقيا لمواجهة الجريمة المنظمة مثل الاتجار بالمخدرات، والسلاح والهجرة السرية، والمشاركة الغير مباشرة في عمليات مكافحة الإرهاب وذلك من خلال التنسيق الأمني بين عدد من الدول الإفريقية[3].

وتتألف إدارة أفريكوم من موظفين مدنيين وعسكريين بما في ذلك مسؤولين من وزارة الخارجية وهيئة التنمية الدولية (USAID)، وتتولى بالإضافة إلى المهام العسكرية التقليدية مراقبة تنفيذ الأنشطة والبرامج التي يتم تمويلها من خلال وزارة الخارجية الأمريكية، كما تتولى أفريكوم مهام البرامج العسكرية وكافة الأنشطة التي تُمَولها وزارتا الخارجية والدفاع في القارة الإفريقية، ومن بين هذه الأنشطة التي تعنى بمتابعتها[4]:

- برامج التدريب والمناورات العسكرية المشتركة والتي تتم على أساس ثنائي أو جماعي فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم التدريبات اللازمة للعسكريين الأفارقة عبر برامج تدريبية وتعليمية متنوعة بالإضافة إلى

---

* كانت القارة الإفريقية موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية، هي القيادة الوسطى أو المركزية وقيادة الباسيفيك والقيادة الأوروبية مما خلق صعوبات في التنسيق والعمل، وبعد هجمات 11 سبتمبر أصبح التفكير في إنشاء قاعدة مستقلة خاصة بإفريقيا، ومنه تم إنشاء الأفريكوم.

[1] Theresa Whelan, «Why Africom?, Department of Defense», August 2007, P 01-11. www.africom.mil/.../pdfFiles/Why%20Africom.

[2] عبد المنعم طلعت، **"القيادة الأمريكية في إفريقيا... الأبعاد والتداعيات"، السياسة الدولية**، العدد 179، جانفي 2010، ص 97.

[3] Lauren Ploch, «Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa», **Op.Cit**,P23.

[4] حمدي عبد الرحمن حسن، **"إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا"، السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008، ص 184-185.

ذلك تقوم بمناورات مشتركة مع القوات الإفريقية وكذلك الأوروبية الحليفة بهدف تدريب الأفارقة والجنود الأمريكيين أنفسهم لمواجهة احتمالات تدخلهم في إفريقيا إذا اقتضت الضرورة[1].

- برامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية "ACOTA"، وقد بدأ هذا البرنامج في عام 2002 ليحل محل مبادرة التدخل في الأزمات الإفريقية التي طرحتها إدارة كلينتون عام 1997م، ويهدف برنامج أكوتا إلى توفير التدريب والمساعدة للقوات الإفريقية لتولي مهام حفظ السلام في مناطق صراعية معقدة، وتشمل هذه التدريبات القيام بمهام شرطية في مواجهة المدنيين العزل، وكذلك القيام بمهام عسكرية هجومية ضد أية قوات معادية.
- برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي " IMET"، وهو يهدف إلى إحضار العسكريين الأفارقة إلى الأكاديميات العسكرية وغيرها من المؤسسات التعليمية داخل الولايات المتحدة وذلك بغية الحصول على تدريبات مهنية.
- برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، إذ يتولى هذا البرنامج بيع المعدات العسكرية للدول الإفريقية، حيث جرت العادة أن تقوم الولايات المتحدة بإعفاء الدول الإفريقية من تسديد بعض القروض، ففي عام 2006م حصلت الدول الإفريقية جنوب الصحراء على نحو 14 مليون دولار من برامج التمويل العسكري، بينما حصلت كل من المغرب وتونس على نحو 21 مليون دولار أخرى.
- برنامج أمن الحدود والسواحل الإفريقية، ويوفر هذا البرنامج المعدات المتخصصة اللازمة للدول الإفريقية للقيام بهذه المهام الأمنية مثل عربات ومعدات المراقبة، ويهدف البرنامج إلى زيادة قدرة الدول الإفريقية على مقاربة وحماية حدودها البرية والبحرية في مواجهة عمليات التهريب والإرهاب وكافة الأنشطة غير الشرعية.
- برنامج المعدات العسكرية الزائدة، ويهدف هذا البرنامج إلى منح المعدات العسكرية الزائدة إلى الدول الإفريقية.

ب -دوافع تأسيس الأفريكوم:

هناك أسباب حقيقية وراء إنشاء أمريكا للقيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا منها:

[1] Lauren Ploch , «Afri Geo-politics beyond Washington: Africa's alternative security and development partnershipsca», **Annual Report,** 2008, P 08.

- ما يتعلق بالجوانب البيروقراطية والإدارية، حيث كانت المهام الإفريقية موزعة على أكثر من قيادة عسكرية، ومع تزايد الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، باتت القيادة الأوروبية تكرس جانبا كبيرا من جهدها لمناقشة القضايا الإفريقية، وعليه كان من الضروري إنشاء قيادة جديدة خاصة بإفريقيا تستطيع مثل هذه القيادة أن تنافس القيادات الأخرى على تخصيص الموارد والنفوذ.
- دعم دول إفريقية موالية بحيث تكون مستعدة للتدخل المباشر إذا دعت الضرورة لذلك، ومن الملاحظ أن القائمة الأمريكية تركز على دول ذات ثقل إقليمي معين تراها مهمة في إدارة حملتها العالمية للحرب على الإرهاب ولتأمين المصالح الأمريكية العليا في القارة الإفريقية، ولذلك فإن تزايد أهمية الاعتبارات الأمنية والدفاعية لإفريقيا يفسر لنا إقدام إدارة بوش على تخصيص قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا.
- تأمين موارد الطاقة، إذ يرى بعض المحللين أن قيام الرئيس بوش بالربط بين الوصول إلى مصادر الطاقة والنفط والغاز الطبيعي في إفريقيا وبين المصالح القومية الأمريكية يمثل الدافع الأساسي لإنشاء أفريكوم، أي أن أحد الأهداف الرئيسية يتركز على حماية موارد النفط الإفريقية.
- إحتواء النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا خاصة وأن الصين تستثمر دعوات إفريقية متصاعدة مطالبة بالتوجه شرقا للتخلص من قيود المشروطية السياسية والاقتصادية والخاصة بالشفافية والحكم الراشد التي تفرضها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع إفريقيا، وقد أصبح النفوذ الصيني واضحا في مجالات النفط ومشروعات البنية التحتية الأساسية في كثير من أنحان إفريقيا لدرجة أنه أطلق على عام 2006م، عام الصين في إفريقيا فضلا عن انعقاد القمة الصينية الإفريقية بالصين في نفس السنة [1]، هذا الدور الصيني المتنامي في لإفريقيا أثار انزعاج الإدارة الأمريكية ضمنيا.
- إعلان الحرب على الإرهاب والتخلص من أية تهديدات محتملة من قبل التنظيمات الإرهابية خاصة في إطار ما بات يسمى بالراديكالية الإسلامية، ومحاصرة ظاهرة الإسلام السياسي التي أصبحت تتصاعد في إفريقيا وتقلق أمريكا الدول الغربية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[2]، فقد صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش:

[1] Stéphane Rosier, « **Géograpie politique et Géopolitique une Grammaire de l'espace politique »**, Ellipses Marketing s.a, Paris,2003, P 286.

[2] White House Washinton, «**the national security strategy of the united states of America»**, 17 september 2002, P05-09.

"إن حربنا على الإرهاب، وإن كانت تبدأ مع القاعدة إلا أنها لا تنتهي عندها، إنها لن تنتهي حتى يتم الوصول إلى كل جماعة إرهابية في العالم وإيقافها وهزيمتها[1]".

ويرى بعض المحللين أن ثنائية النفط والحرب على الإرهاب تشكل أهم مبررات السياسة الأمريكية في إفريقيا، كما اعتبر البعض الآخر أن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا هي مجرد أداة استخباراتية أمريكية تراقب بها المنطقة أحيانا لإزعاج الأوروبيين، ومزاحمتهم في مناطق نفوذهم التقليدية، وأحيانا لقطع الطريق أما القوى الجديدة التي فتحت أعينها على إفريقيا، وفي مقدمتها الصين وإيران، كما استُخدمَت هذه القيادة بصفة أساسية كذراع أمني واستخباراتي لإسرائيل التي استفادت منها كثيرا لكون أن إفريقيا تعد منطقة حيوية بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي[2]، وقد نظر كثير من المحللين إلى إنشاء القيادة العسكرية أفريكوم على أنه تجسيد لعملية عسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا الأمر الذي أدى بالجزائر إلى التردد في قبول الأهداف المعلنة للأفريكوم ورفض استضافة مقرها العام.

لذلك فإن مختلف المبادرات التي طرحتها الولايات المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي كمبادرة عبر الساحل، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، والقيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا، تهدف إلى محاولة رسم المستقبل الأمني لإفريقيا بطريقة تتلاءم مع المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسها تأمين منابع النفط، وبذلك فإن أفريكوم موجهة إلى محاور ثلاثة أساسية هي الحرب على الإرهاب، والوصول إلى منابع النفط، ومواجهة النفوذ الصيني المتزايد، وهو ما يضفي بعدا عسكريا جديدا على السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، وإن حاولت إضفاء أبعاد سياسية وحقوقية عليها.

ثالثا: الإستراتيجية الصينية في منطقة الساحل الإفريقي:

يتزايد نشاط الصين في إفريقيا بوتيرة متسارعة، حيث أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بين أهم الشركاء التجاريين لإفريقيا وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ويعتبر النفط العامل الأساسي الذي يقف وراء اهتمام الصين بالمنطقة، حيث أن النمو الاقتصادي الكبير للصين خلال السنوات الأخيرة، أدى إلى زيادة هائلة في الطلب على النفط، ففي سنة 2003م أصبحت الصين مستوردا أساسيا للنفط وغدت اكبر ثاني مستهلكين للمنتجاتالنفطية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تضاعف

[1]Addres by Georg W Bush, «**president of the United States delivered to a joint session of Congrress and the American peaple»**, Washington,20 September 2001.

[2] محمد بغداد، **دماء الصحراء-حروب القاعدة في الساحل الإفريقي**، ذاكرة الأمة،الجزائر،2012، ص 93.

استهلاك الصين للنفط بين العامين 1995م و2005م، ووصل إلى 6,8ملايين برميل يوميا خاصة مع تنامي احتياجاتها للنفط في قطاعي النقل والصناعة ومن المتوقع أن يزداد استهلاك الصين من النفط بنسبة 10% سنويا، وتفيد التوقعات بان واردات الصين النفطية سترتفع من 04 ملايين برميل يوميا إلى 07 ملايين برميل يوميا عام 2020م، وإلى 08 ملايين برميل يوميا في 2025م، ثم إلى 11 مليون برميل يوميا في 2030م[1].

ويتوقع أن تزداد واردات الصين من احتياجاتها الإجمالية للنفط والغاز من 33%إلى 60% في عام 2020م، وقد ركزت في ذلك على الدول الإفريقية حيث تستورد الصين أكثر من 25% من وارداتها من خليج غينيا والسودان،وذلك لان جزاءا كبيرا من النفط والغاز الذين ينتجهما الشرق الأوسط يخصص في العادة إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية[2]، وهذا ما يفسر تركيز الصين لعلاقاتها التجارية الرئيسية في إفريقيا على الدول المنتجة للنفط، وهي تشمل بالأساس عشرة شركاء رئيسيين بما فيهم دول من منطقة الساحل الإفريقي، وهي: أنجولا، جنوب إفريقيا، السودان، الكونغو برازافيل، غينيا الاستوائية، الغابون، نيجيريا، الجزائر، المغرب، تشاد[3]، مما جعل الصين تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الأفارقة لها، وذلك عبر الاستثمار، والزيارات التي يقوم بها كبار المسؤولين، والالتزام بسياسة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" للدول الإفريقية.

وعلى سبيل المثال وقعت "شركة البتروكمياويات" الصينية عام 2002م عقدابقيمة 525 مليون دولار لتطوير حقل "زارزاتين" في الجزائر، وقامت شركة النفط الوطنية الصينية عام 2003م بشراء عدد من مصافي التكرير الجزائرية بمبلغ 350 مليون دولار وتوقيع عقد لاستكشاف النفط في موقعين، كما وقعت شركة "بترو تشاينا" (petro china) عقدا مع "هايدروجينكارباید" (Hudrogencarbide) لتطوير حقول النفطية بشكل مشترك ولبناء مصفاة تكرير، كما وقعت الصين في 2006م عقد بيع نفط خام بقيمة 800 مليون دولار بين "بترو تشاينا" وشركة النفط الوطنية النيجيرية لتزويد الصين بـ 30,000، برميل من النفط الخام يوميا، وقامت في نفس السنة بدفع 2,3 مليار دولار ثمن حصة لها في حقل نفط وغاز نيجيري، ونجحت في توقيع عقد قيمته 04 مليارات دولار للحصول على ترخيصات حفر في

[1] أيان تايلر، **دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2007، ص 07-15.
[2] بيتر بروكس وجي هاي شين، **"النفوذ الصيني في إفريقيا"**، **مجلة الراصد للبحوث والعلوم**، العدد 27، 18 مارس 2013، ص 03.
[3] International Monetary, «Fund ,Direction of trade statistics», **Washington DC: IMF**, 2005.

نيجيريا، كما سمحت لشركة النفط الوطنية الصينية باستكشاف أربعة مواقع نفطية مقابل التعهد باستثمار 04 مليارات دولار في البنية التحتية حيث ينص الاتفاق على شراء الصين لغالبية الحصة في مصفاة "كادونا"النفطية النيجيرية ذات الطاقة الإنتاجية البالغة 110,000 برميل يوما، وتستثمر "شركة البتروكيمياء" في ساحل العاجل من خلال حقل نفطي قبالة الساحل تملك فيه نسبة 27% من الموقع[1].

وتعد الصين من أكبر المستثمرين في السودان خاصة قبل انفصال الجنوب حيث كانت شركة النفط الوطنية الصينية تملك حصة 40% في أكبر مشروعات السودان النفطية وهي "شركة النيل الأعظم العاملة للبترول" (GNPOC)، وقد كانت تبلغ حصة الشركة الصينية نحو 150,000 برميل يوميا، كما كان مشروع الحقل النفطي المشترك يغطي مساحة 50,000 ميل مربع من المنطقة الجنوبية [2]، كما استثمرت 03 مليارات دولار في إنشاء مصافي النفط وخطوط الأنابيب في السودان منذ عام 1999م، لذلك أدت الدبلوماسية النفطية الصينية في إفريقيا إلى تزايد مخاوف الدول الكبرى المتنافسة على النفط في المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وان الصين استغلت خروج الولايات المتحدة الأمريكية من السودان عام 1995م لتحظى باستثمارات نفطية، حتى أصبح أكثر نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين[3].

وبالإضافة إلى عامل النفط تسعى الصين جاهدة للحصول على الموارد اللازمة لمختلف الصناعات كالنحاس، والبوكيست، والألمنيوم، والمنغنيز، الحديد، واليورانيوم والذهب، فظلا عن ذلك فإن شركات النسيج والملابس الصينية تملك استثمارات كبيرة في مختلف أنحاء القارة الإفريقية خاصة مع زيادة النفوذ السياسي لها بالمنطقة، لذلك تسعى الصين للحصول على مصادر المواد الخام والطاقة في إفريقيا، لتلبية احتياجات نموها الاقتصادي المتسارع، ولفتح أسواق تصديرية جديدة.

كما قانت الصين لتدعيم إستراتيجيتها في إفريقيا بتأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000م، والذي يعقد على مستوى الخبراء ووزراء الخارجية كل سنتين، مرة في "بيجين" وأخرى في إحدى الدول الإفريقية، وفي إطار هذا التعاون قامت بتقديم مساعدات لإفريقيا في مجال الكوارث والمجاعة التي تعصف بها، وإلغاء ديون بعض الدول الأفريقية الفقيرة كما قدمت بعض المنح المالية إلى الاتحاد

[1] أيان تايلر، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.
[2] أيان تايلر، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.
[3] بيتر بروكس وجي هاي شين، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

الإفريقي[1]،وقامت بالمساهمة في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في ليبيريا، والكونغو وساحل العاج وبورندي وإثيوبيا وإريتريا، حيث أرسلت 567 عنصرا عسكريا، كما ساهمت عام 2005م في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان التي لها فيها استثمارات نفطية ضخمة وذلك بإرسال 400 جندي صيني[2]، شرط أن لا يمس ذالك بمصالحها في القارة الإفريقية.

ولتحقيق إستراتيجيتها في المنطقة تتبنى الصين مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤون الداخلية لها، ورفض ممارسة الضغوطات على الدول باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان على غرار الدول الغربية[3]، فعلى سبيل المثال، اصدر مجلس الأمن الدولي في شهر سبتمبر 2004م القرار رقم 1564 الذي أدان عمليات القتل الجماعي للمدنيين في إقليم دارفور، ولكنه لم يتمكن من فرض عقوبات نفطية في حال لم تتخذ حكومة السودان الإجراءات الكفيلة بوقف أعمال القتل، وامتنعت الصين عن التصويت على ذلك القرار وهددت باستخدام حق النقض (الفيتو) إذا اشتمل القرار على فرض العقوبات [4]، كما ارتبطت الصين بصفقات بيع السلاح لعدة دول إفريقية مستغلة سياسة أمريكا في الحد من تدفق الأسلحة لمناطق الصراعات في إطار سياسة إنهاء النزاعات في القارة وهو ما أثار انزعاج الولايات المتحدة الأمريكية، وجعل من ضمن الأهداف التي تقوم عليها إستراتيجيتها في إفريقيا احتواء المد الصيني في القارة.

لذلك يرى المختصون أن دبلوماسية الصين في إفريقيا بصفة عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة مبنية على هدفين أساسين، الأول قريب وهو السعي لضمان الحصول على الإمدادات النفطية اللازمة للمساعدة في تلبية الطلب المحلي المتنامي عليها في الصين،والثاني بعيد هو تحويل الصين إلى قوة عالمية فاعلة بكسب دعم دول القارة الإفريقية.

---

[1] Dot Keet, « **South-South Strategic bases for Africa to engage China, in: the Rise of china – india in Africa»**, NordiskaAfrikainstitutet, Zed Books, London, New York, 2010, P 21- 25.

[2] أحمد حجاج، "الصين تعيد اكتشاف إفريقيا"، **السياسة الدولية**، العدد 163، مطابع الأهرام، القاهرة، جانفي 2006، ص 138.

[3] رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا"، **السياسة الدولية**،العدد 163، مطابع الأهرام، القاهرة، جانفي 2006، ص 145.

[4] بيتر بروكس وجي هاي شين، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية الراهنة:

المطلب الأول: سيناريو الاستمرار على نفس المبادئ والتوجهات الحالية في السياسة الخارجية الجزائرية:

تبنت الجزائر ومنذ استقلالها سنة 1962م، سياسة خارجية قائمة على عدة مبادئ رسختها الثورة الجزائرية. التي ألهمت صناع القرار آنذاك صياغة هذه المبادئ ، وقد حافظت الجزائر على هذه المبادئ رغم التطورات التي حصلت في النظام الدولي من حقبة إلى أخرى، ولعل أكبر وأخطر هذه التطورات، ما يعرفه المحيط الجيوسياسي للجزائر سواء المغاربي أو الساحلي الصحراوي في الوقت الراهن، إلا أن الجزائر لا تزال تصر على إدارة كل هذه التحولات والأزمات بنفس العقيدة والمبادئ التي أفرزتها الثورة الجزائرية بداية الستينات.

تتلخص مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السلمية للنزاعات. تبلورت هذه المبادئ في إطار برنامج طرابلس في جوان 1962م، المقترح غداة الاستقلال من طرف المجلس الوطني للثورة، الذي كرس التزام الدولة الجزائرية في سياستها الخارجية بمهمة الكفاح ضد الامبريالية، ومساندة الحركات التحررية في العالم. فبخصوص مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ فقد ساهمت الثورة الجزائرية، في إصدار القرار الأممي رقم 1514، المتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، وذلك في 14 ديسمبر 1960م.

وكان ذلك بفضل عاملين أساسيين وهما؛ أولا: جهود دبلوماسية مناضلي الخارج الذين خاضوا معارك كبيرة كان لها صدى واسعا في اجتماعات اللجنة السياسية للأمم المتحدة، في دورتها الخامسة عشرة، التي تزامنت مع أحداث 11 ديسمبر 1960م، التي أكدت للعالم إصرار الشعب الجزائري على تقرير المصير، وقد وصل هذا الإصرار أروقة الأمم المتحدة[1].

كما ضمَن بعد ذلك، كل من دستور 1976م ثم دستور 1986م، مبدأي عدم الانحياز وعدم المشاركة في أي تدخل عسكري خارج الحدود الجزائرية. فالمادة (90) من دستور 1976م تنص على:

[1] الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، 1976.

"وفقا لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، التعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ". وتنص المادة (89) الخاصة على عدم مشاركة الجيش الجزائري خارج الحدود الجزائرية فورد فيها ما يلي: "تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية، عن الالتجاء للحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها"[1].

تبدو الجزائر متمسكة بالإطار المرجعي الذي رسمته الثورة الجزائرية في سياستها الخارجية، رغم كل التحولات المذكورة وذلك ما يؤكده المسؤولون الجزائريون في كل مناسبة ، فهم يتعاملون مع الأوضاع الحالية بسياسة خارجية ثابتة، ويظهر ذلك جليا فيما يتعلق بالقضيتين الفلسطينية والصحراوية، والتأكيد على الحلول السلمية بخصوص الأزمة الليبية، والتأكيد على عدم التدخل العسكري في المشاكل الأمنية التي يعرفها الجوار، خاصة ما يحدث في مالي من تمرد للطوارق وانتشار للجماعات الإرهابية[2].

ظلت هذه المبادئ توجه السياسة الخارجية الجزائرية، طيلة عقود بعد الاستقلال، وبفضل من مثلوا الدبلوماسية الجزائرية في ذلك الوقت، خاصة في عهد الرئيس بومدين، جعلت من الجزائر أحد أقطاب العالم الثالث بفعل خطابها الثوري، ما دفع الزعيم الإفريقي الثائر "أميلكال كابرال" إلى التصريح "إذا كانت مكة قبلة المسلمين، والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإن الجزائر تبقى قبلة الثوار والأحرار " لقد كان هذا فعلا، زمن العصر الذهبي للسياسية الخارجية الجزائرية.

لأنه سيستمر الوضع الراهن على ما هو عليه، حيث تستمر الجزائر في العمل على المستوى الخارجي وفق مبادئها المتعارف عليها مند الاستقلال، خصوصا إذا لم تتغير النخب الحاكمة من جهة فالجزائر دولة ذات نظام سياسي يعطي للشخص في هرم السلطة كامل الحرية في توجيه السياسة الخارجية، بغض النظر عن وجود منصب وزير خارجية ووزير مكلف بالشؤون الإفريقية المغاربية والعربية، فانتماء وتكوين النخب السياسية الحاكمة في الجزائر إلى حقبة الحرب الباردة يجعل من المستبعد جدا إن تحدث عملية تحول في المبادئ المعمول بها على المستوى الخارجي.

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.

[2] Lamamra Ramtan, « Souligne les principes de la diplomatie algérienne », Entretien à Afrique Asie, *www.horizons-dz.com/spip.php?article35518*

حيث تبقى العقدة الأمنية هي الأساس في المدى المنظور لأية علاقات جزائرية–إفريقية، ويرجح هذا الطرح تنامي وتزايد الفشل الدولاتي والهشاشة الاقتصادية والأمنية لإفريقيا عموما ولمنطقة الساحل الإفريقي ودول الجوار التي حدث فيها ما يعرف بالربيع العربي.

فالجزائر ستحافظ على علاقاتها الإستراتيجية بتونس وليبيا في شقها الأمني قصد تأمين أكبر قدر ممكن من الحدود المشتركة فالجيش الجزائري سيعاني كثيرا ومن وراءه ميزانية الدولة إذا استمر الانكشاف الحدودي لدول الجوار طويلا فأعباء أمن الحدود يجب أن تكون موزعة على الطرفين والجزائر تقوم بأكثر من دورها مند بداية ما يعرف بثورات الربيع العربي والانكشاف الأمني المصاحب لها في تلك الدول وما نتج عنه من نشاطات للتهريب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وحتى هجومات إرهابية على مواقع إستراتيجية جزائرية كهجوم "تيغنتورين"، حيث ستواصل العمل على عقد اتفاقيات إستراتيجية لتبادل المعلومات الأمنية، والتعاون الإستخباراتي، مثل الذي حدث عندما أعلمت المراكز الأمنية الاستخباراتية نظيرتها التونسية بقرب حدوث عملية انقلاب على الرئيس التونسي "باجي قايد السبسي" من قبل أشخاص دو علاقة بجهات خارجية إسرائيلية، فتمت عملية إحباط المحاولة، وتبادل خبرات التدريب في ظل مطالبة ليبيا وتونس وغيرها من الدول الإفريقية ودول الساحل بالاستفادة من الخبرات الجزائرية الاحترافية، وفي هذا المجال نسجل بناء ثلاث منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر وتونس وكدالك تحويل التعاون الأمني الجزائري الليبي إلى شراكة حقيقية، الأمر الذي من شأن تشجيع صانع القرار على مواصلة العمل في الشق الخارجي الجزائري بناءا على هذا الطرح الأمني كأولوية وحتمية في مثل هكذا ظروف.

كما نسجل في هذا الصدد أن اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عُقدت بالجزائر قد تجاوزت الـ 60 لقاءً في سنة 2012م وما يقاربها في سنة 2013م، وهو ما حول الجزائر إلى مَحَج سياسي وأمني دولي ومتعدد الأطراف، حيث تم تعزيز العلاقات الأمنية الجزائرية الليبية لتجاوز الخلافات التي واكبت بداية الحراك في ليبيا ضد القذافي، حيث تم تسجيل عدة زيارات متبادلة من بينها زيارة نائب رئيس الوزراء الليبي المكلف بوزارة الداخلية السيد "الصديق عبد الكريم" والاتفاق مع نظيره الجزائري "الطيب بلعيز"، على إيجاد حلول لملفات أمنية ثلاث تتمثل في: تبادل المعلومات والتنسيق بين وزارتي الداخلية، وتجهيز خطة لتأمين الحدود ومحاربة الإرهاب في ضوء التدهور الأمني على الحدود، وانتشار شبكات تهريب السلاح

وسيطرت ميليشيات غير نظامية بشكل متزايد على مناطق حدودية مع الجزائر بشكل يزيد من هواجس الأمينة الجزائرية[1].

ستظل العلاقات الجزائرية–المغربية تراوح مكانها، على الأقل على المدى المتوسط، رغم وجود تعاون أمني تحتمه الضرورات الإستراتيجية المرتبطة بالجوار الإقليمي، وذلك في ظل غلق الحدود وعدم حَلحَلَة قضية الصحراء الغربية، في أجواء تطبعها لغة المصالح الدولية، وخطاب تبادل المصالح المغربي الأوروبي، ومحاولة الجهات الأوربية الإبقاء على حالة الجمود والجليد الذي يطبع العلاقات المغربية الجزائرية مند أكثر من عقدين.

ستبقى السياسة الخارجية الجزائرية ترتكز على "صناعة الاستقرار" في العمق الإفريقي الذي يتميز بكونه "ساحل للأزمات"، وستكون صناعة الاستقرار تلك في الكثير من الأحيان مرتكزة على الجانب الأمني أولا وقبل كل شيئ، على حساب المقاربة الاقتصادية والتنموية في تلك المناطق، على الرغم من ادراك صانع القرار لحقيقة تكرار هكذا أزمات في الساحل له علاقة أول شيء بالجانب التنموي الاقتصادي وحالة التهميش والهشاشة في تلك الدول والمناطق إلى أن الكلفة الأمنية والتعاون الأمني الإقليمي وحتى الدولي أسهل للجزائر من العمل على تحسين البنى التحتية وتحقيق التنمية في تلك المناطق الساحلية الصحراوية، كما أن الجزائر في حد ذاتها عجزت عن تحقيق التمنية الشاملة ومتوازنة في الجنوب الجزائري لذلك يرجح استمرار الجزائر في الاعتماد على البعد الأمني في سياستها الخارجية تجاه التهديدات القادمة من دول الجوار والساحل الإفريقي والصحراء.

ومن جاب آخر فالجزائر منذ البداية كانت ترفض ما تسمى بموجة الربيع العربي، والتي كانت ترى فيها حراك موجه يهدف إلى خدمة أهداف جي وإستراتيجية، ويقع ذلك في سياق عام مفاده أن الرؤية التي تنشدها الجزائر للعلاقات الدولية في سياستها الخارجية لم تكن تتوافق كثيرًا مع مضامين النظام الأحادي القطبية، وما يثبت ذلك أن الجزائر من الدول العربية والإفريقية القليلة التي حافظت على علاقة متميزة مع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في حين اختارت الكثير من الدول الأخرى الارتماء في أحضان النظام العالمي الجديد آنذاك والمعبر عنه بالنظام الأحادي القطبية، وعندما أصبح هذا النظام الآن يمر بمرحلة انتقالية فقد أتاح ذلك للجزائر حرية أكبر في التعبير عن مواقفها.

[1] عاطف قدادرة، "أبرز حدث أمني بالجزائر لسنة 2013، تيغنتورين، طريق لمراجعات أمنية عالمية"، **جريدة الخبر**، 25-12-2013، ص 13.

يمكن القول إن الجزائر لها رؤية مبدئية للعلاقات الدولية تختلف درجة التعبير عنها على حسب تحولات النظام الدولي، فهذه التحولات لم تغير في أي وقت من الأوقات من طبيعة تلك الرؤية ولكن تؤثر في المساحة المتوفرة للتعبير عنها وإذا كان هناك توافقًا جزائريًا روسيًا اتجاه الكثير من الأزمات الإقليمية فهو يعكس التوافق في الرؤية عن النظام الدولي الذي يجب أن يسود وليس تحالف بنيوي بين الدولتين، فلو كانت الصين مثلاً هي التي تقود تلك التحولات في النظام الدولي لوجدنا بالضرورة توافقًا جزائريًا صينيًا في المواقف اتجاه الأزمات المختلفة، وتلك الرؤية تستند بشكل كبير إلى تقديس مبدأ السيادة والذي تعتبر الجزائر في رؤيتها للعلاقات الدولية أن المساس به هو المدخل الأكيد لكل الفوضى التي يعرفها العالم.

فالسياسة الخارجية الجزائرية مرتبط بمستقبل النظام الدولي، فقبل سنتين ناقش الكونغرس الأمريكي سبب تراجع النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، في مقابل تزايد النفوذ الروسي، وخلص النقاش إلى أن أحد الأسباب الرئيسية التي تفسر ذلك هي أن الكثير من الدول في تلك المنطقة وخاصة حلفائها التقليديين غيروا صورتهم عن الولايات المتحدة باعتبارها حليف غير موثوق به في مقابل توسع صورة الحليف الموثوق بالنسبة إلى روسيا.

فباعتراف المؤسسات الأمريكية نفسها فإن النزعة البراغماتية في السياسة الخارجية الأمريكية أضرت كثيرًا بمصالحها، ولم تبن الجزائر في أي مرحلة من المراحل علاقاتها مع الولايات المتحدة ارتباطًا بخصائص صورة الحليف الموثوق به وينطبق نفس الأمر على العلاقات الجزائرية الأوروبية، ومستقبل النظام الدولي الذي يمر بمرحلة انتقالية في الوقت الراهن ينفتح على ثلاثة احتمالات كل منها يفرض توجهات مختلفة على السياسة الخارجية الجزائرية.

الاحتمال الأول هو الذي تستطيع فيه روسيا السيطرة على بنية النظام الدولي ماديًا وثقافيًا، وتحقق هذا النظام سيعطي للجزائر دورًا أكبر في العلاقات الدولية ومع ذلك فإن تحقق هذه الصورة للنظام الدولي تشوبها الكثير من العوائق، فمن الناحية المادية لا تزال روسيا ضعيفة وغير مستقرة اقتصاديًا إلى درجة تأثرها بالعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الدول الغربية، ومن جهة أخرى فإن التحولات التي تحدث في المجتمعات الغربية من خلال انتشار النزعتين القومية والشعبوية واللتين تتوافقان إلى حد كبير مع الرؤية الروسية لا تعبر عن تحولات بنيوية في المجتمعات الغربية، إذ لا تزال النخب التقليدية وفئات

مجتمعية كبيرة بعيدة عن تلك التوجهات، بالإضافة إلى أن تحقق هذا السيناريو مرتبط بقدرة روسيا على تحقيق شرخ بنيوي في العلاقات الأوروبية الأمريكية وهو ما لم يتحقق إلى الآن، كما أن هذا الا حتمال مرتبط بالتحالف الوثيق بين روسيا والصين والتي لم تصل علاقاتها إلى هذه الدرجة من التوافق.

أما الاحتمال الثاني فهو الذي تتحفز فيه القوى الغربية إلى إعادة سيطرتها الكاملة على بنية النظام الدولي، وقد لاحظنا على الأقل من خلال التصويت على القرار المتعلق بمعاقبة مجرمي الحرب في الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تم التصويت عليه بأغلبية الكثير من دول العالم لا تزال ترتبط بمكونات بالبنية الثقافية للنظام الدولي والتي تعكسها مكونات الثقافة السياسية الغربية التي تقدس حقوق الإنسان.

وفي هذه الصورة للنظام ستتأثر السياسة الخارجية الجزائرية مع الدول الغربية على حسب الاحتياج الغربي للجزائر، ارتباطًا بالنزعة البراغماتية التي طالما ميزت السياسة الخارجية للدول الغربية، فعلى سبيل المثال الدول الغربية الآن غير راضية عن الموقف الجزائري اتجاه النزاع السوري ولكنها تتجاوب إلى حد كبير مع الدور الجزائري في تسوية الأزمة الليبية إدراكًا منها لأهمية هذا الدور، وفي هذا السيناريو كلما قل الاحتياج الغربي للجزائر تم تكريس سلوكات عقابية اتجاهها، ومن هذه السلوكات العقابية المتوقعة أن يتم التقليل من الأهمية الإستراتجية للجزائر بالنسبة للدول الغربية عبر إيجاد مصادر طاقوية بديلة، وهذا المدخل سيشكل تحولاً جوهريًا في علاقة الجزائر بالدول الغربية ستترتب عليه تحديات ذات أهمية بالنسبة للجزائر كدولة.

أما الاحتمال الثالث فهو أن يتجه النظام الدولي في اتجاه حرب باردة جديدة ومن وجهة نظري فإن هذا السيناريو هو الأكثر تحديًا بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، لأنها ستكون مجبرة على إيجاد علاقة متوازنة بين مساحة الاستقلالية ومساحة الانحياز في سياستها الخارجية[1].

أعرب ا لاحتكام إل ى أطروحات النظرية الواقعية للسياسة الخارجية، أبانت الأحداث السياسية المتتابعة في دول الربيع العربي، إضافة إلى ما صاحبها من فو ضى وعدم استقرار سيا سي، عن رجاحة مواقف الدبلوماسية الجزائرية. فمن وجهة النظر الأمنية ا لمحضة، نجحت الجزائر في منع انتقال الفوضى

[1] حسين بلخيرات، "السياسة الخارجية الجزائرية وتحولات النظام لدولي"، **نون بوست**، 04-01-2017، https://www.noonpost.org/content/15975

إلى داخل حدودها؛ وهكذا حافظت على متطلبات مصلحتها الوطنية في تحقيق الأمن وتحقيق الاستقرار، بوصف ذلك هدفاً رئيسا للسياسة الخارجية الواقعية. و في وقت تعالت فيه الأصوات في الداخل والخارج منتقدةً مواقف الجزائر من "الربيع العربي"، أرصت الجزائر على التمسك مبدئها القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، رافضة التدخل الأجنبي في شؤون الدول؛ من منطلق أنه يمس سيادتها ويعمل على تفتيت وحدتها الوطنية، وهو ما يعرض الدول المجاورة إلى أخطار محدقة بها [1]، وفي الحالة الليبية على وجه الخصوص، أعطت الأحداث ا لمتلاحقة بعد سقوط نظام القذاف ي مصداقية للقراءة الجزائرية الأمنية لألأحداث، وأكدت الرؤية الاستش رافية السليمة للسياسة الخارجية الجزائرية (الهجوم الإرهاب ي في تيقنتورين جنوب الجزائر، والحرب في شامل مالي...) وصحة ادعاء صانعيها، على الرغم من الانتقادات الكثيرة، أن الموقف الجزائري إنما هو نابع من حماية المصلحة الوطنية العليا للبلد.

المطلب الثاني: سيناريو تراجع وفشل السياسة الخارجية بالمبادئ الحالية في تحقيق مصلحة الجزائر:

إن الوضع السياسي الغير مستقر والذي يتسم بالاختلال على مستوى الممارسة يشكل تحديا كبيرا أمام تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية ونجاحها تجاه دول الجوار والساحل الإفريقي ومختلف القضايا الدولية على المستوى القريب والبعيد، كون ذلك مرتبط بإيجاد الميكانيزمات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة داخل الدولة الجزائرية أولا، ثم تصديرها كنموذج ناجح لدول الجوار والساحل الإفريقي في إطار تأسيس شراكة حقيقية قائمة على الثقة والتعاون والاعتماد المتبادل.

إن مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية مرهون أيضا باستقرار الوضع الداخلي، حيث أنه وفي حالة حدوث حراك داخلي مثل ما حدث في دول الجوار واصطلح عليه بالربيع العربي، فإن السياسة الخارجية للجزائر ستتراجع بحكم تغليب منطق الحفاظ على الأمن الداخلي وبقاء الدولة كأولوية بالنسبة للأنظمة السياسية كهدف أساسي في العلاقات الدولية، حيث يمكن الاستدلال على هذه النقطة بالرجوع إلى فترة التسعينيات التي عرفت ما يمكن أن نصفه بأفول –تقريبا– الدور الجزائري في إفريقيا ، هذه المرحلة شهدت خلالها الجزائر أزمة متعددة الأبعاد، سياسية، اقتصادية، اجتماعية ثم استحالت أمنية، بسبب الحرب الأهلية ، تميزت بعزلة شديدة للجزائر على المسرح الدولي، وأضحت الدبلوماسية الجزائرية

[1] محمد سنوسي، "البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011"، **الحوار**، نوفمبر 2015، شوهد في 14-12-2016، في http://elhiwardz.com/debate/33389/

تعتمد على ما يسميها "الدبلوماسية الدفاعية ". أي أن هدفها الرئيسي تحول إلى الدفاع عن النظام الجزائري، وتبييض صورته دوليا ، والتي تضررت كثيرا، فقد التصق بالجزائر تهمة إنتاج وتصدير الإرهاب[1].

كما تواجه الجزائر تحديات كبيرة في الجانب السياسي والتنموي، ستستمر تداعياتها في الفترة القادمة على النظام ككل، الأمر الذي سينعكس تلقائيا بالسلب على الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع الجزائري، لذلك فإن الرهانات المستقبلية تتطلب تفعيل المؤسسات السياسية والاقتصادية في البلاد انطلاقا من توفر إرادة حقيقية لدى النخب الحاكمة في تغيير الواقع إلى الأفضل، حتى نستطيع التحدث لاحقا عن سياسة خارجية ناجحة كونها تبنى على مجموعة محددات ومن بين أهم تلك المحددات المحدد الاقتصادي والاستقرار السياسي.

إن وجود قناعة لدى صناع القرار الخارجي الجزائري اتجاه دول الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي بأن إيجاد حلول لأزمات المنطقة مرهون بإصلاح المؤسسات السياسية لتلك الدول عبر آليات الديمقراطية والحكم الراشد، وهي نفس الميكانيزمات التي تتضمنها مبادرة "النيباد –الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا–"، إلا أن النظام السياسي الجزائري هو الآخر لا يتقيد بهذه الميكانيزمات، وبالتالي فلا يمكنه أن يكون قدوة من زاوية إن فاقد الشيء لا يعطيه.

ويمكن الاستدلال على هشاشة الوضع السياسي الداخلي في الجزائر من خلال ضعف المشاركة السياسية التي تهدد شرعية النظام السياسي القائم، فالأحزاب السياسية الجزائرية تتسم بالضعف ونقص المنافسة وانعدام تأثيرها تقريبا على الناخبين نتيجة احتكار الساحة السياسية من قبل أحزاب الكبرى التقليدية، وافتقارها إلى عنصر الشباب المبادر، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ضعف المشاركة السياسية، التي تتسم "التشوه" وأي ارتباطها بالمواعيد الانتخابية فقط، حيث أصبحت المقاطعة سلوكا معبرا عن وجود أزمة ثقة بين القاعدة الشعبية والنظام الحاكم، حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي تم إجراءها في شهر ماي 2012م ما يقارب 43% من مجموع المواطنين المسجلين

[1] Said Haddad, « Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie», **Dynamique internationales**, N° 07, octobre, 2012 P 2-4.

المخول لهم الانتخاب، كما تم تسجيل وجود 1.7 مليون ورقة ملغاة، ما يمثل 18.3%، وبذلك يقتصر مجموع الأصوات المعبر عنها على 25% فقط[1].

كما أن ضعف التنمية يحد من تطلعات السياسية الخارجية، فالدول التي لها وزن وقوة في الساحة الدولية يجب أن تكون ذات تنمية اقتصادية جيدة على خلاف ذلك فالجزائر لم تحقق ذلك بعد وتعاني من عدة مشاكل تعرقل وصولها للتنمية لعل أهمها الفساد المنتشر في مختلف المؤسسات، حيث تأتي الجزائر في المراتب الأخيرة من حيث محاربة الفساد، وفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2010م، الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، حيث جاء ترتيب الجزائر في المركز 105 من مجموع 178 دولة شملها إحصاء المنظمة، بمجموع نقاط 2.9 لسنة 2012م[2]، أما في سنة 2013م فقد جاءت الجزائر في المرتبة 94، وبالتالي فإن ظاهرة الفساد وضعف التمنية تأثران سلبا على المؤسسات الجزائرية الداخلية والخارجية.

إذا ربطنا الواقع السياسي الداخلي الجزائري بمستقبل السياسية الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار فيمكننا الجزم بأن المبادرات الجزائرية التي تهدف إلى الإصلاح المؤسساتي لدول المنطقة، بإشراك مختلف الأطراف الفاعلة داخل الدولة الواحدة ستفشل، على الأقل في ضوء المعطيات الحالية للنظام السياسي وعدم إشراكه للطبقة السياسية في القرارات وعدم تفسيره للمواقف التي يتبناها اتجاه القضايا الخارجية للداخل بحثا عن إجماع داخلي حول ملف خارجي، الأمر الذي يفسر غياب دور الطبقة السياسية والأحزاب والمجتمع المدني في الملفات الحيوية حول الحدود خاصة في الساحل الإفريقي، ما قد يحرك هذه الفواعل في وقت لاحق ضد النظام السياسي الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة داخل البلاد، فالنظام السياسي الجزائري يوصف بأنه نظام مغلق، يُصَعب الحصول على المعلومات اللازمة لتفسير سلوكه في مجال معين وكذلك في المجال السياسي الخارجي، الأمر الذي نتلمسه كباحثين من خلال شح وصعوبة الحصول على المعلومة من مصادرها في الجزائر.

إن ارتباط صناعة القرار الخارجي لدى دول العالم الثالث بالأشخاص –كما أشرنا له في الفصل الأول والثاني– من شأنه أن يرهن نجاح أو فشل تلك السياسات الخارجية بإدراك الشخص في حد ذاته للقضايا الدولية، فالجزائر وبحكم تجربة الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة في مجال السياسة الخارجية،

[1] الحسن عاشي، "ثمن الاستقرار في الجزائر"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 25 أفريل 2013، ص 04.
[2] محمد حليم ليمام، **"ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر – الأسباب والآثار والإصلاح"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص 26-27.

كونه تبوء منصب وزير خارجية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، فقد اكتسب خبرة كبيرة في هذا المجال، وعند وصوله لسدة الحكم بداية من عام 1999م- إلى يومنا هذا فقد تدخل وسطر وصنع السياسة الخارجية الجزائرية وكان له دور يفوق الوزير المكلف بهذه الحقيبة الوزارية، لكن هذا لم يستمر طوال فترت رئاسته كونه أصيب بالمرض، مما أبعده عن الساحة السياسية الداخلية والخارجية في مطلع عهدته الرابعة الأمر الذي أضعف السياسة الخارجية الجزائرية لمختلف القضايا الدولية واتجاه دول الجوار أيضا.

إن تراجع أسعار البترول الذي تعيشه الجزائر كونها دولة "ريعية"، قد رهن مستقبل نجاح السياسة الخارجية الجزائرية وقبل ذلك هدد الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي، حيث يصعب التفاؤل بدور كبير وفعال للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار، كون دور الجزائر في المنطقة ارتبط بالمساعدات والقروض المالية الممنوحة اعتمدت على عائدات ريع البترول والغاز وغياب بديل اقتصادي حقيقي يعتمد عليه مع استمرار تراجع أسعار البترول ومع انتشار تقنية الطاقات المتجددة، وسير المخزون الجزائري من الطاقات نفطية والغازية إلى النضوب.

كما أن هناك من يعتقد أن السياسة الخارجية الجزائرية فشلت من خلال موقفها بعدم التدخل اذا نظرنا للموضوع من جاب غير أمني، حيث أن تحقيق أهداف ا لمصلحة الوطنية العليا في الأمن كان على حساب أهداف سياسية ودبلوماسية أخرى تتعلق بم يراث مبادئها وهوية سياستها الخارجية، وعل ى حساب متطلبات دورها في السياسة الدولية، بل إن ا لموقف الجزائري بدا أقرب ليكون تبريرا أمنيا لفشل سياسي أكثر عمقا. وإن الذي أهمله صانع قرار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ثورات الربيع العربي، هو أن تحقيق ا لمصلحة الوطنيةّ بلغة الأمن والاستقرار – بوصف ذلك مطلبا حيويا – يجب أ لا تكون بالضرورة على حساب صورة الجزائر ومكانتها، ودورها القيادي في فضاءات تأثيرها، والصورة الإيجابية التي يحتفظ بها الجزائري عن دبلوماسية بلده. وقد أدى ال موقف الجزائري من الربيع العربي إلى تضاؤل ثقة الأطراف المتنازعة بحياد الجزائر، وأضر بصورتها لدى الرأي العام العربي وإدراكها كطرف مهم قيادي وحيادي. وإن ا لإصرار على التمسك بمبدأ عدم التدخل في ظل ثورات الربيع العربي، أعطى للجزائر صورةً مناقضة لهوية الجزائر الدولية، حين تظهر –سواء كان ذلك عن قصد أو من دون قصد– كمؤيد للأنظمة التسلطية عل ى حساب خيارات الشعوب ، وإن ذلك هو ما يدفع إل ى التساؤل عن مدى مواءمة المبدأ التقليدي الثابت للسياسة الخارجية الجزائرية؛ المتمثل بعدم التدخل، لمصالح البلد العليا في عالم

متغير[1]. فالجزائر –بالنظر إلى ثقلها الإستراتيجي وقوتها الاقتصادية والعسكرية – يجب ألا تكتفي بمجاراة الأحداث ولا بردة الفعل؛ إذ ينتظر منها أن تكون دولة مبادرةً ومؤثرةً، وضابطة للتحو لات في فضاءات تأثيرها . أما عدم رغبتها في الاضطلاع بهذا الدور، أو عدم قدرتها على ذلك، فإنه يضر بصورتها ومصداقيتها في الخارج، وفي الداخل أيضا.

إن مقاربة الجزائر للربيع العربي تؤكّد أن السياسة الخارجية الجزائرية تعيش فعلا حالة أزمة في التوفيق بين حسابات المصالح الوطنية ومتطلبات المبادئ الوطنية؛ ذلك أن تحقيق أهداف الأول ى كان على حساب أهداف الثانية في لعبة صفرية كان في الإمكان تجنبها. وإن هذه الأزمة يمكن فهمها في عدم القدرة على التكيف مع واقع دولي جديد غير ذلك الذي صنعت فيه الدبلوماسية الجزائرية أمجادها.

فالموقف الجزائري يعكس مزيدا من التباعد بي ن المبادئ الراسخة للسياسية الخارجية الجزائرية ونظام دولي وإقليمي متغير بسرعة، سائر في اتجاه معاكس للمبادئ التي دأبت فيها السياسة الخارجية الجزائرية[2]. ويبدو صانع القرار الجزائري كأنه عاجز أو غري مدرك –أو رب م ا كان مدركًا عل ى نحو خاطئ– للتغير الحاصل في العالم، حين يصر على التمسك بمبدأ غير متغير في عالم متغير؛ فمبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين هو مبدأ "حميد" لك ن على ألا يضع مصلحة البلد وعقيدته وسمعته عل ى المحك[3].

المطلب الثالث: سيناريو تبني مبادئ أخرى في السياسة الخارجية:

نجاح الجزائر في تقليص المديونية الخارجية التي كانت ترهق كاهل الجزائر وتحد من قدرتها على التحرك خارجيا تجاه القضايا ذات الاهتمام، حيث استطاعت الجزائر التخلص من مديونيتها والتزاماتها المالية الدولية بعد ارتفاع أسعار البترول، وصانع القرار الجزائري يدرك تماما حتمية إعادة النظر في مصادر الدخل القومي للجزائر وتقليص اعتماد البلاد على منتج واحد (المحروقات)، وخلق قطاعات أخرى ذات دخل متنوع كالفلاحة والسياحة وغيرها. فصانع القرار يجب عليه أن يدرك أن قوة السياسة

[1] Abdelaziz Rahabi, «L'Algérie a-t-elle une diplomatie?», Le Matin d'Algérie, 16-4-2009, accessed on 14-12-2016, at: http://www.lematindz.net/news/2581-lalgerie-a-t-elle-une-diplomatie-par-abdelaziz-rahabi.html

[2] Anouar Boukhars, «Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring », CTC Sentinel, vol 06, N° 01 January 2013, p 20.

[3] Ahmed Adimi, « L'Algérie a perdu son âme révolutionnaire, sa diplomatie a pris un coup de vieux », Le Matin d'Algérie, 10-11-2011, accessed on 28-06-2018, at : http://www.lematindz.net/news/6178-lalgerie-a-perdu-son-ame-revolutionnaire-et-sa-diplomatie-a-pris-un-coup-de-vieux.html

الخارجية هي الأخرى مرهونة بمدى قوة الاقتصاد المحلي والمديونية هي سلاسل وأغلال تكبل السياسة الخارجية للدول.

ارتفاع أسعار النفط تدريجيا سينعش الخزينة وبالتالي يمنح دفعة قوية لبرامج الشراكة والتعاون الجزائرية مع دول الجوار في شكل ثنائي أو جماعي، لكن هناك مؤشرات تدل على أن الجزائر لن تكتفي بمنح القروض والهبات بدون مقابل للدول الإفريقية ودول الجوار بحيث أن عليها أن تفتك مصالح وتحقق أهداف تخدم مصالح الجزائر مقابل تلك المساعدات، فليبيا في عهد القذافي كانت تمنح أموال وتمول مشاريع في دول القارة الإفريقية لكن دون تحقيق مكاسب مادية أو دعم تجاه القضايا الدولية للمواقف الليبية، الأمر نفسه بالنسبة للجزائر عليها أن تعرف كيف تضغط على تلك الدول التي تسعى للحصول على مساعدات من الجزائر بحيث لا تكون الجزائر في موقف غير مستفيد وحتى الضعيف، فالجزائر قامت بمسح ديون عدة دول إفريقية في فترات سابقة وهذه الدول نفسها لم تصوت للجزائر لما أرادت تنظيم كأس أمم إفريقيا لكرة القدم وهذا أمر غير مقبول، وعلى صناع القرار المعنيين بالأمر أن يتداركوا الأمر ويجعلوا من المساعدات الممنوحة نقطة قوة لتحقيق وكسب الدعم والأصوات اتجاه قضايا ومصالح الجزائر في الخارج وليس العكس.

على المدى المتوسط يمكن أن يحدث انفراج في المشهد السياسي الداخلي بحيث تتغير النخب الحاكمة والمسيطرة على المشهد السياسي في الداخل، مما قد يترتب عنه مجيء قيادات شابة لها أفكار وتطلعات غير تقليدية تجاه الأوضاع الداخلية والملفات الخارجية، الأمر الذي من شأنه أن يدفع إلى إعادة النظر في مبادئ المعمول بها حاليا في السياسة الخارجية الجزائرية، فكثير من المتابعين للشأن الجزائري يراهنون على أن وصول وجوه جديدة وشابة للسلطة من شأنه أن يحد من السياسات المعتمدة حاليا في السياسة الداخلية والخارجية، كون هذه الأخيرة قد تم تسطيرها في فترة زمنية سابقة وفي ظروف زمنية تختلف كثيرا عن الوضع الراهن.

فالحرب الباردة قد انتهت، وبدأت حروب أخرى أهمها الحرب على الإرهاب والحروب الاستباقية والوقائية، فلا يمكن أن تبقى الجزائر التي تطمح لأن تكون قوة إقليمية يعتمد عليها في شمال إفريقيا وذات مكانة دولية أن تبقى متمسكة بمبادئ تحد من قدرتها على المناورة في الخارج وتحد من تحقيق أهدافها، فبقاء هذه المبادئ على حالها أو تغيرها مرهون ببقاء أفرد تفوق أعمارهم الثمانين سنة ولدوا وتكونوا

سياسيا في فترة الحرب الباردة، وبين أفراد وشباب يدرك تماما متطلبات العيش والتكيف في ضوء العولمة والحروب الإليكترونية.

في الملف العلاقات الثنائية وبالخصوص الجزائرية المغربية يمكن أن تعيش الجزائر والمغرب تطورات ايجابية بناءا على مؤشرات حقيقية يمكن القراءة من خلالها على أن العلاقات الثنائية التي تعيش حالة من الجمود والحساسية المتبادلة مند منتصف التسعينات بالإضافة إلى الخلافات الحادة حول قضية الصحراء الغربية، ممكن أن تعيش حالة انفراج على المدى المتوسط والبعيد في حالة استمرار المبادرات المتبادلة التي تعطي إشارات واضحة على إمكانية عودة العلاقات بين الدولتين إلى حالتها الطبيعية وفتح الحدود خصوصا بعد إعلان الجزائر دعم الملف المغربي لتنظيم كأس العالم لسنة 2026م، حيث اعتبر الموقف الجزائري موقف مشرف ومبادرة جيدة لتحسين العلاقات خصوصا وأن المغرب لم يتلقى الدعم خلال التصويت من حلفائه الخليجين والشرق أوسطيين (الأنظمة الملكية)، حيث يمكن لهذه المبادرات أن تغير من توجهات السياسة الخارجية الجزائرية الحالية وترسم صفحة جديدة مع الجارة المغرب.

إن تراجع السياسة الخارجية الجزائرية في بداية الثمانينات، لتصل إلى حد الانكفاء على الذات مع نهاية الثمانينات بسبب نهاية الحرب الباردة والحرب الأهلية التي عرفتها ، فقد طرأت تطورات على صعيد العلاقات الدولية، خاصة منها انهيار نظام ثنائي القطبية، التي ضيقت من هامش مناورة الجزائر الخارجية ، وتقوقع الجزائر على نفسها بانشغالها بأوضاعها الداخلية السياسية والأمنية لتزداد الأوضاع تعقيدا في الوقت الراهن، خاصة ما تعلق بجوار الجزائر المضطرب، مع تبعات الربيع العربي والساحل الإفريقي بأزماته المتعددة، والتزام الجزائر بشراكات إستراتيجية وأمنية مع القوى الكبرى.. دفعت البعض إلى الاعتقاد بأن الجزائر عليها أن تقوم بمراجعة مبادئ سياستها الخارجية[1] التي لم تعد تتماشى والأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية التي تعيش في خضمها الجزائر.

[1] Arslan Chikhaoui, « **Les paradigmes de la politique étrangère de l'Algérie** », Friedrich ebert stiftung, 2015, p 64.

الخاتمة

.....الـــخـــــاتـــــمـــــــة.....

لقد كان للمنطقة المغاربية– الإفريقية حيز كبير من الاهتمام لدى السياسة الخارجية الجزائرية، بعد الخروج من العشرية السوداء ومند بداية الألفية الثالثة التي تمثل فترة الدراسة 1999–2018، حيث خصص صانع القرار الجزائري وزارة خارجية ذات طابع إقليمي أخرى تعنى بالشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ، وهي دلالة واضحة على الاهتمام البالغ الذي توليه الجزائر للمنطقة وما يجري في دول الجوار والساحل الإفريقي، من خلال أخد كل ذلك بعين الاعتبار توصلنا إلى جملة من النتائج التي يرجى من ورائها الإجابة عن الإشكال المطروح في مقدمة الدراسة، هذه النتائج يمكن إدراجها في النقاط التالية:

1 -أن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار مبنية على جملة مبادئ أهمها دعم الدولة الوطنية والوحدة الترابية –قدسية السيادة–، بالإضافة إلى بناء تصور شامل يجمع بين الأمن والتنمية ودعم السلم والاستقرار، كما تعد الاعتبارات التاريخية والجغرافية دوافع أساسية لاهتمام الجزائر بالمنطقة ودول الجوار.

2 -يبقى الغموض هو الصفة التي تسود عملية صنع القرار الخارجي الجزائري، كونه مرتبط بطبيعة النظام السياسي الجزائري المغلق الذي يمتاز بصعوبة الحصول على المعلومات لتفسير سلوك معين في مجال السياسة الخارجية.

3 -أن الموقع الجغرافي الذي تحوزه الجزائر في شمال غرب إفريقيا وامتدادها العميق إلى دول لساحل جعل منها ومن دول الجوار محل أطماع وتنافس الدول الكبرى لفرض سيطرتها على ثرواتها، عن طريق توظيف مختلف الذرائع والحجج كالإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي كانت بمثابة صفحة جديدة للعلاقات الدولية تشبه في ذلك نهاية الحرب الباردة والحرب العالمية الثانية، فكل حدث مما ذكرنا أسس لواقع جديد مغاير للذي قبله حيث تم رصد تخبط وضعف.

4 -يحكم موقع الجزائر الجغرافي أيضا والدول المجاورة لها وما تتميز به من شساعة في المساحة سيجعلها دوما أما تحدي ضبط الحدود والتحكم فيها خاصة في النشاطات التجارية الغير شرعية كالتهريب، ونقل وبيع المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وتوفيرها أرض وبيئة خصبة للجماعات الإرهابية.

5 -إن الإستراتيجيات الغربية –القوى الكبر– في المنطقة مبنية على التعاون في ظل التنافس، بمعنى التعاون على توزيع الأدوار وإبعاد المنافسين الجدد –كالصين والهند وروسيا– عن المنطقة

والتنافس من خلال سعي كل طرف –خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية– على تحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب والمصالح في المنطقة.

6- إن فشل الجهود الجزائرية التوسط لحل أزمة الطوارق في شمال مالي، بعد محاولتهم الانفصال بالإقليم الشمالي وتأسيس دولتهم الأزوادية، راجع بالدرجة الأولى إلى تدخل أطراف إقليمية كالمغرب، وأطراف دولية كفرنسا التي تسعى إلى توظيف الفوضى لتحقيق مزيد من المكاسب والانتشار العسكري في المنطقة ودول الجوار مما يشكل مزيد من التهديدات للأمن القومي الجزائري على المدى القريب.

7- لقد استطاعت الجزائر ومن خلال دبلوماسيتها أن تنتزع اعتراف القوى الكبرى التي تمتلك مصالح متعددة في منطقة الساحل الإفريقي ودول الجوار الجزائري بدور الجزائر وأحقيتها في إدارة أزمات الدول المجاورة انطلاقا من موقعها الإستراتيجي وثقل مكانتها في العلاقات الإفريقية البينية وكذا الإمكانيات التي تحوزها وتجربتها في مكافحة الإرهاب، هذا من جهة ومن جهة أخرى تزعزع هذا الدور عند رفضها التدخل في الشأن الليبي بعد فشل التحول الديمقراطي وتحولها إلى دولة فاشلة ومنهارة ومصدر للاأمن الذي كلفها العديد من المكاسب والمصالح.

8- إن إعطاء الجزائر الأولوية للملف الأمني على حساب ملف التنمية قد فاقم من أزمات المنطقة والبيئة الإقليمية المجاورة للجزائر بشكل عام، حيث وبعد موجة الربيع العربي تم رصد ضعف وتخبط للدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الأوضاع، الذي تزامن مع منتصف العهدة الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وإصابته بالمرض، حيث نقص نشاط السياسة الخارجية وتراجعت خلالها دبلوماسية القمة، كان هذا نتيجة الدور الكبير الذي كان يلعبه الرئيس في صنع القرار الخارجي رغم وجود مؤسسات معنية بشكل مباشر وغير مباشر بهذا المجال، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن هذه سلبية مسجلة في النظم السياسية المغلقة.

9- رغم الثقة التي تحظى بها الجزائر من قبل دول المنطقة وخاصة في الساحل الإفريقي سواء كانت دول أو جماعات اثنية –الطارقية– وغيرها، إلا أن الجهود التي تبدلها الجزائر تبقى غير كافية، مقارنة بالتطورات والتحولات التي تشهدها المنطقة، وبالتالي وجب عليها أن تولي اهتمام أكبر بهذه المنطقة خاصة وأنها تمثل جزءا مهما من الحدود الجنوبية الجزائري التي ستصبح في حالة انكشاف أمني إذا استمر التقصير، فالطبيعة لا تقبل الفراغ، لذلك عليها انتهاج سياسة أكثر

فعالية ترسخ السلم والأمن في المنطقة بشكل دائم وتزيل الطرح القائم بأن النزاع في شمال مالي هو نزاع اجتماعي مزمن وممتد يتكرر دوريا.

10 - إن فعالية السياسة الخارجية الجزائرية تبقى مرهونة بمدى توافق المبادئ مع متطلبات والتغيرات الحاصلة في المرحلة، حيث لا يمكن أن ننتظر الكثير من المكاسب وتحقيق المزيد المصالح في ضوء اعتماد صانع القرار الجزائري وعدم خروجه عن المبادئ المقيدة دستوريا والتي باتت هي الأخرى تقيد التحرك الدبلوماسي الجزائري في الوقت الذي كان ينتظر منها حقا أن تلعب دور القوة الإقليمية في المنطقة ودول الجور، عسى أن يتم تدارك كل هذا بإجراء جملة من التعديلات على المبادئ المعتمدة حاليا قصد إعطاء صانع القرار مزيد من هامش المناورة للعمل على تحصيل منافع ومصالح أكبر للجزائر.

الملاحق

نص اتفاق الجزائر 2006 بين الحكومة المالية ومتمردي الطوارق:

ACCORD D'ALGER POUR LA RESTAURATION DE LA PAIX, DE LA SECURITE ET DU DEVELOPPEMENT DANS LA REGION DE KIDAL

- Réaffirmant notre attachement à la troisième République du Mali ;
- Réaffirmant également notre attachement au respect de l'intégrité territoriale et de l'unité nationale ;
- Soucieux de préserver la paix, la stabilité et la sécurité dans notre pays et de se consacrer aux tâches de développement socio-économique des régions du Nord dont celle de Kidal ;
- Désireux de promouvoir une dynamique à même de résorber les retards auxquels fait face la région de Kidal dans les domaines social et économique ;
- Soulignant la nécessité de promouvoir la diversité culturelle du Mali en tenant compte des spécificités des Régions du Nord ;
- Rappelant les acquis du pacte national d'avril 1992 qui a reconnu la spécificité du Nord du Mali, la nécessité, pour ce faire d'une prise en charge des affaires locales par les populations de chaque région, leur association à la gestion nationale et l'institution d'un processus économique d'assistance et de développement avec l'apport des partenaires étrangers ;
- Compte tenu de l'état de dénuement de la région de Kidal entièrement désertique, vu son enclavement et son manque flagrant en infrastructures nécessaires à son développement et vu la dépendance des populations de cette région de l'élevage ;
- Convaincu qu'il ne peut y avoir un développement durable sans la mobilisation de toutes les ressources humaines et la valorisation des potentialités locales ;
- Tenant compte de l'interdépendance entre le développement, la sécurité et la stabilité ;

1

- Vu l'engagement du gouvernement à trouver une solution politique durable voire définitive à cette situation de crise, les mesures ci-dessous seront prises pour la région de Kidal :

I. Pour une meilleure participation au processus décisionnel

1. Création d'un conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

2. Ses membres sont désignés de manière consensuelle par les deux parties et le facilitateur.

3. Le conseil régional provisoire de coordination et de suivi est désigné pour un an, par arrêté du Ministre de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales.

4. A l'issue de sa mission, ses prérogatives seront assumées par l'Assemblée régionale.

5. Ses compétences :

Il est consulté par le Département de tutelle à l'élaboration des projets de loi et textes touchant les spécificités de la région de Kidal.

Il participe à la promotion de la bonne gouvernance politique en aidant à une meilleure utilisation des compétences locales et régionales dans les rouages de l'Etat.

Il est chargé d'appuyer l'Assemblée régionale dans l'exercice de ses compétences, en matières :

- D'actions de coopération avec les bailleurs de fonds dans le cadre du développement économique, social et culturel de la région, conformément à l'article 32 du Pacte National.

- De tous les aspects de la sécurité de la région, conformément aux alinéas C et D de l'article 15 du Pacte National.

- Budgétaire pour la région, conformément à l'article 33 du Pacte National.

Il est chargé d'aider, de concert avec les autorités administratives et politiques, à la préservation d'un bon climat social par les canaux traditionnels de dialogue et de concertation.

Il est consulté pour tous les aspects de médiation et de développement spécifiques et contribue à éclairer l'administration dans la préservation de l'harmonie et la cohésion sociale de la région.

II. Développement économique, social et culturel

1- Organisation d'un Forum à Kidal sur le développement en vue de la création d'un fonds spécial d'investissement pour mettre en œuvre un programme de développement économique, social et culturel. Ce programme couvrira les activités telles que l'élevage, l'hydraulique, le transport, la communication, la santé, l'éducation, la culture, l'artisanat et l'exploitation des ressources naturelles ;

2- Accélération du processus de transfert des compétences aux collectivités locales ;

3- Dans le domaine de l'emploi, créer des petites et moyennes entreprises, octroyer des crédits et former les bénéficiaires dans les domaines de la gestion ;

4- Définition et coordination des échanges entre régions des pays voisins dans le cadre transfrontalier conformément aux accords bilatéraux signés avec ces pays ;

5- Instauration d'un système de santé adapté au mode de vie des populations nomades ;

6- Exécution d'un programme durable pour l'accès à l'eau potable au niveau de toute la région et notamment les localités importantes ;

7- Dans les domaines de l'équipement et de la communication :

- Désenclavement de la région par le bitumage des axes routiers principaux : de Kidal vers Gao, Menaka et l'Algérie ;

- réalisation de l'aérodrome de Kidal ;

- réhabilitation de l'aérodrome de Tessalit ;

- électrification des chefs lieux des cercles et des communes ;

- une couverture de communication téléphonique au niveau des chefs lieux des cercles et des communes ;

- mise en place d'une radio régionale et d'un relais de télévision nationale afin de promouvoir les valeurs culturelles de la région et rendre une image plus positive des populations de la région et la formation des techniciens en audio-visuel et prévoir une heure d'antenne par jour pour la région dans les programmes de la radio et de la télévision nationale.

8- Encourager les programmes de recherche et d'exploration des ressources naturelles ;

9- Mise en place d'un système éducatif adapté à nos valeurs sociales, culturelles et religieuses et octroi de bourses à l'étranger pour les bacheliers les plus méritants de la région de Kidal ;

10- Mise en place d'un programme spécial en direction des diplômés en langue arabe dans le cadre d'un recyclage et d'une spécialisation ;

11- Reconduction pour une durée de dix (10) ans du régime préférentiel fiscal défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali en vue d'attirer et d'encourager l'investissement.

III. Prise en charge des préoccupations sécuritaires immédiates

1- Mise en place du conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

2- Poursuite du processus de délocalisation des casernes militaires dans les zones urbaines conformément aux dispositions du Pacte National ;

3- Retour, sous l'égide du facilitateur, de toutes les armes et munitions ainsi que tous autres matériels enlevés depuis les attaques du 23 mai 2006 de Kidal, Menaka et Tessalit selon les modalités arrêtées dans le présent accord ;

Unités spéciales de sécurité

4- Création en dehors des zones urbaines de Kidal d'unités spéciales de sécurité, rattachées au commandement de la zone militaire et composées essentiellement d'éléments issus des régions nomades, dans les proportions assurant l'exécution efficace des missions des Unités Spéciales de Sécurité.

L'acte de création de ces unités déterminera leur nombre, leur tableau d'effectif et de dotation, leur implantation et leurs caractéristiques.

Elles seront chargées notamment des missions suivantes :

- Protection et gardiennage des édifices publics.
- Protection des personnalités.
- Reconnaissance et de patrouilles.
- Assistance à la police judiciaire.
- Intervention.
- Toutes autres missions qui seront définies dans l'acte de création.

Elles agiront de manière coordonnée et en complémentarité avec les forces de sécurité nationales.

Elles relèvent organiquement du commandement de la zone militaire.

Elles sont placées, pour emploi, sous l'autorité du Gouverneur de la région.

Elles sont rattachées aux unités de la Garde nationale.

Elles sont commandées par un commandement opérationnel des unités spéciales dont le commandant sera issu des personnels visés aux Chapitre III, Point 5 et dont le second proviendra des autres corps des forces armées et de sécurité nationales. Le commandant opérationnel des unités spéciales dépend hiérarchiquement de l'Etat major de la Garde Nationale.

Les officiers issus du personnel visés dans le chapitre III, point 5 peuvent servir éventuellement dans les unités spéciales. Toutefois, lorsque l'unité est commandée par un officier issu des personnels visés dans le chapitre III, point 5, son second proviendra des autres corps des forces armées ou de sécurité nationale et vice versa.

Leurs besoins en personnel seront complétés à partir des autres corps de défense et de sécurité nationale.

Ces unités et leur commandement opérationnel seront dotées en personnel et en moyens conformément au tableau des effectifs et de dotation, arrêté par voie d'arrêté de l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité après avis du Comité de suivi.

Elles disposent d'une structure spécialisée chargée de l'action sociale au profit de leurs personnels.

A la date qui sera fixée par le Ministre de la Sécurité Intérieure, sur proposition du groupe technique de sécurité et après avis du comité de suivi, les personnels devant servir au sein de ces unités entreront en formation pour être préparés aux missions assignées à ces unités. Les programmes de formation seront établis par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi.

Le lieu de formation sera déterminé par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi. Il servira également de lieu de cantonnement du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5. Il est placé sous la supervision du groupe technique de sécurité.

L'opération de restitution des armes, des munitions et autres matériels enlevés se fera dans le lieu du cantonnement, à l'admission du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5, et de manière simultanée avec la régularisation de la situation socio-professionnelle du personnel cantonné.

5- Gestion avec discernement des officiers, sous officiers et hommes de rang, qui ont quitté leurs unités d'origine pendant les événements du 23 mai 2006, en les intégrant si besoin dans les unités spéciales de sécurité en mettant à contribution la structure spécialisée visée plus haut pour faciliter la régularisation de leurs situations administratives, financières et de carrière, ainsi que leur participation aux opérations de maintien de la paix.

6- Renforcement de la participation effective des cadres issus de la région dans les différents rouages de l'Etat conformément à l'esprit d'équité prôné par le Pacte National.

7- Création d'un fonds de développement et de réinsertion socio-économique des populations civiles, notamment les jeunes touchés par les évènements du 23 mai 2006 sans exclusion de tous les autres jeunes de la région de Kidal, sous le contrôle du conseil régional provisoire de coordination et de suivi. Le conseil sera en outre largement consulté sur le choix du gestionnaire de ce fonds ;

8- Prise en compte du retard de Kidal dans l'élaboration et l'exécution du budget national ;

9- Création des centres de formations professionnelles avec des mesures d'accompagnement.

IV. Mécanisme de suivi

1. Le suivi sera assuré par un Comité qui veillera à la mise en œuvre des mesures ci-dessus énumérées. Il sera composé des représentants du Gouvernement, du conseil régional provisoire de coordination et de suivi, une fois créé, et du facilitateur.

2. Il sera mis en place par un arrêté du Ministre chargé de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales qui en mentionnera la composition, les modalités de fonctionnement et son champs de compétence territoriale, sachant que chacune des parties y sera représentée par trois membres et que son siège sera établi à Kidal.

3. Le Comité de suivi établira des rapports périodiques sur l'application de l'accord et procèdera à une évaluation complète de sa mise en œuvre une année après sa signature, et peut recommander toute mesure de nature à adapter cette mise en œuvre aux réalités du terrain.

4. Le Comité de suivi adopte son propre règlement intérieur et créera en son sein, chaque fois que de besoin, des groupes techniques dont celui de sécurité.

V. Mesures prioritaires

1- Insertion au journal officiel de la République du Mali du présent accord après sa signature.

2- Arrêté ministériel portant création du Comité de suivi après signature de l'accord.

3- Signature et remise au Comité de suivi, dès la publication de l'accord, de l'arrêté ministériel portant création à Kidal, composition, missions et fonctionnement du Conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

4- Libération de toutes les personnes détenues à la suite des événements du 23 mai 2006.

5- Installation, par le Comité de suivi, du groupe technique de sécurité qui sera chargé, selon les dispositions portant création du Comité de suivi, de :

- Mettre en œuvre les points 2, 3, 4, et 5 du chapitre III de l'accord relatifs respectivement à la délocalisation des casernes, le retour des armes, munitions et autres matériels enlevés depuis le 23 mai 2006, les unités spéciales de sécurité et la gestion des personnels.

- Faciliter la mise en œuvre du retour du dispositif militaire et sécuritaire déployé dans la région, à son niveau antérieur au 23 mai 2006.

- Proposer les mesures appropriées pour une meilleure utilisation des compétences de la région dans les institutions de sécurité et de défense du Mali.

- Dans le cadre du plan de recrutement et de formation des jeunes de la région, élaborer un programme pouvant les préparer à servir, dans des proportions en adéquation avec les besoins opérationnels, dans les unités spéciales de sécurité, les corps de la garde nationale, de la gendarmerie, de la police, de la douane et des eaux et forêts.

6- Promulgation de la loi prorogeant de dix (10) ans le régime préférentiel fiscal et incitatif défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali.

7- Mise en place du fonds de développement et de réinsertion prévu par le chapitre III point 7.

8- Organisation du Forum de Kidal sur le développement dans les trois (03) mois suivant la signature de l'accord.

VI. Dispositions finales

Le présent accord est établi en trois originaux en langue française signés par chacune des deux parties et du facilitateur. Un exemplaire original sera conservé par chacun des signataires.

Le présent accord sera inséré au journal officiel de la République du Mali.

Fait à Alger, le 4 juillet 2006

Pour le Gouvernement
de la République du Mali

Gal. Kafougouna KONE
Ministre de l'Administration
Territoriale et des Collectivités Locales

Pour l'Alliance Démocratique
du 23 mai 2006 pour le Changement

Ahmada Ag BIBI

Pour le facilitateur

SE Abdelkrim GHERAIEB
Ambassadeur de la République Algérienne Démocratique et Populaire

9

بطاقة فنية حول الجزائر:

FICHE SIGNALÉTIQUE

Chronologie

5 juillet 1962 Accession à l'indépendance.
19 juin 1965 Houari Boumédiène renverse Ben Bella et devient chef de l'État.
26 décembre 1991 Victoire du Front islamique du salut (FIS) aux législatives.
14 janvier 1992 État d'urgence.
29 juin 1992 Le président Boudiaf assassiné.
Avril 1999 Abdelaziz Bouteflika (FLN) est élu président. Il est réélu en 2004.
29 septembre 2005 Adoption de la Charte pour la paix et la réconciliation nationale.
9 avril 2009 Réélection de Bouteflika.

Le pays en bref

- **Superficie** 2381740 km².
- **Population** 34,4 millions d'habitants.
- **Croissance démographique** 1,5 %.
- **Densité de population** 14 hab./km².
- **Population urbaine** 65,3 %.
- **Espérance de vie** 72,5 ans.
- **Alphabétisation** 75,4 %.
- **Indice de développement humain (2009)** IDH: 0,754 – Rang: 104/182.
- **Langues** Arabe (officielle), berbère (plusieurs dialectes), français.
- **Peuplement** Arabes, Berbères.
- **Religion** Musulmans (officielle).
- **Monnaie** Dinar algérien.
- **Parité au 01.01.10**
  1 € = 101,49 dinars algériens;
  1 $ = 70,65 dinars algériens.
- **PIB par habitant** 4 026 $.
- **Répartition du PIB** Primaire 8,1 %; secondaire 61,2 %; tertiaire 30,7 %.

PIB (en milliards de dollars)

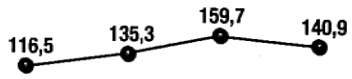

Taux de croissance (en %)

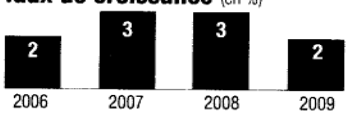

- **Inflation** 5,7 %.
- **Investissements directs étrangers** 2,65 milliards de $.
- **Exportations** 79,3 milliards de $.
- **Importations** 39,5 milliards de $.
- **Principales ressources** Pétrole, gaz, phosphate, agriculture.

بطاقة فنية حول النيجر:

FICHE SIGNALÉTIQUE

Chronologie

3 août 1960 Accession à l'indépendance
Hamani Diori devient président.
15 avril 1974 Coup d'État de Seyni Kountché.
10 novembre 1987 Ali Saibou chef de l'État
1990-1995 Rebellion touarègue.
27 janvier 1996 Le colonel Ibrahim Baré Maïnassara prend le pouvoir.
9 avril 1999 Assassinat de Baré Maïnassara
En novembre, Mamadou Tandja est élu président. Il est réélu en décembre 2004.
18 février 2010 Coup d'État contre le président Mamadou Tandja

Le pays en bref

- **Superficie** 1267000 km².
- **Population** 14,7 millions d'hab.
- **Croissance démographique** 3,5 %.
- **Densité de population** 11 hab./km².
- **Population urbaine** 16,3 %.
- **Espérance de vie** 57,3 ans.
- **Alphabétisation** 28,7 %.
- **Indice de développement humain (2009)** IDH: 0,34 – Rang: 182/182.
- **Langues** Français (officielle), haoussa, djerma, peul, tamacheq, kanouri
- **Peuplement** Haoussas, Djermas, Foulas, Touaregs, Kanouris...
- **Religions** Musulmans, animistes.
- **Monnaie** Franc CFA.
- **Parité au 01.01.10**
  1 € = 655,96 F CFA;
  1 $ = 446,34 F CFA.
- **PIB par habitant** 370 $.
- **Répartition du PIB** Primaire 43,9 %; secondaire 14,9 %; tertiaire 41,2 %.

PIB

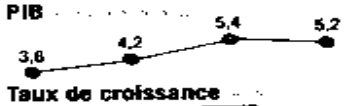

Taux de croissance

- **Inflation** 4,3 %.
- **Investissements directs étrangers** 147 millions de $.
- **Exportations** 880 millions de $.
- **Importations** 1,4 milliard de $.
- **Principales ressources** Uranium, charbon, or, bétail, agriculture (céréales).

بطاقة فنية حول بوركينافاسو:

FICHE SIGNALÉTIQUE

Chronologie

5 août 1960 Accession à l'indépendance.
4 janvier 1966 Yaméogo est renversé. Sangoulé Lamizana devient chef de l'État.
4 août 1983 Putsch de Thomas Sankara.
4 août 1984 La Haute-Volta devient le Burkina Faso.
15 octobre 1987 Sankara est assassiné. Blaise Compaoré prend le pouvoir.
1er décembre 1991 Compaoré est élu président. Il est réélu en 1998 et en 2005.
6 mai 2007 Le Congrès pour la démocratie et le progrès (CDP) remporte les législatives.

Le pays en bref

- **Superficie** 274000 km².
- **Population** 15,2 millions d'hab.
- **Croissance démographique** 2,9 %.
- **Densité de population** 54 hab./km².
- **Population urbaine** 19,6 %.
- **Espérance de vie** 52,6 ans.
- **Alphabétisation** 28,7 %.
- **Indice de développement humain (2009)** IDH: 0,389 – Rang: 177/182.
- **Langues** Français (officielle), mooré, dioula, peul, tamacheq...
- **Peuplement** Mossis, Mandés, Peuls, Bobos...
- **Religions** Animistes, musulmans, chrétiens.
- **Monnaie** Franc CFA.
- **Parité au 01.01.10**
  1 € = 655,96 F CFA;
  1 $ = 446,34 F CFA.
- **PIB par habitant** 564 $.
- **Répartition du PIB** Primaire 32,1 %; secondaire 23,9 %; tertiaire 44 %.

PIB (en milliards de dollars)

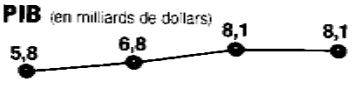

Taux de croissance (en %)

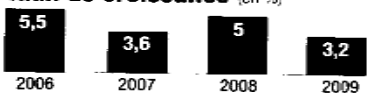

- **Inflation** 2,6 %.
- **Investissements directs étrangers** 137 millions de $.
- **Exportations** 550 millions de $.
- **Importations** 1,8 milliard de $.
- **Principales ressources** Coton, élevage, or, canne à sucre.

بطاقة فنية حول مالي:

FICHE SIGNALÉTIQUE

Chronologie

22 septembre 1960 Le Soudan français devient la République du Mali. Modibo Keita en est le premier président.
19 novembre 1968 Modibo Keita est renversé par le lieutenant Moussa Traore.
26 mars 1991 Putsch militaire d'Amadou Toumani Touré contre Moussa Traoré
Avril 1992 Élection d'Aluha Oumar Konare à la présidence. Il est réélu en mai 1997.
Juin 2002 Élection d'Amadou Toumani Touré à la présidence de la République. Il est réélu en avril 2007.

Le pays en bref

- **Superficie** 1 240 190 km².
- **Population** 12,7 millions d'hab.
- **Croissance démographique** 3 %.
- **Densité de population** 10 hab./km².
- **Population urbaine** 32,1 %.
- **Espérance de vie** 54,8 ans.
- **Alphabétisation** 26,2 %.
- **Indice de développement humain (2009)** IDH : 0,371 – Rang : 178/182.
- **Langues** Français (officielle), bambara, peul, sénoufo, soninké, tamacheq, songhaï, dogon...
- **Peuplement** Bambaras, Peuls, Dogons, Bozos, Touaregs, Songhaïs.
- **Religion** Musulmans
- **Monnaie** Franc CFA.
- **Parité au 01.01.10**
  1 € = 655,96 F CFA ;
  1 $ = 446,34 F CFA.
- **PIB par habitant** 656 $
- **Répartition du PIB** Primaire 37 % ;

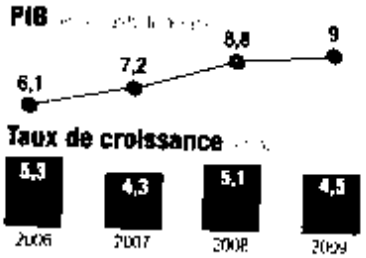

secondaire 27,2 % ; tertiaire 35,8 %.

- **Inflation** 2,2 %.
- **Investissements directs étrangers** 127 millions de $
- **Exportations** 1,6 milliard de $.
- **Importations** 2,5 milliards de $
- **Principales ressources** Or, coton

بطاقة فنية حول ليبيا:

FICHE SIGNALÉTIQUE

Chronologie

1951 Accession à l'indépendance.
1er septembre 1969 Coup d'État du colonel Mouammar Kaddafi.
12 septembre 2003 Levée des sanctions internationales après le règlement du contentieux de l'attentat de Lockerbie.
9 janvier 2004 Indemnisation des ayants droit des victimes de l'attentat du vol UTA.
21 septembre 2004 Levée des sanctions américaines.
5 mars 2006 Baghdadi Mahmoudi est nommé Premier ministre.

Le pays en bref

- **Superficie** 1 759 540 km².
- **Population** 6,3 millions d'hab.
- **Croissance démographique** 2 %.
- **Densité de population** 3 hab./km².
- **Population urbaine** 77,5 %.
- **Espérance de vie** 74,2 ans.
- **Alphabétisation** 86,8 %.
- **Indice de développement humain (2009)** IDH : 0,847 – Rang : 55/182.
- **Langues** Arabe (officielle), anglais, italien.
- **Peuplement** Arabes, Berbères.
- **Religions** Musulman (officielle).
- **Monnaie** Dinar libyen.
- **Parité au 01.01.10**
  1 € = 98,69 dinars libyens ;
  1 $ = 68,7 dinars libyens.
- **PIB par habitant** 9 529 $.
- **Répartition du PIB** Primaire 2,2 % ; secondaire 76,4 % ; tertiaire 21,4 %.

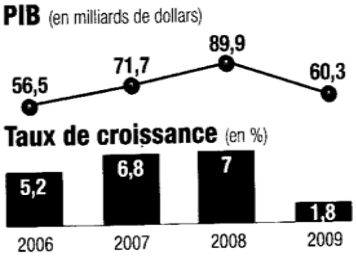

- **Inflation** 2,6 %.
- **Investissements directs étrangers** 4,1 milliards de $.
- **Exportations** 63 milliards de $.
- **Importations** 11,5 milliards de $.
- **Principales ressources** Pétrole, gaz.

بطاقة فنية حول تشاد:

FICHE SIGNALÉTIQUE

Chronologie

11 août 1960 Accession à l'indépendance.
7 juin 1982 Hissein Habré devient président.
1er décembre 1990 Chute de N'Djamena. Idriss Déby Itno devient président le 2 mars 1991. Il sera réélu en 1996, en 2001 et en 2006.
25 janvier 2000 Plainte contre Habré pour « crimes contre l'humanité ».
Juillet 2003 Début de l'extraction pétrolière.
31 janvier 2008 Offensive rebelle contre N'Djamena.
3 mai 2009 Accord de paix de Doha signé entre le Tchad et le Soudan.

Le pays en bref

- **Superficie** 1 284 000 km².
- **Population** 11,1 millions d'hab.
- **Croissance démographique** 2,8 %.
- **Densité de population** 9 hab./km².
- **Population urbaine** 26,8 %.
- **Espérance de vie** 51 ans.
- **Alphabétisation** 31,8 %.
- **Indice de développement humain (2009)** IDH : 0,392 – Rang : 175/182
- **Langues** Français, arabe (officielles), sara, baguirmi, tubori, moudang...
- **Peuplement** Toubous, Saras, Arabes...
- **Religions** Musulmans, chrétiens, animistes.
- **Monnaie** Franc CFA.
- **Parité au 01.01.10**
  1 € = 655,96 F CFA ;
  1 $ = 446,34 F CFA.
- **PIB par habitant** 687 $
- **Répartition du PIB** Primaire 36 % ; secondaire 7,3 %, tertiaire 56,7 %.

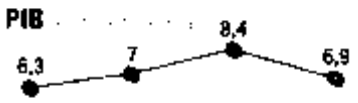

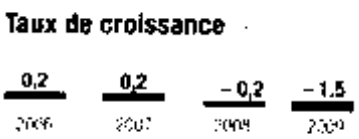

- **Inflation** 10 %.
- **Investissements directs étrangers** 834 millions de $.
- **Exportations** 4,6 milliards de $.
- **Importations** 1,8 milliard de $.
- **Principales ressources** Coton, bétail, pétrole.

بطاقة فنية حول موريتانيا:

FICHE SIGNALÉTIQUE

Chronologie

28 novembre 1958 Proclamation de la République islamique de Mauritanie, qui devient indépendante en 1960.
17 décembre 1984 Maaouiya Ould Taya prend le pouvoir.
3 août 2005 Ould Taya est renversé.
25 mars 2007 Élection de Sidi Ould Cheikh Abdallahi à la présidence.
6 août 2008 Coup d'État de Mohamed Ould Abdelaziz. Il est élu à la tête du pays le 18 juillet 2009 avec 52,47 % des voix.

Le pays en bref

- **Superficie** 1 025 520 km².
- **Population** 3,2 millions d'hab.
- **Croissance démographique** 2,5 %.
- **Densité de population** 3 hab./km².
- **Population urbaine** 41,1 %.
- **Espérance de vie** 64,5 ans.
- **Alphabétisation** 55,8 %.
- **Indice de développement humain (2009)** IDH : 0,52 – Rang : 154/182.
- **Langues** Arabe (officielle), français, peul-toucouleur, soninké, wolof...
- **Peuplement** Maures, Toucouleurs, Peuls, Wolofs...
- **Religion** Musulmans (officielle).
- **Monnaie** Ouguiya.
- **Parité au 01.01.10**
  1 € = 370,74 ouguiyas ;
  1 $ = 258,07 ouguiyas.
- **PIB par habitant** 1 043 $.
- **Répartition du PIB** Primaire 13,8 % ; secondaire 42,9 % ; tertiaire 43,3 %.

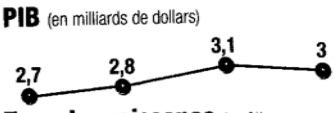

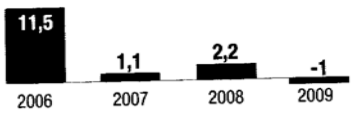

- **Inflation** 4,95 %.
- **Investissements directs étrangers** 103 millions de $.
- **Exportations** 1,7 milliard de $.
- **Importations** 1,7 milliard de $.
- **Principales ressources** Fer, pêche, hydrocarbures.

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يعرض مخططا لنموذج "سنايدر" لصنع القرار في السياسة الخارجية	43
02	نسق السياسة الخارجية	53
03	خريطة توضح الموقع الجغرافي للجزائر والدول المجاورة لها	88
04	تعداد السكان في الجزائر لإحصائيات 2018	105
05	خريطة تبين دولة مالي وحدودها مع الدول المجاور	151
06	خريطة تبين المقاطعات الإدارية لدولة مالي	153
07	جدول يبين طول حدود دولة النيجر مع جيرانها	155
08	خريطة تبين موقع دولة النيجر	155
09	مخطط توضيحي لأهم التنظيمات والقيادات الإرهابية في مختلف المناطق	176
10	منحني بياني يبين حجم الهجمات الإرهابية على الجزائر بين سنوات 2002م إلى 2009م	178
11	موقع قاعدة الحياة الغازية بتيغنتورين – عين آميناس– التي تعرضت لهجوم إرهابي	181
12	خريطة تبين نشاطات القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي	182
13	خريطة تبين تركز نشاط القاعدة في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية	183
14	خريطة توضح الطرق الرئيسية لعبور المخدرات في إفريقيا	187
15	خريطة توضح طرق تنقل الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة	191
16	رسم بياني يوضح مراحل التي تمر بها الدولة من ما قبل الفشل إلى الانهيار	194
17	طرق الهجرة من منطقة الساحل الإفريقي	209
18	خريطة تبين المناطق المهددة بالتغيرات المناخية في الساحل الأفريقي	216
19	جدول يوضح المساعدات العسكرية التي قدمتها الجزائر لدولتي مالي والنيجر	237
20	جدول يوضع التعاون العسكري في مجال التكوين	237
21	جدول يوضح الاتفاقيات الموقعة بين الدولة الجزائرية ودولتي مالي والنيجر في	242

	المجالين الاقتصادي والتجاري	
22	خريطة توضح مشروع الطريق السريع العابر للصحراء الكبرى من الجزائر باتجاه دول الساحل الإفريقي	245
23	خريطة توضح مسار كابل الألياف البصرية الذي سيعبر الجزائر نحو النيجر	247
24	جدول يبين عدد المنح المقدمة للطلبة الماليين والنيجيريين في المعاهد والجامعات الجزائرية	266
25	جدول يوضح البعثات الدبلوماسية للجزائر في مالي والنيجر بين 1993م–2012م	270
26	خريطة تبين دول المنتمية لتجمع دول الساحل والصحراء في بداياته	273
27	خريطة توضح المشروع المغربي التوسعي في منطقة شمال غرب إفريقيا	280
28	خريطة موقع مشروع الوفاء لاستخراج الغاز الطبيعي بالقرب من الحدود الجزائرية الشرقية	293
29	خريطة توضح المشروع الفرنسي المنطقة المشتركة للأقاليم الصحراوية	297
30	خريطة توضح خط أنابيب نقل النفط والغاز من تشاد إلى المحيط الأطلسي عبر أراضي الكاميرون	302
31	الدعم المالي الأمريكي من خلال المبادرات المُوجهة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا	307

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر:

أ. الموسوعات والمعاجم:

1. زيتون وضاح، "معجم المصطلحات السياسية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
2. شبانة أيمن السيد، "حركة الطوارق الانفصالية في شمال مالي" في: صبحي قنصوة ونادية عبد الفتاح (محرران)، "التحولات الديمقراطية الحالية في أفريقيا الأسباب–الأبعاد– احتمالات المستقبل"، الموسوعة الإفريقية، المجلد 05،معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 1997.
3. عبد الواحد الجاسور ناظم، "موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2008.
4. قنصوة صبحي، "التحولات الديمقراطية الحالية في إفريقيا الأسباب – الأبعاد– احتمالات المستقبل"، الموسوعة الإفريقية، المجلد 05، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، 1998 .

ب. المصادر الرسمية:

1. تقرير الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، منشورات الأمم المتحدة.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "جهود السنوات العشر"، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976، جبهة التحرير الوطني، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر، 1985.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور، المادة 130، الجزائر، ديسمبر 1996.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور، المادة 74، الجزائر، ديسمبر 1989.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور، المادة 77، الجزائر، ديسمبر 1996.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 02– 403، يحدد صلاحيات وزير الخارجية، المؤرخ 26 نوفمبر 2002، **الجريدة الرسمية الجزائرية.**
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 15– 125، يتضمن تعيين الحكومة، المؤرخ في 14 ماي 2015، **الجريدة الرسمية** ، العدد 25، 18 ماي 2015.
11. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، رقم 26، سنة 1983.

12. مشروع قرار 2017 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6644 المنعقدة في 31 تشرين الأول أكتوبر 2011.
13. ميثاق الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة.
14. الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، 1976.
15. وثيقة تنصيب اللجنة العليا المختلطة الجزائرية المالية، الجزائر، 16و20 نوفمبر 2007.
16. وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، "الورقة القطرية الجزائرية مقدمة لمؤتمر الطاقة العربي العاشر"، أبوظبي، 27-29 أكتوبر 2014.

II. المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. (___، ___)، "**العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** "، ط4، ، ذات السلاسل، الكويت، 1985.
2. (___، ___)، "**مستقبل الجنوب في عالم متغير**"، مركز البحوث العربية، القاهرة، 2002.
3. أبو العينين محمود، " **التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002**"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2002.
4. الأشعل عبد الله ،" **الأمم المتحدة والعالم العربي في ظل تحول النظام الدولي** "، ب.د.ن، القاهرة، 1997.
5. الألوسي همام هشام، " **الطوارق –الشعب والقضية- تاريخا ومنسبا وحاضرا مقهورا ومستقبلا مجهولا**"، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2010.
6. أمين سمير وبرهان غليون، " **الثقافة وثقافة العولمة**"، دار الفكر، دمشق، 2000.
7. أمين سمير، "**في مواجهة أزمة عصرنا**"، دار سينا، القاهرة، 1997.
8. بادي بارتران، "**عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية**"، مكتبة الشروق، مصر، 2001.
9. بالحبيب عبد الله، " **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992- 1997**"، ط 01، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
10. بغداد محمد، "**دماء الصحراء – حروب القاعدة في الساحل الإفريقي** "، ذاكرة الأمة، الجزائر، 2012.
11. البغدادي عبد السلام ، " **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** "، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

12. بلقزيز عبد الإله، " **السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة** "، في "الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
13. بن العربي علي حزام، " **جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس أحمد التجاني**"، ج 1، مطبعة المصطفى، د.ن.ت، مصر.
14. بن حارب عبد الرحمن يوسف، " **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** "، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، 1990.
15. بن عنتر عبد النور، " **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي** "، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
16. بن قبي صالح، " **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم وحاضرات أخرى** "، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002.
17. بوتفليقة عبد العزيز، "**تصريحات وأحاديث صحفية 04 فيفري – 13 أكتوبر 2000**"، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2001.
18. بوشعير سعيد، " **النظام السياسي الجزائري** "، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.
19. بوعشة محمد، "**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية– الإريترية**"، دار الجيل، بيروت، 2004.
20. بوقارة حسين ، "**السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** "، دار هومة، الجزائر، 2012.
21. بوقفة عبد الله، "**القانون الدستوري**"، دار الهدى، الجزائر، 2008.
22. تايلور ألان، " **دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا**" ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2007.
23. جندلي عبد الناصر ، " **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**"، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
24. جنسن لويد، " **تفسير السياسة الخارجية** "، ترجمة محمد بن أحمد مفتي و سليم محمد السيد، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
25. حقي سعد، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
26. حمروش مولود، " **الظاهرة العسكرية في إفريقيا** "، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989.

27. الداغر مجدي، "**أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم**" ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

28. دورتي جيمس وروبرت بالستغراف،" **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** "، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985.

29. ربيع حامد، "**نظرية السياسة الخارجية**"، مكتبة القاهرة، مصر.

30. رماني إبراهيم، "**مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003 : الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة**"، منشورات ANEP ، الجزائر، 2003.

31. رياشي سليمان، " **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسة والاقتصادية والثقافية** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

32. رياض زاهر، "**المماليك الإسلامية في غرب أفريقيا أثرها في تجارة الذهب عبر الصحراء الكبرى** " ، ب.د.ن، القاهرة، 1968.

33. زكي محمد فاضل، " **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية** "، ط1، مطبعة شفيق، العراق، 1975.

34. سعودي محمد عبد الغني، "**قضايا أفريقية**"، ب.د.ن، الكويت، 1980.

35. السيد سليم محمد، " **تحليل السياسة الخارجية** "، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998.

36. شعراوي حلمي، " **الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا** "، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2010.

37. شفيق محمد، "**القيادة: تطبيقات العلوم السلوكية في مجال القيادة** "، ط2، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

38. شكري علي يوسف، "**النظم السياسية المقارنة** "، إيتراك للطاعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

39. شلوف محمد عبد السلام وآخرون، " **وثائق إفريقية**"، الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والإعلان، طرابلس، 2001.

40. شنة أحمد، "**العاصفة الزرقاء حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**"، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

41. صبري مقلد إسماعيل، " **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة** "، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987.

42. الصيداوي رياض، "**صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر الحزب، الجيش، الدولة** "، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

43. طشطوش هايل عبد المولى، " **مقدمة في العلاقات الدولية** "، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، 2010.

44. الطويل سعيد، "**العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا** "، مركز البحوث العربية وللدراسات العربية والإفريقية والتوثيق ومنظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي إفريقيا أديس أبابا، مركز المحروسة، القاهرة، 2003.

45. عاشور محمد وأحمد علي سالم، " **التكامل الأفريقي رؤى وأفاق** "، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005.

46. عاشي الحسن، "**ثمن الاستقرار في الجزائر** "، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 25 أفريل 2013.

47. عبد الحي وليد، " **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** "، ط01، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994.

48. عبد الرحمن حمدي، "**التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**"، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1996.

49. عبد النور ناجي، "**تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر** "، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2001.

50. عبر الرحمن عواطف، "**قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث** "، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

51. العياشي عنصر، " **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر** "، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

52. غالي بطرس وآخرون، " **المدخل إلى علم السياسة** "، ط7، المكتبة الأنجلو–مصرية، القاهرة، 1984.

53. غربي فوزية، "**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي– حالة الجزائر** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

54. فجار عطة الله، "**الوطن العربي والتحولات الديمقراطية**"، منشورات دار الحكمة، الجزائر، 2012.

55. فيريل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن**، تر.محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

56. فيصل فخري مرَّارْ، **البيروقراطية بين الاستمرارية والزوال** ، الادرن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1978.

57. قرني بهجت وعلى الدين هلال دسوقي، " **السياسات الخارجية للدول العربية** "، ط 02، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1994.

58. قوراية أحمد، "**بوتفليقة بين الموهبة والقيادة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

59. قيرة إسماعيل، "**مستقبل الديمقراطية في الجزائر** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

60. كمال نور الله، **البيروقراطية والتغيير**، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1992.

61. ليمام محمد حليم، " **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر – الأسباب والآثار والإصلاح** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.

62. ماكدونيل ديان، "**مقدمة في نظريات الخطاب**"، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2001.

63. محمد أيوب محمد صالح، " **جماعات التحديث الاجتماعي في وسط إفريقيا** "، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1991.

64. مسعود حسين امحمد، "**الدور الإقليمي الليبي تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة 1999-2005**"، مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2010.

65. مصباح زايد عبيد الله، "**السياسة الخارجية**"، ط 2، دار تالة، طرابلس، 1999.

66. مطر جميل وآخرون، " **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** "، مركز دراسات الوحدة العربي، لبنان، 2002.

67. معلوم حسن، " **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2002-2003**"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2002.

68. النبراوي فتيحة ومحمد نصر مهنا، " **أصول العلاقات السياسية الدولية** "، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985.

69. نصر الدين إبراهيم احمد، " **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية** "، ط 01، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.

70. النعيمي أحمد، "**السياسة الخارجية**"، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

71. هاشم نعمة كاظم، "**الحكم والسياسة في إفريقيا**"، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا،2004.

72. ولد دادة أحمد ، "**الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** "، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002 .

73. ونوغي مصطفى، "**جدلية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي** "، جامعة تيزي وزو، تيزي وزو، 2014.

74. يوسف حتي ناصيف، " **النظرية في العلاقات الدولية** "، ط01، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.

ب. المقالات والدراسات العلمية:

1. "رئيس المؤتمر الوطني لـلتحرير أزواد أبو بكر الأنصاري في أول حوار له مع تاوالت"، **الحوار المتمدن**، العدد 1794، 01-12-2007.

2. الأنصاري أبو بكر، "قضيتي الطوارق والصحراء الغربية وفن الحديث بالمحظور السياسي"، **الحوار المتمدن**، عدد 1729، 09-11-2006.

3. أوشنان حكيمة، "مشروع المجتمع لدى الأحزاب السياسية الجزائرية، تحليل خطاب"، **العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 16، -سبتمبر 2014.

4. بدر عزيزة، "الصحراء الغربية ومفاوضات 2007.. حجر في مياه البحيرة الراكدة"، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، العدد 170، القاهرة، أكتوبر 2007.

5. بروكس بيتر وجي هاي شين، "النفوذ الصيني في إفريقيا"، **مجلة الراصد للبحوث والعلوم** ، العدد 27، 18 مارس 2013.

6. بوازيدية جمال، "الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، العدد 09،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

7. بوبوش محمد، "قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 130، 2008.

8. بوعروج ريم، "الطاقة الكهربائية في الجزائر"، **كهرباء العرب** ، العدد 18، الإتحاد العربي للكهرباء، عمان، 2012،.

9. بوقارة حسين، "مشكلة الأقلية الطارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، **العالم الإستراتيجي**، العدد 07، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 2008.

10. حجاج أحمد، "الصين تعيد اكتشاف إفريقيا"، **السياسة الدولية** ، العدد 163، مطابع الأهرام، القاهرة، جانفي 2006.

11. حداد نور الهدى وهاني المنصور، "العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية** ، المجلد 38، العدد 02، 2011.
12. حسن حمدي عبد الرحمن، "إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا"، **السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008.
13. (____، ____)، "السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، **السياسة الدولية** ، العدد 144، مطابع الأهرام، القاهرة، أفريل 2001.
14. (____، ____)، "النيجر وملامح المشهد الاستراتيجي في غرب إفريقيا"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 184، أفريل 2010.
15. حنفي علي خالد، "المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا"، **السياسة الدولية** ، العدد 174، مطابع الأهرام، القاهرة ، أكتوبر 2008.
16. (____، ____)، "الإقليمية الجديدة في إفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك"، **السياسة الدولية**، العدد 144، مطابع الأهرام، القاهرة مصر، أفريل 2001.
17. (____، ____)، "السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا... رؤى وأدوات متغيرة"، **السياسة الدولية**، العدد 163، جانفي 2006.
18. حيالي سليمان يوسف، "اتجاهات الدبلوماسية الليبية في إفريقيا"، **السياسة الدولية** ، العدد 33، مطابع الأهرام، القاهرة، جويلية 1993.
19. الخليل خميس، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية "، **دفتر السياسة والقانون**، العدد 09، جامعة ورقلة ، ورقلة، 2011، ص 208.
20. دبش إسماعيل، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"، **مجلة إستراتيجيا–دراسات الدفاع والاستقبالية** ، العدد 01، وزارة الدفاع الجزائر، 2014.
21. دخان نور الدين وعيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14، الجزائر، جانفي 2016.
22. رأفت إجلال، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، **السياسة الدولية** ، العدد 145، 2001، ص 9.
23. رايس حدة وكرامة مروة، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 12، 2012،.

24. السرحاني خالد، "العلاقات المغربية الجزائرية والقضية الصحراوية "، **السياسة الدولية** ، عدد 163، جانفي 2006.

25. سعداوي عمرو عبد الكريم، "التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا"، **السياسة الدولية**، العدد 138، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1999.

26. سلامة معتز، "النظام السوداني من زاوية علاقاته العربية"، **السياسة الدولية** ، العدد 128، الأهرام، القاهرة، افريل 1997.

27. سيد محمود هنا، "قضية الصحراء الغربية مراحل التطور 1990-2002"، **آفاق أفريقية** ، المجلد 03، العدد 10، الهيئة العامة القاهرة للاستعلامات، ، 2003.

28. طلعت عبد المنعم، "القيادة الأمريكية في إفريقيا.. الأبعاد والتداعيات"، **السياسة الدولية** ، العدد 179، مطابع الأهرام، القاهرة، 2010، ص 99.

29. عباس الحيالي عبد الأمير، "مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي"، **ديالي للبحوث الانسانية**، جامعة ديالى، العدد 25، العراق، 2007.

30. عبد الحليم أميرة محمد، "تعثر مسار التحول الديمقراطي في إفريقيا"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد180، ديسمبر 2009.

31. عبد الغني بثينة، "حماية الحدود المهمة الأولى للجيش الوطني الشعبي"، **مجلة الجيش** ، العدد 02، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، نوفمبر 2012.

32. عبد الله زكريا محمد، "أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي"، **شؤون عربية** ، العدد 88، ديسمبر 1996.

33. عسوس عمر، "أزمة الهوية لدى البربر في الجزائر" **البحوث والدراسات الإنسانية** ، العدد 06، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، نوفمبر 2010.

34. عودة عبد الملك وأحمد الرشيدي، " تجمع الساحل والصحراء"، **برنامج الدراسات المصرية الإفريقية**، عدد 01، سلسلة دراسات، القاهرة، أوت 2001.

35. عوض يوسف نور، "القذافي ونظرية الفضاءات"، مجلة القدس العربي، **دار القدس العربي** ، لندن، 06-02-2000.

36. عيه عبد الرحمان، "دور عوائد النفط في ترسيم معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011"، **دفتر السياسة والقانون**، عدد جوان2011، ورقلة ، 2011.

37. الفقي علي، "عمليات القاعدة في بلاد المغرب.. الأخطار والتداعيات"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد 193، 20 جانفي 2011.

38. فواز الجباعي كرم، "مشكلة لوكربي والازدواجية في الشرعية الدولية"، **مجلة المناضل** ، العدد 291، دمشق، سوريا، 1998.

39. القباح نيفين، "تطورات الوضع في القرن الإفريقي"، **السياسة الدولية**، عدد 108، مطابع الأهرام، القاهرة، أفريل 1999.

40. لوشن دلال، "المخطط الدستوري لأغراض التنمية السياسية لنظام الحكم – النظام الجزائري"، **مجلة المفكر** ، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2012.

41. ماضوي صديق، "الواقع الاجتماعي والتطورات السياسية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الإسلام والعالم المعاصر**، العدد 01، 2004.

42. مخيمر عبد العزيز، "قضية لوكربي أمام محكمة العدل الدولية"، **مجلة الحقوق** ، عدد 01، 1994.

43. مساعيد ض، "التعاون العابر لحدود العوامل المثلى لرفع التحديات"، **مجلة الجيش** ، العدد 561، أفريل 2010.

44. مصباح عامر، "صناعة السياسة الخارجية: التخطيط في مواجهة الضغوط"، **مجلة الدبلوماسي** ، العدد 2007، 37.

45. ناجي جواد سعد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، "الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 31، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 1999.

46. النداوي خضير عباس ومحمد كريم كاظم، "التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام 2008"، **واسط للعلوم الاجتماعية**، العدد 29، جامعة واسط، واسط، 2015.

47. نسيب أوجون محمد ومراد أصلان، "نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط: منظور دستوري حول العراق وأفغانستان"، **دراسات عالمية** ، العدد 132، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

48. هالدن بيتر، "بناء المنظومات قبل بناء الدول: الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة"، **دراسات عالمية** ، العدد 96، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

49. هلال رضا محمد، "الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا"، **السياسة الدولية** ، العدد 163، مطابع الأهرام، القاهرة، جانفي 2006.

50. الوادي مهيمن عبد الحليم، "مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجيوبوليتيكية" **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 24، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد،2013.

ت.الأطروحات والمذكرات العلمية:

1. إسماعيل إسراء أحمد، " **تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر** "، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009.
2. بشكيط خالد، " **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي** "، مذكرة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011.
3. بعزيز عز الدين، " **سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 – 1995**"، مذكرة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر.
4. بويبية نبيل، "**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسة غير منشورة، القاهرة ،2009 .
5. بيرم فاطمة، " **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**" ، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.
6. دالع وهيبة، " **دور العوامل الخارجية في السياسية الخارجية الجزائرية 1999–2006**"، مذكرة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008.
7. زقاغ عادل، "**إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسة غير منشورة، جامعة باتنة، 2003–2004.
8. السيد ضلع جمال محمد، "**القدرة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الإقليمية و الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة** "، الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
9. شلبي محمد، "**السياسة الخارجية للدول الصغرى**"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2006.
10. عدلية محمد طاهر، " **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية، 1999– 2004**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسة غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2005.
11. عمارة بشير، "**الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا**"، رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006–2007.

12. الغالي بن لباد، "**الزوايا في الغرب الجزائري التيجانية والعلوية والقادرية دراسة أنثروبولوجية**" ، أطروحة دكتوراه في أنثروبولوجية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر.
13. قجالي محمد، "**ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية – التونسية**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 1990.
14. لحلوح بلقاسم، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة** "، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، دراسة غير منشورة، جامعة البليدة، 2004.

ث. الملتقيات العلمية:

1. بن جانة عمر، " **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** "، ندوة لمركز الشعب للدراسات الأمنية والاستراتيجية، الجزائر، ماي 2012.
2. بوستي توفيق وبوقنور إسماعيل، "جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي– المالي"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول:" **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** "، جامعة 8 ماي 1945، قسم العلوم السياسية، قالمة 24–25 نوفمبر 2013.
3. بويبية نبيل، "مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية– دراسة في طرق التوظيف"، الملتقى الوطني الأول **حول إشكالية الأمننة في المغرب العربي** ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جيجل، الجزائر، 2010.
4. محمودي عبد القادر، " **تداعيات العولمة السياسية والاقتصادية على الدولة الوطنية** "، في: أعمال الملتقى الدولي الأول بكلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2003.
5. مؤتمر حول " **أهمية تكييف تشريعات البلدان الإفريقية مع الأجهزة القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب**"، المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب، الجزائر، 2012/06/04.

ج. الجرائد والصحف:

1. إيمان هدى فرعون، "من أكبر المشاريع في القارة الأفريقية – مشروع الألياف البصرية –الجزائر– أبوجا"، **التلفزيون الجزائري**، 01–12–2016.

2. ب.د.م، "اجتماع اللجنة المشتركة الجزائرية– النيجيرية للتعاون في دورتها العاشرة بالجزائر"، **جريدة المجاهد**، الجزائر، 21–11–2011.
3. ب.د.م، "الجزائر تغلق حدودها مع مالي وتجمد تعاونها العسكري"، **جريدة الشروق** ، ب.د.ع، 2012/03/23.
4. بدون مؤلف، "اللجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية المالية حول شمال مالي : الجزائر تحتضن الدورة ال12 يومي الجمعة والسبت"، **الإذاعة الجزائرية**، 28–07–2017 .
5. بلعمري رمضان، "مسؤول أمني جزائري يؤكد"، القاعدة تحصل على أسلحة من شرق ليبيا"، **جريدة الخبر**، العدد 6316، 05 أفريل 2011.
6. بن أحمد حمد، "تحقيقات أمنية تكشف أن سيارات جزائرية تباع في مالي بالملايير"، **جريدة الخبر** ، عدد 699، 20 فيفري 2003.
7. حميش سليمان، "الجماعات الإرهابية تمنح 400 دولار لتجنيد الأطفال"، **جريدة الخبر** ، العدد 6863، 12 أكتوبر 2012 .
8. د.ب، "رئيس مالي: لن نقبل بتواجد قوة عسكرية أجنبية في بلادنا"، **القدس العربي**، 2011/10/28.
9. رئاسة الجمهورية، "التصريحات الصحفية للرئيس الجزائري هواري بومدين"، **مديرية الإعلام**، مارس 1973.
10. زيد المرهون عبد الجليل، "مستقبل القاعدة في مالي"، **جريدة الرياض**، العدد 15873، 2011.
11. صايج مصطفى، "اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي توماني توري لتعاونه مع الجزائر"، **حوار مع جريدة البلاد**، يوم 09–04–2012.
12. عظيمي أحمد، "إستراتيجية مواجهة الإرهاب"، **جريدة الخبر**، العدد 5941، 20–03–2010.
13. ق .د "الطرق الصوفية بإمكانها حفظ الاستقرار على الحدود الجنوبية،" **جريدة الشروق** ، ب.د.ع، 2012/04/19.
14. قدادرة عاطف ، "أبرز حدث أمني بالجزائر لسنة 2013، تيغنتورين، طريق لمراجعات أمنية عالمية"، **جريدة الخبر**، 25–12–2013.
15. (___،___)، "القاعدة تضرب في عمق الصحراء الجزائرية "، **جريدة الخبر** ، العدد 6957، 17 جانفي 2013.
16. (___،___)، "المستشار برئاسة الجمهورية كمال بارة يكشف"، **جريدة الخبر**، العدد 6919، 09 ديسمبر 2012.
17. لبال سليمة، "الخبراء الدوليون يفتشون المفاعل النووي بعين وسارة"، **الشروق اليومي** ، العدد 1537، 17 نوفبر 2005.

18. لحياتي عثمان، "القاعدة تجني 120 مليون أورو من الفدية"، **جريدة الخبر** ، العدد 6741، 10 جوان 2010.
19. مالك أحمد، "مصالح أمن متخصصة تصل إليزي وتفتح تحقيقا في الهجوم الإرهابي"، **جريدة الخبر**، العدد 6958، 18 جانفي 2013.
20. مخالدي أنيسة، "صحراء الساحل الإفريقي... قاعدة خلفية جديدة للإرهاب"، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 10635، لندن، 10 جانفي 2008.
21. يس حميد، "قادة أربع دول يلتقون غدا بالجزائر لبحث آلية جديدة"، **جريدة الخبر** ، العدد 6116، 14-09-2010.

ح. المواقع الالكترونية:

1. الإذاعة الجزائرية، "وزير الشؤون الخارجية النيجيري يقوم بزيارة إلى الجزائر ابتداء من يوم الجمعة"، الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية، 17-01-2018، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180117/131473.html.
2. الأنصاري علي، "العا هل المغربي يستقبل أغ الشريف قبيل زيارة مرتقبة على تمبكتو"، في الموقع الإلكتروني: http://h-azawad.com/ar/?p=15452/31/01/2014.
3. ب.د.م، "اجتماع اللجنة المشتركة الجزائرية–النيجيرية للتعاون في دورتها العاشرة بالجزائر"، **جريدة المجاهد**، 21-11-2011، ص03، http://www.elmoudjahid.com/ar/inscription /
4. باكير علي حسين، "زيارة بوتين التاريخية إلى الجزائر تعزيز للشراكة الاستراتيجية"، 2006/06/07 ، في الموقع الإلكتروني: http://www.alasr.ws/index.cfm?method:home.com/contented-html
5. بلاني عمار، "الجزائر تدين تدمير أضرحة بتومبوكتو شمال مالي"، **جريدة الشروق** ، 02-07-2012، https://www.echoroukonline.com
6. بلخيرات حسين، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه العالم العربي: المحددات والرهانات"، 22/10/ 2010، من الموقع الإلكتروني.http://houcinebelkhirat.maktoobblog.com ,
7. (____،____)، "السياسة الخارجية الجزائرية وتحولات النظام لدولي"، **نون بوست** ، 04-01-2017، https://www.noonpost.org/content/1597

8. بوخمخم عبد النور، "الجزائر تجمد مساعي الوساطة بعد تدخل الليبيين"، الشروق، 11-04-2008، من الموقع الإلكتروني https://www.echoroukonline.com
9. تصريح اللواء الشريف عبد الرزاق خلال يوم إعلامي حول "أخطار الأوبئة أثناء تدفق اللاجئين والخبرة الطبية في الجيش الوطني الشعبي" بورقلة الجزائر، 23 ماي 2013.
10. الجزائر تراهن على التيجانية لمحاربة الإرهاب في أفريقيا"، 29-11-2006، من الموقع الإلكتروني: http://www.Alarabiya.net/articles/29482.html.
11. حنفي عبد العظيم محمود ، "النيباد والتحول الديمقراطي في إفريقيا"، يوم 17،09،2011 من الموقع الإلكتروني:
http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/week 113.htm
12. دبلوماسية الجزائر تخطط لتدارك تراجعها بمنطقة الساحل الإفريقي بعد المد الدبلوماسي المغربي بالمنطقة"، ألف بوست للدراسات، جريدة مغربية، لندن، 12 أكتوبر 2013.
13. عبد النور بوخمخم، "الجزائر تجمد مساعي الوساطة بعد تدخل الليبيين"، **جريدة الشروق**، 11-04-2008، من الموقع الإلكتروني:
lhttps://www.echoroukonline.com
14. رئيس مالي يطلب شراء شاحنات عسكرية جزائرية لمواجهة زيادة التهديدات الأمنية، من الموقع الالكتروني:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/dewal-sahe/index.htm
15. سنوسي محمد، "البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011"، **جريدة الحوار**، نوفمبر 2015، شوهد في 14-12-2016، في http://elhiwardz.com/debate/33389/ .
16. شماني .ع، "بلدية الجزائر الوسطى تُكرم الوزير الأول المالي السابق بشهادة المواطنة"، **صوت الأحرار**، 10-07-2012، من الموقع الالكتروني:
https://www.djazairess.com/alahrar/10384.
17. عبد الإله نجيم، "ملك المغرب يسحب ملف أمن الساحل والصحراء من الجزائر"، 20-06-2018 في الموقع الإلكتروني https://www.febrayer.com/56119.html :
18. مدلسي مراد، "الوضع في شمال مالي: الجزائر تؤيد حلا سياسيا"، وزارة الشؤون الخارجية، 14-02-2012، http://www.mae.gov.dz/news_article/925.aspx.
19. مرزوق ياسمين، "بن حمادي يساعد النيجر على الخروج من عزلتها"، **جريدة البلاد** ، 21-12-2011، http://www.elbilad.net/?p=29495
20. الموقع الرسمي لمجلس الأمة الجزائري، "الدبلوماسية البرلماني ة" . http://www.majliselouma.dz/

21. ناصر عبد الرحمن، "القواعد العسكرية في أفريقيا (2) فرنسا"، 21-06-2018، في الموقع الإلكتروني: https://www.sasapost.com/french-military-bases-in-afric/

22. و.أ، "300 إفريقي يزورون الزاوية التيجانية في الأيام القادمة"، **جريدة المساء** ، ب.د.ع، 26-04-2018، من الموقع الإليكتروني:

23. وزارة التكوين المهني، "مباركي والسفير المالي يتطرقان إلى التعاون في مجال التكوين المهني"، **جريدة الشعب**، العدد 17123، ص 03، 31-08-2016، http://www.echchaab.com/ar/

24. وزارة الخارجية الجزائرية، "الجزائر-مالي: اللجنة الثنائية الإستراتيجية حول شمال مالي"، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، 03-03-2014، http://www.mae.gov.dz/news_article/2012.aspx

25. وزارة الخارجية الجزائرية، "الجزائر-مالي: تكثيف التعاون في مجال محاربة اللا أمن والإرهاب والإجرام"، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، 21-06-2016، http://www.mae.gov.dz/news_article/4130.aspx

26. ولد شيخنا أعمر، "النيجر.. ثروات في مهب الصراعات الدولية"، 29-06-2018، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/26

27. ولد قابلية دحو، "اتفاقية إيفيان الاتصالات، المحادثات والمفاوضات إبان ثورة التحرير الوطني 1954-1962"، 22-06- 2018 في الموقع الإلكتروني: http://www.dgsn.dz/IMG/pdf/watika_juin_2012.pdf

2. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Dictionnaire:

- «The Penguin Dictionary of international relations», **Penguin Books ltd**, London, 1998

2. Les livres :

1. «Algérie actualité 1999 -2002», Encyclopédie université, France, 2003.

2. A. Goldstone Jack, « **State Failure Task Report : Phase 3 Findings** », USA, McLean, VA :Science Applications International Corporation, September 2000.
3. Aboubakar Awaiss, «**L'Initiative Bassin de Niger (IBN) ; développement Durable et Gestion Intégrée d'un Grand fleuve**», Afrique Contemporaine, Eté 2003.
4. Adamczewski Amandine et Jean-Yves Jamin, « **Investisseurs Libyens, paysans maliens** », Le Monde Diplomatique, septembre 2011.
5. Aida Ammour Laurence, « **les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussion dans la région méditerranéenne** », SEEDMED, Seguridad y Défens en el Mediterraneo, Barcelona, Octobre 2010.
6. Aide Ammour Laurance, « **la coopération de la sécurité au Maghreb et au Sahel : L'ambivalence de l'Algérie** »,papier publie ,The Maghreb centre, Washington, 10 février 2010.
7. Aissa Khaled Chaib, « **le président** », ENAG Edition, Alger, 2000.
8. Alden. C, «**Foreign Policy Analysis, University of London**», 2011.
9. Archer Topy & Tihomir Popovic, « **The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative The US War on Terrorism in Northwest Africa**», FIIA Report 16/2007, Finland, The Finnish Institute of International Affairs, 2007.
10. Aron Raymond, «**Paix et Guerre entre Les Nations**», Calmann Lévy, Paris, 1984, .
11. Ayadi Mohamed, «**La Route Trans-saharienne, un Projet au Développement des Régions transfrontalières**», colloque national sur La Région Sahélo-Saharienne, Réalités et Perspective, Algérie, 15-10-2012.

12. Baker Bruce, « **Multi-choice policing in Africa** », Nordisk Africa institutet, Uppsala, 2008.

13. Balta Paul, «**La dynamique des relations intermaghrébines** », Bassma Kodmaini-Darwish et May Chartouni-Durbarry (eds, Maghreb :les annees de transition, IFRI, Masson, Paris,1990.

14. Bariki Salaheddine, « **Algérie chronique intérieure, Annuaire de L'Afrique du Nord** », CNRS Éditions, tome XXXIV, Paris, 1995.

15. Biad Abdelwahab, « **Le Maghrab et la guerre du golfe** », Annuaire de l'Afrique du Nord, CNRS éditions, tome xxx, Paris, 1990.

16. Bougaards Mattbijs, « **Electro Systems, Party Systems and Ethnicity** », in Africa: Political Parties and Election in Sub-Saharan Africa, Nordiska Afrika institutet, Sweden, University of Kwazulu-Natal press, South Africa,2007.

17. Bouhle Hardy Ferdaous, «**Crises touarègues au Niger et au Mali** », Ifri Programme Afrique subsaharienne, Janvier 2008.

18. Bouhlel Hardy Ferdaous, « **Crises touarègues au Niger et au mali** », Programme Afrique subsaharienne, Janvier 2008.

19. Bouhlel Hardy Ferdous, « **Crises touarègues au Niger et au Mali** », Programme Afrique subsaharienne, Janvier 2008.

20. Bousselham Abdelkader, « **Regards sur la Diplomatie Algérienne** », casbah-Edition, Alger, 2005.

21. Bretton. H, « **International Relations in the Nuclear Age**», State University of york press, New York 1986.

22. Bruce Ronald St.John, "**The Libya in Sub-Saharan Africa**", 1969- 1987.

23. Buzan Barry & Ole Waever, « **Regions and Powers – The Structure Of Internatinal Security**», Combridge Studies International Relations, New-York, 2003,.

24. Buzan Barry, «**Security, the State the New Word Order**», in «d.Lipschutz (ed) On security», Columbia University press, New-York, 1998.

25. Campbell Kurt M., «**The Age of Consequences : The foreign Policy and National Security Implications of Global Climate change**», Center for strategic& international studies and center for a new American security, November 2007.

26. centre d'Etudes internationales (Auteur collectif), **Maroc-Algérie Analyses croisées d'un voisinage hostile**, centre d'Etudes internationales, Paris, Editions Karthala, 2011.

27. Charillon Frédéric, «**Politique Étranger : Nouveaux Regards Presses de la Fondation Nationale des Science Politique**», Paris, France, 2002.

28. Cheurfi Achour, « **la Classe Politique Algérienne de 1900 à nos Jours** », Casbah Editions, Alger, 2001.

29. Claudot-Hawad Héléne, « **Les Touarègues en Fragment** », ,chondoreille, EDISUD,1993.

30. Craig G.A & A.L.George, «**Force and statecraft**», Oxford University Press, New York, 1995.

31. Dayk Mano, «**Touareg, la Tragédie** », Jean-Claude Lattes, Paris, 1992.

32. Dedenis Julien, « **Sahara occidental essai d'approche géopolitique** », Rouen, Université de Rouen, Laboratoire AILLEURS, Mars 2007.

33. Dougherty J.E & R.L Pfaltzgraff, «**contending Theories of International relations**», Harper and Row Publishers, New York, 1981.

34. Dufour Julia & Claire Kupper, « **Groups Armés au nord-Mali : état des lieux, fiche documentaire**- », GRIP group de la recherche

et d'information sur la pais et la sécurité, groups armés au nord-Mali, état des lieux, 6 juillet 2012.

35. Ferraro Vincent, « **Dependency Theory : An Introduction**», Mount HolyKe Cellege South HadleY, July 1996,.

36. Fussell C.L L f. Cmdr., « **Al Qaeda in the land of the Maghreb : Danger or Delusion?** »,Ethos (Naval Special warfare Issue), united States of America, 2010.

37. Galy Michel, « **La guerre au Mali, comprendre la crise au sahel et au Sahara enjeux et zones d'ombres** », pris la découverte, juin 2013.

38. Germain Gros Jean-, « **Failed States in Theoretical, Historical, and Policy Perspectives** », in Wilhelm Hetmeyer et al. (eds), control of violence ; historical and intrnatinalprespectives on violence in Modern Societies, USA Business Media spring science, 2011.

39. Grégoire Emmanuel & Jean Schmitz (ed), « **Afrique noire et monde arabe: continuités et Ruptures, Institut de recherche pour le développement** », Editions de l'Aube, 2000.

40. Grimaud Nicole, « **La diplomatie sous Chadli ou la politique du possible** », khartala,Paris,1984.

41. Guidere Mathieu, « **Le choc des révolutions arabes** », Editions Autrement, Paris, 2011.

42. Hentz J.James, « **International Relations Theory – Communitarianism, and U.S.Grand Strategy,Whither Africa** ?», American Behavioral Scientist, 2005.

43. Higgs.A, Arms, «**Politics and the Economy**», Holmes and Meier Publishers, New York, 1990.

44. Holsti K.J., «**the Dividing Discipline : Hegemony and Diversity in International Theory**», London,1985.

45. J.Campbell Steven, «**Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U.S. Foreign Policy MaKing**», Departement of Government in International Studies of Southern California International Studies Association, USA, February 1999.

46. Jaziri Moncef, « **la crise de Lokerbie** », annuar de l'Afrique du nord, 1998.

47. Jones.W, « **the Logic of international Relations**», Little Brown and company, Boston, 1985.

48. Kassim Bouhou, « **L'Algérie des réformes économiques : un gout d'inachevé** », Politique étrangère, Institut Français des Relations Internationales, Paris, 2009.

49. Keet Dot, « **South-South Strategic bases for Africa to engage China, in: the Rise of china – india in Africa**», Nordiska Afrika institutet, Zed Books, London, New York, 2010.

50. Kennedy. P, «**Preparing for the Twenty-First Century**», Fontana press, London, 1993.

51. Kenneth Waltz, «**Theory of International Politics**», Random House, New York, 1979.

52. Khan Rais A. and & James D.McNivan, « **an introduction to Political science**», illinois, the dorsey, 1984

53. Knorr K. & F. Trager, «**Economic Issues and National security**», Allen Press inc, Lawrence, Kansas, 1977.

54. Kornio Ousmane, « **contrôle des legers et de petit calibe au Mali** », Freidrich Ebert Stiftung, octobre 2011.

55. Labdelaoui Hocine , « **L'Algérie face à l'évolution de son émigration En France et dans le monde** », Hommes & migrations, avril 2012.

56. Lacher Wolfram, « **Actually Existing Security : The political Economy of the Saharan Threat**», Security Dialoguen, 2008.

57. Lacoste Yves, « **La géopolitique de La Méditerranée** », Armond Colin, Paris, octobre 2006.

58. Lagatta Martina & Ulrich Kaorck& Manuel Manrique & Pekka Hakala, « **L'Algérie : un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la Région du Sahel** », Bruxelles, 24 juin 2013.

59. Lahrech Bachir, « **Bouteflika une Chance pour l'Algérie pour la Méditerranée pour la Paix** », La Nouvelle Imprimerie, France, 2004.

60. Liassine Mohammed, « **Les reformes économiques en Algérie : une transition vers l'économie de marche ?** », CNRS Editions, Annuaire de L'Afrique du Nord, tome XXXV, Paris, 1996.

61. Lyammouri Rida, « **Nourthern Mali ;Armed Groupe, State Failure, and terrorism** », Homeland Security Policy Institute, the George Washington University, 30 May 2013.

62. Mahmoud Abd Mohammed al Ma'ali, « **Al-qaeda and its allies in the Sahel and the Sahara** », Reports, Aljazeera Centre for Studies, 01 May 2012.

63. Mano Dayek, « **Touareg : la tragédie** », édition Lattés, Paris, 1992.

64. Maria José & Blanco Navarro & luis de la cortIbanes, « **le trafic de drogue en l'Afrique subsaharienne** », Institut Espagnol d'études stratégique,2012.

65. Massoni Maroc, « **le coup d'état au Mali, les touareg et la sécession de l'Azawad : Irrédentisme et terrorisme au long du 16 parallèle Nord** », CeMiSS , 30 Juillet 2002.

66. MATTIS J. N., « **The Jint Operating Environment 2010** », Untited states Joint Forces Command . February 18, 2010

67. Mekouar Merouan, « **Aux origines de la stratégie du statuquo, lectures dans la politique saharienne de l'Algérie** », center d'études internationales.

68. Mohamed Tahar Ben Saada, « le Régime politique Algérien », éditions E.N.A.L, Alger, 1992.

69. Mohamed Tiessa Maiga, « **le Mali : de la sécheresse à la rebellons Nomade, chronique et analyse d'un double phénomène du contre développement en Afrique sahélienne** », l'harmattan,Paris, 1997.

70. Morgan P.M, «**Theories and Approaches to International politics**», 4th Ed, Transaction Ion, New Jersey, 1987.

71. Morgenthau H.J., « **politics among nations**», Alfred A. Knopf, New york , 1967.

72. Morgenthaw Hans, «**Politics among nation**», Affred Knoof, New York, 1978.

73. Mouhoubi Salah, « **La Politique Extérieur de l'Algérie et le Nouvel Ordre Economique Mondial l970-1978** », Editions ANEP, Alger, 2004.

74. Mouhoubi Salah, « **LE NEPAD une chance pour la L'Afrique** ? », office des publication universitaires, Algérie ,2005

75. Naumann Klaus (eds), «**Towards a Grand Strategy for an Uncertain World -Renewing Transatlantic Partnership**», Noaber Foundation Dorpstsstraat, 2007.

76. Newton Ken & Jan W & Van Deth , « **Foundations of Comparative Politics :Democracies of the Modern World**», Cambridge University press, New York, United State of America, 2005,

77. Pellrien Mathieu, « **le Sahel et le contagion Libyenne** », politique Étrangère, Paris, Avril 2012.

78. Pointier Laurent, « **Sahara occidental la controverse devant les Nations unies** », karthala, institut Maghreb-Europe, Paris,2004.

79. Reus-Smit Christtian, «**Constructivism**», in «Scott Burchill et al (Eds)», Theories of international Relations, Polgrave, New York, 2001.

80. Romain Yakemtchouk, «**Les Frontières Africaines**», in R.G.D.I.P, 1970.

81. Ronald Hold Kempe, "**the uneca and good governance in Africa**", Boston Massachu,,4-5 april 2002.

82. Rosenau J.N., «**the Scientific Study of Foreign Policy**», Frances Pinter Publishers Ltd, london, 1979.

83. Rotberg .I Robert, « **State Failure and state weakness in a time of Terror** », USA, Brookings Institution Press, 2003.

84. Rourke. T John. & Taking Sides, «**Clashing Views On Controversial Issues In World Politics**», The Dushkin publishing Group inc, Guilford, 1994.

85. Saint Girons Anne, « **Les rebellions Touarègues** », Ibiss Press, Paris,2008.

86. Slimane Cheikh et Autres, « **Le Maghreb et L Afrique Subsaharienne**», Ed C.N.R.S, Paris, 1980.

87. smith stev & Amelia Hadfield & Tim Dunne (eds), «**Foreign policy – Theories – Actors – Cases**», Oxford University press, Oxford, 2008,.

88. Smith Steve & Amelia Hadfield & Tim Dunne, «**Foreign policy : Theories, Actors, cases**», 1st pub, Oxford University press, New York,2008.

89. Smith.M, R. Lttle & M. Shackelton, «**Perspectives on World Politics**», Groom Helm ltd, London, 1981.

90. Spanier.J, «**Games Nations Play**», Congressional Quarterly Inc, Washington, 1990,.

91. Tacko Kandji Sergine, "**Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector**", World Agroforestry Centre, ICRAF,2006.

92. Vergniot Olivier, « **La question du Sahara occidental, autodétermination et enjeux référendaires** » Annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXVIII, 1989.

93. Yousfi M'hamed, « **Le Pouvoir 1962-1978** », Serra Graphic, Alger, 1992.

3. Articles et études scientifiques :

1. Abdlkader Yefsah, « L'armée et Pouvoir en Algérie de 1962 à 1992 », **Revu du monde musulman et de la Méditerranée**, N° 65, 1992.
2. Abouddahab Zakaria, « A la recherche d'un paradigme explicatif d'un voisinage difficile, Maroc-Algérie, conflictualité enracinée ou accident de l'histoire ? » **center d'études internationales**
3. Adadevoh Irene Omolola, « Ethnicism and the Democratization of Civil Society in Africa », **Africa Zamani**, N° 09-10, codesria, 2001-2002.
4. Kall .J.Holsti, « Nationel role conception in the study of foriegn policy », **Iternational studies Quarterly**.14(2),1970.
5. Addi Lahouari, « L'armée, la nation et l'E'tat en Algérie », **Confluences Méditerranée**, N° 29, printemps 1999.
6. Adebahr Cornelius , « Strategy, not Bureaucracy : The role of the EU Special Representatives in the European External Action Service » , **DGAPanalyse kompakt**, N°05.

7. Aida Ammour Laurence, « L'Algérie et les crises régionales : entre velléités Hégémonique et Repli sur soi », **JSF Conseil**, groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles, 2013.
8. Alexander Yonah, « Maghreb and Sahel Terrorism Addressing the Rising Threat from Al-Qaeda and other Terrorism in North and West/Centre Africa », **Report,** International Centre for Terrorism Studies, Washington, January 2010.
9. Amadou Hama, «l'Ambituo Renouvelée du Niger», **Géo Economie**, N° 56, 2011.
10. Anand Sowmya & jon a . krosnick , « The Impact of Attitudes toward Foreign Policy Goals on Public Preferences among Presidential Candidates: A Study of Issue Publics and the Attentive Public in the 2000 U.S. Presidential Election» , **Presidential Studies Quarterly**, Vol XX, No X, Center for the Study of the Presidency , 2003 ,
11. Anouar Boukhars, « The Paranoid Neighbor : Algeria and the Conflict in Mali », **Carnegie Endowment For International Peace,** washington, 22-10-2012.
12. Antil Alain, « le royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique sub- Saharienne », **IFRI**, institut Français des relation internationales, Novembre 2003
13. Aron Raymond, « A potos de la théorie politique », **Revue Française de science politique**, Vol 12, N° 01, 1962.
14. B. Helman Gerald & Steven R. Ratner, « Saving Failed States », **Foreign Policy**, N° 89, Winter 1992-1993.
15. Badi Dida, « Les touareg algériens et l'Etat central », **dynamiques internationales**, N° 7, octobre 2012.
16. Béchir Ben Yahmed, «Une Odeur de pétrole», **Jeun Afrique**, N° 1941,Paris,1998

17. Benantar Abdenour, « la sécurité National Algérienne dans les années 90 : entre la méditerranée et le Sahara », **The Maghreb Review**, vol18, N°3-4,1993.

18. Benjaminsen A Tor, « Does Supply-Induced Scarcity Drive Violent Conflicts in the Africa Sahel? The Case of the Tuareg Rebellion in Northern Mali», **Journal of Peace Research**, Vo 145, N° 06, November 2008.

19. Berthelot Pierre, « les Relations entre les 'Etats de l'Union du Maghreb arabe et l'Union Africaine : coopération ou confrontation » **Revue Géostratégiques**, Académie stratégique, N° 32, 3e trimestre, Paris, 2011.

20. Boujdad Ahmed, « La politique Étrangère Algérienne et l'intégration territorial du Maroc », dans : **Maroc-Algérie Analyses croisées d'un voisinage hostile**, centre d'Etudes internationales, Editions Karthala, 2011.

21. Boukhars Anouar, «Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring », **CTC Sentinel**, vol 06, N° 01 January 2013.

22. Boukra Lies, «les deux pays se tournent vers l'avenir », **Arabies**, N° 194, Avril 2003.

23. Bourgeot André ,«Sahara: espace géostratégique-et enjeux politique»,**Autrepar**t, N° 16, Niger,2000.

24. Carment David &al.eds, "Country Indicators for foreing policy" **AdversialInten Contract Report**, Indicators of State Failure : Phase 2, Canada : DRDC Torento, August 2010.

25. Cedar May, « les mystères d'Alger, La puissante Algérie Poursuit au Sahel des Objectifs multiples, mais apparemment contradictoires », **Arabies**, N° 311, Paris, mars 2013.

26. Chaban Mohamed, « L'Algérie sous tension : les prémices d'une crise, l'urgence d'un changement », **Revue Averroès**, N° 4-5, 2011.

27. Chafe Kabiru Sulaiman, « The problematic of Africa Democracy Experiences from the political Transition in nigera »,**Africa Zamani**, July, 1994.

28. Charef Abed, « L'Algérie et la crise malienne Le conflit au Mali a accentué le sentiment d'encerclement Algérien avec des foyers de tension qui se rapprochent de ses frontières, alors que le terrorisme interne constitue toujours une menace » **Afkaar Idées**, Institut européen de la méditerranée, N° 37, Barcelona, printemps 2013.

29. Chevènement Jean pierre,Gérard Larcher ets(Sénateurs),«Sahel:pour une approche global», **rapport d'information**, N°720, sénat, France,juillet 2013.

30. Chikhaoui Arslan, « Les paradigmes de la politique étrangère de l'Algérie »**, Friedrich ebert stiftung**, 2015.

31. Christ Jean- Louis, JaquesRemiller (députés),«la politique de la France en Afrique», **Rapport d'information**, N° 1332,assemblée Nationale, France, 17 décembre 2008.

32. collignon Xavier, « quelle politique Régionale pour le sahel », **Revue Défense national**, école militaire, le Comité d'études de défensenationale, N° 763, Paris, octobre 2013.

33. Crisis Croupe working to prevent conflict world wide, Mali; eviler l'escalade », **Rapport Afrique**, N° 189, 18 Juillet 2012,.

34. D. Fearon James, « Domestic politics , foreign policy , and theories of international relations» , **annual reviews of political sciences**, N° 01 , 1999 ,

35. Deycard Frédéric, « Le Niger entre deux feux ,La nouvelle rébellion touarègue face a Niamey », **politique africaine**, N° 108, décembre 2007.

36. Dufau Jean Pierre, « rapport de la Commission des affaires étrangères », **l'Assemblée nationale française quatorzième législature**, N° 305, Pari, 7 novembre 2012.

37. Dumont Gérard François, « le Sahel en crises », **question international**, 2012.

38. Ehrenreich Brooks Rosa, « Failed States, or the State as Failure ? », **Law Review**, University of Chicago, Vol 71, N° 04, fall 2005.

39. farnham barbara , «impact of the political context on foreign policy decision-making», **political psychology**, Vol 25, N° 03, special issue, 2004

40. Gèze François, « Armée et nation en Algérie :l'irrémédiable divorce?», **La Découverte**, Hérodote, Paris, N°116, 1er trimestre 2005.

41. Goldeier. J.M. & P,E. Tetock, « Psychology and International Relations Theory », **Annual Reviews of Political Sciences**, N° 04 ,2001.

42. Group Crisis, « Mali : éviter l'escalade » **Rapport Afrique de Crisis Group,** N°189, 18 juillet 2012.

43. H Lentner Howard, « Public Policy And Foreing Policy : Divergences, Intersections, Exchange », **Review Of Policy Research**, Vol 23, N° 01, 2006.

44. Haas de, Hein « the myth of invasion irregular migration from West Africa to the Maghreb and the European Union »,**IMI reseach report**, Oxford, October 2007.

45. Hachemaoui Mohammed, « La représentation Politique en Algérie entre médiation clientelaire et prédation (1997-2002) », **Revue Francaise de science politique**, Paris, N° 01, 2003.

46. Haddad Said, « Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie», **Dynamique internationales**, N° 07, octobre, 2012.

47. Hamedouche Dris-Ait, « Les incidences de politiques étrangéres française et Algérienne sur les Rolations Bilatérales », **Magrabe-Machrek, Editions ESKA**, N° 1973, Paris, 2008.

48. janowski louis, « neo-imperialism and u.s foreign policy» , **foreign service journal**, may 2004,

49. John Mearsheimer, «The Tragedy of Great Power Politics», **W.W North and CO,** New York , 2001.

50. Kaba Lanciné, « La démocratie et la mondialisation, défies pour L'Afrique », **Africa Zamani**, N° 07-08,codesria, 1999-2000.

51. Kaki Ait, « Armée, Pouvoir et processus de décision en Algérie », **politique Étrangère**, IFRI, Paris, N° 02, 2004.

52. Katendi François , «Bilan du dernier voyage africain de Nicolas Sarkozy »,L' **Essentiel des Relation Internationales**, paris , Group Prestige Communication, N° 24 , Avril-mai 2009.

53. Krahmann Elke, « Security : Collective Good or Commodity ? », **European Journal of International Relations**, 2008.

54. lebo &Mattew j , and mill h & moor , « dynamic foreign policy behavior» , **the journal of conflict resolution**, Vol 47 , No 01 , February 2003

55. Lecoutre Delphine, « vers un gouvernement de l'Union africaine ? », **ISSinstitut d'études de sécurité**, N° 147, Juin 2007.

56. Li Quan and Drew Schaub, « Economic Globalization and Transnational Terrorisme : A Pooled Time-SeriesAnallysis », **Journal of conflict Resolution**, N° 48, 2004.

57. M, Hudson Valerie, « Foreign Policy Analysis Actor-Specific Theory and The Ground of International Relations», **International Association**, Blackwell Publishing, 2005.

58. Mair Stefan, « terrorism and Africa On the danger of further attacks in sub-Saharan Afric », **African Security Review**, N° 12, 2003.

59. Mameri Khalfa, « pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algérie », **Revue Algérienne des Internationales**, N° 04, 1986.

60. Mcesweeney Bill, « Identity and security : Barry Buzan and the Copenhagen school », **Review of international Studies**, N° 22, Printed in Great Britain, 1996.

61. Modibo Keita, «La résolution du conflit Touareg au Mali et au Niger », **note de recherche du GRIPCI**, N°10, Chaire raoul-dandurand en études stratégiques et diplomatiques, Juillet 2002.

62. Modibo Keita, «La Résolution du conflit tourage au Mali et au Niger», **note de recherche du GRIPCI**, N°10 Chaire Raoul-dandurand en étude stratégique et diplomatiques, Juillet 2002.

63. Mohsen-Finan Khadija, «Le règlement du conflit du Sahara occidental à l'épreuve de la nouvelle donne régionale » **Politique Africaine**, N° 76, décembre 1999.

64. Moussaoui Abderrahmane, « Algérie, la réconciliation entre espoirs et malentendus», **Politique étrangère,** Paris, N° 02, 2007.

65. Mustapha Makideche, « Le secteur des hydrocarbures en Algérie piège structurel ou opportunité encore ouverte pour une croissance durable ? », **Confluences Méditerranée**, N° 71, 2009.

66. Naudé, Pierre-Francois « Mali privatisation : la grande panne », **Jeune Afrique, Maghreb et Moyen-Orient**, N° 2520-2521, Paris,26 avril-9 mai 2009,.

67. Nedjah Issam, « Les Relation Euro-Algériennes de la coopération au partenariat », **domitia**, N°10, 2008.

68. Plagnol Henri & Francois Loncle (Députée), « La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne », **Rapport d'information**, N° 4431 déposé en application de l'article 145 du Règlement par la Commission des affaires Etrangères Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale Française, 6 mars 2012.

69. Ploch Lauren , «Affric Geo-politics beyond Washington: Africa's alternative security and development partnershipsca», **Annual Report**, 2008.

70. Ploch Lauren, «Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa», **congressional research services**, 2009.

71. Réné Otayek, « Afrique : les identités contre la Démocratie », **cahiers des sciences humaines** , N°10, Editions de L'aube, France.

72. Ripely brian, «psychology, foreign policy, and International Relations theory», **political psychology**, Vol 14, N° 03, 1993,

73. Rodier Alain, « Le Sahel, terrain de jeu d'Al-Qaïda au Maghreb Islamique,(AQMI) », **Note d'Actualité**, Centre Français de Recherche sur le Renseignement, N° 172, Mai 2009.

74. Rosemberg Dominique, « Le peuple Touareg du silence a' l'autodétermination » **Revue Belgique de Droit international**, Editions, Bruxelles, janvier 1991.

75. Rosier Stéphane, « Géograpie politique et Géopolitique une Grammaire de l'espace politique », **Ellipses Marketing** s.a, Paris,2003

76. Rudi Guraziu, «To what Extent is Foreign Policy Making Affected by Public Opininon in a liberal Democracy ? », **Political & International Studie**s, School Of health and Social Sciences, Middlesex University, January 2008.

77. Segura I Mas Antoni, « Laquestion du Sahara dans la dynamique géopolitique du Maghreb » **confluences Méditerranée**, N° 31 automne, 1999.

78. Tadje Mehdi, « sécurité et stabilité au Sahel Africain, Collège de Défense du NATO », **occasionnel paper**, N°19 ,Décembre 2006.

79. Taje Mahdi, « sécurité et stabilité dans le Sahel Africain», **Collège de défense du NATO**, occasionnel paper, N° 19,Décembre 2006.

80. Taje Mehdi, « West Africa Challenge : Vulnerabilities and factors of insecurity in the Sahel», **The Saharans West Africa Club Secretariat** (**SWAC**/ **OECD**), August 2010.

81. Telbami S., « Kenneth Waltz, Neorealism, and Foreign Policy », **Security Studies**, Vol. 11, N° 03, 2002.

82. vanhoonacker Sophie , and all, « understanding the role of bureaucracy in the european security and Defense policy », **European integration online papers**, special issue , Vol 14 , N° 0 1 , 2010

83. Volman Danuel, «whey America wants military in Africa», **New Africa**, N° 469, January 2008.

84. williamson &Oliver , « public and private Bureaucraties : a transaction cost economics perspective » , **the Journal of law economics et organization**, Vol 15 , No 01 , oxford university press , 1999

85. wright maurice, « who governs japans? politicians and bureaucrats in the policy-making Processes», **political studies Association**, blackwell publishers , 1999

4. Thèses et notes scientifiques:

1. Chaib Adda Hadj, « **les aspects sécuritaires de la politique sous régionale de l'Algérie** », mémoire de fin d'étude de post de graduation spécialisée en administration international .E.N.A, 1994/1995.
2. Erdogan Celil , « **Ethnic Interest groups and American foreign policy : sources of influence**», a thesis of master science , middle east technical university , 2010 , ...

5. Conférences scientifiques:

1. antoaneta christova, « the role of national parliaments in the decision-making mechanism of the north atlantic treaty organization», Nato Researches, join 1999 .
2. Bensaad Ali, «Les migrations subsahariennes en Algérie », Institut Universitaire Européen, Robert Shuman for Advanced Studies, CARIM Rapports de recherche 2008.
3. Bureau pour L'Afrique du Nord de la Commission économique des Nations Unies pour L'Afrique, document sur la mobilité des travailleurs dans l'espace maghrébin, bureau pour L'Afrique du Nord de la Commission économique des Nation Unies pour L'Afrique, Rabat, 2011.
4. Chronologie Algérienne 1830-2002, Centre National de Documentation de Presse et de l'Information, Alger 2002.

5. CNUCED, Conference des Nation Unsure le commerce et le development, « le development économique en Afrique", Rapport 2013.
6. Commission de l'Union africaine, «état de l'intégration en Afrique», Juillet 2011.
7. Communauté des états Sahélo- Sahariens cen-sad,«Convention de Coopération en manière de sécurité entre les états membres de la Communauté des états Sahélo- Sahariens cen-sad»,Bamako, 15 Mai 2014.
8. Conférence de presse du premier ministre Abdelmalek Sellal l'Attake terroriste du site gazier de Tiguentorine, Alger, le21 Janvier 2013.
9. Délégation de la commission européenne, Union européenne, Algérie, 2002.
10. Fiche d'information sur la mission de formation de l'UE au Mali Réponse a la crise Alimentaire et a l'insécurité Alimentaire a long terme dans la région du Sahel, Bruxelles, le 14 Mars 2013.
11. Fisher Louis, « Presidential Power in National Securiy :A Guide to the President-Elect», The White House Transition Project, 2007.
12. International crisis group, « Sahara occidental : sortir de l'impasse», Rapport Moyan-Orient, Afrique du Nourd, Bruxelles, N° 66, 11 juin 2007.
13. International Crisis Group, «Algeria's South: Trouble's Bellwether», REPORT N° 171, MIDDLE EAST & NORTH AFRICA 21 NOVEMBER 2016
14. International Monetary, «Fund ,Direction of trade statistics», Washington DC: IMF, 2005.
15. Lagatta Martina & Ulrich Kaorck& Manuel Manrique & PekkaHakala, « L'Algérie : un potentiel sous-exploité pour la

coopération en matiére de sécurité dans la région du Sahel, direction génerale des politiques externes département thématique », Union européenne, Bruxells, Juin 2013.

16. Lauren Ploch, «Africa Command: U.S. StrategicInterests and the Role of the U.S. Military in Africa», CRS, Report for Congress Prepared for Members and Committees of Congress, July 22, 2011.
17. Nzelib Jide, « the Uniqueness of Foreign Affairs»,Public Law and Legal Theory Working Paper. N° 68, the Law, School, the University of Chicago, July 2004.
18. OECD, « Conepts and dilemmas of State Building in Fragile Situations : From Fragility resilience », OECD Journal on Development, Vol 09, N° 03, 2009.
19. Rapport Afrique, « l'Afrique sans Kadhafi : le cas du Tchad, International Crisis Group-Working To Prévente ConflictWorldwide », N° 180, 21 Octobre 2011.
20. Rapport sur la situation Agricole et alimentaire au Sahel et en Afrique de l'ouest, réunion de haut niveau sue la crise alimentaire et nutritionnelle des Etat membre de la CEDEAO, DE L'UEMOA ET DU CILSS, Juin 2012.
21. Robert Kaplan, « Coming Anarchy :shatering The dreams Of The Post Cold War », USA Random House, 2000.
22. Robert Pringle,« Democratization in Mali Putting History to Work », institute of peace, United States, October, 2006.
23. Source :Banque ouest africaine de développement (BOAD), « Changements climatiques et sécurité alimentaire dans la zone UEMOA : défis, impacts, enjeux actuels et futurs », Rapport final, juillet 2010.

24. The White House Washinton, «the national security strategy of the united states of America», may 2010.
25. UNDOC, office des nations Unies contre la drogue et le crime, « lutte contre le terrorisme dans la région du sahel :cadre juridique, technique d'enquête et coopération policière », Nation unies, 2012.
26. Une étude réalisée pour le forum des ministres des Affaires étrangères d'Afrique du Nord en 2009, Changements climatique et sécurité en Afrique, Oli Brown & Alec Crawford, Mars 2009.
27. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), secrétariat, Review of Maritime Transport, 2009, Report by the UNCTAD secrétariat, Geneva, Nations-unis, 2009.
28. United Nations Development Programme (UNDP), Humain developmen Report 1994, « New Dimensions of Humain Security », England, Oxford University Press.
29. Waltz Kenneth, « The validaation of International political Theory », paper presented at the 1994 Annual Meeting of the Ametican political Association, New-York, September, 1994.
30. White House Washinton, «the national security strategy of the united states of America», 17 september 2002.

6. **Journaux**:

1. « Le maghreb et l'Afrique subsaharienne », **CNRS**, Paris, 1980.
2. A. Khan Rais & James D. McNiven, « an Introduction to political Scince», the **Dorsey Press**, Illinois, 1984.
3. Ait Amirat Malika, « Sahara occidental question de décolonisation » **El-Djeich**, N° 604, Algérie, Novembre 2013.

4. B. Prakash Saikrishna, & Michael D . Ramsey, «The Executive Power over Foreign Affairs », **The Yale Law Journal**, Vol 111, N° 231 , October 16, 2001.

5. Belrhiche Tayeb, «qui est le révolte des touarègues ?», **El-Watan**, N° 1036, 08-10-1990.

6. Crisis State Research center, London School of Economics And Political Science, **Working paper** N° 01, War State Collapse and Reconstruction, Mai 2016.

7. **El-Watan**, N° 5039, jeudi 09 Aout 2007.

8. FONDS AFRICAIN DE DEVELOPPEMENT, « Multinational - Projet de la route transsaharienne (RTS) », **Rapport d'évaluation**, DEPARTEMENT OITC, novembre 2013.

9. Francois Soudan, «Le voyage de siècle», **Jeun Afrique**, N° 1939, Paris, 1998.

10. Goubi Samia, «Déploiement militaire et stratégie de dominance», **El –Djeich**, N° 572,Mars 2011.

11. Jeremy Keenan,«the dark Sahara: America 's War on Terror in Africa», **Pluto Press**, London, 15 Juin 2009.

12. Lauren brodsky , « broadcasting democracy ? : matching foreign policy goals and messages», **Papers**, Vol 32, No 03 , the fletcher forum of world affairs , 2008.

13. N.Rosenau James, « International Politics and Foreign Policy», **The free Press**, New-York, 1969.

14. Rapport Afrique, « l'Afrique sans Kadhafi : le cas du Tchad», **International Crisis Group-Working To Prévente Conflict World wide**, N° 180, 21 Octobre 2011.

15. Royaume du Maroc-Ministère des affaires étrangère et de coopération, «Diplomatie marocaine en Afrique:une approche renouvelée au service d'une priorité stratégique», **dossier de**

presse, Séminaire des Ambassadeurs de sa Majesté le roi accrédités en Afrique,10 Aout 2012

16. Stuart N Soroka, « Media, public opinion, and foreign policy», **press politics**, Vol 08, N° 01, Harvard college, 2003.

1. Sites Web:

1. Lisbeth Aggestam, «Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy », ARENA Working Papers , WP 99/8, in: http://www.arena.uio.no/publications/wp99_8.htm.
2. Jerl A. Rosati, «A Cognitive Approach to the Study of Foringn Policy », Available in the Web Site : http://www.cas.sc.bussalo.edu/class/isc/fszgare/…/rosat.pdf
3. Site officiel de l'Office national des statistiques (ONS), statistiques sociles : http://www.ons.dz/-demographie-.html.
4. Alexis Kalambry, Band Sahélienne et le trafic d'armes : www.alikounda.com/nouvelle.voir.php
5. Nation Unies Office contre la drogue et le crime, UNODC (2009), « le trafic de cocaine en Afrique de l'ouest », http://www.UNODC.org/documents/data-and-analysis/west/africacocaaine Report, 2009-fe.pdf
6. Office des Nations Unies, « contre la drogue et le crime(Vienne) », Transnational Organized Crime in wast Africa Athreat Assessment, p 41. http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/west Africa/cocaine/report 2013 –ebook.pdf
7. « trafic d'armes a feu en Afrique de l » ouest, p 39 www.unidc.org/West-Africa.toc-fireams-fr.pdf

8. Aomar Baghzouz, « Le Maghreb, le Sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité » L'Année du Maghreb, 2007, p7. Mis en ligne le 01 novembre 2010, consulté le 02 novembre 2012. URL : http://anneemgherb.revues.org/397
9. Dida Badi, « Les relations des Touarege aux Etats, le cas de l'Algérie et de la Libye » note de l'IRFI, P 17. www.ifri.org/downloads/noteocpbadida.pdf
10. Source : PNUD http://hdrstats.undp.org/fr/indicateurs/103106.html

الفهرس

المحتويات

مقدمة	02
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية:	13
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية والعلاقة بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة:	14
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:	14
المطلب الثاني: تداخل بين مفهوم السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المشابهة:	18
المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية وأدواتها:	20
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية:	20
المطلب الثاني: أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية:	32
المبحث الثالث: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وأهم مؤسسات:	41
المطلب الأول: عملية صنع السياسة الخارجية:	41
المطلب الثاني: المؤسسات التي تساهم في عملية صنع القرار الخارجي:	47
المبحث الرابع: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية:	60
المطلب الأول: تفسير السياسة الخارجية في ظل النظرية الواقعية:	60
المطلب الثاني: تفسير السياسة الخارجية في ظل نظرية التبعية:	71
المطلب الثالث: تفسير السياسة الخارجية من خلال مقاربة الدور:	77
الفصل الثاني: **المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية:**	85
المبحث الأول: محددات الداخلية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية:	87
المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الجزائرية:	87
المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية:	109
المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:	121
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المعمول بها:	121
المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المنتظر العمل بها بعد تبنيها رسميا:	130
المبحث الثالث: دور الرئيس في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية:	135
المطلب الأول: دور السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في صنع القرار الخارجي الجزائري:	135
المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية الجزائرية في عهد عبد العزيز بوتفليقة	141
الفصل الثالث: **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه التهديدات القادمة من دول الجوار:**	148
المبحث الأول: الموقع الجيو استراتيجي للجزائر في إفريقيا:	149

المطلب الأول: دراسة جيو سياسية وجيواقتصادية لدولة مالي والنيجر:	151
الفرع الأول: جيو سياسية وجيواقتصادية لدولة مالي:	151
الفرع الثاني: جيو سياسية وجيواقتصادية لدولة النيجر:	155
المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية لدولتي مالي والنيجر لدى الجزائر:	161
الفرع الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لدولة مالي لدى الجزائر:	161
الفرع الثاني: الأهمية الجيو إستراتيجية لدولتي مالي والنيجر لدى القوى الكبرى:	168
المبحث الثاني: التهديدات القادمة من دول الجوار للأمن الجزائري:	169
المطلب الأول: التهديدات الصلبة:	169
الفرع الأول: التهديد الإرهابي:	169
الفرع الثاني: التهديدات الناجمة عن الجريمة المنظمة:	186
الفرع الثالث: التهديدات الناجمة عن الدولة الفاشلة:	192
الفرع الرابع: أزمة بناء الدولة والصراعات الإثنية:	198
المطلب الثاني: التهديدات اللينة:	209
الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية:	209
الفرع الثاني: مشكلة التنمية الاقتصادية:	211
الفرع الثالث: الأزمات الإنسانية:	212
الفرع الرابع: التهديدات البيئية:	215
المبحث الثالث: أزمات دول الجوار وانعكاسها على الأمن القومي الجزائري:	218
المطلب الأول: مشكلة الطوارق:	218
المطلب الثاني: مشكلة الصحراء الغربية:	226
الفصل الرابع: **المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات دول الجوار**:	236
المبحث الأول: آليات السياسة الخارجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية لدول الجوار:	237
المطلب الأول: الآليات العسكرية والأمنية:	237
الفرع الأول: الآليات العسكرية:	237
الفرع الثاني: الآليات الأمنية:	241
المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية:	243
الفرع الأول: الآليات الاقتصادية:	243
الفرع الثاني: الآليات الاجتماعية:	256

المطلب الثالث: الآليات السياسية والدبلوماسية:	258
الفرع الأول: الآليات السياسية:	258
الفرع الثاني: الآليات الدبلوماسية:	269
المبحث الثاني: تأثير التنافس الإقليمي الدولي في المنطقة على الدولة الجوائرية:	272
المطلب الأول: التأثير الإقليمي في المنطقة على السياسة الخارجية الجزائرية:	272
المطلب الثاني: تأثير السياسات الدولية في المنطقة على السياسة الخارجية الجزائرية:	290
المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية الراهنة:	316
المطلب الأول: سيناريو الاستمرار:	316
المطلب الثاني: سيناريو التراجع:	322
المطلب الثالث: سيناريو تغيير مبادئ السياسة الخارجية:	326
الخاتمة	331
الملاحق	335
قائمة الجداول والأشكال	348
المصادر والمراجع	351
الفهرس	392